مركز البحوث العربية والأفريقية
(القاهرة)

المجلس الأفريقي للبحوث الاجتماعية
(داكار)

الحركات الاحتجاجية الاجتماعية في مصر

والتمهيد لثورة ٢٥ يناير

تحرير

حلمي شعراوي

عبد الغفار شكر

مكتبة جزيرة الورد

مركز البحوث العربية والأفريقية (مصر)

المجلس الأفريقي للبحوث الاجتماعية (داكار)

الحركات الاحتجاجية الاجتماعية فى مصر

والتمهيد لثورة ٢٥ يناير

تحريـــر

حلمى شعراوى

عبد الغفار شكر

دار النشر

جزيرة الورد

مركز البحوث العربية والأفريقية   المجلس الأفريقي للبحوث الاجتماعية

(مصر)   (داكار)

الحركات الاحتجاجية الاجتماعية فى مصر

والتمهيد لثورة ٢٥ يناير

تحريـــر

حلمى شعراوى   عبد الغفار شكر

الباحثون:

أحمد النجار   أحمد الأهوانى

حسنين كشك   خالد على

عزة خليل   عماد صيام

طلال شكر

جزيرة الورد

اســـم الكتاب: الحركات الاحتجاجية الاجتماعية فى مصر، والتمهيد لثورة ٢٥ يناير
تحــريـــر: حلمى شعراوى- عبد الغفار شكر
الغلاف الخارجي- والإعداد الداخلى: داليا جلال
مــركز البحــوث العــربية والإفريقيـة- ٥ شـارع حسن بـرادة متفـرع مـن شـارع قرة بن شريك– أمام مستشفى رمد الجيزة
القاهرة - ت/ف: ٣٧٧٤٤٦٤٤-٣٥٧١٤٧٨٥
البريد الإلكتروني: info@aarcegypt.org
الموقع على الإنترنت: Website: aarcegypt.org
الناشـــر: جزيرة الورد
رقم الإيداع:
الترقيم الدولي:

المحتويات

الحركات الاحتجاجية الاجتماعية

والتمهيد لثورة يناير

تصديـر

ثمة عدد غير قليل من الكتب التى صدرت عن انتفاضة شعب مصر فى ٢٥ يناير وحتى ١١ فبراير عام ٢٠١١، ومعظمها يشير إلى أن ما حدث لم يكن مفاجئًا تمامًا، وأن ثمة أشكالاً من الاحتجاجات والإضرابات والاعتصامات أسست لهذه الانتفاضة المجيدة.

كان مركز البحوث العربية والأفريقية، يتابع منذ عامين قبل الانتفاضة وقائع هذه الاحتجاجات والمواقف الشعبية فى إطار الأمل المشترك مع كثير من النشطاء السياسيين أن تتحول الحركة الاحتجاجيةالاجتماعية إلى حركة جماهيرية كلية للتحول السياسى الديمقراطي الذى يأمله الشعب المصرى. وكانت كل هذه الآمال تواجه دائمًا بواقع لم يجعل أيا منا قادرا إلا على الحلم بحيث صعب دائما توقع مثل ذلك الحدث الهائل الذى وقع فى يناير/ فبراير ٢٠١١.

حرص المركز منذ أكتوبر ٢٠٠٨ على أن ينظم جهده لمتابعة الظاهرة التى تمتد لعقود، لكنها تبهر العين منذ أوائل العقد الأول من القرن الواحد وعشرين بكثافتها ومطالبها. واخترنا إطارا زمنيا يمتد بين ١٩٩٨/٢٠١٠ بالدعوة التى قدمها "المجلس الأفريقى للبحوث الاجتماعية CODESRIA بداكار، وهو هيئة قارية جادة وترتبط قياداته مع مركز البحوث العربية والأفريقية بعلاقات وثيقة، سعدنا بدعوته لمشاركة مجموعات بحثية أخرى من أنحاء القارة لمتابعة حركة الجماهير الشعبية نحو مطلب التغيير السياسى والاجتماعى. وما يلفت النظر هو عنوان مشروع البحث: **"إمكانيات**

الحركات الاجتماعية والاحتجاجات الجماعية التلقائية في التغيير الاجتماعي والسياسي". وقد سعدنا أن نلتقى مع هذه المجموعات حول منهجية واحدة أو متقاربة حول هذا الموضوع. وتم الاتفاق على المضى فى بحث حالة مصر متساوقة مع المجموعات الأخرى بدءًا من أوائل ٢٠٠٨. ولا شك أن البداية كانت ببحث الظروف التاريخية لتصاعد الحركات الشعبية والأدبيات والمناهج التى ناقشتها لكن ثمة تساؤلات تأسيسية للبحث تحدد عناصر أى من أوراقه وشملت:

"الإمكانيات الفعلية للحركات الاجتماعية الجماعية التلقائية لإحداث تغيير اجتماعى وسياسى فى مصر؟ أشكال الاحتجاجات وأسبابها- مداها الاجتماعى والجغرافى، آلياتها، أدواتها فى التحرك، نوع المطالب وأشكال الاستجابة أو المواجهة السياسية والاجتماعية من أجلها- طبيعة الفاعلين الرئيسين وقياداتهم- الانجاز السياسى والاجتماعى حتى الآن.

وقد عقد المركز ندوة هامة فى مطالع انطلاقته للبحث حضرها عدد من الأساتذة بمشاركة د. سمير أمين كما حضرها عدد آخر من القيادات العمالية والنقابية والنشطاء السياسيين لمناقشة توجهات البحث ومنطلقاته النظرية والعملية.

ولعل خلاصة أوراق العمل المقدمة من كل باحث كخطة لبحثه ودليل للعمل فى مجاله بالإضافة إلى خلاصة ورشة العمل وفتح نقاش هذه النخبة من المعنيين أن تكون قد قادت الباحثين المتميزين ممن ترد أسماؤهم أمام كل بحث لهم فى قائمة المحتويات، عل ذلك أن يعكس الجهد الحقيقى والمخلص الذى أسهم به هذا الفريق فى مجال البحث العلمى لظاهرة دفعت بمصر كلها مع نهاية البحث إلى وقائع الثورة وقد ترجمنا خلاصة البحث إلى الانجليزية وبعثنا به إلى كوديسريا بداكار فى أكتوبر ٢٠١٠ لينشر ويوضع للمقارنة مع الحالات الأخرى هناك ولتعيش مصر حلمها واقعًا فى ميدان التحرير فى يناير ٢٠١١!

لذلك أصبح علينا أن نؤكد هنا عدة نقاط ضرورية:

أ- أننا لا ندعى سبقا بتنبؤات لأن الانتفاضة فاقت كل توقع.

ب- لكننا نؤكد على منطلقنا أن الانتفاضات ليست حدثًا عفويًا تتفجر به الشعوب، وإنما هى ناتج تراكمات لابد من رصدها، ومناقشة أبعادها، وهى التى تمهد لأى حدث لاحق وتفرض عليه طبيعته.

جـ- أننا نعى طبيعة العلاقة المعقدة بين مفهوم الحركات الاجتماعية والحركات الاحتجاجية الشعبية.....

ء- أن الباحثين المشاركين فى هذا العمل، قد يكونوا أنجزو ما قاموا به برؤى مختلفة لكنهم ذوى عزيمة مشتركة، وأدوار متقاربة انعكست على مشاركات متنوعة فى فعل الانتفاضة نفسه، ونترك للقارئ أن يعيد قراءة قائمة المشاركين فى البحث.

هـ- لابد أن يؤكد مركز البحوث العربية والأفريقية شكره لكل من أعان المركز فى هذا البحث من شباب الباحثين فى العمل الميدانى، أو تحليل المادة وقد تركنا لكل باحث رئيسى أن يذكر الباحثين معه بالطريقة التى تتناسب مع الأدوار المختلفة وقارئي أوراقه؛ تمهيدًا للمشاركة فى حلقة النقاش، كما يشكر هيئة العاملين بالمركز نفسه ممن تحملوا إعداد هذه المادة للنشر.

حلمى شعراوى- عبد الغفار شكر

القاهرة- مايو ٢٠١٢

حلمى شعراوى

تطور المشهد الاجتماعى السياسى فى مصر قبل انتفاضة يناير ٢٠١١

شـهدت مصـر فـى العقـد الأخيـر تحركـات اجتماعيـة وسياسـية بالغـة العمـق والاتساع فى مواجهة النظـام الاجتمـاعى السياسـى القـائم، لكن دون قدرة فعليـة علـى إحداث التغييـر المعلـن عنـه فـى مطالـب كثيـر مـن الحركـات الاجتماعيـة وحركـات الاحتجاج الجماعى الشعبى أو البرامج السياسية لعدد من أحزاب المعارضة.

ويثير ذلك دهشـة الكثيـرين الطـامحين للوصـول لنتـائج إيجابيـة أو حتـى لتحليل علمـى مـدقق للظـاهرة، بمـا يـدفع لإحساسـه بـالعجز أحيانـاً لقصـور أدوات التحليـل الاجتمـاعى والاقتصـادى والسياسـى عـن اكتشـاف جـوهر "الأزمـة" المجتمعيـة، "ومأزق" الحركات الفاعلة أو النخبوية إزاءها.

والمشهد العام فى مصر - قبل الدخول فـى أى عـرض أو تحليـل لهـذا المـأزق- هو الذى يثير الدهشة بحق، فنحن أمام أربع وعشرين حزبـاً سياسيـاً، وأكثـر مـن سبع هيئات نقابية ذات تاريخ نضالى عريض، وحوالى ثلاثين ألـف جمعيـة أهليـة؛ خدميـة وحقوقية وتعاونية، يتمتع ثلثها على الأقل بوجود فعلـى أو نسبى، ونتـاج لـذلك يرصـد باحثونـا- وفى هذا البحث تحديداً -مشاركة أكثـر مـن مليـونى مـواطن علـى مـدى العقـد الذى نتناوله، وبطريقة "الفعل السلمى" فـى: حـوالى ٢٧٠٠ شـكل احتجـاجى ومطلبـى بـين القـوى العاملـة و ١٣٥٠ نشـاط احتجـاجى ومطلبـى بـين المهنيـين (محـامين/ مهندسين/ صـحفيين/ تجـاريين/ قضـاه/ جـامعيين)، وتفجر الموقـف بين الفلاحين فـى أكثر من ١٨ قرية، هذا فضلاً عن مئات الوقفات الشعبية المطلبية أمام مجلس الشـعب والمقرات الحكومية. وأى متابع لأحوال مصر لابد أنه سمع بتظـاهرات حركـة كفايـة (الحركـة المصـرية مـن أجـل التغييـر) فـى أنحـاء ميـادين القـاهرة ومـدن الأقـاليم منـذ ٢٠٠٤ والتى باتت شهيرة على مستوى عالمى، كما سمع عن آلاف العمـال والأطبـاء والقضـاه فى وقفات مطلبية محدودة ومتتابعـة، وقـد تكـون المتابعـة قـد وصـلتهم بأنبـاء الألوف الذين وقفوا فى انتظـار وصـول الشخصية الدولية المعروفة "محمد البرادعـى" إلى مطار القاهرة فى إبريل ٢٠١٠ لمجرد تبشيره الصريح "بالتغيير".

فأية أسئلة جوهرية يمكن أن يحاول هذا البحث الإجابة عنها لتحليل "الظاهرة المصرية" هذه إن جاز التعبير أو التخصيص؟ لكن الكاتب فى الواقع لا يميل إلى القول بهذه الخصوصية "للظاهرة المصرية"، لأنه يرى –منذ البداية- أنها ليست خاصة إلا حين يشارك فى بعض الإحباط الذى يعانيه الكثيرون حول تأخر نتائج "التغيير"! وقد يثير بعض المحبطين فى مصر أن سمعة نجاحات "التغيير" قد باتت منتشرة فى العقدين الأخيرين بشكل ملفت ممثلة فى حركات المؤتمرات الوطنية الشعبية فى أفريقيا أوائل التسعينات، حتى حركات "الأورانج" هنا وهنالك، وانتهاء بوصول "أوباما" إلى قمة الحكم لبلد العولمة المركزية" تحت شعار التغيير! المسألة إذن تحتاج لجهود من الدراسات المقارنة ومن التأمل العميق "لمجتمع الدراسة" سواء فى طابع تراكماته التاريخية أو فى إطاره العولمى، تاريخاً وحاضراً، وفى جغرافيته فى الإقليم، وقضاياه الوطنية الخاصة إزاء الصراع العربى الإسرائيلى إلى جانب التدخلات الأجنبية فى المنطقة. كما لابد من الانتباه إلى خصائص التشكيلات الاجتماعية وتطورها من الدولة الوطنية الناصرية التى لم تعرف بتسامحها السياسى إلى دولة "النيوليبرالية التابعة" التى صعب فيها اقتران الاقتصادى بالسياسى، بسبب اعتمادها على ترسانة قوانين الاستبداد وإجراءاته الأمنية على نحو يصعب معه ربط مفهوم الليبرالية الاقتصادية بمتطلباته السياسية.

هل هذا هو ما يؤطر حركة الشعب فى مصر بالفعل؟ وكيف؟

لقد حاولت البحوث التى تتضمنها هذه الدراسة أن تعمق التأمل فى أسباب ما جرى فى ٢٥ يناير ٢٠١١ التزاما بمنطلقنا عن عمق ما حدث، فتناولنا الآتى:-

أ-الخلفية التاريخية

ب-خلفية اقتصادية اجتماعية

ج-الوضع السياسى وإطار القمع

د-حركات الاحتجاج الاجتماعى

هـ-حركات مطلبية للتغيير السياسى.

مرجعية تاريخية: ولا شك أن استمرار نظام الحكم فى مصر بشكله الراهن منذ أسسه الرئيس السابق أنور السادات وطبقته الجديدة عقب وفاة عبد الناصر ١٩٧٠، وورثه وتضاعفت ظواهره مع الرئيس الحالى حسنى مبارك ومؤسساته المدعومة بالإجراءات الطبقية والأمنية منذ وفاة السادات فى ٦ أكتوبر ١٩٨١ لا شك أن كل ذلك وعلى مدى أربعين عاماً إنما يستحضر تاريخاً طويلاً سابقاً من أشكال القهر الاجتماعى والسياسى من جهة، وأشكال التمرد الجماعى؛ الفئوى والطبقى بل والعنف الفردى من جهة أخرى.

لن نعود بعيداً فى التاريخ، لكنا لابد أن نشير إلى أن مظاهر "الحداثة" قد تحركت فى مصر منذ أواخر القرن الثامن عشر، تطلعاً للتعليم الحديث والمشاركة، ومن ثم رفض عمليات التعويق الأجنبية أو الداخلية. لقد سبقت الانتفاضات الشعبية ضد المماليك والعثمانيين وصول الحملة الفرنسية ١٧٩٧ وفرض تحالف التجار ورجال الدين وجماهير الفلاحين "ميثاقاً" يعرف "بالحجة" على "الحاكم المسلم" المستبد وقتها بهدف تحقيق "العدل والمشاركة" وحين وصلت الحملة الفرنسية بقيادة نابليون لتفرض حداثتها على نخبة خاصة بدت مغتربة عن مشروع "الأمة" تعددت الانتفاضات ضد "النابليونية" بدورها وبعدها الأسطول البريطانى لتعلن جماهير التجار والمشايخ وأبناء المدن الثائرة، ولاية "محمد على" صاحب المشروع النهضوى الحديث لمصر منذ ١٨٠٥ وليدفع بمشروع الحداثة المحلى لمداه بتنظيم الإدارة والتعليم والجيش وإرسال البعثات إلى فرنسا خاصة، واستحضار السان سيمونيين الذين مهدوا لمشروع قناة السويس، واقترنت هذه البنية الجديدة بامتدادات لمصر فى السودان وأعالى النيل بل وإلى المحيط الهندى والإدرياتيكى. فى هذا الإطار تكونت النخبة الحديثة نسبياً من المتعلمين وكادر الإدارة والجيش، وانتظمت الزراعة الحديثة مرتبطة بعدد من الصناعات السائدة، ودخلت مصر نوعاً من

العولمة بالتصارع حول تركة الإمبراطورية العثمانية، واختلط الشعب المصرى عن سعة بشعوب المنطقة شرقاً وغرباً. ولم تكن صدفة إذن أن تتشكل النقابات العمالية والتجمعات النسوية منذ منتصف القرن التاسع عشر وأن تدفع النخب الجديدة الحكم لتشكيل مجلس تشريعى وطنى منذ ١٨٦٥، وتقع انتفاضة من العسكر والفلاحين الوطنيين ضد الخديوى المستسلم للغرب عام ١٨٨١ فيما عرف باسم الثورة العرابية.

من هنا فإن تاريخ الحركة العمالية والنسوية فى مصر بل وانتفاضات الفلاحين ومساهمات المثقفين والعسكر الوطنيين تشكل قاعدة أساسية لنقاش بالغ الأهمية عن معنى الحركات الاجتماعية والاحتجاجية وإمكانياتها الفعلية التراكمية فى التغيير السياسى والاجتماعى.

والقصد من هذا الجدل هو التحاور مع مفاهيم تبدو مفتعلة أحياناً حول الحركات الاجتماعية القديمة أو التقليدية والحركات الجديدة، وحول مضمون الحركات الاحتجاجية وهل هو قاصر على المطلبية الاجتماعية أم ممتد إلى السياسة. والقول بالنسبة لمصر، أن "التاريخ الاجتماعى" فيها يصبح عنصراً فاعلاً فى تحديد المفاهيم خلافاً لمجتمعات أخرى كثيرة أوربية وغير أوروبية، كما لا تصبح الحداثة أو ما بعد الحداثة هى الضابط الأساسى لمفاهيم التحركات الشعبية فى مصر. ولننتهى من هذا الجدل بسرعة أكبر، نرى أنه ليس ضرورياً قصر صفة "الانتظام" و"تخطيط الأهداف" وفق المطلب الفئوى أو الجماعى المنشود وحده، واستبعاد التسييس بقدر أو بآخر بسبب النزوع لتميز الهوية أو عدم الرغبة فى التعبير الشامل أو السياسى على الحركات الاجتماعية دون الاحتجاجية أو الحركات الحديثة. فالقوى المجتمعية فى مصر عرفت انتقال وتنوع فى هذه التحركات الشعبية منذ وقت مبكر جعل الاحتجاجى الحديث منها يبدو تقليدياً فى لحظة تالية مثل حركات المرأة العفوية خلال ثورة ١٩١٩، كما عرفت رسوخ أقدام حركة الطلبة منذ ١٩٤٦ فى الحياة السياسية

فى مصر، وتحول فئات عسكرية وطنية إلى قوى اجتماعية ضمن حركة التغيير، وهذا ما نعنيه بالقول أن التاريخ الاجتماعى فى مصر هو عنصر فاعل فى حركة المجتمع الحديثة كما تبدو فى أوراق هذا البحث، لذلك نلفت نظر القارىء منذ البداية إلى المدخل الوارد فى الدراسة العامة للأستاذ عبد الغفار شكر عن "الحركات الاحتجاجية والتغيير فى مصر". وقد رصد الباحث علاقة الحركات الاجتماعية بالحركة الاحتجاجية والتأثيرات المتبادلة منذ أول القرن ١٩ بل وقبله بقليل حتى بداية الدراسة الميدانية فى هذا البحث ١٩٩٨.

وفى هذا الجزء من التاريخ كانت الحركات الاحتجاجية التى تبدو فى تقدير الكثيرين عفوية هى التى تنتهى إلى بلورة موقف القوى أو الحركات الاجتماعية، وسرعان ما تلتحم بقوة أخرى مساوية أو مساندة لتحدث تغيراً فى مفهوم الاحتجاج إلى مطلب رئيسى كثيراً ما قامت على أساسه القوة السياسية المعبرة والمسماه بالحزب السياسى. هكذا انتهت احتجاجات الفلاحين ضد "المظالم" أواخر القرن ١٨ وأوائل التاسع عشر لينتظم واضعو "الحجة" أو الميثاق الشعبى وراء إقامة "الدولة الوطنية" الأولى بقيادة "محمد على باشا".

وهكذا تكرر الموقف فيما عرف "بالثورة العرابية" سنة ١٨٨١ نتيجة زحف الفلاحين والعسكر الوطنيين إلى القصر الخديوى، لم يوقفهم إلا الاحتلال البريطانى لكن على أكتافهم أيضاً بدأ تشكيل الأحزاب البرجوازية بالطبع وأن بقى مصطفى كامل زعيماً شعبوياً ممثلاً صوت الشعب الوطنى، وحتى تكرر الموقف فى ثورة ١٩١٩ حيث وقف الفلاحون وراء قادة البرجوازية الكولونيالية، فتأسس حزب "الوفد" ذو القاعدة الشعبية العريضة ووضع دستور البلاد، وأبرز وضع المرأة البرجوازية مع عجز الحركة الفلاحية عن الاستمرار وفى هذه الفترة كانت الحركة العمالية فى طريق التبلور عقب الحرب الأولى معبرة عن زخم التحالف الوطنى الذى هزمت البرجوازية أهدافه فى دستور ١٩٢٣.

ومع أطول مرحلة للحركة الاحتجاجية قبل مرحلة دراستنا الحالية، أى بين ١٩٥٢/١٩٤٦ أسست الحركة الاجتماعية العمالية وتحركاتها الاحتجاجية، وبتحالف مع الطلاب الجامعيين والثانويات ملحمة نضال اجتماعى ووطنى فعال إزاء تطور الصناعة فى مصر خلال الحرب العالمية الثانية وتزايد الوعى بالحقوق العمالية، وتطور الخطة الاستعمارية لغرس إسرائيل فى فلسطين، مما عمق من ارتباط المطالب الاجتماعية والوطنية وهو ما يثير الجدل الدائم فى مصر حول علاقة "الاجتماعى" "بالسياسى"، نتيجة اختلاط وجود قوى اليسار قرب "حزب الوفد" الشعبى الوطنى والذى قادته البرجوازية الجديدة والإقطاعية القديمة معاً. لكن يبقى أن أبناء البرجوازية الصغيرة كانوا واعين بأهمية التحالف الوطنى الديمقراطى مما جعل الشعار الوطنى الاجتماعى عقب ذلك قابلاً للتسليم بشعارات مجموعات "الترك الشبان" أى "الضباط الأحرار" بقيادة عبد الناصر فيما عرف بثورة يوليو ١٩٥٢.

وقبل أن نتوقف فى هذه الفقرة لابد أن نشير إلى أن هزيمة جماعة يوليو أمام إسرائيل ١٩٦٧ قد حركت القوى الفاعلة مرة أخرى سواء من داخلها أو من قبل القوى الحريصة على ما تحقق من مكاسب "الدولة الوطنية"، وساعتها شعرت الجماهير أن البيروقراطية البرجوازية الجديدة قد تقضى على كل المكاسب بهزائمها السياسية والاجتماعية، فقام تحالف العمال والطلبة أكثر وعياً هذه المرة عام ١٩٦٨، وبهدف وطنى تجاه ضرورة حرب استرجاع الأراضى المحتلة ١٩٧٣/٧٢ . وقد اشتد عود هذا التحالف عقب وفاة عبد الناصر سبتمبر ١٩٧٠ مع وضوح سياسة الاستسلام للمخطط الأمريكى للسلام وصندوق النقد للتكيف الهيكلى أو ما سمى بسياسة الإفقار. ودفع ذلك حركة اليسار بقوة نسبية، وبتحالفها مع الناصريين أمكنها التصدى لفترة لسياسات السادات، لكن ذلك جعله يتوجه بدوره لدعم الحركة السلفية وتنظيماتها الجهادية إلى جانب تحالفه مع بعض السياسيين المحترفين لتشكيل حزمة الأحزاب السياسية المعروفة. وقد أدى مجمل هذه السياسات بسرعة إلى انتفاضة

الخبز الشعبية عام ١٩٧٧ دون أية قيادة منظمة لها، أو تحقيق مكاسب سياسية اجتماعية جديدة.

طبيعة الأوضاع الاقتصادية الاجتماعية فترة الدراسة

أشرنا إلى أن انقلاب السلطة لصالح مجموعة الرئيس السادات مع بداية السبعينيات قد ارتبطت بتحولات إجرائية كبيرة فى الاقتصاد نتيجة الارتباط المباشر بالسياسة الأمريكية بحجة الدعوة للبرلة الاقتصاد والقبول المبكر باجتذاب صندوق النقد الدولى والرأسمالية العالمية لأهمية موقع مصر كسوق وكمؤثر سياسى فى المنطقة. وقد أدى ذلك بسرعة ملحوظة إلى تصفيات لكثير من المكاسب الاجتماعية ودرجات متسارعة من "الإفقار" فاق مظاهر الفقر التقليدى الذى يعيشه مجتمع تاريخى مثل مصر. ومعروف فى الأدبيات المصرية أن الثورات الشاملة ترد مع أوضاع اقتصادية مقبولة أما الفقر المدقع فلا يؤدى إلا لتمردات تتنوع نتائجها المحدودة، وهذا ما قد يساعد على تفسير ما يحدث فى مصر.

لقد ارتبطت هذه السياسات منذ فترة السادات (ثورة الخبز) بعديد من هذه الأنشطة الاحتجاجية التى استمرت وتنوعت أشكالها بين المظاهرات والإضرابات والاعتصامات والوقفات الاحتجاجية لتحسين ظروف الحياة، وحل مشاكل اقتصادية واجتماعية نشأت من السياسات الحكومية التى طبقت تباعاً خاصة عقب توقيع اتفاقية التكيف الهيكلى بين الحكومة المصرية وصندوق النقد الدولى ١٩٩١، والتى ترتب عليها خفض سعر الجنيه المصرى وإطلاق أسعار الفائدة وإلغاء القيود المفروضة على الاستيراد والتصدير وإطلاق الحرية للأسعار وفق آليات السوق، والتوجه نحو الخصخصة وبيع شركات القطاع العام، وكانت محصلة هذا كله الارتفاع المتواصل فى أسعار السلع والخدمات مع جمود الأجور أو زيادتها بمعدلات أقل بكثير من معدلات ارتفاع أسعار السلع والخدمات.

وصدرت فى نفس الوقت سلسلة من القوانين التى تنتقص من حقوق العمال والفلاحين وتؤثر بشدة على أوضاع الطبقة الوسطى مثل قانون العلاقة الإيجارية للأرض الزراعية وقانون العمل، وتعديلات قانون النقابات العمالية، وتجميد النقابات المهنية وقوانين الضرائب والجمارك وإحالة عمال القطاع العام إلى المعاش المبكر تمهيداً لبيع الشركات. ولا يمكن فهم ظاهرة تصاعد الحركات الاحتجاجية السياسية والمطلبية فى السنوات الأخيرة فى مصر بدون التعرف على هذه السياسات الاقتصادية الحكومية المطبقة وما ترتب عليها من نتائج اجتماعية ألحقت الضرر بقطاعات واسعة من المواطنين، وأثارت ردود الفعل المتوالية منذ مطلع القرن الواحد وعشرين المعروفة بالاحتجاجات الاجتماعية.

عبد الغفار شكر

الحركات الاحتجاجية والتغيير فى مصر

تؤكد الدراسات التى نتناولها هنا عن الحركات الاحتجاجية الراهنة فى مصر أن المشهد السياسى الرئيسى فى مصر حالياً هو مشهد الحركات الاحتجاجية التى تنقسم إلى حركات احتجاجية مطلبية وحركات احتجاجية تستهدف التغيير الشامل لمجمل الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية. **والحركات الاحتجاجية المطلبية هى الغالبة على المشهد الراهن فى مصر فقد شارك فيها خلال السنوات الخمس الأخيرة ما يزيد على مليونى مواطن من كل فئات الشعب عمال وفلاحين وموظفين ومهنيين يطرحون مطالب تدور حول الدفاع عن مصالحهم الفئوية وتحسين أحوالهم المعيشية بما فى ذلك زيادة المرتبات والأجور والحد من الضرائب وتحقيق علاقات عمل عادلة**، من هذه الحركات إضراب عمال المحلة الكبرى واعتصام موظفى الضرائب العقارية وحركة شعب دمياط ضد المصانع الملوثة للبيئة، أما **حركات التغيير السياسية** فهى **تشدد على ضرورة تغيير الدستور لإقامة نظام حكم ديمقراطى وضمان الحريات العامة لكل المواطنين وتوفير القدر الكافى من العدالة فى توزيع الدخل القومى وغيرها من المقومات الأساسية لمجتمع يقوم على الحرية والعدل**. وقد شهد المجتمع المصرى منذ عام ٢٠٠٥ ميلاد العديد من هذه الحركات الاحتجاجية السياسية مثل الحركة المصرية من أجل التغيير (كفاية)، والجبهة الوطنية للتغيير برئاسة الدكتور عزيز صدقى، وائتلاف المصريين من أجل التغيير وحركة شباب ٦ أبريل وغيرها. **وتلتقى هذه الحركات جميعاً حول مطلب التغيير الشامل لأوضاع المجتمع المصرى السياسية والاقتصادية والاجتماعية** على النحو الذى أوضحناه من قبل. والسؤال الجدير بالطرح هنا هو هل بإمكان هذه الحركات الاحتجاجية أن تحقق التغيير المنشود فعلاً؟ وهل تتوفر لها القدرة التنظيمية والخبرة السياسية وإمكانية التعبئة والحشد لجماهير واسعة كقوة ضغط من أجل التغيير؟ **وهل هناك إمكانية للجمع بين النوعين من الحركات الاحتجاجية المطلبية وتلك التى تنشد التغيير السياسى فى عملية متكاملة تربط فى وعى المواطنين بين مصالحهم**

المباشرة وطبيعة النظام السياسى القائم، وأنه لا يمكن حل مشاكلهم المعيشية المباشرة بدون إقامة نظام حكم ديمقراطى يستجيب لهذه المصالح؟ ولعل السؤال الأهم هنا هو هل نحن بصدد ظاهرة جديدة على المجتمع المصرى أم أن الحركات الاحتجاجية تضرب بجذورها فى التاريخ المصرى؟ وإذا كان الأمر كذلك فإلى أى حد نجحت الحركات الاحتجاجية فى مصر فى تحقيق تغيير جوهرى فى الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية؟ وهل فتحت هذه الحركات الاحتجاجية الباب أمام تطور المجتمع المصرى وتغيير النظام السياسى بما يتفق مع مصالح المصريين وتطلعاتهم؟

الحقيقة، التى نرجو ألا يفاجأ بها الكثيرون، أنه على عكس ما يشاع عن الشعب المصرى المستسلم للقهر والاستبداد، **فإن تاريخ مصر الحديث والمعاصر هو فى مجمله تاريخ الحركات الاحتجاجية التى شاركت فيها القوى الشعبية، والتى نجحت بالفعل فى تغيير الأوضاع القائمة** بما أدى إلى:

-تغيير علاقات السلطة وإعادة صياغة النظام السياسى أكثر من مرة.

-الانتقال إلى مرحلة أكثر تقدماً باتجاه وجود قوى سياسية قادرة على طرح بديل سياسى لتحقيق تغيير كيفى على أرض الواقع.

-بلورة هوية جديدة ومتميزة أفرزتها الحركات الاحتجاجية بما يساعد القوى المشاركة فيها على إعادة تعريف النفس والفعل معاً والانطلاق منه نحو مرحلة جديدة من النشاط.

وحرصاً على أن يدور الحديث حول مفاهيم موضع اتفاق فإننا نعرض أولاً المقصود بالحركات الاجتماعية، والاحتجاج الجماعى التلقائى، والتغيير.

الحركات الاجتماعية

فعل جماعى تقوم بـع جماعـات أو فئـات أو طبقـات اجتماعيـة متجانسـة أو غيـر متجانسـة. يجمـع المشـاركون فيـه شـعور بالغضـب مـن الأوضـاع فـى المجتمـع أو بعضها. يتم صياغة الغضب فى وعى بهوية تميزهم كجزء من المجتمع ككل ترتبط بمصالح عامة لهم غير متحققة أو يتم العدوان عليها أو تهديدها. تسعى الحركة إلى التأثير فى المجتمع بما يتوافق مع مصالح الفئة أو الفئات الاجتماعية المشكلة لها أو تحقيق مكاسب لها أو تحسين مواقعها فى العلاقات الاجتماعية. وتسعى إلى هذا التأثير باكتساب شرعية اجتماعية وبتوسيع نطاق سلطة اجتماعية من خلال إكساب مجموعة الأفكار والمبادىء والقيم والأخلاقيات المميزة لها قبولاً اجتماعياً واسعاً من خلال التعبئة الجماهيرية التى تلعب فيها الرموز دوراً بارزاً، وترتبط سلطتها الاجتماعية بمدى قدرتها على التعبئة. وهى بذلك لا تنشغل بالعمل من خلال القنوات السياسية التقليدية أو الفوقية ولا تسعى إلى السلطة السياسية بشكل مباشر، وإن كان يمكنها التأثير فى القرار السياسى. ويتوفر للحركة الاجتماعية مستوى من التنظيم يكفل لها الاستمرار والتواصل خلال فترة من الزمن، ومستوى من الاستقلال يكفل لها تمايز هويتها.

ومن هذا التعريف يتضح وجود مجموعة من العناصر المحددة وهى جماعية العمل، والشعور بالغضب، ومجموعة من الأفكار والقيم، إدراك هوية ترتبط بالوعى بموقع المشاركون من المجتمع ومصالحهم الاجتماعية العامة، والسعى إلى التغيير من خلال توسيع السلطة الاجتماعية، ومستوى من التنظيم، ومستوى من الاستقلال.

ومن هنا يمكن تمييز الحركة الاجتماعية عن الحركة السياسية بأن أهدافها تنشأ بالأساس عن المصالح المجتمعية (التى تشمل المطالب الاقتصادية) بصرف النظر عن أن هذه المصالح قد ترتبط بتحقيق مصالح سياسية. وأن ميدان فعلها الأساسى هو المجتمع وليس أطر العمل السياسى المعتادة أو الفوقية (أحزاب- برلمان.. الخ)

بصرف النظر عن أنها قد تؤثر أو تسعى إلى التأثير فى القرار السياسى. وأن سبيلها إلـى تحقيـق أهـدافها هـو توسـيع السـلطة الاجتماعيـة ولـيس الوصـول إلـى السـلطة السياسية.

ويمكـن ملاحظـة أن الفـرق لا يكـون قائمـاً فـى الواقـع بخـط حاسـم فاصـل. وبملاحظـة الحركـات فـى الواقـع نجد بعض الحركـات الاجتماعيـة يكـون لهـا مطالـب سياسية ولكن كمطالب مجتمعية (كأن ترتبط بتغيير نمط الحياة مثل حركـات الشباب وتطالـب بمزيـد مـن الحريـات). وهنـاك بعـض الحركـات لهـا الصـفة السياسـية والاجتماعية معاً حيث تجمع بين المطالب السياسية والمطالب الاجتماعية مثل بعض الحركـات الوطنيـة. أو نجـد حركـات لهـا هـدف اجتمـاعى كتغييـر الثقافـة والأخـلاق الاجتماعية، وتحاول الوصول له من خلال استهداف الحصـول علـى السلطة كبعض الحركـات الدينيـة. ونجد بعض الحركـات تتحـول مـن الطـابع الاجتمـاعى إلـى الطـابع السياسى الساعى إلى السلطة مثل الحركة العمالية فى بعض الحـالات.

الاحتجاج الجماعى التلقائى

مرحلة أولية فـى الحركـة الاجتماعيـة. تـأتى نتيجـة للشـعور بـالغضـب الـذى يعبـر عنه بفعل جماعى غير منظم. وفـى هذه المرحلـة تبـدأ صـياغة الهويـة ويكـون الهـدف خلق تضامن حولها، أكثر منه تحقيق مكاسب استراتيجية.

ويـرى الـبعض أن المرحلـة التاليـة علـى ذلـك هـى اكتسـاب مسـتوى مـن التنظـيم باتجاه المأسسة وتنـامى الممارسـات الروتينيـة. وإذا كنـا لا نجـزم بضـرورة اتبـاع كل الحركات الاجتماعية فى كل مكان وزمان لنفس المسار الخطـى، حيث هنـاك حركـات قد تتبلـور الهويـة فيهـا مـع تنـامى التطـور المؤسسـى، فـإن ذلك لا ينفـى أن الاحتجـاج يعتبر مرحلة أولية من الحركة الاجتماعية ويكون مفتقداً لمعظم العناصر المحددة لهـا

مثل حد أدنى من المستوى التنظيمى، وأفكار وقيم موحدة، وتبلور الوعى بهويتهم وعلاقتها كجزء بالمجتمع ككل.

التغيير

هو تحول من حالة إلى حالة. ويقصد بالتغيير الاجتماعى بمعناه الشامل التحول من نظام اجتماعى إلى آخر. ويمكن أن تتعدد مستويات التغيير بدءًا من تغيير جزئى فى جانب من جوانب المجتمع أو فى قضية تمس الحكومة إلى التغيير الاجتماعى الشامل. ويمكن أن يأخذ شكل التغيير خط واحد أو خطوط متعددة. ويكون التغيير متواصل أو متقطع به انقطاعات. وقد يأخذ شكل تدريجى أو شكل مفاجىء. ويكون للتغيير مصدر أو مصادر متعددة. ويغلب على عمليات التغيير أن تكون ذات مصدر داخلى ومصدر خارجى معاً، وخاصة إذا لاحظناها خلال فترة طويلة.

وقد ينشأ التغيير الشامل أو البنيوى عن تغيير صغير يترتب عليه آثاراً تراكمية لا يمكن توقعها فى البداية. ولكن ذلك لا يعنى أن كل تغيير صغير يؤدى إلى تغيير شامل، ولا أن كل تغيير شامل منشأة تغيير صغير أحدث آثاراً تراكمية.

-١-

الحركات الاحتجاجية فى تاريخ مصر الحديث

تمتد هذه الحركات الاحتجاجية فى تاريخ مصر الحديث عبر قرنين من الزمان، فقد كانت أولاها فى بداية القرن التاسع عشر بعد رحيل الحملة الفرنسية على مصر، وصولاً إلى الأخيرة فى بداية القرن الحادى والعشرين والتى ما تزال مستمرة حتى الآن، ويبلغ إجمالى الحركات الاحتجاجية خلال هذه الفترة سبع حركات قام بعضها بالدور الأساسى فى التمهيد للثورات الكبرى فى مصر مثل الثورة العرابية وثورة ١٩١٩ وثورة ٢٣ يوليو.

أ-الحركة الاحتجاجية ضد تعسف المماليك والجنود العثمانيين ١٨٠١-١٨٠٥

شهدت مصر حالة من الفراغ السياسى بعد رحيل الحملة الفرنسية عن مصر سنة ١٨٠١ وتنازعت ثلاث قوى على الحكم فى مصر: الأتراك العثمانيون الذين حاولوا استعادة سيطرتهم على مصر، والمماليك الذين حاولوا إعادة دولتهم بمساعدة الإنجليز، وشارك الإنجليز فى الصراع لتأمين طريقهم إلى الهند.

برزت فى الساحة السياسية قوتان مصريتان جديدتان:

القوة الأولى: القوى الشعبية من الحرفيين وصغار التجار وعامة المواطنين الذين اكتسبوا خبرة التظاهر والتحرك الشعبى الجماعى والنضال المسلح ضد الحملة الفرنسية فى ثورتى القاهرة الأولى والثانية.

القوة الثانية: شيوخ الأزهر والتجار الذين شكلوا معاً الزعامة المصرية الجديدة فى ضوء خبرتهم فى التعامل مع نابليون بونابرت ومشاركتهم فى الديوان الذى أسسه لإدارة شئون البلاد، وما ترتب على الحملة الفرنسية من تغيير فى الأوضاع الاقتصادية أثرت بشدة على مصالح هؤلاء التجار والمشايخ.

وقد تفاعلت هذه القوى الخمس فى الصراع حول الحكم فى مصر، وساعد عى تفاقم الأوضاع الاقتصادية انخفاض الفيضان فى أغسطس ١٨٠٣ فغرض المماليك مزيدًا من الضرائب على الشعب المصرى، كما أن الجنود العثمانيين أغاروا أكثر من مرة على محلات الحرفيين والتجار ومنازل المواطنين ونهبها بعد عجز الوالى العثمانى عن سداد مرتباتهم.

امتنع المصريون عن دفع الضرائب الجديدة سواء التى فرضها المماليك أو العثمانيون وخرجوا إلى الشوارع فى مظاهرات شارك فيها أبناء الطوائف الحرفيين وصغار التجار وعامة الشعب يهتفون ضد المماليك والعثمانيين، وتعددت مظاهرات

المصريين للاحتجاج على هذه المظالم، وتوجهوا أكثر من مرة إلى المشايخ وكبار التجار لمساندتهم فى دفع الظلم ومطالبة الوالى والمماليك بالتوقف عن فرض الضرائب وكانت هذه المظاهرات العامل المساعد لتحرك محمد على باشا بقواته الألبان للإطاحة بحكومة المماليك فى مارس ١٨٠٤. كما أن سكان القاهرة تحركوا ضد خورشيد باشا الوالى العثمانى فى مايو ١٨٠٥ عندما تسلحوا بالأسلحة والعصى والنبابيت، واشتركوا مع الجنود الألبان بقيادة محمد على فى مهاجمة خورشيد باشا بالقلعة، وضغطوا على المشايخ (عمر مكرم نقيب الأشراف وأحمد المحروقى، وعبد الله الشرقاوى) وكذلك كبار التجار لإنهاء معاناتهم من المماليك والعثمانيين. وقد أقيل أكثر من والى عثمانى فى هذه الفترة نتيجة للصراعات المحتدمة بين مختلف الأطراف، ونجح محمد على خلال هذه الفترة وبمواقفه المنحازة إلى المصريين فى كسب ثقة المشايخ والتجار الذين يمثلون الزعامة المصرية الناشئة وكذلك كسب ثقة جماهير المصريين.

تطورت المواجهات إلى مظاهرة كبرى يوم ١٣ مايو ١٨٠٥ قام بها آلاف المصريين توجهت إلى الأزهر حيث طالب المتظاهرون المشايخ وكبار التجار بالتوجه إلى محمد على لإقرار النظام فقامت الزعامة المصرية بإعلان عزل خورشيد باشا الوالى العثمانى **وتولية محمد على قائلين له أننا لا نرضى إلا بك وتكون والياً علينا بشروطنا لما نتوسمه فيك من العدالة والخير** وتم صياغة وثيقة باسم **الحجة** جاء فيها **(تم الأمر بعد المعاهدة والمعاقدة على سيره بالعدل وإقامة الأحكام والشرائع والإقلاع عن المظالم وألا يفعل أمراً إلا بمشورة العلماء، وأنه متى خالف الشروط عزلوه).** ويمثل هذا التطور قاعدة دستورية هامة فلأول مرة يعزل والى ويعين غيره بإرادة الشعب.

وقد أكدت الزعامة المصرية الناشئة من مشايخ وتجار أنها كانت ذات وزن كبير فى توجيه الأحداث، بصورة مكنت محمد على فى النهاية من تثبيت أركان

حكمة حيث نجحت فى جذب قوى الشعب فى القاهرة إلى جانب محمد على ضد البكوات المماليك والباشاوات العثمانيين، وساعدته فى التغلب على المصاعب التى هددت حكمه فى البداية فوافقت على فرض بعض الضرائب لسداد مرتبات الجنود المتأخرة، كما أنها رفضت قرار السلطان العثمانى بنقله من مصر، واقنعوا الباب العالى باستمرار محمد على فى حكم مصر **(د.محمد أنيس- د.السيد رجب حراز، تاريخ مصر الحديث والمعاصر).**

وهكذا فإن الحركة الاحتجاجية التى شهدتها مصر فى بداية القرن التاسع عشر والتى شارك فيها قوى شعبية عديدة بزعامة مصرية ناشئة حققت نتائج كبيرة بالنسبة **لتغيير علاقات السلطة فى مصر والتمهيد لقيام نظام حكم جديد،** انتقلت من خلاله البلاد إلى مرحلة أرقى فى تطورها.

ب-حركة احتجاجية مدنية وعسكرية تقود إلى الثورة العرابية ١٨٧٩-١٨٨١

تبلور تيار وطنى فى مصر فى منتصف السبعينيات من القرن التاسع عشر يضم كبار ملاك الأراضى وكبار الموظفين المدنيين والعسكريين والمثقفين والصحافة وتشكلت قيادة جديدة للشعب المصرى فى عهد الخديوى إسماعيل تضم **جناحا مدنياً** من الموظفين وكبار ملاك الأراضى الزراعية **وجناحا عسكرياً** يضم ضباطاً الجيش المصريين، ويمثل هؤلاء شرائح اجتماعية جديدة كانت قد بدأت تظهر فى المجتمع نتيجة لاستخدام المصريين فى المناصب المدنية والعسكرية وعودة البعثات العلمية التى أوفدها محمد على للدراسة فى أوروبا.

وقد عانت هذه الفئات من الأزمة المالية فى عهد الخديوى إسماعيل وزيادة تغلغل النفوذ الأجنبى فى شئون البلاد، كما انتشر التذمر فى صفوف الفلاحين الذين

فتكت بهم الأمراض ومعاناتهم من الضرائب إلى درجة دفعت الكثيرين للهرب من أراضيهم تخلصاً من المتاعب.

استفادت هذه الفئات فى تعبيرها عن نفسها من الاحتكاك بأوروبا فاعتمدت على أسلوب التظاهر السلمى والمؤتمرات والصحافة وتنظيم حركتها فى إطار أحزاب وجمعيات تنسق من خلالها نشاطها السياسى والفكرى بشكل جماعى. وقد تأسس فى هذه الفترة الحزب الوطنى الأهلى كجمعية سرية فى حلوان تضم كبار ملاك الأراضى والمثقفين ساعدته العديد من الصحف، كما أسس العسكريون جمعية سرية باسم (جمعية مصر الفتاة) بعد عودة الحملة المصرية من الحبشة (الحرب المصرية الحبشية ١٨٧٥-١٨٧٦) التى تكبدت خسائر بشرية جسيمة، وانضم إلى الجمعية بعض الأدباء والطلبة وساندتها بعض الصحف. وفى سياق نضال الطرفين ضد الأوضاع السياسية والاقتصادية التى تسببت فى معاناتهم حدث اتصال بين قيادات الحزب الوطنى وجمعية مصر الفتاة، واشترك الطرفان فى مظاهرة فبراير ١٨٧٩ التى قام بها الضباط المسرحون من الخدمة بصحبة عدد من أعضاء مجلس شورى النواب وقدموا مطالبهم لرئيس النظار (الوزراء).

وفى ٢ أبريل ١٨٧٩ تقدم أصحاب الرأى فى البلاد من زعماء دينيين (المسلمين والمسيحيين واليهود) وعلماء وضباط ونواب وتجار وموظفين **بلائحة وطنية** يطالبون فيها بتأليف وزارة مصرية خالصة وتقرير **مبدأ المسئولية الوزارية أمام مجلس النواب،** وتضمنت اللائحة مشروعاً لتسوية الديون من غير حاجة لإعلان إفلاس البلاد كما كان يخطط الأوربيون. واستجاب لهم الخديوى إسماعيل وكلف محمد شريف باشا بتشكيل وزارة تكون مهمتها وضع لائحة أساسية (دستور) تستجيب لهذه المطالب. ولكن قيام الباب العالى بعزل الخديوى إسماعيل قطع الطريق على هذا التطور الهام، حيث رفض الخديوى الجديد توفيق اللائحة الأساسية لمجلس النواب التى اقترحها محمد شريف باشا لإقرار مبدأ المسئولية الوزارية أمام مجلس

النواب وأعاد المراقبة الثنائية الأجنبية، وصادر الصحف الوطنية، وتم اعتقال ونفى عدد من الزعماء وتشكلت حركة شعبية واسعة تضم العسكريين إلى جانب المدنيين من الأعيان وكبار الملاك والموظفين والمثقفين. تقدمت بنفس المطالب إلى رياض باشا رئيس النظار ولكنه رفضها وتم اعتقال أحمد عرابى وزملائه، ولكن ضباط الجيش قاموا بإخراجهم عنوة وتوجهوا إلى قصر عابدين حيث جددوا مطالبهم.

مظاهرة ٩ سبتمبر ١٨٨١

اتفق العسكريون بقيادة أحمد عرابى مع قادة الحزب الوطنى على تنظيم **مظاهرة سلمية** تقدم عريضة بالمطالب إلى الخديوى توفيق، وفى ٩ سبتمبر ١٨٨١ تقدم ضباط الجيش من الفرسان والمدفعية والمشاة بقيادة أحمد عرابى ومعهم **كبار المثقفين والنواب والآف من سكان القاهرة ووفود الأقاليم إلى قصر** عابدين فى مظاهرة شعبية، وقدموا مطالبهم إلى الخديوى توفيق فاستجاب لها مرغماً وهى:

-إسقاط الحكومة المستبدة.

-تشكيل مجلس نواب على النسق الأوروبى.

-زيادة عدد الجيش إلى العدد المقرر بالفرمانات السلطانية.

وتشكلت وزارة جديدة برئاسة محمد شريف باشا وضعت **لائحة أساسية لمجلس النواب (دستور)** تضمنت:

-مسئولية الوزارة أمام مجلس النواب

-مراقبة أعمال السلطة التنفيذية بواسطة مجلس النواب

-حق المجلس وحده فى إقرار القوانين والضرائب

وكان ١٦٠٠ من الأعيان والمثقفين قد قدموا عريضة بنفس المطالب إلى محمد شريف **(إن العدل والحرية يتطلبان إيجاد حكومة شورية عادلة)** وهكذا فإن الحركة الاحتجاجية التى شاركت فيها كل قوى الشعب المدنية والعسكرية من خلال

تنظيماتها السياسية وجمعياتها والمنتديات الثقافية والصحافة اعتمدت أشكال سلمية لتحقيق مطالبها مثل:-

-أسلوب التظاهر السلمى

-طرح برامج التغيير من خلال العرائض

-الكتابة فى الصحافة

ولم يكن ما حدث خلال هذه الفترة تمرداً عسكرياً بل عملاً شعبياً سلمياً، فقد كان بإمكان الضباط الاستيلاء على الحكم وعزل الخديو بانقلاب عسكرى لكنهم فضلوا **العمل السلمى الشعبى** الذى يستند إلى حركة الجناحين العسكرى والمدنى للقوى الشعبية. ونجحت هذه الحركة الاحتجاجية فى انتزاع موافقة الخديوى والحكومة على **إقرار مبادىء دستورية جديدة تكون أساس العلاقة بين السلطة التشريعية ممثلة فى مجلس النواب وبين الحكومة**، وأعادت بذلك صياغة العلاقات داخل مؤسسات الحكم لصالح السلطة التشريعية ولكن الاحتلال الانجليزى للبلاد فى يوليو ١٨٨٢ قطع الطريق على هذه التطورات وأجهض عملية التغيير السياسى التى كانت قد بدأت مقدماتها بالفعل **(د.رفعت السعيد، الثورة العرابية).**

ج-الحركة الشعبية المتصاعدة سنة ١٩١٩ تؤسس لنظام سياسى جديد:

احتلت بريطانيا مصر سنة ١٨٨٢ وأبقت على تبعيتها للدولة العثمانية، وفى ١٩١٤ أعلنت بريطانيا الحماية على مصر وأنهت علاقتها بالدولة العثمانية وأخضعتها بالكامل لسلطة الاحتلال، وبعد انتهاء الحرب العالمية الأولى سنة ١٩١٨ تقدم زعماء مصريون بقيادة سعد زغلول باشا إلى سلطة الاحتلال يطلبون الإذن لهم بالسفر إلى باريس لعرض مطالب مصر فى الاستقلال على مؤتمر الصلح المنعقد فى فرساى، ولكن سلطات الاحتلال قامت باعتقالهم ونفيهم خارج البلاد. انفجرت **المظاهرات الشعبية** تندد باعتقال الزعماء وتطالب بالإفراج عنهم على عكس إرادة

الزعمـاء أنفسـهم الـذين كـانوا يخططـون لعمـل سـلمى لا يسـتفز سـلطات الاحـتلال، **واشترك فى هذه المظاهرات كل فئـات الشـعب تقريبـاً، طـلاب الجامعـات والمـدارس الثانويـة، طلبـة الأزهـر، عمـال عنـابر السـكة الحديـد وسـائقوا التـرام والأتـوبيس والمحامون**، وحدثت مصادمات بين المتظاهرين وسلطات الاحتلال سقط فيها العديد مـن الشـهداء والجرحـى، وعمـت المظـاهرات جميـع المـدن المصـرية واتخـذت طـابع المواجهة لسلطات الاحتلال، وشارك **الفلاحون** فى هذه الأحداث بقطع خطـوط السكة الحديد ومهاجمـة القطـارات التـى تحمـل جنـود الاحـتلال وقتـل هـؤلاء الجنـود وكانـت خطتهم تقضى بعزل المعسكرات الإنجليزيـة فـى مختلـف المنـاطق لإضـعاف قدرتهم علـى التصدى للمظاهرات، وأعلـن قيـام **حكومـات محليـة مسـتقلة** فـى بعـض المنـاطق مثـل **جمهوريـة زفتـى وحكومـة أسـيوط** وتأسسـت **سـلطات شـعبية** فـى هـذه المنـاطق، تواصلت أعمال الاحتجاج الشعبى العنيفة طـوال شـهر مـارس ١٩١٩ واتخـذت طابعـاً سلمياً بعد ذلـك مـن خـلال المظـاهرات والمؤتمرات والبيانـات وانحصـرت فـى المـدن حيث سيطر كبـار المـلاك الزراعيـون علـى حركـة الفلاحـين خوفـاً مـن أن تتجـاوزهم هذه الحركة.

شارك فى حركة الاحتجاج الشعبى سنة ١٩١٩ ثلاث قوى أساسية هم **المثقفون** الـذين انتزعـوا القيـادة الفكريـة مـن رجـال الـدين وسـاهموا بالنصـيب الأكبـر فـى التطـورات السياسـية أواخـر القـرن التاسـع عشـر وطـرح قضـايا التغييـر الاجتمـاعى وتحريـر المـرأة والحيـاة النيابيـة بالإضـافة إلـى الاسـتقلال الـوطنى ويضـمون فـى صفوفهم أصحاب المهن الحرة كالمحـامين والطـلاب والموظفين، وكـان هنـاك أيضـاً **العمـال** الـذين زاد عـددهم فـى ظـروف الحـرب العالميـة الأولـى ونظمـوا أنفسـهم فـى النقابات التى زاد عددها، بين عامى ١٩١٨-١٩١٩ نحو ٢٧ نقابـة فـى القـاهرة، علـى ٢٣ نقابة فى الإسكندرية، ١٨ نقابة فى منطقة القناة، هذا علاوة علـى **الفلاحين** الـذين اتخذت حركتهم أقصى أشكال العنف ضد قوات الاحتلال.

نجحت حركة الاحتجاج الشعبى فى الاستمرار وإجبار سلطات الاحتلال على إطلاق سراح الزعماء وعودتهم من المنفى والدخول فى مفاوضات معهم انتهت إلى اعتراف بريطانيا بإنهاء الحماية البريطانية عليها والاعتراف بمصر دولة مستقلة ذات سيادة (مع تحفظات أربعة). وتم وضع **دستور جديد للبلاد سنة ١٩٢٣** أخذ بالنظام النيابى القائم على أساس الفصل والتعاون بين السلطات، ونظم العلاقة بين السلطة التشريعية والتنفيذية على أساس مبدأ الرقابة والتوازن، فجعل الوزارة مسئولة أمام البرلمان الذى يملك حق طرح الثقة بها، بينما جعل للملك حق حل البرلمان.

هكذا نجحت حركة الاحتجاج الشعبى سنة ١٩١٩ فى **تحقيق تغيير جوهرى شامل فى أوضاع البلاد بحصولها على الاستقلال الوطنى وإقامة نظام حكم نيابى من خلال دستور جديد** فتغيرت بذلك علاقات السلطة فى البلاد وتأسس نظام سياسى جديد، وتأكدت حرية تأسيس الأحزاب والجمعيات والنقابات ودخلت البلاد مرحلة سادت فيها **الأفكار الليبرالية والسياسات الاقتصادية الرأسمالية.** وتأكدت قدرة القوى المشاركة فى الثورة على تأسيس حركة سياسية جديدة عمادها الأحزاب الممثلة لكل الاتجاهات تقريباً والتى ساهمت فى دعم البديل السياسى الذى فرضته حركة الاحتجاج الشعبى بديلاً للوضع السابق المتمثل فى خضوع مصر للحماية البريطانية والسلطة المطلقة لدولة الاحتلال **(د.محمد أنيس، دراسات فى وثائق ثورة ١٩١٩).**

د-احتجاجات الشباب تعيد الدستور الليبرالى وتفرض الجبهة الوطنية ١٩٣٥:

يسمونها فى بعض الكتابات **ثورة الشباب من أجل الدستور** أو الثورة المنسية، ففى عام ١٩٣٠ ألغى دستور ١٩٢٣ الليبرالى وصدر دستور جديد ينتقص من الحريات ويقيم نظام حكم ديكتاتورى جمع خيوط السلطة والعمل السياسى بيد الملك

وتولت الوزارة أحزاب الأقلية التى تتلقى توجيهاتها من القصر الملكى والسفارة البريطانية، وفى ٩ نوفمبر ١٩٣٥ أعلن السير صمويل هور وزير خارجية بريطانيا آنذاك "أنه لا صحة على الإطلاق لزعم الزاعمين أننا نعارض فى عودة النظام الدستورى إلى مصر بشكل يوافق احتياجات البلاد، وأننا عندما تمت استشارتنا فى الأمر أشرنا بعدم عودة دستور ١٩٢٣ وكذلك دستور ١٩٣٠ ما دام الأول قد ظهر أنه غير صالح والثانى لا ينطبق مطلقاً على رغبات الأمة، عندها انفجرت مظاهرات الطلبة تندد بتصريحات وزير الخارجية البريطانى **وتطالب بعودة الدستور الليبرالى** وتدعو زعماء الأحزاب إلى التوحد وتكوين **جبهة وطنية** تواجه الإنجليز صفاً واحداً من أجل تحقيق الجلاء الكامل لقوات الاحتلال.

وطالبت المظاهرات فى هذا السياق بعودة الحياة البرلمانية. وكانت المظاهرات من الكثافة والانتشار إلى درجة أقلقت الحكم والإنجليز وتمت مواجهتها بكل عنف فسقط يوم ١٤ نوفمبر العديد من الشهداء منهم محمد عبد الحكم الجراحى ومحمد عبد المجيد مرسى من جامعة القاهرة وعلى طه عفيفى طالب بدار العلوم كما سقط شهداء آخرون فى طنطا ومدن أخرى. ولم تتوقف المظاهرات بل ازدادت حدة وكثافة وواصلت إلحاحها على عودة الدستور وقيام الجبهة الوطنية وجلاء قوات الاحتلال وطالبوا باستقالة رئيس الوزراء واشترك طلاب المدارس الثانوية والعمال إلى جوار طلاب الجامعة فى هذه المظاهرات وتوالى اشتباك البوليس مع المتظاهرين وسقوط العديد من الجرحى.

وفى يوم ٢١ نوفمبر نظم **إضراب عام** شاركت فيه كل فئات الشعب، وشهدت البلاد تحركاً شعبيًا واسع النطاق وتجاوبت الأحزاب مع مطالب الشباب وتشكلت بالفعل **جبهة وطنية بقيادة حزب الوفد يوم ١٠ ديسمبر ١٩٣٥ طالبت بإعادة دستور ١٩٣٠ والاعتراف عملياً باستقلال مصر** وتحت الضغط الشعبى المتواصل قرر الملك إلغاء دستور ١٩٣٠ وعودة دستور ١٩٢٣ وكلف مصطفى النحاس باشا

بتشكيل وزارة ائتلافية تشارك فيها أحزاب الجبهة الوطنية دخلت فى مفاوضات مع الإنجليز من أجل إنهاء الاحتلال البريطانى، وكانت هذه الحركة الاحتجاجية قوة الدفع الكبرى التى جعلت بريطانيا تدخل فى مفاوضات مع الحكومة المصرية، ساعد على هذا الوضع الدولى المتأزم بعد صعود النازية فى ألمانيا والفاشية فى إيطاليا، وتم بالفعل توقيع **معاهدة ١٩٣٦** التى التزمت بريطانيا بموجبها بتجميع قواتها فى منطقة القناة والانسحاب من المدن المصرية. كما وقعت **اتفاقية مونترو ١٩٣٧** التى ألغت الامتيازات الأجنبية فى مصر بما فيها المحاكم المختلطة. وأقيم نصب الشهداء فى مدخل جامعة القاهرة واعتبر يوم ١٤ نوفمبر من كل عام يوم الشهداء وهكذا فإن هذه الحركة الاحتجاجية الشبابية نجحت فى **عودة الحكم النيابى** وساعدت على التقدم خطوة هامة نحو استكمال استقلال البلاد. وعززت قدرة حزب الوفد الذى قاد ثورة ١٩١٩ لمواصلة دوره الوطنى والديمقراطى فى مرحلة دقيقة من تاريخ مصر عندما توفى الملك فؤاد وتولى العرش بعده ابنه الشاب فاروق تحت الوصاية.

هـ-أطول حركة احتجاجية فى تاريخ مصر تفتح الباب أمام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢

فرضت الحرب العالمية الثانية الأحكام العرفية فى مصر وسيطرة الإنجليز على مقاليد الأمور، ومع اقتراب قوات المحور من الحدود المصرية الغربية واختراقها حتى منطقة العلمين حيث دارت واحدة من أكبر معارك الدبابات وأصبحت قوات روميل على مقربة من مدينة الإسكندرية لم تكن هناك أى فرصة للحركة الوطنية المصرية للتعبير عن مطالبها وبعد انتهاء الحرب فى خريف ١٩٤٥ استأنفت الحركة الوطنية نشاطها، وخرجت من الجامعة يوم ٩ فبراير ١٩٤٦ **أضخم مظاهرة عرفتها البلاد منذ قيام الحرب العالمية الثانية** حاصرها البوليس على كوبرى عباس حيث أصيب أكثر من مائتى طالب واعتقل ١٥٠، وعمت المظاهرات جميع المدن، وسقط

العديد من الشهداء طوال شهر فبراير، وتجمع يوم ١٨ فبراير نحو ٤٠ ألف متظاهر فى ميدان عابدين، ١٥ ألف فى فناء الجامعة بالجيزة واستمرت المظاهرات، وتشكلت **اللجنة الوطنية للعمال والطلبة** كقيادة للحركة الوطنية الجديدة لمواصلة الكفاح ضد الاستعمار وأعوانه فى الداخل وضد المفاوضات وسياسة الأحلاف. وصدر بيان ورد به أن نقابات العمال بالقطر المصرى وطلبة الجامعات المصرية والأزهر والمعاهد العليا والمدارس الخصوصية والثانوية قررت جميعاً أن يكون **يوم الخميس ٢١ فبراير يوم الجلاء ويوم الإضراب العام لجميع هيئات الشعب وطوائفه واستئناف للحركة الوطنية المقدسة** التى تشترك فيها كل عناصر الشعب المصرى متكتلة حول حقها فى الاستقلال التام والحرية الشاملة.

وتعطلت بالفعل المرافق العامة ووسائل النقل والمحلات العامة والتجارية ومعاهد العلم والمدارس والمصانع فى جميع أنحاء القطر، واشترك فى الإضراب العام والمظاهرات يوم ٢١ فبراير عمال المواصلات العامة والمصانع والسكة الحديد وعمال الأدوات الصحية والتجارة وغيرهم وكذلك الطلاب والمهنيون، واشتبك المتظاهرون مع قوات الاحتلال فسقط الشهداء والجرحى وامتدت المظاهرات إلى المدن الأخرى وأسفرت الاشتباكات عن سقوط ٢٠ شهيداً وإصابة ١٥٠. واستمرت المظاهرات إلى يوم ٤ مارس الذى تقرر أن يكون **يوم الحداد** العام على أرواح الشهداء ونفذ الإضراب العام فعلاً وانضم إليه عمال الغزل والنسيج بالمحلة الكبرى ويقدر عددهم بعشرات الألوف وقتل ٢٨ شهيداً وجرح ٣٤٢ متظاهراً. وتواصلت الحركة الاحتجاجية حيث تقرر أن يكون يوم ١١ يوليو ذكرى ضرب الإنجليز لمدينة الإسكندرية سنة ١٨٨٢ يوماً للحداد العام فقام رئيس الوزراء إسماعيل صدقى بضربة وقائية حيث اعتقل فى اليوم السابق نحو مائتين من الكتاب والصحفيين وزعماء اللجنة الوطنية للطلبة والعمال ونقابات العمال والشباب الوفدى واتحاد شباب

الأحـزاب ومـؤتمر نقابـات عمـال القطـر المصـرى، وأغلـق كثيـراً مـن دور النشـر والجمعيات الثقافية ومقرات النقابات وعطل العديد من الصحف.

لـم توقـف هـذه الإجـراءات الإضـرابات العماليـة، ورغـم تـأخير افتتـاح العـام الدراسـى الجديـد إلـى نـوفمبر ١٩٤٦ إلا أن اليـوم الأول للدراسـة شـهد مظـاهرات طلابيـة عارمـة وأحرقـت عربـات التـرام والمحـلات الأجنبيـة وأصـيب واعتقـل مئـات المتظاهرين وتوفى طالبان برصاص البوليس، وصدر قـرار بوقـف الدراسـة يـوم ٢٨ نوفمبر عندما عجزت الحكومـة عن السيطرة علـى الموقف **وتحطم مشروع صدقى باشـا بـيفن الـذى ربـط الجـلاء عـن مصـر بالتحـالف مـع الاسـتعمار وانتصـرت بـذلك الحركة الوطنية.**

تواصلت الإضرابات الطلابيـة عـام ١٩٤٧، وكـذلك **الإضـرابات العماليـة** حيـث شهدت البلاد حركة إضرابات كبيرة شارك فيها العمال من عشرات المصـانع بمـا فـى ذلك أطول وأضخم إضراب عمالى قام به ٢٦ ألف من عمال الغزل والنسيج بالمحلـة الكبرى، واتسع نطاق الإضرابات خلال عام ١٩٤٨ حيث أضربت **ممرضـات القصـر العينـى وأطبـاء الامتيـاز** وتصـاعدت المطالـب الاجتماعيـة إلـى درجـة أن **ضـباط البوليس** قرروا الإضراب لتحسين أوضـاعهم الماديـة والاجتماعيـة فـى أبريـل ١٩٤٨ ونفذوا الإضراب بالفعل فأعلن النظام دخول القوات المسلحة الحرب فـى فلسطين فـى ١٥ مايو ١٩٤٨ للخروج من هذا المأزق ولكن الهزائم التـى لحقت بـالجيش سـاهمت فـى استئناف المظـاهرات والاحتجاجـات، ولـم تفلـح منـاورة النظـام بـإجراء انتخابـات حـرة سـنة ١٩٥٠ فـاز فيهـا حـزب الوفـد بالأغلبيـة ولكـن ضـغوط الحركـة الوطنيـة اضطرت حكومة الوفد إلـى **إعلان إلغاء معاهدة سنة ١٩٣٦** وبـدء **الكفـاح المسـلح** ضـد قـوات الاحـتلال فـى منطقـة القنـاة. وتصـاعدت الأحداث وتواصـلت المظـاهرات والإضرابات التـى بلـغ عـددها أكثـر مـن ٤٩ إضـراباً عمالياً ١٩٥٠ والتـى لـم تتوقـف خلال عام ١٩٥١.

وبرز الجانب الاجتماعى فى المطالب التى رفضتها الحركة الاحتجاجية سواء **للعمال أو المهنيين والموظفين** بما فيهم الأطباء **وكونستبلات البوليس** علاوة على **الفلاحين** الذين سجلوا العديد من وقائع التمرد وتم قمعهم بقسوة فى كفر البرامون سنة ١٩٤٨، وبهوت ١٩٥١، وميت فضالة، وكفور نجم ١٩٥١.

ولم تتوقف الحركة الاحتجاجية التى شهدتها البلاد منذ عام ١٩٤٦ إلا بحريق القاهرة يوم ٢٥ يناير ١٩٥٢ الذى دبره القصر الملكى والإنجليز للسيطرة على الموقف بإعلان الأحكام العرفية واعتقال المئات من القيادات الشعبية والسياسية والنقابية. وبذلك فإن أطول حركة احتجاجية شهدتها البلاد لمدة تزيد على خمس سنوات ساهمت بشكل كبير فى فساد الحكم وعجز حزب الوفد عن انجاز ما تعهد به من تحقيق الجلاء وحل المشكلة الاجتماعية الاقتصادية وبذلك فقد النظام السياسى شرعيته وتهيأ المجال للضباط الأحرار للاستيلاء على الحكم ليلة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ وبدأت بذلك مرحلة جديدة فى تاريخ مصر شهدت **تغيرات واسعة النطاق فى نظام الحكم والسياسات الاقتصادية والتوجهات الاجتماعية وسياسة مصر الخارجية وتحالفاتها الإقليمية والدولية وتحقق الجلاء الكامل لقوات الاحتلال عام ١٩٥٦.**

(طارق البشرى، الحركة السياسية فى مصر ١٩٤٥-١٩٥٢).

و-احتجاجات الطلبة والعمال والمثقفين ٦٨-١٩٧٣ تقود إلى حرب ٦ أكتوبر والانفتاح والتعددية الحزبية:

بعد هزيمة يونيو ١٩٦٧ سادت موجة من النقد للأوضاع التى أدت إلى الهزيمة وتصاعدت المطالبة بمحاكمة المسئولين عنها، وعندما صدرت الأحكام القضائية ضد قادة سلاح الطيران فى فبراير ١٩٦٨ سادت حالة من الغضب لأنها لم تكن كما توقع المواطنون وانفجرت المظاهرات الطلابية والعمالية تطالب بتقديم كبار المسئولين عن الهزيمة إلى المحاكمة وتطالب بالحريات والتغيير وتحرير الأرض المحتلة،

فصدر **برنامج ٣٠ مارس** يتضمن وعداً بإصدار **دستور دائم للبلاد** ويحقق مطلب الحرية والديمقراطية وتعبئة كل الإمكانيات لإزالة آثار العدوان، ورحل جمال عبد الناصر دون أن يتحقق أى من هذه الوعود، وفى مايو ١٩٧١ انفرد أنور السادات بالسلطة وصدر الدستور الدائم دون أن يتحقق وعد التحرير فعاد الطلاب والعمال إلى التظاهر والإضراب من جديد. بعد خطاب أنور السادات يوم ١٣ يناير ١٩٧٢ الذى حاول فيه تبرير التأخر فى تحرير الأرض المحتلة، وتواصلت الانتفاضة الطلابية خلال أعوام ١٩٧٢، ١٩٧٣ وتشكلت فى هذا السياق **اللجنة الوطنية العليا للطلبة** كما تشكلت لجان مماثلة فى كل الجامعات والكليات وصدرت الوثيقة الطلابية تحت اسم (المهام الملحة للحركة الوطنية للطلاب فى مصر) تتضمن عدة مطالب منها:-

-الاستعداد للمعركة وحرب التحرير الشعبية وإطلاق حرية النشاط والدعاية والعمل الفدائى لمنظمات المقاومة الفلسطينية وإحياء منظمة سيناء المصرية.

-بناء اقتصاد الحرب، ووضع حد أعلى للأجور لا يزيد عن عشرة أمثال الحد الأدنى، وتحميل الدخول العليا العبء الأساسى للمعركة.

-تحقيق الديمقراطية، وإلغاء كافة القوانين المعطلة للحريات، وإلغاء الرقابة على الصحف، وإطلاق حق الجماهير فى تكوين منظماتها الجماهيرية خارج إطار السلطة الرسمى.

تجاوب **المثقفون** مع الانتفاضة الطلابية فأصدروا بياناً يعلنون فيه تضامنهم معها ويستنكرون اعتقال الطلاب واتسع نطاق الحركة الطلابية لتشمل كل الجامعات، واستخدمت آليات وأدوات أكثر فاعلية فى النشاط مثل **الأندية السياسية والثقافية ومجلات الحائط والندوات والمؤتمرات الجماهيرية والأسر الطلابية والجماعات الثقافية والسياسية واللجان الديمقراطية المستقلة عن الاتحادات الطلابية.** ورغم الاعتقالات المتكررة للطلاب والعمال واتهامهم بتكوين أحزاب

سياسية سرية ماركسية وناصرية إلا أن الحركة الطلابية والاحتجاجات العمالية وتحركات المثقفين تواصلت إلى أن أسفر الضغط الشعبى عن **بدء الحرب فعلاً يوم ٦ أكتوبر ١٩٧٣ (د.أحمد عبد الله رزة، الطلبة والسياسة فى مصر/ أحمد بهاء شعبان انحزت للوطن شهادة من جيل الغضب).**

توالت التداعيات بعد تحرير الأرض المحتلة حيث تبنى الحكم **توجهات اقتصادية جديدة** من خلال سياسة الانفتاح الاقتصادى، **وتوجهات سياسية جديدة** من خلال التعددية الحزبية المقيدة، **وتوجهات خارجية جديدة** من خلال التحالف مع الولايات المتحدة والعالم الرأسمالى بديلاً عن التحالف مع الاتحاد السوفيتى، **وتوقيع اتفاقيات فض الاشتباك** وصولاً إلى الاعتراف بإسرائيل وتوقيع **معاهدة السلام معها عام ١٩٧٩** وبدأت بذلك مرحلة جديدة فى تاريخ مصر أدت السياسات المطبقة خلالها وما ترتب عليها من **أزمة سياسية اقتصادية اجتماعية شاملة** إلى موجة **من الاحتجاجات الشعبية عام ٢٠٠٥**، ما تزال مستمرة حتى الآن، تدور بالأساس حول مطلب التغيير الشامل لكل الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية من خلال:

-إطلاق الحريات وتحقيق الديمقراطية

-استئناف جهود التنمية الاقتصادية

-تحقيق العدالة الاجتماعية

-المحافظة على الاستقلال الوطنى

وهى نفس المطالب التى دارت حولها كل الحركات الاحتجاجية فى مصر منذ بداية القرن التاسع عشر، والتى وصلت بها إلى الموقف الراهن طوال العقد من القرن الواحد وعشرين.

خلاصة

المشهد السياسى الاجتماعى فى مطلع القرن الواحد والعشرين

القضية الأساسية التى تطرحها دراسة الأنشطة والتحركات الاحتجاجية فى مصر **أن هذه الأنشطة والتحركات لا تتوفر لها مقومات الحركات الاجتماعية القادرة على مواصلة نشاطها بحيث تتمكن من التأثير فى أوضاع المجتمع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.**

ويؤكد المشهد السياسى الراهن حقيقة هامة تتمثل فى:

-أن المبادرات السياسية حول قضايا الإصلاح السياسى والديمقراطى لم تحظ، بالتأييد الجماهيرى الكافى.

-وأن التحركات الجماهيرية المطلبية الاقتصادية والاجتماعية يشارك فيها مئات الألوف من المواطنين من فئات اجتماعية متعددة لا تربط مشاكلها الاقتصادية والاجتماعية بالأوضاع السياسية السلطوية.

أى أننا فى المشهد السياسى الراهن أمام:

-نخبة سياسية ليس لها امتداد وعمق جماهيرى كافٍ.

-حركة جماهيرية مطلبية متصاعدة ليس لها أفق سياسى.

وتؤكد هذه الظاهرة ضعف الوعى السياسى الذى **يساعد المواطن العادى على الربط بين مشاكله المعيشية وبين الأوضاع السياسية**، وأن الحل الحقيقى لمشاكل البطالة والفقر والتهميش والفساد المالى والإدارى وغيرها يكمن فى استكمال التحول الديمقراطى فى مصر، وإقامة نظام حكم ديمقراطى بديلاً للنظام السلطوى.

تتحمل الأحزاب السياسية مسئولية ضعف الوعى السياسى فى المجتمع، وهو واجبها الذى لم تقم به سواء بحكم القيود التى تحيط بها أو نتيجة استسلامها لهذه القيود، وقصر نشاطها على العمل فى المقرات بعيداً عن الجماهير.

هنـــاك أذن فجـــوة بـــين السياســـى والاجتمـــاعى فـــى الأنشـــطة والتحركـــات الاحتجاجيـة، وهنـاك حاجـة ملحـة لسـد هـذه الفجـوة كشـرط أساسـى لتطـوير هـذه الأنشـطة إلـى حركـات اجتماعيـة تمتلـك المقومـات الكفيلـة بتمكينهـا مـن مواصـلة النشاط إلى أن تنجح فى تغيير الأوضاع القائمة.

وتضـع معظـم الدراسـات فـى مصـر الآن سـؤالاً جوهريـاً: متـى يتحـول الحـراك الاحتجـاجى إلـى تغييـر حقيقـى فـى السياسـات والمؤسسـات؟ ويجيـب معظمهـم أن احتمـال أن يفضـى هـذا الحـراك الاحتجـاجى إلـى تغييـر حقيقـى فـى السياسـات والمؤسسات ليس مستبعداً تماماً إذا تعلم القائمون عليه من **دروس التـاريخ فـى البلاد التى نتج فيها التغيير السياسى فى اتجاه الديمقراطية عن حركات شعبية (مصطفى كامل- الشروق ٢٠١٠/٤/١٩).**

وثمـــة تأكيـــد أن **أول هـــذه الـــدروس هـــو أن عامـــة المـــواطنين لا يطلبـــون الديمقراطية غالباً كغاية فى ذاتها، ولكن لأنهم يعتقدون أن الديمقراطية هى الطريق إلى النهوض بأوضاع معيشتهم، وهى سبيلهم إلى حياة كريمة.** فهكذا أقام العمال البريطانيون حزب العمال، وهكذا **تحولت الحركة العمالية فى أوروبا إلى أحزاب سياسية** يمكن من خلال عملها السياسى أن يضمن العمال الاستجابة لمطالبهم الاقتصادية. وبالمثل كان تحول حركات التحرر الوطنى إلى أحزاب باختلاف ميولها نحو الديمقراطية.

والانتقـاد فـى مصـر موجـه أساسـاً إلـى القيـادات السياسـية المصـرية المطالبـة بالديمقراطية لأنهم لا يوضحون للشعب تأثير الديمقراطية على حياتهم المعيشية، كما ينتقد قيادات منظمات المجتمع المدنى الحقوقية والعمالية أنها لم تنضم إلى الحركة المطالبة بالديمقراطية والتغيير السياسى. **أما الدرس الثانى المهم فهو أن التعويل على تلقائية الجماهير وأنها تنتظر اللحظة الحاسمة للانخراط فى مسيرة التحول التـاريخى نحـو الديمقراطيـة هـو أقـرب إلـى الاستسـلام لأحـلام اليقظـة،** فلـم تكـن

الحركات الشعبية التى أسقطت النظم السلطوية فى أمريكا اللاتينية أو غيرها هى نتيجة تحرك تلقائى من جموع المواطنين، **وإنما كانت نتيجة عمل دؤوب فى نقابات العمال ومنظمات حقوق الإنسان أو الكنيسة تم من خلاله نشر الوعى بضرورة الديمقراطية لإسقاط أوضاع اقتصادية واجتماعية وسياسية جائرة، وما ينقص الحركة الديمقراطية المحدودة الناشئة فى مصر الآن هو تلك الصلات الوثيقة التى تربط الطليعة المنادية بالإصلاح السياسى بالجماهير العريضة التى تئن من وطأة سياسات اقتصادية وإدارة حكومية أثبتت فشلها فى توفير أبسط مقتضيات الحياة الكريمة لأغلبية المواطنين.**

ورغم المعوقات والقيود على الحركة السياسية والمطلبية فى مصر فإن **الربط بين النضال من أجل الديمقراطية والنضال من أجل تحسين أحوال المعيشة ممكن.**

إننا حقيقة بصدد إشكالية معقدة لها جوانب متعددة بعضها يتصل بطبيعة النظام السلطوى القائم وقبضته الأمنية الشديدة وما يفرضه من قيود قانونية وإدارية وميدانية على الحق فى التنظيم وما يرتبط به من حقوق التعبير والنشاط، هذا بالإضافة إلى استسلام التظيمات السياسية لهذه القيود، وانسحابها من ميادين العمل الجماهيرى المختلفة، وكذلك سلوك النخبة التى تكتفى بإعلان المواقف ومطالبة الحكم بالتجاوب معها دون بذل جهد كاف للاتصال بالجماهير والعمل معها حول قضاياها المباشرة ومشاكلها المعيشية. كما أن سيادة الحل الفردى ساهم فى إضعاف قابلية الناس للتضامن الجماعى من أجل حل مشاكلهم، وغياب الاستعداد لدى النخبة وقيادات الأحزاب السياسية للتضحية من أجل تحقيق أهدافها والاستعداد لدفع الثمن. ولا يقلل ذلك من أن نظام الحكم يتحمل مسئولية كبرى فى إضعاف الحركة السياسية الجماهيرية فى مصر، إلا أننا مطالبون بعدم المبالغة فى ذلك فالأطراف الأخرى يجب أن تتحمل نصيبها من المسئولية.

لا توجد وصفة سحرية لحل هذه الإشكالية وسد الفجوة بين النضال من أجل الديمقراطية والنضال من أجل مطالب الناس الاقتصادية والاجتماعية ويتطلب العمل فى هذا الاتجاه مراعاة ثلاث قضايا هامة وعدد من التوجهات الأساسية للتعامل مع هذه الظاهرة **(يطرحها عبد الغفار شكر)** فى الحلقة النقاشية التى نظمتها الجمعية المصرية للنهوض بالمشاركة المجتمعية فى نوفمبر ٢٠٠٩ حول تجسير الفجوة بين السياسى والاجتماعى.

القضية الأولى: تكامل النضالات الديمقراطية (فكرياً وسياسياً واجتماعيا)

ذلك أن النضال الديمقراطى يتم من خلال ثلاثة أشكال هى **الوعى والعمل السياسى والعمل النقابى** وهى تتكامل معاً فى تحقيق التأثير المنشود من هذا النضال، ولكل منها دور أساسى ومن الخطأ اعتبار العمل السياسى أعلى مرتبة من الشكلين الآخرين، أو النظر الى السياسيين باعتبارهم الأكثر أهمية فى منظومة النضال الديمقراطى، أو النظر الى الحركات الاحتجاجية أو المطلبية باعتبارها أقل أهمية من العمل السياسى المباشر، فإن القضية الجديرة بالإهتمام هى كيف يمكن التكامل فى النضالات الديمقراطية: **الوعى والعمل السياسى والحركات المطلبية**، وكيف يمكن تطوير أداء قوى الاحتجاج الاجتماعى لتكتسب أفقا سياسياً؟ مع ملاحظة أن القيادات التى تفرزها هذه الحركات يمكن أن تتبدد إذا لم تجد الأطر السياسية المناسبة التى تطور وعيها وتوفر لها إمكانية مواصلة دورها العام فى المجتمع. ويتطلب هذا التكامل إبداع أشكال مناسبة **للتشبيك بين الفكرى والسياسى والاحتجاجى فى النضال الديمقراطى**.

القضية الثانية: إطلاق حرية التنظيم هو الحلقة الأساسية

أدى غياب حرية التنظيم فى المجتمع المصرى سنوات طويلة الى مصادرة السياسة فى المجتمع أو ما يعرف بتأميم العمل السياسى وإضعاف الوعى السياسى وإضعاف قيمة العمل والتضامن الجماعى وسيادة الحل الفردي ، وكان لهذا كله أكبر الأثر فى تشويه الحياة السياسية وانصراف المواطنين عن العمل العام السياسى والإجتماعى. لكن ما رصد حتى الآن من حركات احتجاجية بهذا الاتساع يكشف عن قدرة فى تجاوز الخطوط الحمراء ومن هنا يجب أن تنشط الحركة السياسية أو على الأقل الجزء الحى منها فى صياغة رؤية متكاملة (تنطلق من التوجهات التى سنطرحها فى نهاية هذا العرض) وصياغة أهداف محددة للعمل المشترك الثقافى والسياسى والإجتماعى تساعد على كسر الحدود المرسومة وبناء مواقف مشتركة تلتقى حولها جميع القوى السياسية وقادة الحركات المطلبية مع احترام التعددية باعتبارها سمة ديمقراطية يجب المحافظة عليها.

القضية الثالثة: احترام علاقات القوى القائمة

حيث يتم التحرك حول أهداف يمكن تحقيقها حسب علاقات القوى، والتعميق الفكرى لمسألة **التغيير التدريجى**، وتحديد **أبعاد المفاوضة** التى نريد إدارتها مع السلطة، وتطوير القدرة على **الضغط الجماهيرى** لانتزاع مكاسب أكبر تدريجيا بما يساعد على **تخطى الحواجز** واحداً بعد الآخر. فالمسألة الأساسية هنا هى **تحقيق التغيير بأقل تكلفة اجتماعية** ممكنة طالما أن الأهداف نفسها سوف تتحقق .

الخلاصـة:

أدت مناقشات عديدة بين مجموعة البحث، بل وفى أطر ندوات سياسية عقدها مركز البحوث العربية والأفريقية ضمن دراساته عن الأحزاب السياسية وتطور

أدوار الحركات النقابية والعمالية، واليسار المصرى، إلى معالجات جادة مع إشكالية ردم الفجوة بين السياسى والاجتماعى ليمكن أن تدفع الحركة الاحتجاجية إلى التحام القوى السياسية الديمقراطية بالفاعلين الاجتماعيين الحقيقيين فى المجتمع أو لنقل التقاء التنظيمات السياسية بالحركات الاجتماعية بعناصر التمرد والاحتجاج المباشر فى المجتمع وفى خلاصة للأستاذ عبد الغفار شكر ضمن ورقته فى البحث نجد العناوين الهامة التالية التى يتوجب أن تناقشها ندوات موسعة أيضاً للموضوع:-

أولا: البناء على ما حدث والتعلم من التحركات السابقة

ثانيا: الانطلاق من المتغيرات التى شهدها المجتمع مؤخرا

ثالثاً: مطالبة النخبة بإعادة النظر فى أساليبها

رابعاً: بلورة البديل السياسى

خامساً: امتلاك أدوات التواصل مع الناس

سادساً: التنسيق بين الأطراف الفاعلة فى الحركة السياسية والجماهيرية

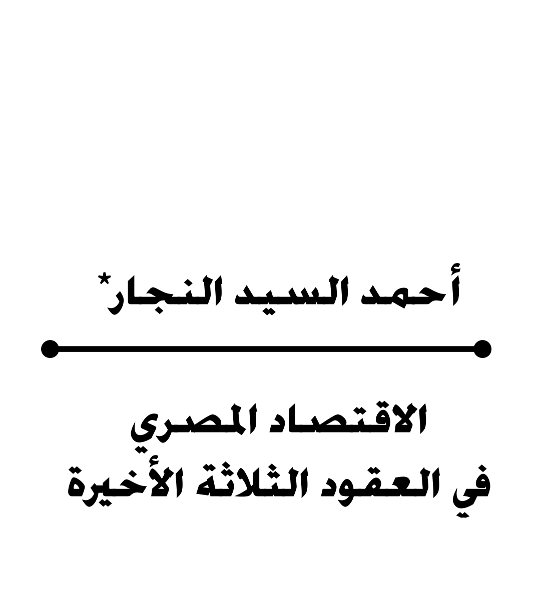
سابعاً: استخدام الخطاب المناسب

ثامناً: إفساح المجال أمام الشباب لتولى القيادة

تاسعاً:مؤسسات يمكن ان تساهم في تحقيق الأهداف المطلوبة:

من هذا العرض تتأكد إمكانية الوصول الى نتائج حقيقية في مجال تحقيق التكامل بين النضالات الديمقراطية الفكرية السياسية والاجتماعية، وانه يمكن الاستفادة في ذلك بتأسيس عدد من المؤسسات تقوم بمهام متنوعة تخدم معاً هذه الأهداف مثل:

- مركز وطني لثقافة الحوار وآلياته
- معهد إعداد وتدريب القيادات خارج الأحزاب
- المنتدى الاجتماعي المصري
- قناة تليفزيونية فضائية
- محطة إذاعية على الانترنت



أحمد السيد النجار*

الاقتصاد المصري في العقود الثلاثة الأخيرة

* باحث بمركز الدراسات الاستراتيجية بالأهرام ومدير تحرير التقرير الاقتصادى.

شهدت مصر تحولات اقتصادية كبيرة خلال الثلاثة عقود الماضية كنتيجة للتغيرات في هيكل الطبقة الحاكمة وفي البنية الاجتماعي لمصر، وكنتيجة أيضا للتغيرات في السياسات الاقتصادية العامة، وفي كفاءة الإدارات الاقتصادية. وهذه التحولات الاقتصادية تشكل في مجموعها تجسيدا للتغيرات في طبيعة النظام الاقتصادي-السياسي-الاجتماعي الحاكم في مصر. كما أنها تأثرت بالتأكيد بمجمل التطورات في الظروف الإقليمية والدولية التي تشكل الوسط التارخي الذي يتحرك فيه ويتأثر به و"يؤثر" فيه الاقتصاد المصري. وقد انعكست هذه التحولات الاقتصادية على مؤشرات أداء الاقتصاد المصري التي تعتبر بصورة أو بأخرى حكما موضوعيا على نجاح أو فشل هذه التحولات.

أولا: التحول في بنية الطبقة الحاكمة

فيما بعد عام ١٩٥٢ وبالذات بعد إجراءات التمصير والتأميم، أصبحت هناك رأسمالية دولة حقيقية في مصر، حيث كان اتجاه نظام "يوليو" إلى التغيير الهيكلي للصناعة من خلال الدور المباشر للدولة، واضحا منذ الخمسينات عندما ساهمت الحكومة في مجمع الحديد والصلب بحلوان ومصنع راكتا للورق بالإسكندرية وشركة كيما للأسمدة بأسوان ومصنع نسر لإطارات السيارات. وعندما انتهت الحكومة من مرحلة التأميم للصناعة المحلية، أصبح القطاع العام هو القوة المسيطرة المسئولة عن التنمية وأصبحت ملكية الدولة تمثل ٧٠% من الإنتاج، و ٥٠% من العمالة، و ٩٠% من جملة الاستثمارات الجديدة في قطاع الصناعة المصرية(الاقتصاد المصري في ربع قرن ١٩٥٢-١٩٧٧، دراسة تحليلية للتطورات الهيكلية، بحوث ومناقشات المؤتمر العلمي السنوي الثالث للاقتصاديين المصريين، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مارس ١٩٧٨، القاهرة صـ٢٦٦.).

وكان من الواضح تماما أن الدولة الناصرية قد اختارت أن تقوم بالوكالة عن المجتمع بتحقيق التطور الصناعي واقتحام مجالات صناعية جديدة، ضرورية اجتماعيا وبناء قواعد لقدرة قطاع الصناعة على النمو الذاتي والتطور، وذلك بعد أن أخفقت القوى الاجتماعية المنوط بها تحقيق هذا التطوير (الرأسمالية الصناعية الخاصة والقطاع العائلي) في إنجازه فعليا.

وقد ساهم الدور المحوري المباشر للدولة في قطاع الصناعة في تحقيق طفرات هائلة في الإنتاج الصناعي المصري، كما ساهم في اقتحام مجالات صناعية جديدة. وكان النموذج الاقتصادي الناصري متطابقا إلى حد بعيد مع النموذج النظري لرأسمالية الدولة التي تسيطر على التراكم الرأسمالي وتحل محل الرأسماليين غير الموجودين أو الأضعف من أن ينجزوا تحولا رأسماليا سريعا وقويا، لتقوم هي بإدارة الإنتاج والتوزيع لتسريع النمو الاقتصادي واختراق مجالات صناعية جديدة. ولم تتورط رأسمالية الدولة في العهد الناصري في عمليات فساد مالي مؤثرة نتيجة وجود الزعيم الراحل جمال عبد الناصر على رأس النظام، وهو رجل قادم من عالم الأساطير فيما يتعلق برفض الفساد ومكافحته، لكنه اعتمد على شخصه وعلى أجهزة تابعة للسلطة التنفيذية في مكافحة الفساد، واعتمد أيضا على أن حالة التعبئة التي كانت مصر تمر بها لمواجهة العدو الإسرائيلي المتربص بها ولتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية وما يترافق معها من منظومة قيمية إيجابية، تساعد بدورها على إيجاد مناخ غير موات لانتشار لفساد.

لكن نموذج رأسمالية الدولة ذو طابع انتقالي، إذ أنه من الحتمي تقريبا أن يتحلل إلى الرأسمالية البيروقراطية التي تعمل على الأصل العام لمصلحتها الخاصة وتتحول تدريجيا إلى طبقة مغلقة تتوارث المواقع، قبل أن تتحلل نهائيا إلى الرأسمالية الخاصة، أو إلى رأسمالية بيروقراطية جديدة تتمثل في المديرين التنفيذيين للشركات الخاصةن وهي طبقة أصبحت ذات سطوة هائلة محليا وعالميا، بالذات إذا كان هذا

النموذج ينمو ويتطور في ظل نظام ديكتاتوري بوليسي مثل النظام السائد في مصر منذ الانقلاب الثوري في يوليو ١٩٥٢ وحتى الآن.

ومنذ بدء الانفتاح الاقتصادي في منتصف سبعينات القرن العشرين وحتى الآن، تم فتح المجال تدريجيا أمام الرأسمالية التقليدية للعمل في كافة مجالات النشاط الاقتصادي. ونظرا لأن الطبقة الرأسمالية الكبيرة التي كانت تعمل في النشاط الاقتصادي المشروع قد تعرضت لضربة كبيرة في الستينات بسبب إجراءات التأميم بما قضي عليها وعلى ثقافة الاستثمار ذي الطابع الاستمراري القائم على توسيع السوق والقبول بمعدلات ربح معتدلة، فإن الفئة الرأسمالية التي كان لديها تراكم وكانت جاهزة بالفعل للمشاركة في النشاط الاقتصادي بعد الانفتاح، كانت تتمثل في القادمين من عالم الاقتصاد الأسود الذين يعملون في مجالات الاتجار بالآثار والمخدرات والعملات والسلاح والأعمال المنافية للآداب والسطو والفاسدين من كبار موظفي الدولة، وكلهم لم يتضرروا من إجراءات التأميم لأنهم ببساطة يعملون خارج إطار القانون. وقد جاءت تلك الفئة وهي محملة بثقافة "الخبطة" السائدة في عالم الاقتصاد الأسود، والتي تعودت أيضا على تحقيق معدلات ربح بالغة الارتفاع في النشاطات غير المشروعة، فحاولت نقلها للنشاطات الاقتصادية المشروعة التي دخلت فيها، رغم أن المبالغة في معدلات الربح تؤدي إلى تقييد السوق وإطلاق التضخم وإحداث ركود طويل الأجل في الاقتصاد.

ومن ناحية أخرى شكلت عملية منح الأراضي الزراعية وأراضي البناء المملوكة للدولة، لبعض رجال الأعمال من القطاع الخاص بأسعار منخفضة للغاية تمكنهم من الاتجار فيها وتحقيق أرباح طائلة، بصورة ارتبطت غالبا باستغلال النفوذ السياسي أو دفع عمولات ضخمة، وترسية العقود بالأمر المباشر أو بالتواطؤ بين بعض رجال الأعمال وبعض القيادات البيروقراطية الفاسدة، آلية رئيسية لتشكيل طبقة رأسمالية تقليدية مرتبطة بالولاء للرأسمالية البيروقراطية الحاكمة ولا تملك

تاريخا من العمل والإنتاج والتقاليد الاستثمارية، بل تملك علاقات فاسدة وثقافة أكثر فسادا من الصعب الانطلاق منها لبناء أي نهوض اقتصادي حقيقي.

أما الرأسمالية الزراعية التي تعد شريحة مهمة في الرأسمالية المصرية المالكة والحاكمة فإنها تمكنت خلال الربع قرن الأخير من تحقيق انتعاشة كبيرة من خلال التخصص في الزراعات الأعلى قيمة مثل الخضر والفاكهة خاصة بعد إلغاء الدورة الزراعية وعدم وجود رقابة فعالة على التزام المنتجين الزراعيين بالاعتبارات الصحية مما مكنها من استخدام مبيدات ومنشاطات هرمونية أدت إلى زيادة الإنتاج بصورة هائلة وتسببت بالمقابل في حدوث كوارث صحية في مصر. كما أنها استردت الكثير من نفوذها القديم من خلال لجوء الكثيرين من رموز البيروقراطية الحاكمة إلى استثمار أموالهم في مجال الزراعة خاصة في الأراضي الجديدة أو المستصلحة من قبل الدولة والتي لا توجد حدود قصوى للملكية فيها، وهي سمة تتكرر عادة في البلدان الأقل تطورا والتي تفتقد للثقافة الاستثمارية، حيث تتركز الاستثمارات في مجالات الأراضي الزراعية والعقارت والتجارة، بينما يشكل الاستثمار الصناعي العلامة الرئيسية على الاقتصادات الناهضة ويضاف إليه الاستثمارات في الخدمات عالية التقنية في الاقتصادات المتقدمة.

وبالرغم من أن الرئيس السابق محمد أنور السادات قد بدأ مبكرا في نزع المكاسب التي حصل عليها فقراء ومتوسطي الفلاحين، إلا أن هذا الأمر استمر بشكل تدريجي في الربع قرن الأخير ووصل ذروته بالتراجع عن الإصلاح الزراعي، في واحدة من الحالات النادرة لهذا التراجع في العالم بأسره. وكان هذا التراجع قد تمثل في القانون ٩٦ لعام ١٩٩٢.

والحقيقة أن هذه القضية حظيت باهتمام كبير بالفعل في العقد الأخير من القرن العشرين لأنها مست حياة عدة ملايين من البشر منهم سبعة ملايين هم عائلات المستأجرين إضافة إلى عائلات المؤجرين، كما أن هذه القضية شكلت اختبارا

تاريخيا لكيفية إدارة الدولة والمجتمع لعملية التحول الاقتصادى، ولكيفية التفاعل مع آثاره الاجتماعية – السياسية – الاقتصادية بشكل يساعد على تحقيق الاتساق الاقتصادى فى المجتمع ويحافظ فى الوقت ذاته على تماسك البناء الاجتماعى وتطوره وعلى جعل التفاعلات السياسية بين البشر فى اتجاه تطوير النظام السياسى حتى يصبح أكثر ديمقراطية وعدالة بدلاً من التمرد عليه والعمل على تخريبه.

ولعل أكثر الأشياء الصادمة عند النظر إلى ما جرى بشأن تطبيق القانون ٩٦ لسنة ١٩٩٢ هو سيادة المنطق الأمنى والبوليسى لدى الدولة فى معالجة رفض المستأجرين للقانون. ويعتبر أهم نص في القانون ٩٦ لسنة ١٩٩٢ هو ذلك المتعلق بانتهاء عقود إيجار الأراضى الزراعية نقداً أو مزارعة بانتهاء السنة الزراعية ١٩٩٧/٩٦ ما لم يتفق المؤجر والمستأجر على غير ذلك، وهو ما أجبر المستأجرين للأراضى الزراعية فى مصر على إخلائها فى أكتوبر ١٩٩٧. وهذا النص المحورى فى المشروع هو السبب الرئيسى للتفاعلات الاجتماعية بشأنه. ويلي هذا النص في الأهمية، رفع القيمة الايجارية إلى ٢٢ مثل الضريبة على الأراضى بدلاً من الوضع القديم حيث كانت تلك القيمة الإيجارية سبع أمثال الضريبة على الأراضى، علماً بأن هذه الضريبة تتراوح بين ١٨، ٣١ جنيهاً على الفدان الواحد. وهذا يعنى أن القيمة الإيجارية للفدان الواحد قد ارتفعت فورا إلى ثلاثة أضعاف القيمة الإيجارية القديمة، كما أصبحت تتحرك بشكل حر بناء على العلاقة بين العرض الذي تتحكم فيه الرأسمالية الزراعية وبين الطلب من الفلاحين الفقراء الذين لا يعرفون غير الزراعة مهنة لهم.

وقد أظهرت الدولة إصراراً صارماً على تطبيق القانون واعتمدت المنطق الأمنى فى مواجهة أى معارضة له. وقد تجسد ذلك فى اعتقال مئات الفلاحين المستأجرين الذين شاركوا فى أعمال الاحتجاج على القانون فى مختلف محافظات مصر، بل إن بعض المستأجرين المشاركين فى الاحتجاجات سقطوا قتلى فى

محافظـة المنيـا بعـد تبـادل إطـلاق النيـران بـين قـوات الأمـن والمشـاركين فـى الاحتجاجـات المعارضـة للقـانون كمـا قامـت وزارة الداخليـة باعتقـال بعـض قيـادات الأحزاب المعارضة للقانون بالذات من أحزاب التجمع والناصرى والعمل وتم توجيه عدة تهم إليهم من ضمنها الإرهاب، وهو أمر يهز مصداقية الدولـة لـدى مقاومـة أى إرهـاب حقيقـى، لأن مـا جـرى مـن رفـض أو مقاومـة للقـانون يمكـن توصـيفه سياسـياً واجتماعياً بصفات متعددة وفقاً لموقف كل طـرف، لكن هذه التوصيفات لا يمكـن أن يكون الإرهاب من بينها.

وكان السلوك الأمنى الرسمى في مواجهـة معارضـى القـانون، علـى درجـة مـن الشـدة لا تلائـم التعامـل مـع مثـل هـذه القضـية التـى تمـس حيـاة ملايـين البشـر ومـورد رزقهم بما يتطلب التعامل مع كل التفـاعلات بشـأنها بدرجـة عاليـة مـن التفهم، وإنمـا تعبر عن سطوة الرأسمالية البيروقراطيـة-الزراعيـة وغلظـة المنطـق البوليسـي الـذي تعتمده في مواجهة معارضيها.

وضـمن المميـزات التـي حصـلت عليهـا الرأسـمالية الزراعيـة التـي ينتمـي قسـم كبير منهـا إلـى البيروقراطيـة الحاكمـة، أعفـى قـانون الضـرائب الجديد أربـاح منشـآت استصـلاح واسـتزراع الأراضـي وإنتـاج الـدواجن والنحـل وتربيـة الماشـية وتسـمينها ومصائد الأسماك ومراكب الصيد لمدة ١٠ سنوات من بدء النشاط.

ويمكن القول إجمـالا أن التحـولات فـي بنيـة الطبقـة الحاكمـة أنتجـت فـي النهايـة مسخ "رأسمالي" يأخذ مـن الرأسـمالية كـل مـا هـو فـي مصـلحة الطبقـة العليـا بتكوينهـا الخاص والمشوه دون أن يلتزم بثوابت رأسمالية مثل احترام القـانون الـذي وضـعته هـي نفسـها مـن خـلال اجهـزة النظـام الـذي يعبـر عنهـا، والمسـاواة بـين الجميـع أمامـه بغض النظـر عـن مـواقعهم فـي السـلطة، ووضـع نظـام للأجـور يـوفر حـدا أدنـى مـن مسـتوى معيشـي للعـاملين يمكـنهم مـن غعـادة إنتـاج قـوة العمـل علـى الأقـل، والالتـزام بقاعدة العلم المتزامن بظروف السوق التي تم تدميرها بعودة سيطرة رأس المال علـى

الحكم ومراكز صناعة القرار. ومثل هذا المسخ "الرأسمالي" من الصعب أن يقود عملية تنموية حقيقية، وأقصى ما يمكن أن يفعله هو بيع ما بنته الحكومات والأجيال السابقة من خلال عملية الخصخصة التي تعد عملية الفساد الأكبر في مصر على مدار تاريخها الطويل، وبيع أرض مصر لتمويل الإنفاق الجاري المتحيز طبقيا لتغطية فشل الحكومات المتعاقبة في حفز النشاط الاقتصادي العام والخاص بما يؤدي إلى توفير الإيرادات العامة الكافية لتمويل الإنفاق العام، وإهدار الموارد الطبيعية بأبخس الأثمان حتى لمصلحة العدو الصهيوني ثمنا لدعمه للنظام القائم توفير التأييد الأمريكي لاستمراره.

ثانيا: السياسات الاقتصادية في العقود الثلاثة الأخيرة وآثارها الاقتصادية والاجتماعية

تعتبر سياسات التحول الانتقائي نحو اقتصاد السوق الرأسمالي والتي تأخذ ما يلائم الطبقة الحاكمة الفاسدة بكل روافدها دون أن تأخذ بباقي عناصر اقتصاد السوق بالذات ما يتعلق بالحريات وبحقوق الفقراء والعاطلين والمساواة بين الجميع أمام القانون... تعتبر هذه السياسات هي الإطار العام للسياسات الاقتصادية لنظام مبارك التي يتشكل الجانب الأعظم منها من السياسات التي طلبتها أو أملتها الدول الدائنة وصندوق النقد الدولي على نظام الحكم الذي كبل مصر بديون خارجية هائلة بلغت نحو ٥٠ مليار دولار في عام ١٩٨٨، ولم يتمكن من التخلص منها إلا بمقايضة هذه الديون بموقف الحكومة المصرية المشارك في التحالف المضاد للعراق في حرب عام ١٩٩١، وأيضا بتطبيق أغلب ما طلبته الدول الدائنة من سياسات اقتصادية-اجتماعية متحيزة ضد الفقراء والطبقة الوسطى، بغض النظر عن ملائمتها لمتطلبات التنمية في مصر، وزاد على ذلك ضعف كفاءة وفساد التطبيق لهذه السياسات التي

كان من الممكن أن تنتج وضعا أفضل بكثير لو كان هناك نظام سياسي-اقتصادي أعلى كفاءة وأقل فسادا.

وإذا كان تقليص دور الدولة بكل ما يعنيه من خروجها من عمليات الاستثمار المباشر في الصناعة والزراعة والاكتفاء بتطوير البنية الأساسية وتحرير سعر وسوق الصرف وخصخصة القطاع العام هي الملامح الرئيسية للسياسات الاقتصادية لنظام مبارك منذ عقدين تقريبا، فإن القوانين والقرارات الاقتصادية التي صدرت في ظل حكومة أحمد نظيف، تؤكد على طبيعة هذا النظام وسياساته الاقتصادية الموجهة لخدمة الطبقة الرأسمالية الكبيرة المحلية والأجنبية على حساب الطبقة الوسطى والفقراء، وهو ما يمكن إدراكه من قراءة تحليلية ونقدية لقوانين الضرائب وحماية المنافسة ومنع الاحتكار ومن التخفيضات الجمركية.

١- قانون الضرائب..تحول جوهري لصالح الطبقة العليا

شكل قانون الضرائب القديم، مادة دائمة للجدل، ليس لأنه كان يفرض معدلات مرتفعة نسبيا للضريبة، لكن لأن غالبية شركات القطاع الخاص تتفنن في التحايل عليه بالتعاون مع العديد من شركات المحاسبة بإظهار نتائج أعمال تلك الشركات محدودة الأرباح أو خاسرة حتى لا تدفع ضرائب للدولة، بحيث أن حصيلة الضرائب كانت دائما أقل مما يجب. وكان هناك تهرب ضريبي سنوي في حدود ١٨ مليار جنيه حسب وزير المالية السابق، لذا فإن تعديل معدلات الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية بالذات، مع وضع ضوابط صارمة لتحصيلها، ووضع ضوابط قوية لمنع نشوء الفساد على تخوم العلاقة بين الجهاز الضريبي وبين الممولين من القطاع الخاص، كان أمرا حيويا لرفع كفاءة النظام الضريبي ولرفع حصة الطبقة العليا من مدفوعات الضرائب، ولإنهاء الوضع المقلوب الذي تقوم فيه الطبقة الوسطى بدفع الجانب الأعظم من الضرائب على الدخل والأرباح نظرا لأن دخول

الشريحة الرئيسية منها والمتمثلة في الرواتب والأرباح التي تتلقاها من المؤسسات العامة والجهاز الحكومي والمؤسسات الخاصة التي تعمل فيها، أو حتى مشروعاتها الصغيرة، تمثل أوعية ضريبية واضحة يمكن اقتطاع الضرائب منها من المنبع بسهولة.

وبعد تعيين حكومة جديدة في عام ٢٠٠٤، أعلنت مشروعها لإصدار قانون جديد ينطوي على تغييرات مهمة في السياسة الضريبية. وفي هذا القانون الجديد تم رفع حد الإعفاء الضريبي إلى ٥ آلاف جنيه مصري في العام (المادة ٧)، يضاف إليها أربعة آلاف أخرى (المادة ١٣)، ليصبح حد الإعفاء هو ٩ آلاف جنيه، بعد أن كان المقترح في البداية هو أن تكون الدخول المعفاة من الضرائب هي تلك التي تقل عن ٥ آلاف جنيه في العام. وفيما بين حد الإعفاء الضريبي وبين الدخول التي تبلغ ٢٠ ألف في العام يكون معدل الضريبة ١٠%، بينما يبلغ المعدل ١٥% على الدخول التي تتراوح بين ٢٠ ألف و ٤٠ ألف جنيه في العام. أما الدخول التي تزيد عن ٤٠ ألف في العام فتفرض عليها ضريبة بمعدل ٢٠ %. ويتم في مشروع القانون الجديد، المساواة بين شركات الأشخاص وشركات الأموال في معدل الضريبة البالغ ٢٠% على الأرباح التجارية والصناعية التي تتجاوز ٤٠ ألف جنيه في العام، وذلك بدلا من القانون القديم الذي كان يجعل الحد الأقصى للضريبة على شركات الأشخاص هو ٣٢%، والحد الأقصى للضريبة على شركات الأموال ٤٢%.

كما أعفى مشروع القانون الجديد، كل الأوعية الادخارية من الضرائب، وأعفى أرباح الاستثمارات في الأسهم والسندات من الضرائب، وأعفى مشروعات جهاز الخدمة الوطنية بوزارة الدفاع من الضرائب كلية، وأعفى أرباح منشآت استصلاح واستزراع الأراضي وإنتاج الدواجن والنحل وتربية الماشية وتسمينها ومصائد الأسماك ومراكب الصيد لمدة ١٠ سنوات من بدء النشاط، كما أعفى

المشروعات الممولة من الصندوق الاجتماعي لمدة ٥ سنوات. وبالمقابل فإن مشروع قانون الضرائب الجديد ألغى الإعفاءات على الاستثمار المباشر، وفرض الضرائب على الدخل الذي يحققه أصحاب حقوق الملكية الفكرية وعلى إيرادات المهن الحرة التي منحها إعفاء مدته ٣ سنوات عند بدء النشاط لمن يبدأون مزاولة المهنة بعد تخرجهم مباشرة لغاية ١٤ عاما من تاريخ التخرج، وتخفض مدة الإعفاء إلى سنة واحدة فقط لمن يبدأون مزاولة المهنة بعد ١٥ عاما من التخرج.

ويمكن القول أن رفع الحد الأدنى للإعفاء الضريبي، شكل توجها إيجابيا في هذا القانون، نظرا لأن ارتفاع تكاليف المعيشة جعل الدخول الضرورية لمواجهة الحد الأدنى من متطلبات المعيشة أعلى كثيرا من الـ ٥ آلاف جنيه أو حتى الـ ٩ آلاف جنيه في العام التي تم إقرارها. كما أن إلغاء الإعفاءات على الاستثمار، شكل بدوره أمرا إيجابيا، لأن تلك الإعفاءات لم تكن تشكل أي حافز للاستثمارات الأجنبية التي كانت تضطر لدفع الضرائب في بلدانها طالما أنها معفاة من الضرائب في مصر، فضلا عن أن تلك الإعفاءات كانت تكرس حالة ضعف الإحساس بالمسئولية الاجتماعية لدى الطبقة الرأسمالية التقليدية المصرية. كما أن المهم في حفز الاستثمارات الأجنبية والمحلية، هو تطوير شفافية وحوافز السوق المتمثلة في مكافحة الفساد المستشري في مصر، والقضاء على التعقيدات البيروقراطية المعطلة للأعمال والتي تفتح بابا ملكيا للفساد، وضبط المواصفات القياسية، وحماية حقوق الملكية الفكرية، ووجود طلب فعال ونشيط، ووجود بنية أساسية متطورة ومرتبطة بالأسواق الخارجية، ووجود قوة عمل مدربة ومتنوعة المهارات، ووجود دورة من النمو والازدهار الاقتصادي، وتمتع الدولة بعلاقات اقتصادية خارجية حرة وواسعة النطاق. أما الحوافز المالية فإنها آخر ما يفكر فيه المستثمر الحقيقي.

أما إعفاء أرباح الأسهم والسندات من الضرائب، فإنه غير منطقي لأنه يشجع على سرعة وسخونة حركة الأموال في البورصة، أو بمعنى آخر يشجع على تصعيد

المضاربة فيها، كما أنه يعتبر تحيزا لهذا النوع من الاستثمار غير المباشر الذي يقوده المغامرون وينتشر فيه الطفيليين ممن يكونون على استعداد لتدمير استقرار الاقتصاد لتحقيق أرباح استثنائية.

أما الإعفاءات المقدمة للرأسمالية العاملة في مجال الزراعة والصيد لمدة ١٠ سنوات، فإنها منطقية في بعض الجوانب وخالية من المنطق في جوانب أخرى، فإعفاء مشروعات الاستصلاح والاستزراع تعتبر منطقية بالنظر إلى الوقت الذي تستغرقه الأراضي المستصلحة حديثا حتى تحقق مستويات معقولة من الإنتاجية والعائد، بشرط أن تكون الشركة القائمة بالاستصلاح والاستزراع، هي نفسها التي تقوم بعمل البنية الأساسية التي تخدم مشروعاتها، ولذلك لا يصح تطبيق هذا الإعفاء في مشروعات توشكي وسيناء، لأن الدولة هي التي قامت بمد مياه النيل لتلك المناطق، ولو كان المستثمرون هم الذين حفروا آبارا للمياه الجوفية لري أراضيهم لكان لهم الحق في الإعفاء. أما إعفاء مشروعات تسمين الماشية والدواجن، فإنه غير منطقي على الإطلاق ويجسد قوة أصحاب المصالح في هذا القطاع والتي مكنتهم من الحصول على امتياز لا يستحقونه، سواء لأنه يبيعون اللحوم بأسعار تنطوي على درجة عالية من الاستغلال للمستهلكين لتحقيق أرباح بالغة الارتفاع، أو لأنهم أقرب لعمليات التجميع لأنهم يعتمدون في عمليات التسمين على عليقة لا ينتجونها ومستوردة في الغالب.

أما فرض الضرائب على المهن الحرة وقصر فترة الإعفاء على ٣ سنوات من بدء مزاولة المهنة، تختصر إلى سنة واحدة إذا بدأت مزاولة المهنة بعد ١٥ عاما من التخرج، فإنه ينطوي على قهر حقيقي لقلب الطبقة الوسطى وهو المهنيين وبالذات الأطباء والمحامين والمهندسين، والذين كانوا بحاجة إلى زيادة فترة الإعفاء إلى عشر سنوات حتى تستطيع مكاتبهم أو عياداتهم بناء أسس قوية للاستمرار والتوسع.

أما توسيع نطاق الشرائح الضريبية في المشروع الجديد، فإنه جاء على حساب اعتبارات العدالة إلى حد كبير، ولعل أسوأ ما في القانون الجديد هو توحيده لمعدل الضريبة لمن يصل دخلهم إلى ٤٠ ألف جنيه في العام فأكثر، لأنه يساوي في العبء الضريبي بين صغار المستثمرين من أصحاب المشروعات الصغيرة والموظفين الذين يحققون هذا الدخل، وبين الرأسمالية الكبيرة المحلية والأجنبية من مالكي المشروعات الضخمة والذين يمكن أن تصل أرباحهم إلى عشرات أو مئات الملايين من الجنيهات أو أكثر، وهو أمر غير عادل على الإطلاق، وكان من الضروري أن يتم الاسترشاد في هذا الصدد بالنظم الضريبية المتوازنة والمعمول بها في البلدان الرأسمالية الصناعية المتقدمة التي تفرض في غالبيتها الساحقة معدلات ضريبية أعلى كثيرا على الشرائح العليا من الدخل، باعتبار أن ذلك يمثل حق المجتمع عليهم، وباعتبار أنهم يستفيدون من الإنفاق العام على البنية الأساسية والخدمات الإنتاجية بأكثر بمئات أو آلاف المرات من المواطنين العاديين من أبناء الطبقة الوسطى أو من أصحاب المشروعات الصغيرة.

وهذا الجانب في قانون الضرائب الحالي في مصر، أي توحيد معدل الضريبة لمن تبلغ أرباحهم ٤٠ ألف جنيه فأكثر في العام، يشكل انحيازا واضحا للطبقة الرأسمالية والأثرياء على حساب الطبقة الوسطى، إذ كيف يتساوى معدل الضريبة على من يبلغ دخله ٤٠ ألف جنيه في العام مع المعدل الذي سيفرض على من تبلغ أرباحه عشرات أو مئات الملايين في العام؟!

كذلك فإن القانون الجديد لم يعط أي ميزة ضريبية للمشروعات حسب تشغيلها للعمالة، وبالذات للمشروعات الصغيرة التي تعمل في مجالات، أو تستخدم تقنيات كثيفة العمالة عادة وتساهم بالتالي في تخفيض معدل البطالة، وكان من الضروري إعطاء ميزات ضريبية لتشجيع الشركات الصغيرة والكبيرة على تشغيل العمالة كإحدى آليات استيعاب قوة العمل وتقليل البطالة في مصر.

٢- حماية المنافسة ومنع الاحتكار..قانون ضعيف وتطبيق أضعف

يعد قانون منع الاحتكار واحدا من أكثر القوانين التي استغرقت وقتا طويلا قبل إصدارها، حيث عملت قوى الاحتكار على عرقلة صدور القانون لسنوات طويلة تقارب العقد من الزمن، وعملت على أن يصدر بالصورة التي صدر عليها والتي لا تلبي احتياجات منع الاحتكار وحماية صغار المنتجين وجموع المستهلكين من كبار المحتكرين.

وكان المشروع الحكومي الأولي قد حدد الوضع الاحتكاري بسيطرة منتج واحد على ٣٥% من إنتاج أي سلعة أو خدمة، وهو ما يضع عدداً كبيراً من الشركات الكبيرة في العديد من المجالات الصناعية والخدمية ضمن الشركات التي تتمتع بوضع احتكاري. وعند عرض المشروع على مجلس الشعب، أصبحت نسبة الـ ٣٥% التي يسيطر عليها أي منتج، هي مجرد نسبة تستوجب وضع هذا المنتج تحت الملاحظة والتحري، وحينما يتجاوز نسبة الـ ٦٥%، يصبح الوضع الاحتكاري مؤكدا، فتتم ملاحظته حتى لا يسيء استخدام وضعه الاحتكاري، بمعنى أنه لا تتخذ أي إجراءات ضده، إلا عندما ترى الحكومة أنه يتخذ إجراءات ذات طابع احتكاري تسبب ضررا للمنتجين الآخرين والمستهلكين. وبعد مناقشات الأعضاء حول هذا الجانب، تمت العودة إلى نسبة الـ ٣٥% كحد للاحتكار الذي لايعتبر ضارا أو موضع مساءلة، طالما أن الحكومة ترى أن المحتكر لم يسيء استخدام وضعه الاحتكاري للإضرار بالمستهلكين وبمنافسيه، أو على حد تعبير وزير المالية فإن العبرة بالسلوك أما الممارسات الاحتكارية غير الضارة فلا غبار عليها. وقد أشار وزير المالية إلى استثناء قطاعي النقل والاتصالات من النصوص المتعلقة بالاحتكار، بدعوى أن هناك رقابة على هذين القطاعين!

أما عندما يتأكد تمتع أي منتج بوضع احتكاري، وتتأكد ممارسته لسلوكيات احتكارية ضارة، فإنه لا يجوز رفع الدعوى الجنائية أو اتخاذ أي إجراءات لمواجهة

ذلك، إلا بطلب كتابي من الوزير المختص أو من يفوضه، والذين يجوز لهما التصالح في أي من تلك المخالفات قبل صدور حكم بشأنها. وتتمثل العقوبة التي توقع على المحتكرين في حالة الإحالة للقضاء بمعرفة الوزير المختص أو من يفوضه، والتي أقرت في النص الأصلي الذي صدر عام ٢٠٠٥، في الغرامة التي تتراوح بين ٣٠ ألف جنيه كحد أدنى، وبين ١٠ ملايين جنيه كحد أقصى، كما يجوز الحكم بمصادرة السلع محل النشاط الاحتكاري المخالف، أو الغرامة بنفس قيمة هذه السلع. وفي حالة التصالح من قبل الوزير المختص أو من يفوضه قبل صدور الحكم، فإن ذلك يكون مقابل أداء مبلغ للجهاز لا يقل عن مثلي الحد الأدنى للغرامة ولا يجاوز مثلي حدها الأقصى.

ويمول جهاز حماية المنافسة ومنع الاحتكار من المخصصات التي تخصصها الموازنة العامة للدولة له، ومن المنح والهبات الداخلية والخارجية من الجهات التي لا تستهدف الربح، ويحظر عليه تلقي المنح من الجهات الداخلية والخارجية التي تقوم بنشاط معين. كما يحظر على العاملين في الجهاز، القيام بأي عمل لمدة عامين من تاريخ تركهم للخدمة، لدى الأشخاص الذين خضعوا للفحص أو الخاضعين له في ذلك التاريخ.

ومع الممارسة العملية ثبت أن قانون حماية المنافسة ومنع الاحتكار الذي صدر عام ٢٠٠٥، كانت به هناك ثغرات كبيرة وأن قوى الاحتكار المستغل التي عملت طويلا على عرقلة صدوره، قد نجحت في جعله يصدر في النهاية بالصورة التي لا تلبي احتياجات حماية المنافسة ومنع الاحتكار وحماية صغار المنتجين وجموع المستهلكين، من كبار المحتكرين. وخلال عام ٢٠٠٨، طرحت تعديلات مهمة لهذا القانون، وبعد جدل برلماني وسياسي وإعلامي حول تلك التعديلات، تم إقرار عدد من التعديلات الجديدة لقانون حماية المنافسة ومنع الاحتكار. ومن المهم تحليل هذه التعديلات لنرى هل أضافت للقانون المزيد من القوة والقدرة على مكافحة

الاحتكار وحماية المنافسة، أم أنها أضعفت قوته وقدرته في هذا الصدد باعتبار أن هذا القانون بعد تعديله سيظل مؤثرا في مسار قضية انتشار الاحتكارات الإنتاجية والتجارية في مصر إلى ان يتم تغييره مستقبلا...

١-لم يقدم التعديل علاجا للخلل الجوهري في القانون القديم والمتمثل في أن السلطة التنفيذية هي التي تقوم بتشكيل الجهاز الذي يتبعها كلية، حيث تنص المادة ١١ على أنه يتبع الوزير المختص. وكان تشكيل الجهاز منذ تأسيسه فعليا قد جاء حكوميا وليس قوميا، وانطوي على حالة من التحيز السياسي والأيديولوجي حيث جاء بالأساس من المركز المصري للدراسات الذي يتبنى الأفكار الاقتصادية الأكثر يمينية حتى بالمقارنة بما هو سائد في الإدارة اليمينة الأمريكية، واقتصر على المرتبطين بالمجموعة الاقتصادية في الحكومة بنزوعها اليميني المتشدد. ولغرض فعالية الجهاز فإنه ينبغي أن يكون مستقلا ويصدر بتشكيله قرار من السلطة التشريعية، ويمثل فيه بحكم القانون، الخبراء من الأحزاب المختلفة أو الذين ترشحهم الأحزاب المختلفة الممثلة في البرلمان على الأقل، ويكون أعضاء الجهاز محصنين ضد العزل من خارج الجهاز خلال فترة وجودهم فيه التي ينبغي ألا تزيد على ٥ سنوات غير قابلة للتجديد نهائيا. ويتخذ الجهاز عقوبات العزل والغرامة والإحالة للقضاء لتلقي العقوبة الجنائية ضد أي عضو فيه في حالة واحدة هي إفشاء الأسرار التي حصل عليها العضو بحكم عضويته في الجهاز، واستغلال الوجود داخل الجهاز في التربح

٢-لم يمس التعديل، ما نص عليه القانون القديم من أنه لا يتم اتخاذ أي إجراءات ضد المحتكر إلا عندما ترى الحكومة أنه يتخذ إجراءات ذات طابع احتكاري تسبب ضررا للمنتجين الآخرين والمستهلكين. وهذا جعل جهاز حماية المنافسة ومنع الاحتكار فاقدا للاستقلالية تماما، وممنوع فعليا من إتخاذ أي إجراءات، إلا عندما تسمح الحكومة بذلك. وبالتالي فإنه في حالة وجود المنتج او المستورد المحتكر في مركز صنع القرار المؤثر في تشكيل الحكومة نفسها، فإن تحريك

الحكومة للدعوة ضده لن يكون واردا. وإذا تم تحت الضغوط المجتمعية فإنه سيكون تحريكا شكليا.

٣-كان القانون القديم ينص على أن العقوبة التي توقع على المحتكرين في حالة الإحالة للقضاء بمعرفة الوزير المختص أو من يفوضه، تتمثل في الغرامة التي تتراوح بين ٣٠ ألف جنيه كحد أدنى، وبين ١٠ ملايين جنيه كحد أقصى كما يجوز الحكم بمصادرة السلع محل النشاط الاحتكاري المخالف، أو الغرامة بنفس قيمة هذه السلع. وفي حالة التصالح من قبل الوزير المختص أو من يفوضه قبل صدور الحكم، فإن ذلك يكون مقابل أداء مبلغ للجهاز لا يقل عن مثلي الحد الأدنى للغرامة ولا يجاوز مثلي حدها الأقصى. وأدى التعديل الذي أجري على القانون في عام ٢٠٠٨، إلى رفع الحد الأدنى للغرامة إلى ١٠٠ ألف جنيه، ورفع الحد الأقصى لها إلى ٣٠٠ مليون جنيه، أو ١٠% من قيمة مبيعات المنتج محل المخالفة أيهما أكبر، وتضاعف الغرامة بحديها في حالة عودة المحتكر لممارساته الاحتكارية الضارة. ورغم أن رفع الحدين الأدنى والأقصى للغرامة هو اتجاه إيجابي، إلا أنه غير كاف بالمرة، لأن المحتكر الذي يحقق من الاحتكار أرباحا استثنائية قيمتها أضعاف الحد الأقصى للغرامة، لن تردعه هذه الغرامة. أما نسبة الـ ١٠% المحددة كسقف للغرامة، فإنها لا تشكل بدورها ردعا حقيقيا للمحتكرين، إذا كانت الزيادة الاحتكارية الاستغلالية في سعر السلعة محل الاحتكار، تزيد عن نسبة الـ ١٠% المذكورة. والواقع أن الأرباح الاستثنائية الاستغلالية للمحتكرين تبلغ أضعاف هذه النسبة في صناعتي الأسمنت والأسمدة حتى الآن، وفي صناعة الحديد قبل فتح باب الاستيراد، وفي مجال استيراد السلع الغذائية التي يحتكرها حفنة من المستوردين المستغلين الذين لم ينقلوا للمستهلك المصري ميزات انخفاض أسعار تلك السلع في الأسواق العالمية، بل استأثروا بها لأنفسهم ، وكذلك الأمر في العديد من السلع المستوردة التي يحتكر استيرادها شخص واحد أو مجموعة من المستوردين الذين ينسقون فيما بينهم بصورة احتكارية ضارة

بالمستهلكين. وفي صناعة الأسمنت على سبيل المثال التي كانت مملوكة للدولة بصورة أساسية قبل بيع الشركات العامة للأجانب، تتراوح تكلفة الطن بعد الزيادة الهزيلة في رسوم استغلال المحاجر، بين ١٨٠، ٢١٠ جنيهات. مما يعني أن بيع الطن بسعر ٦٥٠ جنيها يحقق ربحا يزيد عن ٢٣٣% للمنتج، منها نسبة ٢٥% كحد أقصى يمكن اعتبارها أرباحا مقبولة في ظل مستويات التضخم الراهنة، والباقي أرباحا احتكارية. أما السعر العادل فإنه لا يزيد عن ٢٥٠ جنيها للطن، علما بان مصر أصبحت ضمن كبار منتجي الأسمنت، حيث تنتج نحو ٣٩,٥ مليون طن منها ٣٦,١ مليون طن تنتجها الشركات المملوكة للقطاع الخاص الأجنبي أساسا وهي شركات بيعت له من الدولة، ونحو ٣,٤ مليون طن تنتجها الشركة الباقية في حوزة الحكومة وهي الشركة القومية للأسمنت التي تشارك هي الأخرى في استغلال المستهلكين ببيع إنتاجها بأسعار لا علاقة لها بمستويات التكلفة، متذرعة بأن تلك هي الأسعار السائدة في السوق، متناسية انها أسعار احتكارية، وأن مسئولية الدولة تفرض عليها مكافحة تلك الأسعار بدلا من المشاركة في استغلال المستهلك. وكانت أسعار الأسمنت قد ارتفعت من ١١٠ جنيه للطن عام ٢٠٠٢، إلى ١٣٠ جنيها للطن عام ٢٠٠٣، ثم إلى ٢٨٠ جنيها للطن عام ٢٠٠٤، قبل أن يتجاوز سعر الطن مستوى ٣٠٠ جنيه عام ٢٠٠٥، ثم تجاوز ٣٥٠ جنيها في عام ٢٠٠٦، وتجاوز ٤٥٠ جنيها عام ٢٠٠٧، وتجاوز مستوى ٥٠٠ جنيه في نهاية عام ٢٠٠٨، قبل أن يحقق قفزات قياسية وصلت به إلى ٧٥٠ جنيها تسليم المستهلك في بعض الأوقات في عام ٢٠٠٩. وهذه الأسعار ليست مسئولية الموزعين كما حاولت الشركات أو حتى بعض المسئولين أن يصوروا الأمر، بل هي مسئولية الشركات أولا حيث يخرج الأسمنت منها بأسعار احتكارية مرتفعة، كما أنها تتواطأ مع بعض الموزعين وتخصهم بكميات كبيرة للبيع بسعر بالغ الارتفاع مع تقاسم الأرباح معهم، وهو سلوك احتكاري معروف وقديم في مصر والعالم. وكانت هناك تصريحات من الشركات ومن بعض

المسئولين الحكوميين تبرر مستوى الأسعار المرتفع، بأنه مماثل للأسعار في الأسواق الدولية، أو بأنها أسعار مرتبطة بحركة العرض والطلب، وهي مبررات فاسدة تماماً لأن الأسعار العادلة تتحدد بناء على التكلفة المحلية، وليس على التلاعب بالعرض والطلب، أو الجري وراء الأسعار العالمية المرتبطة بمستويات تكاليف أعلى كثيرا بسبب ارتفاع أسعار الغاز والكهرباء والمازوت وأجر العمالة في البلدان الأخرى المنتجة والمصدرة للأسمنت. وحتى هذه المبررات لا تصح في الأزمة الراهنة، حيث تجاوزت أسعار الأسمنت في مصر، نظيرتها العالمية كثيرا. ويتضاعف جرم شركات الأسمنت وكبار تجاره، إذا علمنا أن ما لا يقل عن ٣٠% من إجمالي التكلفة الشاملة لإنتاج الأسمنت، عبارة عن كهرباء وغاز ومازوت يتم إمداد هذه الشركات بها بأسعار مدعومة تقل عن خمس أسعارها في الأسواق الدولية، ورغم ذلك فإن هذه الشركات الأجنبية لم تتورع عن بيع إنتاجها بالأسعار الدولية أو حتى بأكثر منها بكثير كما هو الوضع في الوقت الراهن. ولو نحينا التكاليف التمويلية والإدارية والتسويقية والإهلاكات والعمالة والخدمات جانبا، وأخذنا فقط بتكلفة مواد الإنتاج، فإن المواد المدعومة بقوة أي الكهرباء والغاز والمازوت تشكل ما يقرب من ٦٠% من قيمة مواد إنتاج الأسمنت. وترتيبا على ذلك فإن الحكومة مطالبة باتخاذ إجراء تمييزي ضد شركات الأسمنت ببيع المازوت والكهرباء والغاز إليها بالأسعار العالمية التي تبلغ أكثر من خمسة أضعاف الأسعار المحلية، وأيضا بزيادة رسوم استغلال المحاجر باعتبارها ثروة ناضبة، واستخدام العائد من هذا الرفع لأسعار تلك المدخلات، في دعم أسعار الأسمنت مؤقتا لحين قيام الدولة التي تركت الحكومات المتعاقبة تفرط في هذا القطاع بأسعار متدنية، بإنشاء صناعات أسمنت جديدة لتلبية الاحتياجات المحلية بأسعار معتدلة وللقضاء على احتكار الشركات الأجنبية لإنتاجه وتلاعبها بأسعاره بصورة تنطوي على استغلال دنيء للمستهلكين وللدولة، فضلا عن قيامها بنزح أموال وموارد من مصر للخارج بدون وجه حق اقتصاديا وأخلاقيا.

٤-أدى التعديل الذي تم إقراره إلى إحداث تراجع خطير في إجراءات مكافحة الاحتكار، حيث خلت المادة ٢٢ بعد تعديلها من النص الذي كان يعاقب من يمارس الاحتكار الضار بمصادرة الإنتاج محل النشاط المخالف أو الحصول على غرامة تعادل قيمته، وذلك رغم أن هذا النص، كان هو الردع الحقيقي الوحيد تقريبا في القانون.

٥-يختص القانون السلطة التنفيذية ممثلة في الوزير المختص أو من يفوضه في طلب رفع الدعوى الجنائية ضد المحتكرين الذين يقومون بممارسات ضارة، وبالتالي يصبح جهاز حماية المنافسة ومنع الاحتكار مجرد جهة تقصي وتحقيق تابعة للسلطة التنفيذية التي تقف في وضع قاهر ومهيمن في مواجهة السلطتين التشريعية والقضائية، وكان المفروض أن يكون هذا الجهاز أحد الهياكل المستقلة عن الحكومة والسلطة التنفيذية، حتى لا تقيده الاعتبارات السياسية عندما يتعلق الأمر بوجود قيادات من الحزب الحاكم ضمن من يتمتعون بوضع احتكاري ويقومون بممارسات احتكارية ضارة. وكان المفروض أن يكون هذا الجهاز مستقلا أو مرتبطا بالسلطتين القضائية والتشريعية

٦-تجاهل القانون الأصلي، وتجاهل التعديل أيضا، حق المتضررين المباشرين من الاحتكار، في تحريك دعاوى منع الاحتكار وحماية المنافسة قضائيا، حيث تم قصر هذا الحق على الوزير المختص أو من يفوضه، سواء في القانون الأصلي أو التعديل. وهذا الأمر يضيف المزيد من عوامل هيمنة السلطة التنفيذية، وتهميش السلطتين القضائية والتشريعية، وتهميش دور المتضررين وأصحاب الحق المباشر.

٧-اقتصرت العقوبات على الغرامة، وكان لابد لها أن تأخذ في اعتبارها، نظم منع الاحتكار في الدول الرأسمالية الصناعية المتقدمة، بما يتضمنه البعض منها، من إجبار للمحتكر على إنهاء وضعه الاحتكاري سواء من خلال تقسيم الشركة المحتكرة

أو التخلي عن قسم رئيسي من أسهمها، وليس مجرد دفع غرامة مالية والاحتفاظ بالوضع الاحتكاري.

٨-يعتبر المدى الواسع للعقوبات المالية ضد المحتكرين والتي تبدأ وفقا للتعديل من ١٠٠ ألف جنيه لتصل إلى ٣٠٠ مليون جنيه، دون وضع آلية صارمة لتحديد حجم العقوبة بصورة نظامية وليست مزاجية، أمرا يفتح الباب أمام تدخل النفوذ السياسي في تحديد حجم العقوبة بالذات فيما يخص المحتكرين القريبين من دوائر السلطة، ويفتح الباب أيضا أمام احتمالات انتشار الفساد بين من يقومون بتحديد العقوبة ذات الطابع المزاجي والتي لا توجد ضوابط صارمة تتحدد قيمتها بناء عليها.

٩-نص التعديل على معاقبة من لم يلتزم بتنفيذ قرارات الجهاز بغرامة تتراوح قيمتها بين ٢٠ ألف جنيه، ٥٠٠ ألف جنيه. وهذا النص ضعيف للغاية ويخلق حالة من استسهال مخالفة القانون، كما يفتح الباب للفساد والرشوة حتى يتواطأ القائمين على تنفيذ قرارات الجهاز مع المحتكرين لتعطيل تنفيذ قرارات الجهاز في حالة صدورها. ولجعل القانون مهابا والجهاز محترما من قبل من يخضعون له، لابد من إضافة عقوبة الحبس إلى الغرامة بعد مضاعفتها.

١٠- نص القانون عند صدوره على عدم إعفاء أي شخص شارك في اتفاق احتكاري، من العقوبة عند إبلاغه عن هذا الاتفاق الاحتكاري، وهو نص فاسد كلية ويستهدف ردع أي محتكر ومنعه من الإبلاغ عن أي اتفاق احتكاري شارك فيه، وذلك لحماية التكتلات الاحتكارية والحفاظ على تماسكها ووحدة المصير بين أعضائها لمنع عودة الوعي الضميري لأي منهم، او لمنع استفادة المجتمع من الخلافات التي يمكن ان تحدث بينهم وتؤدي إلى قيام احدهم بالإبلاغ عن جريمة الاتفاق الاحتكاري. وهذا النص بالذات حدثت بشأنه واقعة من المرجح انها لم تحدث من قبل في البرلمان المصري، حيث تم إقراره في البداية متضمنا إعفاء الشخص الذي يقوم بالإبلاغ عن جريمة الاتفاق الاحتكاري الذي كان يشارك فيه، من العقوبة.

وفي اليوم التالي وبعد اجتماع امين التنظيم بالحزب الوطني الحاكم السيد/ أحمد عز وهو متهم رئيسي بالاحتكار في سوق الحديد، مع نواب حزبه لإقناعهم بالتراجع عن هذا الإعفاء، تم تعديل هذه المادة في اليوم التالي مباشرة لمنع إعفاء من يقوم بالإبلاغ عن جريمة الاتفاق الاحتكاري من العقوبة، وهو تعديل يؤدي إلى حماية الاتفاقات الاحتكارية بصورة فجة ومشينة ويستهدف منع المحتكرين الذين تصحو ضمائرهم أو تتناقض مصالحهم مع شركائهم في جريمة الاحتكار، من الإبلاغ عن هذه الجريمة.

وتكشف الأسعار الاحتكارية التي تبيع بها شركات الأسمنت إنتاجها حتى الآن عن الضعف الشديد لقانون حماية المنافسة ومنع الاحتكار، إضافة إلى ضعف وبطء تطبيقه من قبل الوزير المختص وجهاز حماية المنافسة ومنع الاحتكار، هذا فضلاً عن أن الأيدي المرتعشة للمسئولين والابتزاز الدائم لهم بضرورة تدليل المستثمرين الأجانب للحفاظ على جاذبية سوق الاستثمار، يعوق تطبيق هذا القانون الضعيف نفسه.

كما تكشف أزمة "جنون الأسمنت" الراهنة أيضا عن خطورة الخطيئة التي ارتكبتها الحكومات المتتابعة ببيع شركات الأسمنت للأجانب الذين يتسم سلوكهم في السوق بشراهة ودناءة في مسعاهم لتحقيق الأرباح الاستثنائية على حساب الشعب والمال العام.

ويتسم الأسمنت بأنه سلعة قابلة للتلف بسرعة وتكاليف نقلها مرتفعة، وهذا يعني أنه لو قرر كل مستهلكي الأسمنت في مصر بما في ذلك الحكومة كمستهلك رئيسي له في مشروعات البنية الأساسية، التوقف عن استهلاك المنتج المحلي الباهظ الثمن لمدة شهر واحد مع اشتراط تخفيض أسعاره إلى ٢٥٠ جنيه للطن كسعر عادل، للعودة لاستهلاك المنتج المحلي، فإن تلك الشركات المستغلة ستتعرض لنكسة كبرى، خاصة لو تم منع تصدير إنتاجها في هذه الفترة التي يمكن الاعتماد خلالها

علـى الأسـمنت المسـتورد الـذي يظـل ورقـة مهمـة فـي الضـغط علـى تلـك الشـركات الجنبية المحتكرة لحين إقامة شركات جديدة وبدء الإنتاج منها.

٣- تخفيض الجمارك لفائدة المستوردين دون المستهلكين

شكل تخفيض الرسوم الجمركيـة أحد أهم الإجراءات التـي تعبر عن ملامح وطبيعـة السياسـات الاقتصـادية لنظـام مبـارك فـي الفتـرة الأخيـرة. وقـد أدى هـذا التخفيض إلى تراجع متوسط الرسوم الجمركيـة المفروضـة علـى الـواردات المصـرية إلى نحو ٩% وفقا لتقدير وزير المالية. كما تم تخفيض عدد فئات التعريفـة الجمركيـة من ٢٧ إلى ٦ فئات.

وعلى سبيل المثال وفي إطار هذه التخفيضات الجمركيـة، تم تخفيض التعريفـة الجمركيـة علـى سيارات الركـوب التـي تبلـغ سعة موتورهـا حتـى ١٦٠٠ سم٣، إلـى ٤٠%، بعد أن كانـت تتـراوح بـين ٤٤%، ١٠٤%. كمـا تـم تخفـيض التعريفـة علـى مكوناتها وأجزائها وقطع غيارها مما يتـراوح بين ٢٣%، و ٣٣%، إلـى مـا يتـراوح بين ٥%، و ١٢% ممـا شـجع علـى اسـتيراد المكونـات والتوسـع فـي عمليـات تجميـع السيارات محليـا دون أن يكـون هنـاك تصـنيع حقيقـي لهـا. كمـا تـم تخفـيض الجمـارك على الجرارات الزراعية وإطاراتها مما يتراوح بين ١٣%، و٣٣%، إلـى ٥% ممـا أكد علـى تـدمير هذه الصـناعة محليـا والاعتمـاد الكامـل تقريبـا علـى الاسـتيراد مـن الخارج. كما تم تخفيض التعريفة الجمركية علـى واردات الأسمدة بأنواعهـا اللمختلفـة مما يتراوح بين ٨%، و ٣٣% إلى ٢% فقط، ورغم ذلك ارتفعت أسعارها بصـورة هائلة بسبب ارتفاع أسعار النفط والغاز اللذان يشكلان المكون الرئيسي في الكثير مـن أنـواع الأسـمدة، لكـن الغريـب أن صـناعة الأسـمدة المحليـة التـي تحصـل علـى الغـاز والكهرباء ومكونات النفط بأسعار مدعومة تصل في بعض الحـالات إلـى نحـو خمس سـعرها فـي الأسـواق العالميـة، قامـت هـي الأخـرى برفـع الأسـعار إلـى المسـتويات

العالميـة بـدون أي ردع مـن الحكومـة المتواطئـة علـى طـول الخـط مـع الرأسـمالية الكبيرة.

كمـا تـم تخفيض التعريفـة علـى واردات الأسـمنت والكلنكـر، ممـا يتـراوح بـين ٢٣%، و٣٣% إلى ٢%. وتم تخفيض التعريفة على واردات حديد التسليح من ٨% إلـى ٥%، وأصـبحت التعريفـة علـى الـواردات مـن سـفن أعـالي البحـار صـفر. كمـا انخفضت التعريفة الجمركية علـى واردات الشـاي والبقول والأسماك مـن ٣٣% إلـى ٥%.

وكانت قضية تخفيض الرسوم الجمركية أو الإبقاء عليها عند مستويات مرتفعة وحمائية للصناعة المحلية، قد شكلت دائمـا موضـوعا للجدل بين مختلف الاتجاهـات الاقتصادية والسياسية. والحقيقة أن تخفيض الرسـوم الجمركيـة فـي بعض المجـالات، هـو إجـراء تـأخر كثيـرا رغم الاحتيـاج إليـه لإنهـاء الترهل الاقتصـادي خلـف أسـوار الحماية الجمركية العالية والطويلة الأمد، والتـي جعلت الصـناعات المصـرية ضـعيفة القدرة علـى المنافسـة، لأنهـا ببسـاطة كانـت منفـردة بالمسـتهلك المصـري الـذي كانـت تستغله بلا رحمة محققة معدلات أرباح احتكارية فـي غيبـة أي حمايـة للمسـتهلك وفـي غيبـة المنافسـة مـع المنتجـات الأجنبيـة التـي كانـت معدلات الحمايـة الجمركيـة العاليـة تمنعها من دخول السوق أو تجعل أسعارهـا بالغـة الارتفـاع، إلا إذا دخلـت مـن خـلال التهريـب الـذي يزدهـر عـادة فـي الاقتصـادات التـي تفـرض رسـوما جمركيـة بالغـة الارتفاع كما كان الحال في الاقتصاد المصري قبل التعديلات التـي أجرتهـا الحكومـة في سبتمبر ٢٠٠٤.

وعندما تم اتخاذ قرار تخفيض هذه الرسوم جـاء القـرار ناقصـا لأهم العناصـر المطلوبة فيه للعديد من الإجـراءات التـي من الضـروري أن تترافق معـه، والمتمثلـة أساسـا فـي تحديـد هـامش للـربح للمسـتوردين بشـكل تـوافقي بـين الإدارة الاقتصـادية واتحـاد الغـرف التجاريـة، بحيـث تـؤدي التخفيضـات الجمركيـة إلـى انخفـاض أسـعار

السلع المستوردة فعلا، بما ينقل الأموال التي تفقدها الإيرادات العامة للدولة والتي قدرها وزير المالية بنحو ٣ مليارات جنيه سنويا، بينما كانت تزيد في الواقع عن ضعف هذا الرقم في عام ٢٠٠٥، وأصبحت تزيد عن أربعة أضعافه حاليا في ظل الزيادة الكبيرة في الواردات، إلى جيوب مستهلكي السلع الاستثمارية والوسيطة والاستهلاكية وليس إلى جيوب حفنة من المستوردين، كما حدث في الواقع فعليا. فالأمر المنطقي هو أن يؤدي تخفيض الرسوم الجمركية نظريا، إلى إتاحة السلع الاستهلاكية المستوردة بأسعار أقل مما يساعد على كبح معدل التضخم في مصر بعد أن تضاعف في العامين الأخيرين عدة مرات بالمقارنة بمستواه قبلهما. كما أن تخفيض الرسوم الجمركية وإتاحة السلع المستوردة الجيدة والمعتدلة السعر، سوف يشكل ضغطا على المنتجين المحليين لإجبارهم على تخفيض أسعار منتجاتهم وتحسين مواصفاتها وجودتها لأنهم سيعملون في سوق مفتوحة تتوفر فيها المنتجات الأجنبية المناظرة، لكن الذي حدث هو أن الاحتكارات التجارية القائمة على الاستيراد من الخارج عملت على إبقاء أسعار غالبية الواردات كما هي أو حتى رفعتها واستفادت هي من التخفيضات الجمركية التي ذهبت إلى جيوب شريحة المستوردين، وليس إلى جيوب المواطنين.

والأصل في الحماية الجمركية وغير الجمركية أن تكون مؤقتة لتتيح الصناعات الجديدة أو المتعثرة أو التي تقادمت تكنولوجيا أن تؤهل نفسها أو تعيد هيكلة نفسها لمواجهة رياح المنافسة الحرة حتى تحافظ على حيويتها وقدرتها على المنافسة في الخارج وفي السوق المحلية عندما يتم فتحها بشكل حر أو شبه حر. وهناك حالات استثنائية توجب دعم بعض الصناعات أو المحاصيل الزراعية، لمعادلة أثر الدعم الذي تقدمه بلدان أخرى لصناعاتها أو لمحاصيلها المناظرة، حتى تتنافس الصناعات والمنتجات الزراعية المحلية، في ظروف عادلة مع المنتجات الصناعية والمحاصيل التي تنتجها البلدان التي تقدم دعما لمنتجيها.

ولو كانت حكومة نظيف تعمل حتى كحكومة رأسمالية معنية بتطوير الاقتصاد ورفع حوافز النمو فيه، لكانت قد دخلت في حوار مع المستوردين واتحاد الغرف التجارية للتوافق على معدل معتدل للربح للمستوردين فوق سعر وارداتهم شاملا الرسوم الجمركية والتكاليف المصاحبة، على أن يصدر قرار أو قانون يحدد نسبة ربح المستورد حتى لا يحصل لنفسه على الفائدة من التخفيض الجمركي ويحرم المستهلكين منها.

ثالثا: التحولات في التشغيل والأجور وتوزيع الدخل وانهيار الطبقة الوسطى:

شهدت سياسة التشغيل في مصر تحولات جوهرية أدت في النهاية إلى ارتفاع معدل البطالة بصورة هائلة، بما يعنيه ذلك من إهدار لعنصر العمل الذي يعتبر أهم عناصر الإنتاج. فقبل عام ١٩٨٤ كانت سياسة التشغيل قائمة على التزام الدولة بتعيين خريجي النظام التعليمي. وكانت تلك السياسة فعالة في الخمسينات والستينات من القرن العشرين عندما كانت الدولة تنشيء مشروعات جديدة تستوعب الداخلين الجدد لسوق العمل في وظائف حقيقية. لكن عندما تراجعت وتيرة إنشاء مشروعات عامة جديدة أو توقفت، أصبحت سياسة التشغيل قائمة على تكديس العمالة في المشروعات القائمة وفي الجهاز الحكومي في وظائف غير حقيقية، بما يعني أنها تحولت لبطالة مقنعة. والعيب هنا ليس في سياسة التشغيل في حد ذاتها، ولكن في عدم تكاملها مع سياسات اقتصادية تتكفل بخلق فرص حقيقية للعمل.

وقد استغلت الحكومات المصرية المتعاقبة، اتجاه العمالة المصرية إلى أسواق العمل العربية في بلدان الخليج والعراق وليبيا لتتخلى تدريجيا عن سياسة الالتزام بتشغيل الخريجين، دون أن تضع سياسة بديلة للتشغيل، بل تركت الأمر بلا ضوابط على اعتبار أن الأسواق العربية تستوعب قسما مهما من قوة العمل المصرية. لكن مع تراجع أسعار النفط عام ١٩٨٦، وتراجع الاستثمارات في البلدان النفطية، ومع

انتهاء الحرب العراقية-الإيرانية وتخفيف سياسة التجنيد العراقية، ومع اجتياح العراق للكويت عام ١٩٩٠ وفرض الحظر الاقتصادي الشامل على العراق، وما تلاه من نشوب حرب الخليج عام ١٩٩١، تقلصت الأسواق العربية المفتوحة للعمالة المصرية، وتصاعدت أزمة البطالة التي لا يمكن أن تغطيها البيانات المزيفة التي تقلل من عدد العاطلين، والتي تشير إلى أنهم نحو ٢,١ مليون عاطل، وأن معدل البطالة بلغ ٨,٤% في يونيو ٢٠٠٨، بناء على أن تعداد قوة العمل (العاملين والعاطلين معا) بلغ ٢٤,٦ مليون شخص في منتصف عام ٢٠٠٨(راجع: البنك المركزي المصري، النشرة الإحصائية الشهرية، يونيو ٢٠٠٩، صـ ١١٩)، في حين أن بيانات البنك الدولي المأخوذة من بيانات رسمية مصرية، كانت تشير إلى أن تعداد قوة العمل المصرية (عاملين وعاطلين) بلغ ٢٥,٩ مليون شخص عام ٢٠٠٢. ووفقا لتعداد الداخلين الجدد لسوق العمل سنويا مطروحا منه عدد الخارجين من سوق العمل إلى المعاش أو الوفاة خلال الفترة من عام ٢٠٠٢، إلى عام ٢٠٠٨، فإن الزيادة الصافية في قوة العمل المصرية تبلغ نحو ٨٥٠ ألف شخص سنويا بما يعني أن قوة العمل الإجمالية في مصر تبلغ نحو ٣١ مليون شخص في منتصف عام ٢٠٠٨، منهم نحو ٢ مليون يعملون بالخارج، كما تشير البيانات الرسمية التي تنطوي على درجة كبيرة من المبالغة إلى أن عدد العاملين داخل مصر بلغ ٢٢,٦ مليون، بما يعني أن عدد العاطلين يبلغ نحو ٦,٤ مليون عاطل، ويعني أيضا أن معدل البطالة يتراوح بين خمس وربع قوة العمل المصرية.

وتجدر الإشارة إلى نتائج التعداد الذي أجراه الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء في مصر عام ٢٠٠٦، أشارت إلى ان عدد المشتغلين في مصر عام ٢٠٠٦ بلغ ١٩,٨ مليون عامل، منهم ١٣,٨ مليون عامل يعملون بصورة دائمة، ونحو ٨٢١ ألف عامل يعملون بصورة موسمية، ونحو ١,٦ مليون عامل يعملون بصورة مؤقتة، ونحو ٣,٦ مليون عامل يعملون بصورة متقطعة (عمال مياومة).

وإذا أخذنا في الاعتبار أن العمالة الموسمية والعمالة المتقطعة، هي عمالة لبعض الوقت، فإن عدد العاطلين سيرتفع ومعدل البطالة سيقترب من حاجز الـ ٣٠% من قوة العمل المصرية، كنتيجة "طبيعية" لضعف الأداء الاقتصادي ولغياب أي سياسة حقيقية للتشغيل، ولعدم إعطاء أي أولوية لتحقيق التشغيل لقوة العمل كآلية رئيسية لتمكين البشر من كسب عيشهم بكرامة.

أما سياسة الأجور في مصر، فقد شكلت الآلية الرئيسية لسحق العمال والطبقة الوسطى من خلال التدهور الدائم في الأجر الحقيقي. وبالرغم من إقرار قانون العمل الموحد بكل إيجابياته وسلبياته منذ أربعة أعوام، إلا أن أهم جانب إيجابي في هذا القانون، وهو تشكيل المجلس الأعلى للأجور ووضع حد أدنى للأجر، لم يتحقق عمليا فالمجلس لم يجتمع سوى ثلاث مرات ولم يضع حدا أدنى للأجور يتناسب مع احتياجات المعيشة في ظل الارتفاعات المتلاحقة في الأسعار، ويتناسب أيضا مع تطور إنتاجية العاملين (العمال والموظفين والفنيين) في مصر. ومن الضروري أن يتم فتح نقاش عام واسع حول قضية الحد الأدنى للأجور وعلاقة الأجور بالأسعار والإنتاجية، من أجل المساهمة في وضع أسس نظام جديد للأجور يتسم بالمنطقية ويساعد على حفز الإنتاج والابتكار بدلا من النظام الحالي الذي يدفع العاملين للتكاسل والفساد في ظل أجور ورواتب لا علاقة لها بالمنطق ولا باحتياجات الحياة ولا بإنتاجية العامل.

وتشير بيانات البنك المركزي المصري (النشرة الإحصائية الشهرية، يونيو ٢٠٠٩، صـ ١٩)، إلى أن متوسط إنتاجية العامل في مصر، بلغت ٣٩٦٦٨ جنيه في العام ٢٠٠٨/٢٠٠٧، أي ما يعادل نحو ٧١٠٠ دولار. والحقيقة أن تطور الأجر في مصر منفصل بدرجة كبيرة وغير منطقية عن تطور إنتاجية العامل، فقد بلغ متوسط أجر العامل في قطاع الصناعة التحويلية في مصر ٢٢١٠ دولار في العام خلال الفترة من عام ١٩٨٠ إلى عام ١٩٨٤، في وقت كانت القيمة المضافة لكل عامل في

هذه الصناعة، نحو ٣٦٩١ دولار. وفي الفترة من عام ١٩٩٥ حتى عام ١٩٩٩، انخفض متوسط أجر العامل في هذه الصناعة إلى ١٨٦٣ دولار في العام، رغم أن القيمة المضافة لكل عامل ارتفعت إلى ٥٩٧٦ دولار في العام (راجع: World Bank, World Development Indicators 2006, p. 66.). وهذا التغير يعكس التدهور الشديد في عدالة توزيع الدخل بين العاملين وبين أرباب العمل. كما يعكس أيضا تدهور مستويات معيشة العاملين في الصناعة التحويلية، لصالح استيلاء أرباب العمل على القيمة المضافة التي يخلقها العاملون في هذا القطاع. وهذا الخلل في التوزيع الأولي للدخل من خلال نظام الأجور، يؤدي في النهاية إلى المزيد من انتشار الفقر في مصر.

وإذا كان تطور حركة الأجر أو الراتب منفصل عن تطور إنتاجيته كما أوضحنا، فإنه بعيد بدرجة كبيرة عن تطور حركة الأسعار. ولو نظرنا لتطور مرتب خريج الجامعة لدى بداية عمله في الجهاز الحكومي، سنجد أن هذا الراتب ارتفع بصورة إسمية أو زاد عدد أوراق النقد التي يحصل عليها عند بدء تعيينه في الجهاز الحكومي من ١٧ جنيها شهريا في بداية سبعينات القرن العشرين، إلى نحو ٢٨ جنيها شهريا في النصف الثاني من سبعينات القرن المذكور، إلى نحو ٢٠٠ جنيه شهريا في الوقت الحالي إذا أخذنا بأقوال وزير الدولة للتنمية الإدارية وليس بالراتب الذي يحصل عليه الخريجون فعليا. لكن الأهم ليس هو تطور هذا الراتب الإسمي، بل تطور قدرته على شراء السلع والخدمات. ولو أخذنا سلعة واحدة مثل اللحوم كنوع من التجريد، سنجد أن مرتب خريج الجامعة عند بداية تعيينه في عام ١٩٧٠ كان يشتري ٦٨ كيلوجرام من اللحم في الريف ونحو ٤٥ كيلوجرام في الحضر، بينما أصبح يشتري ٣٥ كيلوجرام منه عام ١٩٧٧، ثم أصبح يشتري الآن نحو ٥ كيلوجرامات من اللحم. وهذا يعني بوضوح أن الدخل الحقيقي لخريجي الجامعة العاملون في الجهاز الحكومي تعرض للانهيار ودفع بغالبيتهم إلى هوة الفقر إذا لم

تكن لهم مصادر أخرى للدخل مشروعة أو غير مشروعة، وإذا لم يسافروا للعمل في الخارج لفترات في حياتهم في ظل نظم أشبه بالعبودية المؤقتة تتعامل بها الدول العربية المستقبلة للعمالة مع العاملين العرب لديها في ظل نظام الكفيل سيء السمعة إقليميا ودوليا.

وعلى الصعيد الميداني أخذت حالة عدد من الموظفين وتطور القدرة الشرائية لرواتبهم فوجدت أن القدرات الشرائية لرواتبهم تنهار رغم زيادتها الإسمية. وعلى سبيل المثال تم تعيين أحد الخريجين في إحدى الوزارات (وزارة التأمينات والشئون الاجتماعية) عام ١٩٧٧ براتب شامل بلغ ٢٨ جنيها، كانت تشتري نحو ٣٥ كيلوجرام من اللحم في ذلك العام. وحصل هذا الموظف على تقارير امتياز بلا انقطاع، بل إنه كان موظفا مثاليا وفقا لاختيارات وزارته لمرتين، ثم أصبح مديرا عاما، ثم مدير إدارة وأصبح راتبه الشامل نحو ٨٣٠ جنيها في عام ٢٠٠٩، وهي تشتري نحو ٢١ كيلوجرام من اللحم. أي أن راتبه الحقيقي بعد ثلاثين عاما من العمل قد انهار وأصبح أقل من راتبه الحقيقي عند بداية تعيينه وهو أمر أسطوري في عبثيته في بلد يرتفع فيه الناتج ومتوسط نصيب الفرد منه. والسبب الواضح لهذا التدهور في الرواتب والأجور الحقيقية، هو ارتفاع أسعار السلع والخدمات بمعدلات أعلى من معدلات ارتفاع الرواتب والأجور، خاصة وأن ارتفاعات الرواتب والأجور تحتسب كنسبة من الراتب أو الأجر الأساسي الصغير الذي تقل مخصصاته في الموازنة العامة للدولة للعام ٢٠٠٩/٢٠١٠ عن ٢٠% من إجمالي مخصصات الأجور وما في حكمها، بينما تكون ارتفاعات أسعار السلع والخدمات نسبة من مجمل الاستهلاك من السلع والخدمات.

وتجدر الإشارة إلى أن التقليل الحكومي المتعمد لمعدل ارتفاع أسعار المستهلكين (مؤشر معدل التضخم) في ظل كل الحكومات، يؤدي إلى تفاقم هذه

الحالة من تدهور الرواتب والأجور الحقيقية، لأنه يقدم صورة غير حقيقية عن حركة الأسعار، بحيث تبدو الحركة البطيئة للأجور والرواتب متناسبة معها بصورة زائفة.

والحقيقة أن حصول خريج الجامعة الذي يعمل في الجهاز الحكومي على نحو ٢٠٠ جنيه شهريا، وهو أجر هزلي لا يمكن لطفل أن يعيش به، هو دعوة صريحة للفساد لموظفي الجهاز الحكومي الذين لا يجدون مخرجا من أجل الحصول على ضروريات الحياة سوى بطرق ملتوية أو فاسدة أو تؤدي لسحق آدميتهم. فالبعض يقصرون بصورة فادحة في أعمالهم لتوفير جهدهم للعمل بصورة غير رسمية في عمل آخر، والبعض ممن لهم تعاملات مباشرة مع الجمهور أو لديهم سلطة إصدار تراخيص، يحصلون على رشاوى من الجمهور حتى يقوموا بتقديم الخدمات للجمهور، والبعض ممن يشرفون على أملاك الدولة وأراضيها وشركاتها المطروحة للخصخصة يتصرفون فيها على النحو الذي يحقق لهم دخول غير رسمية من العمولات والرشاوى. أما البعض الآخر فيعتمدون على ميراث أو يسافرون للعمل في الخارج ويكونون مدخرات يعتمدون عليها بعد عودتهم إلى مصر. وهناك من لا يتاح لهم أي مخرج من هذه المخارج ويعتمدون على رواتبهم من الجهاز الحكومي والتي تلقي بهم إلى هوة الفقر المدقع لأن دخلهم يقل عن دولار في اليوم. وربما يكون المشهد المتكرر لعمال النظافة وهم يتسولون من المارة، شاهدا ماساويا على انهيار اعتبارات العدالة والكفاءة في نظام الأجور. ومقابل التدني الشديد للأجور الأساسية للموظفين في الجهاز الحكومي، فإن هناك قلة من القيادات الإدارية تحصل على دخول أسطورية من البدلات والعمولات والحوافز والمصاريف والأرباح والمكافآت. ولا توجد علاقة بين أقصى دخل وأقل دخل في الجهاز الحكومي والقطاع العام والهيئات الاقتصادية، رغم أن كل نظم الأجور المحترمة تقيم مثل هذه العلاقة كأن يكون أعلى أجر شامل (الأجر الشامل هو الأجر الأساسي وما في حكم الأجر من بدلات وعمولات ومكافآت وحوافز وأرباح) لا يزيد عن عشرة أو خمسة

عشر ضعفا لأقل أجر شامل. ولو طبقت الدولة مثل هذه القاعدة فإنها يمكن أن تصلح نظام الرواتب دون إضافة الكثير من الاعتمادات، وربما دون إضافة أية اعتمادات جديدة.

وإذا كانت الدولة ملزمة بتطبيق الحد الأدنى للأجر وتحريكه سنويا بنفس نسبة معدل التضخم الحقيقي، وزيادة الرواتب بنفس نسبة معدل التضخم، إضافة إلى زيادة أخرى كمقابل لأقدمية العامل وخبرته، إضافة إلى وضع سقف للأجر الشامل للعاملين في الجهاز الحكومي والقطاع العام والهيئات الاقتصادية، فإنها ملزمة أيضا بحكم مسئوليتها الاجتماعية حتى في أكثر النظم الاقتصادية تحررا، بفرض حد أدنى للأجر للعاملين في القطاع الخاص، وفرض زيادة هذا الحد الأدنى وزيادة الرواتب سنويا بنفس نسبة معدل التضخم، وفرض حد أدنى لزيادة الرواتب سنويا كمقابل للخبرة والأقدمية. وعبر هذا الحد الأدنى للأجر فإنه يمكن وضع أسس توزيع الدخل بصورة تنطوي على درجة من العدالة بدلا من الاختلال الرهيب الحادث حاليا.

كذلك فإن عدم وجود حد أدنى عادل ومنصف للأجر في القطاع الخاص تحت إشراف الدولة، يجعل العاملين في هذا القطاع عرضة لأسوأ أشكال الاستغلال من أرباب العمل دون حماية من الدولة لهؤلاء العاملين، رغم أن هذا أحد واجبات الدولة حتى في أكثر النظم الاقتصادية تحررا وتقليصا لدور الدولة.

وفي كل هذه الأحوال فإنه لا يمكن تسيير دولاب العمل في أي جهاز حكومي أو أي اقتصاد بصورة فعالة ومنشطة للاقتصاد وجاذبة للاستثمار في ظل هذا النمط من سلوك العاملين تحت وطأة الأجور البالغة التدني. ولابد من إصلاح شامل لنظام الأجور على قاعدة الدفع حسب العمل، ولضمان حد أدنى من حياة كريمة للعاملين، وتوزيع عادل للدخل في مصر بين العاملين وأرباب العمل.

وقد قيل الكثير عن انهيار الطبقة الوسطى في مصر نتيجة التحولات الاقتصادية في الربع قرن الأخير، وهي نتيجة حقيقية لا تعني إلغاء وجود هذه الطبقة العملاقة في تعدادها، ولكنها تعني تعرض هذه الطبقة للسحق بلا رحمة. وتتسع الطبقة الوسطى لتشمل المهنيين من خريجي النظام التعليمي والعاملين في مجالات الفن والثقافة والبحث والتطوير العلميين. وقد اكتسبت مسماها من مضمون توجهاتها الاجتماعية وأيضا من كونها تقع في هرم توزيع الدخل بين الفقراء والطبقة العليا. وهذه الطبقة تعتبر معمل المجتمع وأكثر طبقاته تعبيرا عن حالته العامة، فهي الأكثر محافظة وجمودا وركودا في أوقات الجمود الاجتماعي العام، وهي أيضا المعمل المنتج لأفكار النهوض في أوقات النهوض الاجتماعي، وتشكل القطاعات المثقفة منها مشعلا أساسيا لأي عملية للتغيير الاجتماعي بالذات في الوقت الراهن.

وتعد الآلية الأولى لسحق الطبقة الوسطى التي تعمل لقاء راتب، هو الارتفاع البطيء في الأجور الإسمية والذي يقابله ارتفاع بالغ السرعة للأسعار، مما يؤدي إلى انهيار الأجور الحقيقية ومستويات معيشة ومكانة أبناء هذه الطبقة كما أوضحت في موضع سابق، بحيث أصبحت شرائح واسعة من هذه الطبقة ممن يعانون من البطالة أو يعملون بأجور بالغة التدني في بلد لا يوجد به حد أدنى مقبول أخلاقيا واقتصاديا للأجر، ضمن تصنيف الذين يعانون من الفقر أو حتى الفقر المدقع في المجتمع. كما أن هذه الطبقة أصبحت هي والطبقة العاملة بلا حماية قانونية حقيقية منذ صدور القنون ٤٣ لعام ١٩٧٤ الخاص باستثمار المال العربي والأجنبي الذي نص على إعفاء المستثمرين الأجانب والعرب من الالتزام بحقوق العمال، وبتمثيل العمال في النقابات أو مجالس الإدارة، وأعفاهم أيضا من الالتزام بقوانين العاملين في الدولة. وكان ذلك بمثابة سحق لحقوق العمال إزاء الرأسمالية العربية والعالمية التي ستضخ استثمارات مباشرة إلى مصر.

وقد أضيف إلى المكونات التاريخية لهذه الطبقة رافدا جديدا تمثل في المصريين العاملين في الخارج أيا كانت درجة تعليمهم، الذين تمكنوا من تكوين مدخرات احتفظوا بها كرصيد مالي يتعيشون من ريعه، أو مولوا من خلالها إقامة مشروعات صغيرة أو متوسطة. وهذا الرافد الذي تأثر جانب كبير منه بالثقافة السائدة في المجتمعات الأقل انفتاحا وتحضرا التي عمل فيها، شكل عاملا مهما في الارتداد الاجتماعي الذي شهدته مصر منذ أواخر السبعينات وحتى الآن بالذات فيما يتعلق بقضايا الحريات الشخصية وتعليم وعمل المرأة والادخار في القطاع المصرفي والموقف من علاقة السياسة بالدين، ومن التنوع الديني والطائفي وغيرها من القضايا الاجتماعية والسياسية والاقتصادية.

وقد تعرضت الطبقة الوسطى لنهب حقيقي وغير مسبوق لمدخراتها وممتلكاتها خلال الخمسة وعشرون عاما الأخيرة، وما زالت تدفع جانبا مهما من تكاليف السياسات الاقتصادية المتخبطة للحكومة المصرية. فخلال ثمانينيات القرن العشرين تعرضت هذه الطبقة لنهب مدخراتها من قبل شركات توظيف الأموال التي استغلت الدين وقدمت نفسها للمصرين العاملين في الخارج ولجانب مهم من المدخرين في الداخل، على أنها نموذج للاستثمار الإسلامي وساعدتها الصحف القومية والتلفزيون وبعض كبار المسئولين ورجال الدين الرسميين وغير الرسميين، في كسب ثقة المدخرين الذين أودعوا أموالهم فيها، في ظل تغاضي حكومي عن مخالفاتها بسبب تورط بعض الرموز الحكومية والإعلامية القيادية في إيداع مدخراتهم لدى هذه الشركات الفاسدة التي قدمت لتلك القيادات الفاسدة معدلات ريع استثنائية ضمن ما سمي بكشوف البركة. وتعرضت تلك الشركات لهزة عنيفة عندما حدثت أزمة أسواق المال العالمية عام ١٩٨٧ وعندما تدهورت أسعار الذهب بشدة، حيث كانت تستثمر جزءا من الأموال المتاحة لها في الذهب وأسواق المال، فضلا عن الشبهات التي حامت حول ضلوعها في نشاطات الاقتصاد الأسود. وعلى أي الأحوال فإن تلك

الشركات انهارت كأنها فقاعة وخلفت ورائها مدخرات ضائعة بمليارات الجنيهات تعود كلها تقريبا للطبقة الوسطى.

ولم يكن الإشراف الحكومي على تصفية أصول هذه الشركات لرد أموال المدخرين لديها يتسم بدرجة مقبولة من الكفاءة أو النزاهة، وانتهى الأمر فعليا بضياع مدخرات كبيرة للطبقة الوسطى.

ومع أزمة الركود التضخمي التي ضربت الاقتصاد المصري في الفترة من عام ١٩٨٨ وحتى السنوات الأولى من تسعينات القرن العشرين والتي كانت سببا رئيسيا في دفع الحكومة المصرية لتبني برنامج "الإصلاح" الاقتصادي الليبرالي، أدت معدلات التضخم المرتفعة إلى إفقاد مدخرات الطبقة الوسطى لجانب كبير من قدراتها الشرائية، حيث كانت معدلات الفائدة في الفترة من ١٩٨٦ حتى منتصف عام ١٩٩٠، تقل كثيرا عن معدل التضخم السائد في مصر، بما يعني أن سعر الفائدة الحقيقي، كان سلبيا، وقد بلغ سعر الفائدة الاسمي ١٣% سنويا خلال الفترة من عام ١٩٨٦ حتى عام ١٩٨٨، وارتفع إلى ١٤% خلال عامي ١٩٨٩، ١٩٩٠، وبالمقابل بلغ معدل التضخم في أعوام ١٩٨٦، ١٩٨٧، ١٩٨٨، ١٩٨٩، ١٩٩٠ على التوالي، نحو ٢٣,٩%، ١٩,٧%، ١٧,٧%، ٢١,٣%، ١٦,٨% بالترتيب. وهذا يعني أن سعر الفائدة الحقيقي في مصر كان سلبيا وبلغ نحو – ١٠,٩%، - ٦,٧%، - ٤,٧%، - ٧,٣%، - ٢,٨% في أعوام ١٩٨٦، ١٩٨٧، ١٩٨٨، ١٩٨٩، ١٩٩٠ على التوالي. ولأن الجانب الأعظم من المدخرات في الجهاز المصرفي، يعود عادة للطبقة الوسطى فإنها كانت بالتأكيد الطبقة الأشد تضررا من سيادة أسعار فائدة حقيقية سلبية في تلك الفترة، قبل أن تتحول تلك الفائدة إلى إيجابية بعد عام ١٩٩١، لكنها عادت في الأعوام لأربعة لأخيرة لتصبح سلبية مرة أخرى مع ارتفاع معدل التضخم عن سعر الفائدة الإسمي.

رابعا: مؤشرات أداء الاقتصاد المصري:

هناك العديد من المؤشرات المعبرة عن أداء الاقتصاد المصري، وعادة ما تؤخذ المؤشرات الرئيسية الثلاث وهي معدلات النمو والتضخم والبطالة على أنها المؤشرات الأكثر دلالة التي تعبر عن طبيعة الأداء الاقتصادي، لكننا سنقتصر هنا على التعرض لمؤشري النمو والتضخم لأننا أفردنا فصلا كاملا لمأساة البطالة التي تفاقمت في العقود الثلاثة الأخيرة على نحو غير مسبوق. لكن وقبل التعرض لهذه المؤشرات لابد من الإشارة أولا إلى وجود تزوير متعمد في البيانات الحكومية بهدف تجميل الأداء الاقتصادي وتغطية فشل الحكومة في تحقيق أداء اقتصادي جيد

وبالرغم من أن تزوير البيانات المعبرة عن أداء الاقتصاد لإظهار الأداء الحكومي في وضع أفضل كثيرا مما هو حادث في الواقع فعلا هو عادة رديئة للحكومات المصرية المتعاقبة منذ ما يقرب من أربعة عقود، إلا أن تزوير البيانات وصل لمستويات بالغة الفجاجة مؤخرا، فضلا عن أن حالة العشوائية السائدة في الدولة المصرية في السنوات الأخيرة، تكفلت بأن يكون لدينا عدة بيانات رسمية شديدة التناقض فيما بينها مما يفقدها جميعا مصداقيتها.

وهناك تناقض موضوعي فظ بين معدلات النمو التي تعلن الحكومة أنها تحققت في مصر وبين المعدلات الشديدة التدني للاستثمار والتي تدور حول مستوى ١٧% من الناتج المحلي الإجمالي، والتي لا يمكن أن تسمح بتحقيق معدلات النمو التي تتحدث عنها الحكومة. ومن المؤكد أن المعدل المتدني للاستثمار الحقيقي في مصر والذي يتراوح بين ١٦% ونحو ٢١%، يضمن بالكاد تحقيق نصف معدلات النمو المعلنة رسميا، فإذا افترضنا أن العائد الحقيقي من المشروعات التي مولتها الاستثمارات الجديدة يبلغ ١٥% في العام من قيمة الاستثمارات المدفوعة فيها، فإن هذه النسبة توازي نحو ٣% من الناتج المحلي الإجمالي، بينما يتكفل تحسن الإنتاجية، إذا كان هناك تحسنا في الإنتاجية أصلا في المشروعات القائمة، برفع

معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي إلى ما يتراوح بين ٤%، ٤,٥%، وهذا أقصى ما يمكن ان تحققه الإدارة الاقتصادية المصرية في ظل معدل الاستثمار المتدني المتحقق في مصر حاليا.

كما أن التخفيض المتعمد من قبل الحكومة لمعدلات التضخم عن مستواها الحقيقي يجعلها تبالغ في معدلات النمو الحقيقية لأنها ببساطة تخصم معدلات تضخم تقل عن المعدلات الحقيقية من معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية.

أما التزوير في بيانات التشغيل والبطالة فإنه أصبح أمرا معتادا في الأعوام الأخيرة للتغطية على توحش أزمة البطالة في مصر كما أشرنا في موضع سابق.

ومن الطريف حقا أن بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء المنشورة في النشرة الإحصائية الشهرية للبنك المركزي قد أشارت إلى أن تعداد قوة العمل المصرية من العاملين والمتعطلين معا، بلغ ٢١,٨ مليون عام ٢٠٠٦/٢٠٠٥، وهو نفس مستواه عام ٢٠٠٥/٢٠٠٤ (راجع: البنك المركزي المصري، النشرة الإحصائية لشهرية، نوفمبر ٢٠٠٦، صـ ١١٩)، وكأنه لم يدخل لسوق العمل أي شخص، وهو تلاعب صريح وهزل في البيانات يستهدف تقليل معدل البطالة من خلال إلغاء دخول ما يقرب من مليون عامل جديد إلى سوق العمل بحثا عن فرصة للعمل، وبالتالي ينخفض معدل البطالة طالما أن فرص العمل الجديدة المحدودة تسحب من رصيد العاطلين القدامي. والأكثر "طرافة" أنه بعد أن قمت بنشر مقال عن هذا التزوير الغبي في البيانات، تم تعديلها بأثر رجعي في نشرات لاحقة للبنك المركزي حيث تم إنقاص تعداد قوة العمل في عام ٢٠٠٥/٢٠٠٤ إلى ٢١,٢ مليون شخص بدلا من ٢١,٨ مليون شخص كما أشارت النشرة الإحصائية للبنك المركزي قبل ذلك!!

أما بيانات التجارة الخارجية وبالذات الصادرات للولايات المتحدة فإن بيانات البنك المركزي تشير إلى أن قيمة الصادرات السلعية المصرية للولايات المتحدة بلغت ٦٩٤٨ مليون دولار في العام المالي ٢٠٠٥/٢٠٠٦، مقارنة بصادرات سلعية بلغت قيمتها نحو ٥١٤٤,١ مليون دولار عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥، ونحو ٣٥٣٨,٨ مليون دولار عام ٢٠٠٣/٢٠٠٤، ونحو ٢٧٩٦,٩ مليون دولار عام ٢٠٠٢/٢٠٠٣ (راجع: البنك المركزي المصري، النشرة الإحصائية الشهرية، يوليو ٢٠٠٧، صـ ٨٤). ويبلغ مجموع الصادرات المصرية للولايات المتحدة في السنوات المالية الأربع المذكورة نحو ١٨٤٢٧,٨ مليون دولار.

وبالمقابل تشير بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء إلى أن قيمة الصادرات المصرية للولايات المتحدة بلغت نحو ٣٨٨ مليون دولار عام ٢٠٠٢، ونحو ٥٠٥ ملايين دولار عام ٢٠٠٣، ونحو ٥٩٥ مليون دولار عام ٢٠٠٤، ونحو ٩٦٧ مليون دولار عام ٢٠٠٥ (بالنسبة لقيمة الصادرات المصرية للولايات المتحدة بالجنيه المصري راجع: البنك الأهلي المصري، النشرة الاقتصادية، المجلد ٥٩، العدد الثاني، القاهرة صـ ١٢٧، اما بالنسبة لسعر الصرف الذي تم احتساب القيمة على أساسه بالدولار فمصدره هو: IMF, International Financial Statistics Year Book 2006, p 272.) أي أن قيمة الصادرات المصرية للولايات المتحدة خلال الأعوام الأربعة من عام ٢٠٠٢ إلى عام ٢٠٠٥ بلغت ٢٤٥٥ مليون دولار، وهو رقم يوازي نحو ١٣,٣% فقط من الرقم المنشور في مطبوعات البنك المركزي المصري، فهل هذه بيانات رسمية يوثق فيها؟!

والحقيقة أن هذا التضارب يفقد البيانات الرسمية المصرية مصداقيتها، ويفرض ضرورة مراجعة هذه القضية بشكل حاسم لإنهاء التضارب في البيانات الرسمية ولتوحيد البيانات الرسمية التي ينبغي أن تصدر عن جهة واحدة وأن تكون بيانات حقيقية تماما لا تهدف إلى تجميل الأداء الاقتصادي الحكومي، لأن الحقيقة

وحدها هي التي تمكن الدولة والمجتمع والنخبة العلمية من بحث القضايا الاقتصادية بناء على بيانات صحيحة للوصول إلى حلول لهذه القضايا.

١-النمو الأقل والتضخم الأعلى منذ نصف قرن:

يعد معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي المتحقق في العقود الثلاثة الأخيرة هو الأدنى منذ بداية خمسينات القرن العشرين، فبينما بلغ ذلك المعدل نحو ٦% في الخمسينات، فإنه ارتفع إلى أعلى ذروة له في النصف الأول من ستينات القرن العشرين حيث بلغ نحو ٨.٣% سنويا(راجع: د. رمزي زكي، بحوث في ديون مصر الخارجية، مكتبة مدبولي، الطبعة الأولى، أغسطس ١٩٨٥، صــ ٢٤٢.).
وحسب بيانات البنك الدولي بلغ متوسط معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي المصري نحو ٦,٨% خلال الفترة من عام ١٩٦٥ إلى عام ١٩٨٠ (تقرير عن التنمية في العالم ١٩٩٠، جدول ٢، صــ ٢١٢). وإذا أخذنا بمتوسط معدل النمو السنوي منذ الخمسينات وحتى عام ١٩٨٠ فإنه قد بلغ نحو ٦,٨% سنويا.

وقد بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في الصين نحو ٦,٤% سنويا خلال الفترة من عام ١٩٦٥ حتى عام ١٩٨٠، وبلغ المعدل نحو ٣,٦% سنويا في الهند خلال الفترة المذكورة، وبلغ المعدل المناظر في تايلاند ٧,٢% سنويا، وفي ماليزيا نحو ٧,٣% سنويا، وفي كوريا الجنوبية نحو ٩,٦% سنويا خلال الفترة من عام ١٩٦٥ إلى عام ١٩٨٠.

أي أن مصر كانت تقف في الصف الأول مع أسرع دول العالم في النمو الاقتصادي بالذات في فترة الازدهار الذهبية في النصف الأول من ستينات القرن العشرين، حيث كان النمو حقيقيا ومرتبطا ببناء صناعات جديدة تشكل اختراقا للصناعة المصرية، والتوسع في الصناعات التي تلبي الاحتياجات الاجتماعية، فضلا عن أن النمو الاقتصادي في مصر منذ الخمسينات وحتى منتصف سبعينات القرن

العشرين كان ممولا بشكل ذاتي بالأساس وكانت القروض الخارجية ميسرة إلى حد بعيد، وهو ما جعل مصر تخرج من حرب أكتوبر وكل ديونها المدنية الخارجية ٢,٧ مليار دولار فقط (راجع: د. رمزي زكي، بحوث في ديون مصر الخارجية، مكتبة مدبولي، الطبعة الأولى، أغسطس ١٩٨٥، صـ ١٤٧.). ويضاف إلى تلك الديون المدنية، ديونا عسكرية للاتحاد السوفيتي السابق وهي ديون تم إعفاء مصر منها في النهاية. أما النمو السريع في النصف الثاني من السبعينات فقد تحقق بالاعتماد على الإفراط في الاقتراض وكبل مصر بديون خارجية كبيرة بلغت نحو ٢١ مليار دولار في عام ١٩٨٠ (البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم ١٩٩٥ جدول ٢٠).

وخلال الفترة من عام ١٩٨٣ حتى عام ٢٠٠٨، تدهور متوسط معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي المصري إلى ٤,٣% سنويا طبقا لبيانات صندوق النقد الدولي المأخوذة عن البيانات الرسمية المصرية التي تنطوي على مبالغات بالزيادة في إطار انتشار تزوير البيانات الرسمية لتجميل الأداء المتواضع لغالبية الحكومات المتعاقبة خلال العقود الثلاثة الأخيرة. وبالمقابل بلغ المعدل في الصين ١٠% سنويا، وبلغ ٦,٥% سنويا في الهند، ونحو ٦% سنويا في ماليزيا وكوريا الجنوبية وتايلاند. وكان من الطبيعي أن تتدهور مكانة مصر مقارنة بهذه البلدان، خاصة وأن رقم النمو الاقتصادي الضعيف الخاص بمصر ينطوي على درجة من التضخيم والمبالغة غير الحقيقية.

وكان من الطبيعي أن يتدهور الوضع النسبي لمصر بين اقتصادات العالم وهو ما تؤكده بيانات البنك الدولي حيث كان الناتج المحلي الإجمالي لمصر في عام ١٩٨٢، نحو ٢٩,٨مليار دولار، في وقت كان الناتج المحلي الإجمالي لكل من الصين وكوريا االجنوبية وماليزيا وتايلاند وتونس والمغرب قد بلغ نحو ٢٦٦,٢، ٧٤,٥، ٢٦,٨، ٣٥,٧، ٨,١، ١٥,٤ مليار دولار في العام نفسه. وفي عام ٢٠٠٨، ارتفع الناتج المحلي الإجمالي المصري إلى نحو ١٦٠ مليار دولار، وارتفع الناتج

المحلي الإجمالي في الصين وكوريا الجنوبية وماليزيا وتايلاند وتونس والمغرب بالترتيب إلى نحو ٤٣٢٦,٢، ٩٢٩، ٢٢٢,١، ٢٧٣,٢، ٣٦,٧، ٨٥,٧ مليار دولار، أي أن الناتج المحلي الإجمالي المصري قد زاد خلال الفترة من عام ١٩٨٢ حتى عام ٢٠٠٨، بنسبة ٤٣٧%، بينما زاد الناتج المحلي الإجمالي في الدول محل المقارنة بالترتيب بنسبة ١٥٢٥,٢%، ١١٤٧%، ٧٢٨,٧%، ٦٦٥,٣%، ٣٥٣,١%، ٤٥٦,٥% خلال الفترة نفسها.

وكنتيجة للزيادة البطيئة في الناتج المحلي الإجمالي المصري والزيادة الأسرع في البلدان الأخرى، فإن الناتج المحلي الإجمالي المصري الذي كان يشكل نحو ١١,٢% من نظيره الصيني عام ١٩٨٢ قد تدهور إلى مجرد ٣,٧% منه عام ٢٠٠٨، كما تراجع من نحو ٤٠% من نظيره الكوري الجنوبي عام ١٩٨٢ إلى ١٧,٢% منه عام ٢٠٠٨، كما تراجع من ١١١,٢% من نظيره الماليزي عام ١٩٨٢ إلى ٧٢% منه عام ٢٠٠٨، كما تراجع من نحو ٨٣,٥% من نظيره التايلاندي عام ١٩٨٢ إلى ٥٨,٦% منه عام ٢٠٠٨، كما تراجع من ١٩٣,٥% من نظيره المغربي عام ١٩٨٢ إلى ١٨٦,٧% منه عام ٢٠٠٨. وتحسن وضعه النسبي بالمقارنة مع الناتج المحلي الإجمالي التونسي فارتفع من ٣٦٧,٩% منه عام ١٩٨٢ إلى ٤٣٦% منه عام ٢٠٠٨ (جمعت هذه البيانات وحسبت من: IMF, International Financial Statistics Yearbook,1990, 2007.).

وإذا عدنا للوراء إلى العهد الناصري سنجد أن الناتج المحلي الإجمالي المصري كان يوازي نحو ١٧٠% من نظيره الكوري الجنوبي، ونحو ١٧٧% من نظيره الماليزي، ونحو ١٢٥.٨% من نظيره التايلندي، ونحو ٥١٠% من نظيره التونسي، ونحو ١٩٦% من نظيره المغربي في عام ١٩٦٥ (جمعت هذه البيانات وحسبت من: IMF, International Financial Statistics Yearbook,1990.)، ثم انخفض بصورة درامية على النحو الذي أشرنا إليه آنفا. وقد أدى هذا إلى تحويل

مصر من عملاق اقتصادي بالمقارنة مع دول كبيرة في العالم النامي مثل كوريا الجنوبية وماليزيا وتايلاند في عام ١٩٦٥، إلى قزم اقتصادي بالمقارنة بهذه الدول في الوقت الراهن، نتيجة ضعف الأداء الاقتصادي والانفجار السرطاني للفساد في مصر منذ منتصف السبعينات وحتى الآن وبالذات في العقود الثلاثة الأخيرة.

أما بالنسبة لمعدل التضخم، فإن الثلاثة عقود الأخيرة تعتبر عهد التضخم الكبير في تاريخ مصر. ووفقا لبيانات صندوق النقد الدولي، فإن متوسط المعدل السنوي للتضخم بلغ نحو ٢,٩% سنويا في الفترة من عام ١٩٦٠ إلى عام ١٩٧٠. وبلغ هذا المعدل نحو ٩,٥% سنويا في الفترة من عام ١٩٧١ إلى عام ١٩٨١ خلال حكم السادات. وخلال السنوات العشر الأولى من حكم مبارك من عام ١٩٨٢ إلى عام ١٩٩٢، بلغ متوسط معدل التضخم نحو ١٨,٣%. ورغم أن هذا المعدل قد تراجع بعد ذلك في النصف الثاني من تسعينات القرن العشرين، إلا أنه عاود الصعود بقوة ليبلغ ٢٠,٢% في العام المالي ٢٠٠٧/ ٢٠٠٨. وخلال الثلاثين عاما الأخيرة بلغ متوسط معدل التضخم نحو ١٢% سنويا وهو أعلى معدل للتضخم في ٣٠ عاما متصلة في تاريخ مصر الحديث.

وعلى أي الأحوال فإن ارتفاع معدل التضخم يؤدي إلى اضطراب حسابات الاستثمار القائم على التوقعات، كما يؤدي إلى إعادة توزيع الدخل لصالح أصحاب حقوق التملك وبالذات الفئات الرأسمالية المختلفة، على حساب أصحاب الدخول الثابتة وشبه الثابتة من أصحاب الرواتب والأجور والمعاشات. فأصحاب الدخول الثابتة وشبه الثابتة من الموظفين والعمال وأرباب المعاشات يتعرضون لأكثر الآثار السلبية للتضخم حيث تنخفض دخولهم الحقيقية التي نعني بها القدرة الشرائية للدخول الإسمية، نظرا لأن دخولهم الإسمية تتزايد عادة بمعدلات تقل عن معدل التضخم، كما انها لا تزيد إلا بعد حدوث التضخم بفترة. وبالتالي فإن المعدلات المرتفعة للتضخم تؤدي عادة إلى زيادة سوء توزيع الدخل في أي مجتمع.

٢- الديون الخارجية والداخلية بين المعقولية وتجاوز الخطوط الحمراء

يعتبر الأمر الأسوأ من النمو الاقتصادي الضعيف ومعدلات التضخم المرتفعة في الثلاثين عاما الأخيرة، هو الاعتماد على الإفراط غير المسبوق في الاستدانة من الخارج حيث ارتفعت الديون الخارجية لمصر إلى ٥٠ مليار دولار في ١٩٨٨ (البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم ١٩٩٠، جدول ٢١)، بما يعني أنها زادت خلال الفترة من ١٩٨٠ حتى ١٩٨٨ بمقدار ٢٩ مليار دولار بما يتجاوز كل ما ترتب على مصر من ديون منذ الخمسينات وحتى عام ١٩٨٠ بنحو ٨ مليارت دولار.

وقد تمكنت الحكومة المصرية من التخلص من قسم كبير من الديون الخارجية مقابل موقفها المؤيد للتحالف المضاد للعراق في في حرب عام ١٩٩١، وأيضا مقابل تطبيق برنامج صندوق النقد الدولي وفتح السوق المصرية أمام الأجانب وبيع القطاع العام وخفض سعر الجنيه المصري مقابل العملات الحرة الرئيسية وتحرير سوق الصرف وفتح كل المجالات للقطاع الخاص المصري والأجنبي. لكن الديون الخارجية المصرية التي تراجعت إلى نحو ٢٦ مليار دولار في منتصف عام ٢٠٠١، عادت للتزايد لتصل إلى نحو ٣٠,٩ مليار دولار في نهاية مارس ٢٠٠٩، حسب بيانات البنك المركزي (النشرة الإحصائية الشهرية يونيه ٢٠٠٩، صـ ٩٧).

لكن بالمقابل، أفرطت الحكومة في ديونها الداخلية بصورة مذهلة بسبب العجز المزمن والمتزايد في الموازنة العامة للدولة.

وقد ارتفعت قيمة إجمالي الدين العام المحلي من ٢١٧ مليار جنيه في يونيو عام ١٩٩٩، إلى ٧٤٥ مليار جنيه في نهاية مارس عام ٢٠٠٩، بزيادة نسبتها ٢٤٣,٣% خلال الفترة بين التاريخين المذكورين. والحقيقة أن الدين العام المحلي ونسبته من الناتج المحلي الإجمالي قد تجاوزت كل خطوط الأمان وهي تشكل قنبلة

هائلة موقوتة بدأت نذز انفجارها بارتفاع معدل التضخم بصورة كبيرة في الأعوام الثلاثة الأخيرة بصفة خاصة.

والأمر الذي يجعل المستوى الراهن لعجز الموازنة العامة للدولة والديون العامة المحلية المترتبة على هذا العجز، كارثة حقيقية، هو أن الإنفاق العام لم يكرس لتحقيق التنمية الحقيقية من خلال تحقيق إضافات كبيرة للجهاز الإنتاجي الصناعي بالذات، بما يلبي الاحتياجات الاجتماعية، ويساعد على خلق فرص العمل الدائمة، ويساهم في مكافحة البطالة المنتشرة في مصر، ويساعد على اختراق مجالات تكنولوجية جديدة بصورة تساهم في تحديث الاقتصاد المصري، ومكافحة الفقر وتحقيق درجة مقبولة من العدالة الاجتماعية ومن ضمان حد أدنى من حياة كريمة للفقراء، بل إن هذا الإنفاق العام هو إنفاق أسمنتي بالأساس أي مكرس للبنية الأساسية، رغم أن مستوى البنية الأساسية في مصر يعتبر أكثر من ملائم لمستوى الدخل والنشاط الاقتصادي فيها، والمشكلة في هذه البنية الأساسية، تكمن في أن قسما كبيرا منها بالغ السوء وغير مطابق للمواصفات، وتسلمته الحكومة وأجهزتها من المقاولين الذين حصلوا على عقود بناء تلك المشروعات العامة، بهذا المستوى الذي يؤكد وجود فساد في عملية استلام المشروعات العامة. كما أن الإنفاق على قمع الشعب المصري وشل حيوته السياسية من خلال قوات الأمن المركزي وقوات مكافحة الشغب وأمن السجون المكتظة بالمعتقلين بلا مبرر، يقتطع بدوره قسما مهما من الإنفاق العام.

وبغض النظر عن الفساد المستشري في مصر عموما، فإن الإنفاق العام يجب أن يتحول بشكل جوهري ليركز على إقامة المشروعات الصناعية لإنتاج السلع التي تحتاجها السوق المصرية على الأقل ولخلق فرص العمل وتحديث الاقتصاد، دون الخضوع لأي ابتزاز أيديولوجي رأسمالي متطرف يذهب إلى ضرورة تقليص أو إنهاء الدور الاقتصادي المباشر للدولة. وحتى لو وجدت الدولة أن هذا التوجيه

المقترح للإنفاق العام يتناقض مع نظام الاقتصاد الحر الذي تتبعه، فإنها يمكن أن تقوم ببيع المصانع والمشروعات التي تبنيها، لكن هذا البيع أو الخصخصة لا يمكن أن يتم بشكل نزيه إلا في وجود نظام ديموقراطي كامل ويملك الآليات القادرة على منع الفساد وكشفه ومكافحته ومعاقبة المسئولين عنه إذا حدث. وهذا النظام الديموقراطي الكامل يتطلب تغيير أسس النظام السياسي المصري وهياكله الأساسية ووضع أسس دستورية وقانونية لتداول السلطة عبر تحديد مدة حكم أي رئيس بفترتين رئاسيتين لا يحق له الترشيح للمنصب بعدهما، مع انتخابه بشكل حر مباشر وتغيير المادة ٧٦ في الدستور والتي تم تغييرها بصورة مشينة من خلال استفتاء مزور ارتكبت خلاله السلطة التنفيذية وقوات الأمن أقصى التجاوزات والانتهاكات لحقوق وحريات المواطنين في مصر. كما أن بناء هذا النظام الديموقراطي يتطلب إطلاق حرية إصدار الصحف، وحرية تكوين الأحزاب وإزالة ترسانة القوانين المقيدة للحريات، وتحقيق التوازن بين السلطات بدلا من الوضع الراهن الذي تتمتع فيه السلطة التنفيذية وبالتحديد رئيس الجمهورية بسلطات متحكمة ومهيمنة وقاهرة على السلطتين التشريعية والقضائية. كما أنه يتطلب فصل أجهزة الدولة عن الحكومة، وفصل الدين عن الدولة ومنع قيام أي أحزاب على أساس ديني، كضرورة حيوية في بلد مزدوج الديانة مثل مصر، بدلا من سباق المتاجرة بالدين بين الدولة والمجموعات الدينية-السياسية، وسباق المتاجرة وملكية مفاتيح الدين الواحد، بين المجموعات الدينية-السياسية وبعضها البعض، بصورة تنزل بالدين إلى مستوى المنازلات السياسية المتدنية بين مستخدميه سياسيا، وتهدد وحدة الكيان الاجتماعي للأمة. كذلك فإن النظام الديموقراطي الحقيقي لابد وأن يضمن حماية الإبداعات العلمية والفلسفية والفنية والأدبية من أي تدخل للسلطات الدينية وإخضاعها فقط لسلطة الدستور والقانون الذي تختاره الأمة ليساعدها على فتح آفاق التقدم وعلى أساس العناصر الإيجابية في تراثنا الحضاري، بما فيه الدين بالطبع، والعناصر

الإيجابية المشتركة مع الإنسانية بأسرها. كما أن النظام الديموقراطي الحقيقي لابد وأن يضمن معاملة كل المواطنين من الرئيس إلى أصغر عامل أو فلاح أجير، على قدم المساواة أمام القانون واحترام حرياتهم وحقوقهم الإنسانية على غرار ما يحدث في أعرق البلدان الديموقراطية.

خلاصة:

يمكن القول إجمالاً أن الاقتصاد المصري قد عاني في الثلاثين عاما الأخيرة من ضعف في النمو الاقتصادي الحقيقي بما جعل التغير في مستويات معيشة المواطنين أبطأ كثيرا من المعدلات العالمية والإقليمية ومن معدلات التحسن في مستويات المعيشة في فترات سابقة. كما أدى بطء النمو الحقيقي للاقتصاد المصري، إلى جمود في تشغيل عاملين جدد مما أدى إلى ارتفاع معدل البطالة، بالذات بعد أن تشبعت أسواق الخليج بالعمالة المصرية، وتفضيل بلدان الخليج لاستخدام عمالة آسيوية، والانغلاق شبه الكامل لسوق العمل العراقية أمام المصريين بسبب الحروب.

وقد ساهم في تفاقم البطالة، قيام الدولة في عام ١٩٨٤ بإنهاء استراتيجية التشغيل المبنية على قيام الدولة بتشغيل الخريجين، دون ان تبني استراتيجية حقيقية بديلة للتشغيل، ودون ان تبني نظاما لكفالة أو إعانة العاطلين، مما ساهم في اتساع نطاق البطالة وما تعنيه من رفع معدلات الإعالة وتزايد الفقر. كما أن هذا الواقع، ساهم في وضع أرباب العمل في موقع قوي إزاء العاملين، بحيث أصبحت عقود العمل، عبارة عن عقود إذعان في غياب منظومة حماية حقيقية من الدولة للعاملين لدى القطاع الخاص.

كما أدى انحياز الدولة للطبقة الرأسمالية إلى التجميد النسبي لنظام الأجور، بحيث أصبحت الأجور تتزايد بمعدلات بطيئة كنسبة من الأجور الأساسية المحدودة التي تقل عن خمس مخصصات الأجور وما في حكمها، بينما تزيد الأسعار بمعدلات

مرتفعة تسري على مجمل الاستهلاك، مما ادى إلى تدهور الأجور الحقيقية لقطاعات واسعة من المجتمع تشمل موظفي الدولة والعاملين العاديين في القطاع الخاص الكبير والمتوسط والصغير الرسمي وغير الرسمي، ويصل الأمر إلى حد الانهيار بالنسبة لأجور العاملين في الجهاز الحكومي بالذات. كما أن عدم وجود قيود أو ضوابط على الدخول الإضافية على الراتب الأساسي، جعل بعض القيادات العليا في الجهاز الحكومي والقطاع الخاص والهيئات الاقتصادية تحصل على بدلات وعمولات ومكافآت وأرباح وحوافز تصل إلى أرقام أسطورية، في وقت يعاني فيه زملائهم في العمل من مستويات بالغة التدني للأجر. كما أن هناك تباينا هائلا في الأجور عن نفس العمل في الجهاز الحكومي والهيئات الاقتصادية العامة والقطاع العام، والذي يقوم به موظفين يحملون نفس المؤهلات والمهارات، وذلك حسب الموقع وحجم الأموال التي تمر من خلالهن مما خلق تشوها حقيقيا في سوق العمل الحكومي.

كما تخلت الدولة عن التسعير الإجباري والتعاوني للسلع والخدمات، وتركت الأسعار لقوى السوق دون أن تضع أي ضوابط حقيقية على الأسعار الاحتكارية التي تفرضها الاحتكارات الإنتاجية او التجارية، فارتفعت الأسعار بصورة هائلة وخالية من المنطق بما أدى لتدهور القدرة الشرائية لدخول المواطنين الفقراء ومحدودي الدخل وبالذات كل من يعمل بأجر في الجهاز الحكومي والقطاع العام والهيئات الاقتصادية وفي الوظائف العادية لدى القطاع الخاص بمختلف أحجامه، وهو ما ساهم في النهاية في اتساع نطاق الفقر في مصر.

كما ساهمت السياسة النقدية التي سمحت بانخفاض كبير وسريع في سعر صرف الجنيه المصري مقابل العملات الحرة الرئيسية، في ارتفاع أسعار السلع المستوردة التي توازي نحو ثلث الناتج المحلي الإجمالين مما قاد موجات تضخمية كبيرة في الاقتصاد المصري في الثلاثين عاما الأخيرة، علما بأن التضخم يؤدي إلى

الإضرار بأصحاب حقوق العمل الذين يكسبون عيشهم من عملهم بالأجر، وهم ما يطلق عليهم أصحاب الدخول الثابتة وشبه الثابتة من العمال والموظفين وأرباب المعاشات، بينما يؤدي إلى زيادة قيمة ثروات وعوائد أصحاب حقوق الملكية، ويساهم بالتالي في تزايد الاختلال في توزيع الثروة والدخل داخل المجتمع.

كما شكلت السياسات الاقتصادية الكلية والجزئية وقوانين الضرائب والجمارك وبيع القطاع العام للرأسمالية المحلية والأجنبية (عملية الخصخصة) بأبخس الأثمان في عملية فساد عملاقة لم يشهد لها التاريخ المصري نظيرا من العهد الفرعوني وحتى الآن...شكلت كل هذه السياسات تجسيدا فجا لانحياز الدولة للطبقة الرأسمالية على حساب باقي المجتمع، خاصة بعد أن أصبحت الرأسمالية تسيطر بصورة مباشرة على الحكم من خلال وجود عدد كبير من كبار الرأسماليين الذين توجد علامات استفهام وجدل حول مصدر ثرواتهم، في مواقع نافذة في الحكومة وعلى رأس اللجان في مجلس الشعب.

وكل هذه الأمور ساهمت في خلق حالة من الاحتقان الاجتماعي المبنية على أسباب واقعية وموضوعية تتعلق بانتشار البطالة والفقر وسوء توزيع الدخل وانهيار الأجور الحقيقية للعاملين وانتشار الفساد الذي ينهش المال العام وحقوق المواطنين وعودة سيطرة رأس المال على الحكم بشكل مباشر بكل سوءاته حتى من المنظور الرأسمالي. وفي ظل هذا الاحتقان كان منطقيا أن تتصاعد حركات الاحتجاج الاجتماعي بالذات في أوساط العمال والموظفين، هذه الحركات التي تتوفر كل المبررات لتصاعدها إذا استمر الحال الراهن على ما هو عليه.

إعداد وتحرير

خالد على عمر

الاحتجاجات العمالية وإمكانيات الحركة الاجتماعية للعمال في التغيير خلال الفترة الممتدة بين عامي ١٩٩٧ ـ ٢٠٠٧

* أهدى هذه المحاولة البحثية إلى أستاذي/ أحمد سيف الإسلام حمد

* مدير المركز المصرى للحقوق الإقتصادية والإجتماعية وقانونى متخصص فى قضايا حقوق الإنسان

* العمل الميدانى

: محمد سعيد– أحمد عزت

القراءة التحليلية للقاءات الميدانية: مريان فاضل

تصديـر

هذه الورقة ما هى الإ محاولة بحثية لا تدعى الحقيقة المطلقة أو الموضوعية، ويمكن أن تعجز عن نيل شرف وصفها بالورقة الأكاديمية فهى لا تعدو كونها مجرد محاولة فالحقيقة المطلقة لا وجود لها، والحقيقة الموضوعية لا يمكن إدراكها نتاج عمل فردى أو عمل مجموعه صغيرة خلال فترة محدده فهى لا تتحقق الإ نتاج عمل جماعى ومستمر، والوصف الأكاديمى من الممكن ألا يطلق الإ على منتج لصاحب هذه الصفة الأكاديمية ومعد هذه المحاولة البحثية لا يتمتع بها فهو محام تنامت خبرته المهنية ومحاولاته البحثية خلال العمل فى قضايا علاقات العمل والحقوق والحريات النقابية.، لذلك نتقدم بعظيم الشكر للأستاذ حلمى شعراوى(مشرف البحث) ومدير مركز البحوث العربية والإفريقية لإتاحة هذه الفرصة لنا للعمل مع هذه المجموعة البحثية التى تتولى إنجاز الدراسة ، كما نتوجه بالشكر للدكتور حسنين كشك (مشرف العمل الميدانى) على توجيهاته ونصائحه التى ساعدت على إنجاز عملنا، ونشكر الأستاذ عزه خليل (منسقة البحث) التى أجهدناها كثيرا فى مواعيد اجتماعتنا، وتوفير بعض مواد البحث وكانت لنا خير عونا وخير صديق .

على سبيل التقديم

تأتى هذه الورقة البحثية في إطار دراسة شاملة عن إمكانيات الحركات الإجتماعية العمالية و الفلاحية والمهنية، وكذلك عن حركة إحتجاجات الأهالي في شأن التغيير الإقتصادي والإجتماعي والسياسي خلال الفترة من ١٩٩٧ حتى ٢٠٠٧، فتصاعد الإحتجاجات الجماعية التلقائية، وإزدياد نفوذ الحركات الإجتماعية وخاصة الحركة العمالية، وكذلك تنوع أشكال إحتجاجات الفقراء والمهمشين بسبب نقص الحاجات الأساسية مثل إنتشار المظاهرات الصغيرة والإعتصامات في بعض المحافظات بسبب حاجتهم الاقتصادية والاجتماعية مثل نقص مياه الشرب أو رغيف

الخبز.... فهذه الحركات والإحتجاجات على الرغم من تلقائية تعبيرها عن نفسها، وعدم إنتظام تحركاتها، وإبتعادها عن الفعل السياسي المباشر، إلا انها تواترت، وتعلم بعضها من خبرات بعضها الآخر، واستفادت من الأدوات التي صارت معروفة نتيجة لجهود ونضال الحركات المعارضة المطالبة بالإصلاح. وأصبح يتردد في أروقة المجموعات السياسية التساؤل عن مصيرها إذ باتت حركة القواعد الشعبية أكبر من قدرتها على الإستيعاب. وبات إحدى التساؤلات المطروحه في الحياة السياسية في مصر حول الحركات الإجتماعية والإحتجاجات القاعدية وإمكانياتها في التغيير وعلاقتها بالقوى السياسية وأشكال العمل السياسي.

مقــدمــة

مر تاريخ النضال الطبقي والإجتماعي في مصر بمنحنيات ومنحدرات حادة اختلت فيها موازين القوى، مرة لصالح القوى الإجتماعية، ومرات لصالح نقيضها. وطيلة كل هذا التاريخ لم تغب الطبقة العاملة المصرية عن مجرى هذا النضال، بل كانت دائما في قلبه، قائدةً، معلمةً، ومتعلمة. و أضفت على النضال الوطني والإجتماعي بُعدا طبقيا[٢] .

و بات ظاهرا للعيان في الآونة الأخيرة إرتفاع وتيرة الإحتجاجات العمالية في كافة المواقع الصناعية و الإنتاجية وحتى التجارية، والجدول التالى يوضح حجم هذه الإحتجاجات خلال سنوات البحث [٣]:

---

[٢] **موقع الحوار المتمدن – مقالة عن أوضاع الحركة العمالية المصرية للباحث علاء كمال- ١٧ مايو ٢٠٠٨**

[٣] **تم إعداد هذا الجدول بمعرفة الباحث إعتمادا على التقارير والبيانات التى صدرت فى هذا الشأن من مركز الأرض لحقوق الانسان، و مركز هشام مبارك للقانون، واللجنة التنسيقية للحقوق والحريات النقابية والعمالية، ومؤسسة أولاد الأرض لحقوق الإنسان، والمرصد العمالى المصرى**

السنة	تجمهر	إعتصام	إضراب	تظاهر	إحتجاجات أخرى	إجمالى
١٩٩٧	٢٥	٢٣	٢٠	١٠	١٩	٩٧
١٩٩٨	٤٢	١٨	٣٣	١٤	٧	١١٤
١٩٩٩	٤٠	٣٢	٥٢	١٨	٢٢	١٦٤
٢٠٠٠	١٠	٢٧	٣٤	٨٥	٦	١٦٢
٢٠٠١	---	٤١	٨	٧٥	٨	١٣٢
٢٠٠٢	٤٤	٢٧	٢٥	---	---	٩٦
٢٠٠٣	٣٣	٢١	٢٦	٦	---	٨٦
٢٠٠٤	٨٦	٨٩	٤٥	٤٦	---	٢٦٦
٢٠٠٥	٩٠	٥٣	٤٣	١٦	---	٢٠٢
٢٠٠٦	٧٢	٧٩	٤٧	٢٤	---	٢٢٢
٢٠٠٧	١٩٠	١٠٠	١٩٩	١٠٤	٩٩	٦٩٢
٢٠٠٨	٢	٢١٨	١٢٢	٧٧	٢٨	٤٤٧
الإجمالى	٦٣٤	٧٢٨	٦٥٤	٤٧٥	١٨٩	٢٦٨٠

وحجم هذه الإحتجاجات طرح العديد من الأسئلة حول أسبابها، وسماتها، وتأثيرها، و آفاق تطورها، و مدى قدرة هذه الإحتجاجات وإمكانيات الحركة الإجتماعية للعمال فى إحداث التغيير. لذا سوف نتناول هذه المحاولة البحثية على النحو التالى: أولا: منهجية الدراسة وطرق جمع المعلومات، و ثانيا: الإطار المفاهيمى الذى قصدناه لبعض التعريفات والمصطلحات الوارده بالورقة البحثية، وثالثا: نقدم رؤية للأسباب الدافعة لتزايد الإحتجاجات العمالية خلال الفترة المحدده للدراسة، ورابعا: نستعرض أشكال الإحتجاجات العمالية، ثم خامسا: إيضاح مطالبها ومدى نجاحها فى تحقيقها من عدمه، ثم سادسا: نحاول تبيان سماتها، وسابعا:أشكال التنظيم التى نشط فيها العمال، وثامنا : نقدم رؤية حول نتائج الممارسة الجماعية للعمال ومدى قدرتها على إحداث التغيير .

علـى أن نترك الأسباب الدافعة لإختياره الفترة من ١٩٩٧ إلى ٢٠٠٧ للمقدمه التى ستتناول مجمل الدراسة فاختيار هذه الفترة لا يتعلق بورقة العمال فقط لكنه يتعلق بمجمل الدراسة ذاتها، كما أننا وجدنا صعوبة أن نتوقف فى هذه المحاولة عند حدود ٢٠٠٧ لإرتباطها الوثيق مع الأحداث التى تمت فى ٢٠٠٨ /٢٠٠٩ فالموجه الاحتجاجية كانت متصلة ومن الصعوبه فصلها فى التحليل، لذا سنستند فى البحث للعديد من المشاهد التى تمت فى ٢٠٠٨ /٢٠٠٩.

أولا: الإجراءات المنهجية:

تتمثل الإجراءات فيما يأتي:

١ ـ أسلوب (نمط) الدراسة: تستخدم الدراسة الأسلوب الوصفي التحليلي.

٢ ـ العينات: تستخدم الدراسة عينات تضم عدداً من قادة الإحتجاجات العمالية من العمال في المصانع والمناطق الصناعية التي قاما فيها العمال بالاحتجاجات، وكذلك مجموعة من قادة الحركة العمالية (عمال ومثقفون)، الأعضاء في لجان

التضامن مع العمال، وفي الروابط والاتحادات، والأحزاب ومجموعة من الخبراء في قضايا العمال.

- طرق جمع البيانات: تستخدم الدراسة عدة طرق لجمع البيانات هي:

١ - التحليل الثانوي للبيانات الجاهزة والموجودة في الدراسات السابقة، والوثائق الخاصة بالإحتجاجات.

٢ - المقابلة الفردية شبة المقننة .

٣ - المناقشة الجماعية.

ء - أدوات جمع البيانات: تستخدم الدراسة الأدوات الكيفية في جمع البيانات، مثل دليل دراسة الحالة، ودليل المناقشة الجماعية.

وقد اعتمدنا فى البنود من الرابع حتى الثامن فى الدراسة على ١٥ مقابله مع عمال من مواقع (الحديد والصلب بحلوان- مطاحن جنوب القاهرة- سماد السويس- مستشفى أسوان التعليمى- نقابة المهندسين الفرعية باسوان- رابطة السائقين بالاسكندرية- عمال المراكب النيلية السياحية بأسوان- الشركة الوطنية للدواجن وانتاج البيض-القناة الثامنة بالتليفزيون المصرى- الحناوى للدخان والمعسل- شركة صناعات الزيوت المتكاملة- متعطلون عن العمل بسبب الاعاقة بأسوان- شركة مصر للغزل والنسيج بالمحلة- موظفى الضرائب العقارية- قائدى قطارات السكك الحديدية) ويمكن الرجوع لهذه المقابلات التى ستنشر تفصيلا كمرفقات للدراسة، كما اعتمدنا أيضا على مناقشات جماعية مع عمال (غزل شبين- غزل العامرية – مصر إيران للغزل والنسيج – أسمنت طره- غزل قليوب"إسكو"- إدارى التربية والتعليم – صيادى الإسماعيلية – ميت غمر للغزل - شركة تليمصر- النقل العام- المراقبين الجويين- قيادات وأعضاء من اللجنة التنسيقية للحقوق والحريات النقابية والعمالية، ولجنة عمال من أجل التغيير) .

ثانيا: تعريف لأهم المفاهيم :

١ ـ إحتجاجات العمال، نقصد بها حالات التعبير الجماعي منهم عن المطالب والحقوق التي ينادون بها أيا كانت الوسيلة التي استخدمها العمال للتعبير عن هذه المطالب بداية من كتابة العرائض الجماعية مرورا بتشكيل وفود لمقابلة الأطراف المعنية، أو رفع الدعاوى الجماعية أو التظاهرات والإعتصامات ... إنتهاءا بالإضراب عن العمل الكلى أو الجزئي، وأيا كانت تأثيرات استخدامهم لهذه الوسيلة سواء كانت سلمية أو ترتب عنها أعمال عنف، وأيا كانت النتائج التي تحققت سواء فشل العمال في الوصول لمطالبهم أو حققوا جزءا منها أو حصلوا على مطالبهم كاملة .

٢ ـ الحركة الإجتماعية للعمال، نقصد بها الممارسة الإجتماعية لهم في مواجهة أوضاعهم في المجتمع ومدى وعيهم بوجود هوية تميزهم كجزء من المجتمع وترتبط بمصالح عامة لهم غير متحققة أو يتم العدوان عليها أو تهديدها. و تسعى الحركة بوعي جماعي إلى التأثير في المجتمع بما يتوافق مع مصالحها و يحقق مكاسب لها أو يحسن مواقعهما في العلاقات الإجتماعية، كما نقصد بها الأشكال المختلفة للتنظيم التي نجحوا في تأسيسها هم وحلفائهم أو لم ينجحوا بعد مثل التعاونيات، والروابط، واللجان التضامنية، والاتحادات، والنقابات، والأحزاب. تلك الأشكال التي تهدف إلي تحقيق المصالح الكلية المشتركة لهم، الإقتصادية والإجتماعية والسياسية حيث يمثل الوعي بالمصالح السياسية بما يتضمنه من ممارسة لتحقيقها أعلي مراحل الحركة الإجتماعية.

٣ ـ العمال المصريين، نقصد بهم في هذه الدارسة كل العاملين بأجر في مصر سواء في القطاع الحكومى، أو القطاع الخاص، أو الإستثماري، أو التعاوني، أو قطاع الأعمال العام.

٤ ـ التغيير، نقصد به أمرين هما التغيير في إطار علاقات القوي الطبقية

الراهنة، أي الإصلاح الإقتصادي والإجتماعي والسياسي الذي ينحاز للغالبية التي تتعرض للإستغلال والإضطهاد، كما نقصد به تحسين شروط وظروف العمل من خلال النظرة الكلية لمنظومة علاقات العمل فى مصر وليس من خلال النظر للشروط التى تتغير فى كل موقع على حده .

٥- الطبقة العاملة، نقصد بها نتاج إجتماعى ، ومكون عضوى لعلاقات الإنتاج فى المجتمع ، و مدلول الطبقة العاملة التى نقصدها فى الدراسة لا ينصرف فقط إلى الأفراد العاملين أو الراغبين فى العمل دائما، وإنما ينصرف أيضا إلى أسرهم ، فأسرة العامل هى جزء من طبقته، والعامل حين يبيع قوة عمله إنما يقايضها بما يقيم حياته وحياة أسرته التى يعولها فى نفس الوقت . ٤

ثالثا : رؤية حول الأسباب الدافعة لتزايد الإحتجاجات العمالية :

١- سياسات التحول الإقتصادى:

رغم أن سياسات التحول الإقتصادى فى مصر كان لها إرهاصات مبكرة بدأت فى منتصف السبعينيات الإ أن التحول الرسمى والجاد قد حل مع بداية التسعينات ، فقد بدأت ملامح إرتباط مصر بسياسات هذا التحول مع منتصف الثمانينات وذلك حين أبدت الحكومة الأمريكية رغبتها فى قيام مصر - بما أسمته - بعملية إصلاح إقتصادى والتحول نحو الإقتصاد الرسمالى الحر وذلك بالإستعانة ببرنامج متكامل يستند إلى محورين رئيسيين هما : الإتجاه نحو إقتصاديات السوق بكل تفاصيلها ، وبيع القطاع العام عن طريق تطبيق برنامج شامل للخصخصة . ولم يحدث الإتفاق المتوقع بين الحكومتين المصرية والإمريكية وذلك خوفا من الضغوط المجتمعية فى مصر إلى أن حدث إنخفاض فى أسعار البترول (الذى أصبح أحد العناصر الرئيسية

---

[4] سعد حافظ – الطبقة العاملة المصرية : ماهيتها ، وخصائصها الهيكلية – قضايا فكرية – الكتاب الخامس – القاهرة – مايو ١٩٨٧ ص ٢٨

فى الصادرات المصرية) كما حدث إنخفاض مماثل فى تحويلات العاملين بالخارج نتيجة تقلص أعدادهم بالإستغناء عن معظمهم وإستبدالهم بالعمالة الأسيوية .٥

كما شهد النصف الثانى من الثمانينات محاولات لم تنجح جميعها للإتفاق مع صندوق النقد الدولى على إعادة جدولة الديون (عام ١٩٨٧).

ومع منتصف عام ١٩٩١ وقعت مصر إتفاقيتين مع صندوق النقد الدولى، والبنك الدولى أطلق عليها "برنامج الإصلاح الإقتصادى والتكيف الهيكلى" وقد إمتد تطبيقهما خلال الفترة من ١٩٩١ حتى عام ١٩٩٣ ثم اقتراح إمتداد لبرنامج الإصلاح الإقتصادى الشامل لثلاث سنوات أخرى من عام ١٩٩٣حتى عام ١٩٩٦ ٦.

ونفاذا لهذه الإتفاقيات قامت مصر بتهيئة المناخ التشريعى لإنفاذ هذه السياسات الجديدة حيث صدر قانون قطاع الأعمال العام ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ وبموجبه أنشأ قطاع جديد تحت مسمى قطاع الأعمال العام حتى يكون قطاعا وسيطا بين القطاعين العام والخاص و يستخدم كجسر لنقل مؤسسات وممتلكات القطاع العام إلى القطاع الخاص فهو قطاع جديد مملوك ملكية خاصة للدولة – باعتباره صاحب شخصية معنوية قابل للقيام بالتصرفات المالية – حيث نقل إلى هذا القطاع الجديد ممتلكات ومؤسسات القطاع العام ، وبذلك تحولت طبيعه هذه الممتلكات والمؤسسات من (مال عام) إلى (مال خاص مملوك للدولة) تمهيدا لطرحها للخصخصة و بيعها للمستثمرين ورجال الأعمال لتتغير طبيعة هذه الممتلكات والمؤسسات مرة أخرى من (مال خاص مملوك للدولة) إلى (مال خاص مملوك للأفراد والأشخاص الإعتبارية الخاصة) .

---

[٥] منى قاسم – الاصلاح الاقتصادى فى مصر : دور البنوك فى الخصخصة وأهم التجارب الدولية، الهيئة العامه للكتاب – القاهرة – ١٩٨٨ ص ٢٨

[٦] تقرير التنمية الشاملة فى مصر – مركز دراسات وبحوث الدول النامية– كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعه القاهرة – العدد الاول ١٩٩٨ ص ٤

كما صدر القانون ٣٧ لسنة ١٩٩٢ والذى تضمن تعديلا فى قانون البنوك والإئتمان الصادر منذ ١٩٥٧، ثم صدر القانون ٩٥ لسنة ١٩٩٢ والذى إعتبر بمثابة حجر الزاوية فى برنامج الإصلاح الإقتصادى المصرى حيث تم بواسطته تطوير البورصة المصرية كى تواكب التحول الكامل (وفق ما تم تصوره) للإقتصاد الحر [٧].

لم تمر عمليات التحول الإقتصادى هذه بسهولة ويسر سواء فى رسم مبادئها ، أو فى الإتفاق على خطواتها ومراحلها ، أو فى تقييم نتائجها وآثارها. وليس على صواب من يتصور أن تلك "العمليات " (أو ما أشيع أنها سياسات) قد وجهت لطائفة ، أو فئة، أو شريحة من الناس فى مجتمعنا دون الأخريات فهى قد أحدثت – رغم التفاوت والتباين- تحولا شاملا، وتغييرا جذريا فى حياة كافة المصريين: غنيهم وفقيرهم، قادرهم وضعيفهم، ذى المكانة والنفوذ ، والمهمشين العاجزين٨ .

ولن نكون مبالغين إذا ما قولنا أن الطبقة العاملة المصرية كانت أولى الفئات التى تغيرت وتبدلت وتأثرت نتيجة تطبيق هذه السياسات ليس فقط من زاوية تردى أوضاعها المعيشية والإقتصادية والإجتماعية ولكن أيضا من زاويه مقاومتها لهذه السياسات أو بالأدق للآثار الناجمة عنها، وهو ما بدى جليا فى إحتجاجاتها .

٢- تفجيرات ١١ سبتمبر ٢٠٠١ :

التأثير الإقتصادى : مع بدايات عام ٢٠٠٠ حدث تحسن نسبى فى أوضاع المؤشرات الأساسية للإقتصاد المصرى وعلى رأسها العجز فى الميزان التجارى الذى تراجع من ١١.٥ مليار دولار خلال العام المالى ١٩٩٩/٢٠٠٠ إلى ٩.٣ مليار

---

[٧] د/ محمود فهمى الكردى– مشكلات الطبقة العاملة فى مصر : تحليل اجتماعى لأثار تطبيق سياسات الاصلاح الاقتصادى– مركز دراسات وبحوث الدول النامية – جامعة القاهرة – ٢٠٠٤ ص ٢٣٣

[٨] د/ محمود فهمى الكردى– مرجع سابق ص ٢٢٩

دولار خلال العام ٢٠٠١/٢٠٠٠. وذلك كنتيجة لزيادة المتحصلات من الصادرات السلعية التى إرتفعت من ٦٣٨٨ مليون دولار إلى ٧٠٧٨ مليون دولار خلال الفترة نفسها، بينما تراجعت الواردات من ١٧.٩ مليار دولار إلى ١٦.٤ مليار دولار. وتراجع العجز فى ميزان المعاملات الجارية من ١١٦٣ مليون دولار إلى ٣٣ مليون دولار. الأمر الذى ترتب عليه تراجع العجز فى ميزان المدفوعات من ٣٠٢٧ مليون دولار إلى ٨٥٣ مليون دولار خلال العامين المذكورين.

وعلى الجانب الآخر إرتفعت الودائع بالعملات الأجنبية (بما فى ذلك الودائع الحكومية) من ٧٠.٧ مليار جنيه فى فبراير ٢٠٠١ إلى ٨١ مليار جنيه فى نهاية أكتوبر ٢٠٠١، ثم تراجعت قليلا إلى ٧٩.٤ مليار فى نهاية نوفمبر ٢٠٠١. ولم يزد الائتمان الموجه للقطاع الخاص بالعملات الأجنبية زيادة محسوسة حيث ارتفع من ٣٧.٣ مليار جنيه إلى ٤٠ مليار خلال شهرى فبراير وأكتوبر ٢٠٠١.

ولكن لم يستمر هذا التحسن كثيرا، إذ سرعان ما جاءت هجمات الحادى عشر من سبتمبر لتلقى بآثارها السلبية على كاهل الإقتصاد المصرى ومتحصلات البلاد من العملات الأجنبية على وجه الخصوص، إذ ذهبت بعض التقديرات إلى أن هذه الأحداث سوف تؤدى إلى نقص العملات الأجنبية بما يتراوح ما بين ١.٥ مليار دولار و٢.٥ مليار. ومما زاد من تعقيد الأمر تزامنه مع زيادة الطلب على العملات الأجنبية نتيجة لعدة عوامل أساسية يأتى على رأسها موسم الحج والعمرة الذى يستنزف قدرا لا بأس به من الطلب فى هذا التوقيت بالذات، ناهيك عن إنتهاء السنة المالية لدى العديد من المشروعات الإستثمارية والشركات الأجنبية وبالتالى قيامها بتحويل جزء لا بأس به من العملات الأجنبية. هذا فضلا عن قيام الحكومة بسداد الإلتزامات المستحقة عليها لنادى باريس، والشريحة الأولى من المستحق على السند الدولارى المصرى. وتزايد الإعتماد على المعاملات قصيرة الأجل والتى تشمل كلا

من تسهيلات الموردين قصيرة الأجل والإستثمارات فى محفظة الأوراق المالية، مع تراجع التدفقات من الإستثمار الأجنبى المباشر.

وقد أثرت كل هذه العناصر وغيرها على الأسواق التى أصبحت أكثر هشاشة عن ذى قبل، وزادت من الطلب على العملات الأجنبية وإزدادت عملية الدولرة مرة أخرى كنسبة من إجمالى السيولة المحلية، حيث إرتفعت من ١٧% عام ١٩٩٨/١٩٩٩ إلى ١٨.٥% عام ١٩٩٩/٢٠٠٠ وإلى ٢١ % عام ٢٠٠٠/٢٠٠١ ووصلت فى نهاية شهر أغسطس ٢٠٠١ إلى ٢٢.٣ %. [٩]

التأثير السياسى : بعد هجمات ١١ سبتمبر شهدت المعمورة نظاما عالميا جديدا قادته بكل توحش المجموعة الحاكمة بأمريكا وعلى رأسها جورج بوش ويعاونها حليفها الإنجليزى تونى بلير استهدف بالأساس المسلمين والعرب تحت زعم أنهم رعاة الإرهاب فى العالم مما أدى الى إحتلال أفغانستان وبعدها العراق وما صاحب ذلك من حركة فى الشارع السياسى المصرى إحتجاجات على هذا الإستعمار الجديد حيث خرجت التظاهرات فى كل شوارع مصر وخاصة للإحتجاج على ضرب وإحتلال العراق تارة والإحتجاجات بشأن الوضع فى فلسطين تارة أخرى، ولأول مرة يتجاسر المتظاهرون فى الشوارع بهتافات ضد مبارك وأسرته إحتجاجا على أداء النظام المصرى وإحساسا منهم بتواطئه فى هذا المخطط الأمريكى، وقد كان لهذه التظاهرات الفضل فى بناء مجموعات سياسية شابة لم يحكم بنائها الإنحياز الحزبى بقدر ما حكمها الثقة التى تولدت بينهم من خلال هذه الإحتجاجات فتعلمت كيف تغضب وتعبر عن هذا الغضب علانية، وكيف تنظم تظاهراتها، وتبنى تحالفاتها، تعلمت الكر والفر فى شوارع باب اللوق وعبد الخالق ثروت وميدان التحرير وخلف أسوار جامعات عين شمس والأزهر والقاهرة والمنصورة والزقازيق

---

[٩] التقرير الاستراتيجى العربى– أزمة سعر صرف الجنية– مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية جريدة الاهرام ٢٠٠٣–٢٠٠٤

والاسكندرية، و خلقت لها مرتكزات قانونية حال القبض على أعضائها، ولجان إعاشة لمن سيصدر بحقه قرار حبس أو إعتقال، ولجان إعلامية لدعم المحبوسين والتشهير بأعمال الإعتقال التى طالتهم، وقد أحدثت هذه الإحتجاجات ثلاثة آثار: الأول: أنها نقلت للشارع ثقافة الإحتجاج والتظاهر وأعادت هذه الأجواء للحياة المصرية بعد أن غابت منذ نهاية السبعينيات، والثانى: أنها كسرت التابوه الرئاسى فكل الإحتجاجات والتظاهرات السابقة لم تذكر إسم مبارك صراحة أو توجه إليه أى انتقاد مباشر لأن ذلك كان كفيلا بتدخل الأمن وإجهاضها فورا. فكانت سابقا تركز شعاراتها فى مهاجمة السياسة الخارجية أو الحكومة المصرية أو وزارة الداخلية لكن هذه الإحتجاجات وجهت غضبها إلى مبارك شخصيا وطالت العديد من الشعارات أفراد من أسرته ولم يجرأ الأمن فى العديد من المرات على فض التظاهرات بالقوة وكان يكتفى بتطويقها ومنع تنقلها فى الشوارع، وفى مرات أخرى كان يتجاهل الشعارات ويكتفى بمتابعة التظاهرات وإخلاء الشوارع لها، الثالث :أنه من المسلم به ألا يعود هؤلاء إلى منازلهم مرة أخرى فمن يتضامن مع شأن عربى من الأولى أن يتضامن مع نفسه فى شأن داخلى لذا كان من الطبيعى أن يكون هؤلاء الشباب هم وقود حركات التغيير المصرية فى الأعوام التى تلت خاصة ٢٠٠٤-٢٠٠٥ .

٣- سعر صرف الجنية المصرى:

قامت الحكومة المصرية بتخفيض السعر المركزى للجنيه عدة مرات، حيث وصل سعر الدولار الأمريكى إلى ٤٥١ قرشا فى شهر يناير٢٠٠٢ مقابل ٤١٥ قرشا فى ديسمبر ٢٠٠١ بنسبة تخفيض تصل إلى ٨ % تقريبا، هذا فضلا عن التحركات فى السوق السوداء والتى تجاوزت هذا الرقم كثيرا[١٠].

---

[١٠] **التقرير الاستراتيجى العربى- أزمة سعر صرف الجنية- مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية جريدة الاهرام ٢٠٠٣-٢٠٠٤**

و فى ٢٨ يناير ٢٠٠٣ أعلنت الحكومة المصرية تعويم الجنيه المصري أمام العملات الأجنبية، وهو ما كان يعني خفضاً واقعياً كبيرا للعملة المصرية مقابل تلك العملات وبالتالى خفض القوة الشرائية للجنيه. حيث ذهب رئيس الحكومة -وقتذاك- عاطف عبيد في كلمة ألقاها في جلسة مغلقة منع الصحافيون من حضورها أمام مؤتمر «الايكونوميست» الإقتصادي الذي بدأ أعماله فى هذا اليوم «ستكون هناك سوق حرة لصرف العملات الأجنبية، حيث تحدد السوق سعر الصرف وتقوم البنوك بجميع الصفقات». وهو ما أكده أيضا محافظ البنك المركزي محمود ابو العيون أمام المؤتمر .

وقد أحدث قرار تعويم الجنيه المصري إرتفاعا حاد لأسعار السلع في الأسواق المصرية، خاصة أن البلاد تعتمد الى حد كبير على السلع المستوردة حيث أدى هذا القرار إلى خفض قيمة الجنية بحوالي ١٧- ٢٠ في المائة مقابل الدولار حيث أصبح الدولار يساوى خمسة جنيهات ونصف، ويُعد قرار التعويم بمثابة قرارا بخفض سعر العملة المصرية للمرة الخامسة خلال عامى ٢٠٠١-٢٠٠٢، وبموجبه يكون سعر العملة انخفض عموما منذ عام ٢٠٠٠ بحوالي النصف (٤٤.٦ في المائة)، حيث خسر الجنيه ٢٤.٦ في المائة من قيمته في أربع عمليات خفض منذ أواخر عام ٢٠٠٠، ثم خسر في الخطوة الأخيرة قرابة ٢٠ في المائة من قيمته[١١].

وقد ذهب الدكتور "سلطان أبوعلي"- وزير الاقتصاد الأسبق- أن مصر تستورد ٥٠ % من الغذاء، وقرار التعويم أدى إلى نقل عبء إرتفاع الأسعار إلى المستهلكين؛ حتى لا تزيد أعباء الدعم . وإنخفاض قيمة الجنيه المصري تُؤدي إلى زيادة تكلفة المعيشة[١٢].

---

[١١] **وكالة قدس برس– موقع نسيج الاخبارية – تعويم الجنيه المصرى**

[١٢] **موقع اخوان أون لاين**

٤- عام (٢٠٠٤) مفترق طرق :

أ- فى شهر يوليو من هذا العام عهد الرئيس مبارك إلى الدكتور أحمد نظيف وزير الإتصالات فى حكومة عاطف عبيد إلى تشكيل الوزارة ورئاستها خلفا لعبيد و هذه الحكومة الجديدة عهدت بالحقائب الوزارية الإقتصادية إلى حاملي درجات دكتوراه تعلموا في الغرب و رجال أعمال مقربين من جمال مبارك - نجل الرئيس مبارك - والذى كان يتم إعداده لتولى الحكم خلفا لأبيه- وكليهما كان منحازا للإندماج فى الإقتصاد الحر. لذا شهدت هذه الحقبة موجة ثانية من بيع مؤسسات القطاع العام فبيعت ١٩ مؤسسة خلال العام المالي الأول لحكومة نظيف، كما حدث تغير إستراتيجى حيث جرى بيع بعض الثوابت التاريخية للإقتصاد المصري و إعداد البعض الآخر للخصخصة، مثل الشركة الشرقية للدخان، وشركة الأسمدة المصرية، وعمر أفندي، وبنك القاهرة، وبنك الإسكندرية. و قد بلغت عائدات الحكومة من بيع المؤسسات العامة خلال العام المالي ٢٠٠٦-٢٠٠٧ – ٥.٣٤ مليار دولار وهو رقم أكبر من الـ٣.١٢ مليار دولار حصيلة الحكومة من بيع المؤسسات العامة خلال عقد كامل قبل تولي حكومة أحمد نظيف رئيس الوزراء[١٣] .

ب- كما أصدر نظيف قرارا بوقف التعيينات نهائيا في الحكومة في وقت يتخرج فيه سنويا من الجامعات والمعاهد العليا حولى ٢ مليون شاب. في الوقت الذي لم يتم فيه تعيين خريجى دفعات ٢٠٠٢ و٢٠٠٣ و٢٠٠٤ و معظمهم من أبناء العمال والطبقة الوسطى. كما قرر نظيف إلغاء الدعم عبر مشروع مغنطة بطاقات التموين

[١٣] صندوق النقد الدولي، نشرة المعلومات العامة رقم ٥/٧٢. ٧ يونيو٢٠٠٥، على موقع
http://www.imf.org/external/np/sec/pn/2005/pn/0572.htm http://
مجموعة اكسفورد للتجارة، التقرير : صعود مصر (لندن٢٠٠٨) صفحة ٥٢.

فضلا عن حديثه الجاد عن رفع سعر رغيف العيش والذى طبق فعليا فى أعوام ٢٠٠٨-٢٠٠٩ [١٤].

ج- على خلفية التظاهرات والتجمعات الإحتجاجية التى قام بها المصريون دعما للفلسطينيين تارة، وفى مواجهة الإحتلال الأمريكى للعراق تارة أخرى بدأ إهتمام هؤلاء المحتجون ينصرف إلى الشأن الداخلى المصرى ويطالبوا بالتغيير وبتحقيق الديمقراطية فى مصر فشهد عام ٢٠٠٤ ميلاد الحملة الشعبية من أجل التغيير "الحرية الآن"، والحركة المصرية من أجل التغيير "كفاية"، وهو ما جعل كل الأضواء فى ٢٠٠٤-٢٠٠٥ يتم تسليطها على مطالب الحريات السياسية، دون الإلتفات إلى السياسات الإقتصادية والوضع الإجتماعى المتردى مما ساعد الحكومة على إستغلال هذا الصخب و المضى قدما فى إنفاذ سياستها الإقتصادية .

د- شهد العام ٢٠٠٤ الإطلاق الحقيقى لتطبيق إتفاقية الجاتس "التجارة فى الخدمات" فى مصر حيث فتح الباب على مصراعيه للتعليم الخاص والجامعى بالأساس مع إهمال التعليم الحكومى وإرتفاع تكلفة التعليم على كاهل الأسر المصرية، وكذلك إطلاق شركات النقل الخاصة بالقاهرة وزيادة تعريفة الركوب بها إلى أربعة وخمسة أضعاف تعريفة الركوب فى الأتوبيسات العامة حيث إرتفعت التعريفة من ٢٥ قرشا إلى ١٥٠ قرشا أو ١١٠ قرشا كما انخفضت أعدد أتوبيسات النقل العام فى مواجهة أتوبيسات الشركات الخاصة وتباعدت مواعيد تقاطرها، وهو ما واكبه أيضا زيادات فى أسعار الكهرباء والتليفون والمياه ورسوم النظافة، فضلا عن قفزات أسعاء الدواء والعلاج فى المستشفيات .

لذا كان عام ٢٠٠٤ نقطة تحول إقتصادية وإجتماعية حيث ساهمت هذه الإجراءات بشكل كبير فى تردى الأوضاع المعيشية للعمال والطبقة الوسطى لذا لم

---

[١٤] **موقع مركز الدراسات الاشتراكية –٨ نوفمبر ٢٠٠٤– هشام فؤاد – رؤية اولية حول الاحتجاجات العمالية**

يكن غريبا أن يشهد هذا العام إرتفاع وتيرة الإحتجاجات العمالية إلى ٢٦٦ إحتجاج بعد أن كانت تسجل فى ٢٠٠٣ حوالى ٨٦ إحتجاج فقط، وفى ٢٠٠٢ كانت تسجل ٩٦ إحتجاج .

٥- الحد الأدنى للأجور :

يعرف الأجر[١٥] بأنه المقابل النقدي الذي يحصل عليه العامل من جراء عمله، ويعد هذا الأجر أحد أهم الأركان الجوهرية في علاقة العمل نظرًا لما يمثله من أهمية لطرفي العلاقة من ناحية، وللمجتمع من ناحية ثانية.، لذلك فلا يقاس الأجر بعدد الجنيهات التي يحصل عليها عامل، وإنما يقاس بما يمكن أن يضمنه للعامل من مستوى معيشة، لذلك يحدد الأجر دائمًا بما يعرف بسلة المستهلك، ويقصد بها سلة السلع الضرورية التي يستهلكها الإنسان في حياته اليومية ككائن حي، ومن هنا تنشأ العلاقة بين الأجور وأسعار السلع في المجتمع، ولهذا ربطت كل التشريعات بينهما فقد يكون من المقبول وجود فجوه بين الأجور والأسعار لصالح الأجور، ولكن من غير المقبول إجتماعيا وإقتصاديا أن يحدث العكس وتكون الفجوه لصالح الأسعار. و يقصد بالحد الأدنى للأجر "الحد الذى يجب أن يكفى وحده لتحقيق حياه كريمة للعامل وأسرته ويكفل لهم حماية إجتماعية تقيهم من المخاطر" وفى ظل إنهيار قيمة الجنية المصرى وإرتفاع أسعار السلع والخدمات الأساسية كان من المفترض على الحكومة المصرية وضع حد أدنى للأجور يتناسب مع هذه الأسعار حيث صدر قانون العمل ١٢ لسنة ٢٠٠٣ وتضمن فى المادة ٣٤ منه إنشاء مجلس قومى للأجور مهمته

---

[١٥] د احمد حسن البرعى- بحث علاقات العمل في عالم متغير- مجلة مركز بحوث ودراسات الدول النامية

وضع حدا أدنى للأجور على المستوى القومي بمراعاة نفقات المعيشة وبإيجاد الوسائل و التدابير التى تكفل تحقيق التوازن بين الأجور والأسعار. ومنذ إصدار القانون لم يحدد المجلس حتى الآن هذا الحد، علما بأن آخر حد أدنى للأجر في مصر كان قد صدر بالقانون ٥٣ لسنة ١٩٨٤ ووضع حدا قدره ٣٥ جنيها شهريا، وفيما يتعلق بالحد الأدنى لأجور موظفي الحكومة فهناك جداول الأجور الملحقة بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بشأن العاملين المدنيين بالدولة و على الرغم من التعديلات التي أدخلت عليها بالقوانين (أرقام ١٣٦ لسنة ١٩٨٠ ، و٣١ لسنة ١٩٨٣ ، و٥٤ لسنة ١٩٨٤) والتي تضمنت زيادة نهايات الربط بواقع ٦٠ جنيها شهريا ظل الجدول على حالته الراهنة حتى الآن، وهنا نلحظ أن متوسط الأجر الشهري المحدد في بداية التعيين يقدر بـ٩٨ جنيها للمؤهل المتوسط، و١٠٨ جنيهات للمؤهل فوق المتوسط، و١٢٣ جنيها للمؤهل العالي، وهي أوضاع لا تتناسب بأي حال من الأحوال مع الأوضاع الإقتصادية والمعيشية، وفى القطاع الخاص يتم التعامل مع أقل حد للتأمين الإجتماعي ١٠٤ جنيه بإعتباره الحد الأدنى للأجور في مصر.

و إذا كان خط الفقر المعترف به دوليا هو ٢ دولار يوميًا للفرد، وإذا كان الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء [١٦] يقول أن نسبة الإعالة في بلادنا (١ : ٥) أي كل إنسان يكتسب يعول أربعة غيره لا يكتسبون فإن الحد الأدنى للأجر لا يمكن أن يقل عن ١٠ دولار يوميًا بإعتبار أن ٢ دولار للفرد هو ما يمثل حد الفقر أى حتى يكون العامل المصرى على خط الفقر يجب أن يتقاضى شهريا ٣٠٠ دولار، ومن البديهى أن يكون الحد الأدنى للأجر أعلى من خط الفقر لذلك سمي الحد الأدنى للأجر بحد الدفاع الإجتماعي [١٧] ، وذلك يفيد أن الحد الأدنى يجب ألا يقل عن ١٦٨٠ جنيه شهريًا إذا كانت نسبة الإعالة في المجتمع (١:٥) ، ولا يقل المبلغ

---

[١٦] صابر بركات . الحد الأدنى للأجور نريده عادلاً . إبريل ٢٠٠٧/٨/٢٠ العدد ٣٦.

[١٧]د أحمد حسن البرعي – مرجع سابق

عن ١٣٤٤ جنيه إذا كانت نسبة الإعالة من(١:٤) ، وإذا كانت نسبة الإعالة(١:٣) فإن الحد الأدنى للأجر لا يقل عن ١٠٠٨ جنيه ، أما إذا نظرنا إلى واقع الأجور فنجدها في القطاع الخاص أقل من حد الفقر بكثير هذا إذا اعتبرنا نسبة الإعالة في المجتمع من (١:٣) فالمرتبات للغالبية العظمى لم تتجاوز ٥٠٠ جنيه[١٨] ، وفى القطاع الحكومي معظم العاملين بالدولة (حوالي ٣.٨ مليون) يقعون ضمن شريحة المرتبات من ١٣٠ جنيها إلى ٢٠٠ جنيه، يليهم نحو ١،١ مليون موظف يقعون ضمن شريحة مرتبات شهرية تتراوح بين ٢٠٠ جنيه إلى ٣٠٠ /٤٠٠ جنيه ، ويوجد نحو ١٠٨ آلاف ضمن شريحة المرتبات بين ٤٠٠ إلى ٥٠٠ .[١٩] لذلك لم يكن غريبا أن تربط الحركة العمالية بين الحد الأدنى للأجر و حد الفقر أو خط الفقر وأطلقت حمله تطالب بوضع حد أدنى للأجور تحمل شعار "عايزين نوصل لخط الفقر" وهو شعار ساخر أطلقه العمال وتبنته حركة عمال من أجل التغيير واللجنة التنسيقية للحقوق والحريات النقابية والعمالية ولجنة التضامن العمالى المنبثقة من التحالف الإشتراكى وقامت هذه اللجان بالتنسيق مع العديد من القيادات العمالية فى المواقع بدراسة الأسعار وحساب سلة المستهلك وانتهوا إلى تحديد مبلغ ١٢٠٠ جنيه شهريا كحد أدنى للأجر .

[١٨] راجع كتاب العمال والمقاومة الإجتماعية "العدد الثانى" ص ١٠- صادر عام ٢٠٠٧ عن مركز هشام مبارك للقانون، ومؤسسة أولاد الأرض لحقوق الإنسان، واللجنة التنسيقية للحقوق والحريات النقابية والعمالية - تحرير خالد على.

[١٩] مقال مستشار وزير المالية عبد الفتاح الجبالي . الكادرات الخاصة هل تحل مشكلة الأجور . الأهرام ٢٨/٤/٢٠٠٧

٦- إنتخابات النقابات العمالية [٢٠]:

تجرى انتخابات النقابات العمالية كل خمس سنوات وتتم على مستوى البناء الهرمي للتنظيم النقابي العمالي حيث تبدأ بانتخابات اللجان النقابية في المصانع والشركات والتي تراوح عددها في الدورتين الأخيرتين(٢٠٠١-٢٠٠٦) و (٢٠٠٦-٢٠١١) بين ٢٠٠٠ : ١٨٠٠ لجنة نقابية على مستوى الجمهورية، ثم تبدأ بعدها إنتخابات النقابات العامة والتي يبلغ عددها ٢٣ نقابة عامة على مستوى الجمهورية وتتمركز جميعها في القاهرة ، ثم تنتهي بانتخابات الإتحاد العام لنقابات عمال مصر . وإذا نظرنا إلى قانون النقابات العمالية بشأن انتخابات تلك النقابات فلن نجد إلا ثلاثة مواد تتعلق بالإنتخابات هي المادة ٣٦ والتي تحدد شروط الترشيح، والمادة ٤١ والتي تحدد مدة الدورة النقابية وتاريخ بدايتها ونهايتها وطريقة إشراف القضاء على الإنتخابات، وانتهت بتخويل وزير القوى العاملة سلطة إصدار القرار الذي يحدد مواعيد وإجراءات الترشيح والإنتخاب بعد موافقة إتحاد العمال، ثم المادة ٤٤ والتي تحدد مواعيد الطعن على نتيجة الإنتخاب ب١٥ يوما من تاريخ إعلان النتيجة أمام المحاكم الجزئية، وهكذا جاءت نصوص القانون بشأن الإنتخابات مجرد نصوص عامة وقليلة العدد ووضعت التفاصيل بكل ما فيها من إجراءات جوهرية تحت سلطة الوزير (مصدر القرار) فما هي الأوراق التي تثبت أو تنفى توافر هذه الشروط المحددة بالمادة ٣٦ ؟ وكيف يمكن الحصول عليها ؟ وما هو تاريخ استخراج تلك الأوراق ؟ وما هي الجهات التي تقدم إليها ؟ ومن هو المخول باعتمادها ؟ وكيف يمكن الطعن على قراره ؟ وما هي اللجان المشرفة على عملية الترشيح ؟ وما هو مكانها ؟ وما هي ضوابط ممارسة عملها ؟ وما هي حقوق

---

[٢٠] **هذه الفقرة تم صياغتها من خلال مراجعة وقراءة أوراق وقضايا وبيانات مركز هشام مبارك للقانون، واللجنة التنسيقية للحقوق والحريات النقابية والعمالية خلال انتخابات النقابات العمالية دورة ٢٠٠١- ٢٠٠٦، ودورة ٢٠٠٦- ٢٠١١**

المرشح وقت الترشيح ؟ وما هي قواعد الدعاية ؟ وكيف يتم الانتخاب ؟ وماهي النماذج والمحاضر الخاصة بالإنتخاب والفرز ؟ وما هو عدد التوقيعات المطلوب عليها ؟ وما هي لجنة الانتخاب؟ وهل يجوز للمرشح أو مندوبيه حضور الإنتخاب من عدمه ؟ وما هي لجنة الفرز؟ وكيف وأين يتم الفرز ؟ وكيف يتم حساب الأصوات ؟ فجميعها أسئلة تركت إجاباتها لوزير القوى العاملة مصدر القرار المنظم للإنتخابات فأصبحت سلطة الوزير مترامية الأطراف بشأن الإنتخابات العمالية وفي النهاية يشتمل قراره على ما يشاء من النصوص سواء اتفقت مع أحكام القانون أم لا ، وعلى المتضرر اللجوء للقضاء ، ومن أهم إبداعات النظام الحاكم في تنظيم هذه الإنتخابات هو إصدار قرار ينظم إنتخابات كل دورة نقابية على حده حيث يتم تفصيل نصوص القرار في كل دورة من أجل تحقيق نتيجة معينة، و هذه البدعة تعطى النظام مساحة أوسع للمناورة فعندما يصدر قرار ويتم الطعن علي بعض مواده قد تصدر أحكام مستعجلة وتتراخى الدولة أو تمتنع عن تنفيذها حتى يتم إجراء الإنتخابات وبعدها يدخل العمال في دوامة قضائية لإعادة الإنتخابات وغالباً ما تنتهى الدورة النقابية قبل صدور الحكم بسبب بطء إجراءات التقاضي، وعند انتخابات الدورة الجديدة يصدر الوزير قراراً برقم جديد يلغى القرار القديم وربما تكون العديد من النصوص والقواعد الواردة به نسخه طبق الأصل من القرار القديم وبالتالي تصبح جميع الأحكام السابقة مجرد أحكام تتعلق بقرار تم إلغائه وعلى العمال أن يعيدوا نفس المحاولة لإيقاف نفس النصوص التي تخالف القانون في قرار الوزير الجديد.

ودائما ما تحدث تلك الإنتخابات حراكا عماليا فى المواقع والشركات ويشهد مقر إتحاد العمال العديد من التظاهرات والتجمعات العمالية بسبب رغبة النظام الحاكم دائما فى التلاعب بمجرياتها ونتائجها بغية إحكام سيطرته على التنظيم النقابى

ولعل أبرز ما طرحه العمال[21] فى دورة ٢٠٠١ – ٢٠٠٦ أمرين : الأمر الأول: تبنى عمال من اليسار لشعار الحريات النقابية وفى القلب منه الحق فى التعددية النقابية بعد أن كان مجرد فكرة تتداول فيما بينهم ويتجادلوا بشأنها حيث شهدت هذه الدورة طرحهم لفكرة التعددية النقابية ردا على قرارات إستبعادهم من الترشيح وهو ما يمثل الطرح العلنى الأول لهذه الفكرة بعد أن سيطر على العمال منذ تأسيس اتحاد عمال مصر عام١٩٥٧ فكرة التنظيم النقابى الواحد .، الأمر الثانى: نجح العمال من خلال اللجنة التنسيقية للعمال فى الحصول على أول حكم قضائى يلغى قرار وزير القوى العاملة المنظم للإنتخابات فى اللجان النقابية لأنه يهدر حق العمال فى إشراف قضائى كامل على الإنتخابات ويهدر نص المادة ٤١ من قانون النقابات العمالية ٣٥ لسنة ١٩٧٦ التى تقضى بذلك حيث كان يتم استبدال القضاه بمشرفين من موظفين تابعين للقوى العاملة وقيادات عمالية بالنقابات العامة والاتحاد العام لتصبح هذه القيادات مرشحة ومشرفة على نفس الإنتخابات فى ذات الوقت .

أما انتخابات ٢٠٠٦- ٢٠١١ فقد تميزت بعدد من العناصر عن سابقتها حيث تميزت بداياتها بما يلي[22] :

- كثافة ترشيحات العمال حيث شهدت هذه المعركة إقبالاً متزايداً من العمال راغبى الترشيح على مقاعد اللجان النقابية وهو ما عكس تغير المزاج العمالي في الإهتمام بالإنتخابات العمالية.

---

[21] انظر تقريرنقابات بلا عمال وعمال بلا نقابات- عن انتخابات النقابات العمالية ٢٠٠١ – صادر عن مركز هشام مبارك للقانون واللجنة التنسيقية للحقوق والحريات النقابية والعمالية- تحرير صابر بركات و خالد على

[22] كتاب العمال والمقاومة الاجتماعية " العدد الاول" – تحرير خالد على- صادر عن مركز هشام مبارك للقانون واللجنة التنسيقية للحقوق والحريات النقابية والعمالية .

- تنوع القوى السياسية التي خاضت الإنتخابات فبالإضافة لمرشحي الحزب الوطني والشيوعيين والناصريين والوفديين أصحاب الصراع الدائم في هذه الإنتخابات طوال العقود الماضية، إنضم الإخوان بشكل علني إلى هذا الصراع في الإنتخابات الأخيرة وهو ما أضاف إليها حيوية وزاد من حدة الصراع.

- عينت عائشة عبد الهادي وزيرة للقوى العاملة خلفاً للوزير أحمد العماوى وقد انعكس ذلك على الإنتخابات العمالية من حيث شراسة الإقتتال الداخلي بين قيادات التنظيم الرسمي – وجميعهم أتباع الحزب الوطني- وقد عملت عائشة عبد الهادي على مطاردة وتصفية خصومها وتمكين تابعيها من السيطرة على مقاليد التنظيم النقابي[٢٣].

-جاءت هذه الإنتخابات في ظل أجواء سياسية مختلفة عن الدورات السابقة حيث سبق هذه الإنتخابات تعديل نصوص الدستور المصري بشأن طريقة إختيار رئيس الجمهورية والتي تحولت من الإستفتاء إلى الإنتخاب وما صاحب ذلك وتلاه من احتجاجات جماهيرية على استمرار مبارك في الحكم ، وكذلك انتخابات مجلس الشعب ٢٠٠٥ والتي شهدت مواجهات بين المواطنين والقوى السياسية من ناحية، والشرطة والحزب الحاكم من ناحية ثانية كانت نتيجتها عشرات من المصابين وأعداد من القتلى، وأثمرت عن نجاح ١١٤ عضو معارض في البرلمان منهم ٨٨ من الإخوان، ونجاح ملفت للقوى السياسية والقضاة ومؤسسات المجتمع المدني في فضح التزوير الذي شهدته هذه الانتخابات، ثم كانت في النهاية معركة القضاة مع الحزب الحاكم حيث التفت الحركات الجماهيرية خلف القضاة في مواجهة الحزب الحاكم وفى مواجهة عائلة مبارك، وجميع الأشكال الإحتجاجية التي إستخدمتها القوى

---

[٢٣] وكان أبرز من تم تصفيتهم هو الدكتور أحمد عبد الظاهر رئيس نقابة العاملين بالخدمات الادارية، وصلاح علوان عضو مجلس إدارة نقابة الصناعات الهندسية .

السياسية خلال العامين الماضيين كان لها إنعكاساتها على السلوك العام للمواطنين حيث عمقت من كسر هيبة الحزب الحاكم وعائلة مبارك من ناحية ، ومن ناحية ثانية أكدت على كون التظاهر والإعتصام أدوات فاعلة للتعبير عن الرأي والتى كان يعتبرها العديد من العمال إحتجاج غير ناجز أو ينظر إليها على أنها نوع من الرفاهية، وربما مازال البعض يعتبرها كذلك.

- تعد هذه الإنتخابات أول انتخابات عمالية في ظل وزارة نظيف، كما أنها أول انتخابات جماهيرية على مستوى الجمهورية بعد فضيحة إنتخابات مجلس الشعب (نوفمبر/ ديسمبر ٢٠٠٥) عمد الحزب الحاكم إلى تجريب آليات جديدة في الانتخابات العمالية لتبيان مدى قدرته على التحكم في أى عمليات إنتخابية قادمة .

- جاءت هذه الإنتخابات وقد سبقها لأول مرة أحكام نهائية من الإدارية العليا وقد أكدت جميعها على وجوب رئاسة القضاة للجان الانتخاب الفرعية والعامة في انتخابات النقابات العمالية ، فلم يكن بمقدور الحركة العمالية أن تطالب بتطبيق هذا الإشراف إلا في إنتخابات ٢٠٠١- ٢٠٠٦ ولم تتمكن من الحصول على أحكام من الإدارية العليا إلا بعد إنتهاء إتمام الإنتخابات فى نوفمبر ٢٠٠١ ، وهو ما ساعد العمال في إنتخابات الدورة الأخيرة (٢٠٠٦-٢٠١١) على خوضها وفي أيديهم وثائق قضائية نهائية من الإدارية العليا توجب الإشراف القضائي الكامل .

- جاءت هذه الإنتخابات في ظل إنتشار القنوات الفضائية والصحف المستقلة والحزبية والتي عمدت ولأول إلى تغطيتها تغطيه شاملة منذ بداية تقديم أوراق الترشيح حتى إعلان النتائج .

ورغم أن الحزب الحاكم تمكن من إنهاء الانتخابات وفرض رجاله على التنظيم النقابي إلا أن هذه الانتخابات شهدت عددا من النتائج اشتملت على تغير في تكتيكات الحزب، قابله تغير في تعامل العمال معها كان أبرزه ما يلي[٢٤]:

أ- لجأ الحزب الوطني بعد فضيحة إنتخابات مجلس الشعب وبعد فشله في إدارتها إلى تكتيك اعتمد على أربع محاور (أ) المواجهة من المنبع في الإنتخابات العمالية كآلية جديدة للتحكم في الإنتخابات حيث إعتمد في الأساس على التوسع في قاعدة الحرمان من الترشيح[٢٥] ، وكان من نتيجة ذلك استبعاد ٣٠ ألف مرشح، (ب) تقليص المدة القانونية للحملة الإنتخابية والتي لم تتجاوز سبعة أيام كان منها ثلاثة أيام إجازة رسمية،(ج) تضييق الفارق الزمني بين إعلان كشوف المرشحين النهائية وإجراء الإنتخابات حيث كان الفاصل يوم واحد ويومين في اللجان النقابية ، وبدون أي فاصل في النقابات العامة والإتحاد العام، وكان ذلك بهدف حرمان العمال من بناء تحالفات أو تكتلات إنتخابية لأنها لن تتم إلا بعد قراءة الخريطة النهائية للإنتخابات والتي تتحدد بعد الإعلان النهائي لأسماء المرشحين،(د) إشراف أعضاء الهيئات القضائية على اللجان العامة فقط والتي تتواجد في مديريات القوى العاملة بالمحافظات بالإضافة إلى ٦ مناطق عمالية ذات تجمع عمالي (شبرا الخيمة -حلوان- المحلة – كفر الدوار- كفر الزيات- الأقصر)، أما اللجان الفرعية والتي يباشر أمامها الإنتخاب وتقوم بالفرز وتجميع النتائج كان يتولاها موظفي القوى العاملة وبالتالي أشرف ٣٢ قاضي (٢٦ محافظة +٦ مناطق عمالية = ٣٢ لجنة عامة) على انتخابات ١٧٥٠ لجنة نقابية على مستوى الجمهورية و٢٣ نقابة عامة واتحاد عام .

---

[٢٤] كتاب تحت الإعداد بعنوان " نقابات بلا إنتخابات وإنتخابات بلا تنافسية" تقرير عن انتخابات ٢٠٠٦ –٢٠١١ – تحرير صابر بركات وخالد على – مركز هشام مبارك للقانون واللجنة التنسيقية للحقوق والحريات النقابية والعمالية .

[٢٥] عن طريق الوقوف حائلا دون استكمال المرشحين لأوراق الترشيح ، مثل إمتناع النقابات العامة عن منح راغبى الترشيح شهادات تفيد عضويتهم بها وسدادهم الاشتراك

ب- كان الخطاب الذي يصدره الحزب الحاكم للرد على الإستبعاد هو محاولته حماية التنظيم النقابي من سيطرة التيار الإسلامى عليه علما بأن مرشحى الإخوان لم يتجاوز عددهم٥٠٠ مرشح و استبعد منهم ٣٣٠ مرشح من إجمالى ٢٠ ألف مرشح تم إستبعادهم ، كما شهدت هذه الانتخابات أقل نسبة استبعاد من مرشحي اليسار (شيوعيين وناصريين)، وهو ما عكس أن الهدف من الاستبعاد ليس العمال المنتمين لتيارات سياسية فقط وإنما كان الهدف هو سحق التنافسية من بداية إجراءات الترشيح .

ج- حجم الإستبعاد بالإضافة للمعاملة غير اللائقة التي وجدها العمال من قيادات الإتحاد والنقابات العامة والقوى العاملة كان له أثره على جميع العمال المستبعدين الذين نددوا في مواقعهم ببطلان هذه الانتخابات والتحكم الواضح للأمن والقوى العاملة في العملية الإنتخابية مما أفقدها المصداقية داخل المواقع العمالية.

د- رغم إستبعاد العمال من الترشيحات خلال هذه الإنتخابات إلا أن تعامل غالبيتهم مع هذا الإستبعاد –

وعلى عكس المتوقع – لم يقابل منهم بالصمت مثل العديد من الحالات في الإنتخابات السابقة حيث قابله العمال في الإنتخابات الأخيرة بآليات جديدة إعتمدت على التظاهر والإعتصام أمام مقار النقابات ، وكذلك أمام أقسام الشرطة ، ولجأ المئات منهم للقضاء للحصول على أحكام لصالحهم*[٢٦] .

---

[٢٦] **فمركز هشام مبارك للقانون بمفرده رفع فى القاهرة فقط حوالى ٢٠٠ دعوى قضائية لصالح ٧٠٠ مرشح .**

و- إمتنع الحزب الحاكم عن تنفيذ غالبية أحكام عودة المستبعدين إلا أن العمال الذين تمكنوا من تنفيذ أحكامهم وخاضوا الإنتخابات في مواقعهم حصلوا على أعلى الأصوات*[٢٧].

ه- رداً على الإستبعاد وعدم تنفيذ الأحكام رفع العديد من العمال في أيام الإنتخاب شعار التغيير وكان منطقهم في ذلك إذا كان الحزب الحاكم إستبعدنا وإمتنع عن تنفيذ الأحكام لحماية مجلس إدارة اللجنة النقابية ولتمكين النقابيين القدامى من النجاح فيجب علينا أن نستمر في المواجهة للنهاية وعلينا إسقاط المجلس القديم أيا كان منافسيهم حيث تكتل في العديد من المواقع المرشحين المستبعدين وأعدوا قوائم إنتخابية بديلة لمواجهة اللجان القديمة وهو ما نجح فيه العمال الذين خاضوا هذه التجربة حيث أسقطوا العديد من اللجان القديمة حتى ولو كانت تشتمل على وجوه من المعارضة *[٢٨]، فالمهم بالنسبة للعمال في المعركة كان إسقاط اللجنة القديمة رداً على الاستبعاد .

ع- لأول مرة ينجح العمال في الحصول على أحكام لإيقاف الإنتخابات في المستويات الثلاثة اللجان النقابية، والنقابات العامة، والاتحاد العام ، على عكس الانتخابات السابقة والتي نجح العمال في إستصدار أحكام بشأن إيقاف إنتخابات اللجان النقابية وبعض النقابات العامة وجميعها أحكام واجبة التنفيذ ولم تنفذ بسبب مساندة الحزب الحاكم للتنظيم النقابى الراهن، وهو ما أسقط الشرعية عن هذا التنظيم .

---

[٢٧] ***مثل شعبان عمر موسى بميناء القاهرة الجوى وابراهيم حسن بشركة النقل النهر بل ونجح فى عضوية النقابة العامة للنقل البحرى .**

[٢٨] ***مثل على فتح الباب (مرشح الإخوان وعضو مجلس الشعب) عضو اللجنة النقابية بشركة الحديد والصلب ، ونبيل عبد الغنى (مرشح التجمع وأحد أبرز قياداته العمالية) و رئيس اللجنة النقابية بشركة مصر حلوان للحرير**

غ- لأول مرة يحدث شعار التعددية النقابية الذي طرحته القوى السياسية كشعار لمواجهة سيطرة الحزب الحاكم على الإنتخابات الأخيرة ارتباكاً في التنظيم الرسمي ، وهو شعار رفعه العمال المنتمين لليسار منذ بضع سنوات وفى الانتخابات الأخيرة أعاد الإخوان فكرة طرحة بالدعوة لإنشاء اتحاد موازى في بداية حملتهم الانتخابية كرد على أية محاولة لإبعادهم عن الانتخابات ، وقد لاقت الفكرة تأييداً من بعض اليساريين في حين عارضها البعض الآخر على اعتبار أنها لا تمثل التعددية لأنها تنشئ بناءً أحادياً بديلاً عن بناء أحادى آخر وهى فكرة تتناقض مع جوهر التعددية النقابية التي نادي بها اليساريون ، ورغم كل هذه الدعوات لم تجد الفكرة بداية للتطبيق العملي من أي فصيل وإن كان التوسع في أعمال الاستبعاد من الانتخابات وتزييف إرادة العمال قد مهد الأرض الخصبة لنشر الفكرة في الأوساط العمالية على نطاق واسع ، إلا أن إمكانية تطبيقها فعلاً تبقى رهناً بتفعيل العمل المشترك في هذه القضية بين الفصائل النقابية الداعية لها، ورغم أنها وقت إطلاقها كانت مجرد فكرةً وشعاراً يفتقد آليات التطبيق إلا أنها أثارتإرتباك وخوف رجالات التنظيم الرسمي والقوى العاملة والتي لجأت للتهديد بأن أي محاولات لتنظيم عمالي جديد سوف يتعامل معها الأمن بكل قوة*[٢٩].

لذلك فان نتائج إنتخابات النقابات العمالية هذه الدورة(٢٠٠٦-٢٠١١) تعكس إرهاصات تصاعد المقاومة العمالية ليس فقط على مستوى كثافة المشاركة، ولكن على مستوى تطور أدوات التعبير عن الرأي التي استخدمتها من ناحية، وتنظيم وترتيب آليات وأولويات المواجهة من الفضح للتظاهر للتقاضي لتنظيم التصويت

---

[٢٩] ***ترددت هذه العبارات فى مقالات وأخبار جريدة العمال الصادرة عن الاتحاد العام لنقابات العمال خلال أشهر أغسطس وسبتمبر واكتوبر ونوفمبر ٢٠٠٦**

المواجه من ناحية ثانية ، بالإضافة لجسارة المواجهة وعلانيتها من ناحية ثالثة، كما أنها- ومن ناحية رابعة- مهدت الطريق لسلب الشرعية من قيادات التنظيم الرسمي الموالية للحزب الحاكم والتي توافق على كل سياساته حتى ولو كانت على حساب العمال وفى المقابل تتمتع هذه القيادات بحماية هذا الحزب لها والذي يمتنع عن تنفيذ أحكام القضاء الصادرة ضدها .

لذلك لم يكن من المستغرب أن يكتب أنور الهوارى رئيس تحرير جريدة الوفد- آن ذاك- تعليقا على الإنتخابات العمالية أن هذا العام هو عام العمال[٣٠] ، كما إنتقد المفكر طارق البشرى أداء بعض القوى السياسية التي لم تساند العمال في الانتخابات الأخيرة وطالب بالالتفات إليها على إعتبار كونها مؤشر إجتماعي جديد يحتاج للدعم والمساندة ، علماً بأن أخر مقال قبل الإنتخابات تناول الشأن العمالي خلال عام ٢٠٠٦ كان قبل عيد العمال وكتبه إبراهيم عيسى رئيس تحرير الدستور[٣١] تحت عنوان "يا عمال مصر اتحدوا أو وحدوه" و كان يتساءل فيها عن العمال أين هم، ولماذا هم صامتون رغم بؤس الأحوال الإقتصادية والإجتماعية. وفى الحقيقة كان المقال يمثل رؤية ظلامية عن المقاومة العمالية ولم يلتفت هو أو غيره إلى نشاط الحركة العمالية الذي أخذ فى التصاعد منذ ٢٠٠٤ دون أن يراه الرأي العام حيث سقط العمال من الوعي العام لسنوات ولم تهتم بهم الصحف ولا الأحزاب أو الحركات المعارضة أو المراكز البحثية أو القنوات الفضائية رغم نضالات العمال طوال الأعوام السابقة في المواقع المختلفة الإ مع تلك الانتخابات وربما يكون نشاط العمال خلالها قد أعاد العمال للوعي العام وساعدهم علي تصدر المشهد السياسي والإجتماعي وقتها، إلا أن أياً من القوى السياسية أو المثقفين - فيما عدا

[٣٠] جريدة الوفد – ٢٠٠٦/١١/٩ – مقال أنور الهوارى بعنوان " مرحبا بعمال مصر"
[٣١] جريدة الدستور – ٢٠٠٦/٣/١٥ – مقال إبراهيم عيسى بعنوان " يا عمال مصر اتحدوا أو وحدوه"

الهوارى والبشرى - لم يلتفت إلى أن أداء العمال فى هذه الإنتخابات ليس ظاهرة وقتية أو عرضية ومن الصعب إختفائه أو ذوبانه سريعاً، فقد كانت هذه الانتخابات تجسد أهم إرهاصات تصاعد المقاومة العمالية ونذكر فى ذلك مشهدين :

المشهد الأول: يعود السبب الحقيقى لإضراب عمال غزل المحلة فى ديسمبر ٢٠٠٦ إلى هذه الإنتخابات أيضا حيث أنه وفى فترة الترشيح وعدت قيادات من إدارة الشركة بصرف أرباح شهرين فى حالة نجاح المرشحين الذين تؤيدهم وأغلبهم من اللجنة النقابية القديمة وبعد أن انتهت الانتخابات أعلنت نتائجها فى ٢٩ نوفمبر ٢٠٠٦ طالب العمال بالشهرين الإ أن الشركة رفضت الصرف تحت زعم أن لا يحق للعمال صرف هذه الأرباح فلم يمر أسبوع الإ وأعلن ٢٥ ألف عامل إضرابهم عن العمل فى ٧ ديسمبر ٢٠٠٦ وبعدها دخل العمال عام ٢٠٠٧ ليقوموا بأكبر موجه احتجاجية فى تاريخ الطبقة العاملة المصرية .

المشهد الثانى: أن بداية حركة موظفى الضرائب العقارية كانت نتاجا لهذه الإنتخابات عندما استبعد عشرات منهم من الترشيح وكان أبرزهم النقابى كمال أبو عيطة حيث امتنعت نقابة البنوك عن منحه شهادة العضوية للحيلولة دون استكماله أوراق الترشيح فخاض وزملائه عشرات التظاهرات والتجمعات أمام تلك النقابة للتنديد بها، ولم يدخل أبو عيطة الإنتخابات الإ بحكم قضائى، ورغم شعبيته الطاغية فى لجنة الجيزة قاموا بتغيير النتائج وأعلنوا رسوبه، لقد كانت تلك الانتخابات بكل ما حوته من تعسف وجور صاحبة الميلاد الحقيقى لحركة موظفى الضرائب العقارية فلأول مرة يتجمع عشرات منهم يمثلون جميع محافظات الجمهورية، ومن هنا بدأ هؤلاء الموظفون فى الإتصال ببعضهم البعض و الإلتقاء وتنظيم صفوفهم من أجل المطالبه بنقل تبعيتهم من المحليات إلى وزارة المالية.

رابعا: نستعراض أشكال الإحتجاجات العمالية:

تنوعت الأشكال التى إستخدمها العمال إحتجاجا على أوضاعهم الوظيفية والمعيشية، وإختلفت حسب الموقع، والحدث والمطلب، ويمكن إجمال هذه الأشكال فيما يلى*[٣٢]:

- الإمتناع عن إستلام المرتب (الحديد والصلب وتكرر فى العديد من المواقع).

- تقديم مذكرات وعرائض لإدارات الشركات و وزارة القوي العاملة (تكرر فى أغلب المواقع).

- اللجوء للقضاء(الحديد والصلب ومطاحن جنوب القاهرة والضرائب العقارية والحناوى للدخان....) .

- التهديد باستخدام الإضراب (تكرر فى أغلب المواقع).

- الإعتصام بمقر العمل (تكرر فى أغلب المواقع) .

- تقديم شكاوى لمباحث أمن الدولة ضد ممارسات إدارات الشركات(شركة مياه الفيوم- ميت غمر للغزل والنسيج- تليمصر- سماد السويس....).

- التجمع والتجمهر والتظاهر أمام الإدارات (تكرر فى أغلب المواقع).

- الإضراب عن الطعام (اسكو- غزل شبين- الوطنية للدواجن وانتاج البيض- غزل المحلة) .

---

[٣٢] ***تم عمل مقابلات مع عمال ممثلين ل ١٥ موقع، وكانت الحالة العمرية للمبحوثين : الرجال ٥١- ٥٠ -٤٢- ٥٢- ٤٥- ٣٥- ٣٠- ٤٥- ٠٠-٣٢- - ٠٠-٠٠- ٤١- ٠٠-٠٠—٠٠-٠٠- ٢٣- ٣٢- ٠٠-٤٣ – ٤٧ النســـاء: ٣٨- ٣٧- ٤٢- ٢٩- ٠٠، ٥٠ ، متوسط الأجور: تترواح بين أدنى أجر ١٢٠ جنيه – وأعلى أجر ٦٠٠ جنية (كراتب أساسي)، و٤٣٠ جنية : ٢٠٠٠ جنية (كراتب شامل)، الحالة التعليمية:. أن النسبة الغالبة من العمال المحتجين، وقيادات الإحتجاج المبحوثين، من خلفيات تعليمية متوسطة وفوق المتوسطة.**

- الإضراب عن العمل (تكرر فى اغلب المواقع).

- التهديد بالعودة للإضراب أو الإعتصام فى حالة التراخى فى تنفيذ ما اتفق عليه أو العدول عنه(تكرر فى أغلب المواقع).

- طرق كافة الأبواب الحكومية والرسمية مثل تقديم شكاوى للهيئة القومية للتأمين والمعاشات(سائقى النقل بالأسكندرية- الحناوى للدخان تليمصر)، أو وزير الاعلام(العاملين بالقناة الثامنة)، أو لرئاسة الجمهورية(إدارى التربية والتعليم)، أو وزارتى المالية والادارة المحلية (الضرائب العقارية).

- مخاطبة أعضاء المجلس الشعبى المحلي(صيادى الإسماعيلية- سائقى الإسكندرية).

- مخاطبة أعضاء مجلسى الشعب والشورى(تكرر فى بعض المواقع) .

- الإعتصام أمام المحافظة(الوطنية لانتاج الدواجن- ذوى الإعاقة بأسوان- صيادى الاسماعيلية).

- الإعتصام داخل مقر الاتحاد العام لنقابات عمال مصر(عمال الاسبستوس- اسكو- غزل المحلة – الضرائب العقارية- تليمصر) .

- إعتصام الأهالى أمام أمن الدولة (سماد السويس) .

- تقديم شكاوى للمجلس القومي للمرأة(القناة الثامنة بالتليفزيون).

- تقديم شكاوى لمنظمات حقوق الانسان وطلب المشورة والمساندة(تكرر فى اغلب المواقع).

- الإتصال بوسائل الإعلام وتقديم الشكاوى لها وطلب نشرها صحفيا، وعقد لقاءات معها تلفزيونيا(تكرر فى أغلب المواقع).

- الإستعانة بالأحزاب السياسية (حزب التجمع والناصري فى حالة الحناوى للدخان، حزب الكرامة تحت التأسيس فى حالة الضرائب العقارية وإدارى التربية والتعليم).

- التهديد بالإستقالات (مطاحن جنوب القاهرة)

- تقديم بلاغات للنائب العام (اسكوا- تليمصر).

- كتابة المطالب وتوزيعها بين العمال لتكوين رأى عام بشأنها داخل المصنع(تكرر فى أغلب المواقع).

- جمع توقيعات لسحب الثقة من اللجنة النقابية القائمة(غزل المحلة).

- وقفات إحتجاجية في ثمان محافظات في آن واحد (الضرائب العقارية) .

- إعتصام بشارع حسين حجازي بالقاهرة أمام مجلس الوزراء(الضرائب العقارية- إدارى التربية والتعليم).

- وقفة إحتجاجية والتقدم بأوراق النقابة المستقلة إلي وزارة القوي العاملة (أبريل ٢٠٠٩- الضرائب العقارية).

- قرع الطبول واستخدام الصافرات أثناء الإحتجاجات (تكرر فى أغلب المواقع أبرزها غزل المحلة وغزل سمنود وبوليفار بالاسكندرية والضرائب العقارية).

- إستخدام الهتافات والشعارات واللافتات(تكرر فى كل المواقع).

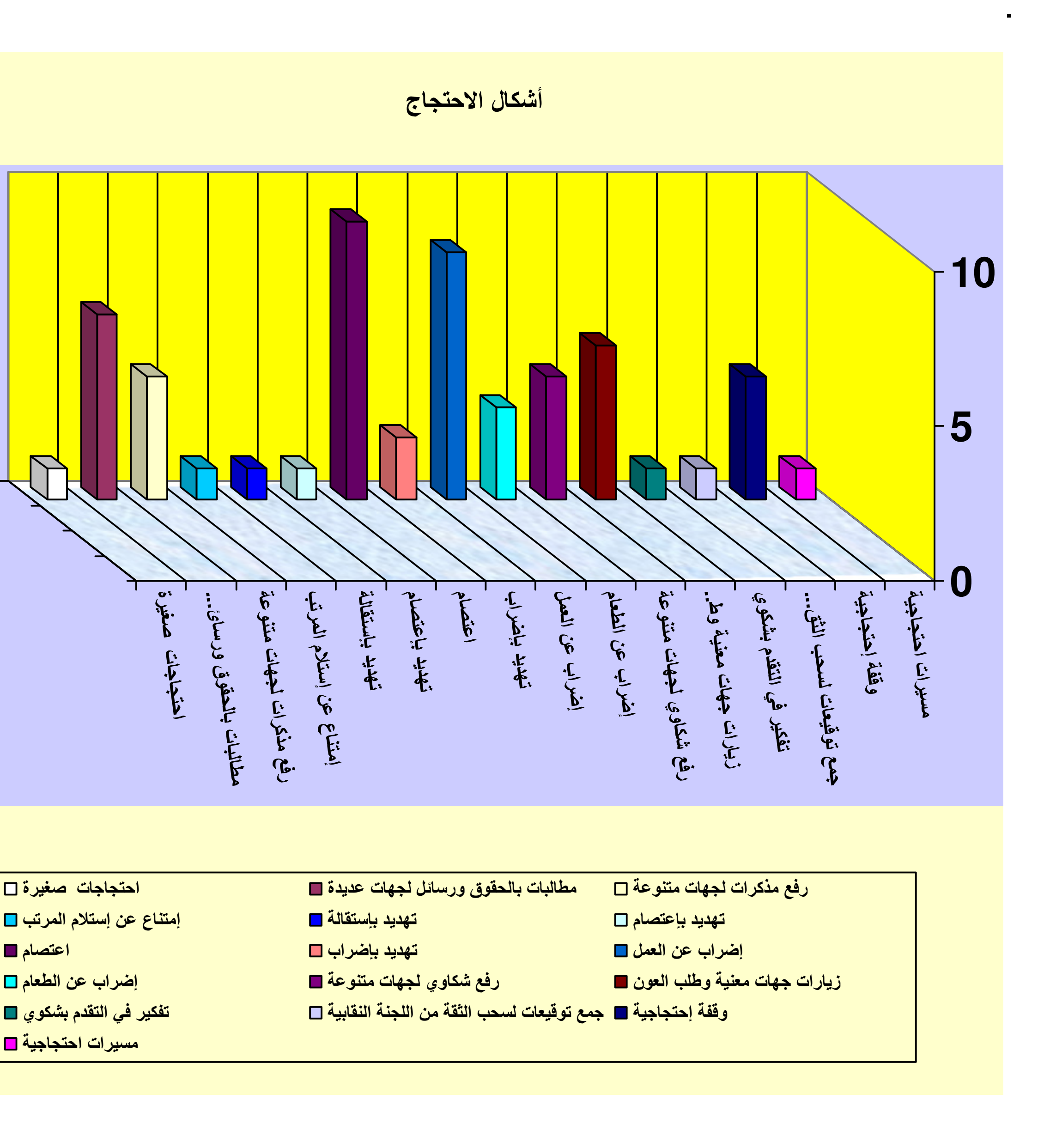
- عمل ماكتات من نعوش ودمى(تكرر فى بعض المواقع أبرزها المحلة- وغزل شبين - وغزل كفر الدوار).

- إستقدام الأهالى من الأطفال والأزواج والنساء للتضامن داخل الموقع الإحتجاجى (تكرر فى أغلب الاحتجاجات أبرزها المحلة وكفر الدوار وشبين).

- التهديد بالإنتحار من أعلى مبنى فى الموقع(عاملات المنصورة أسبانيا) .

- النوم على قضبان السكك الحديدية ومنع القطارات من الحركة(قائدى قطارات السكك الحديدية)

.



أشكال الاحتجاج
10
5
0
احتجاجات صغيرة
مطالبات بالحقوق ورسائ...
رفع مذكرات لجهات متنوعة
إمتناع عن إستلام المرتب
تهديد باستقالة
تهديد باعتصام
اعتصام
تهديد بإضراب
إضراب عن العمل
إضراب عن الطعام
رفع شكاوي لجهات متنوعة
زيارات جهات معنية وط...
تفكير في التقدم بشكوى
جمع توقيعات لسحب الثق...
وقفة إحتجاجية
مسيرات احتجاجية
احتجاجات صغيرة
مطالبات بالحقوق ورسائل لجهات عديدة
رفع مذكرات لجهات متنوعة
إمتناع عن إستلام المرتب
تهديد بإستقالة
تهديد بإعتصام
اعتصام
تهديد بإضراب
إضراب عن العمل
إضراب عن الطعام
رفع شكاوي لجهات متنوعة
زيارات جهات معنية وطلب العون
تفكير في التقدم بشكوي
جمع توقيعات لسحب الثقة من اللجنة النقابية
وقفة إحتجاجية
مسيرات احتجاجية

خامسا:إيضاح مطالبها ومدى نجاحها فى تحقيقها من عدمه:

١-مطالب الإحتجاجات:

يمكن تقسيمها إلى ثلاثة أنواع المطالب الأولى: تتعلق بالحركة العمالية ووضعها الطبقى وحدود حقها فى التنظيم وسلطاتها فى المراقبة والمحاسبة، والثانية : مطالب يمكن وصفها بالعامة لأنها تكررت فى كل المواقع ، والثالثة: يمكن وصفها بالمطالب الفردية والخاصة.

أ-مطالب عامة (تتعلق بالحركة العمالية):

-مطلب الحد الأدني من الأجور ١٢٠٠ جنيه (عبر رفعه كشعار فى العديد من الاحتجاجات وكذلك رفع دعوى قضائية بشأنه ضد رئيس الوزراء).

-إطلاق الحريات النقابية (عبر طلبات سحب الثقة من اللجان النقابية أو المطالبة بإنشاء نقابة جديدة)

-مواجهة الفساد (عبر التشهير بفساد الإدارات، والمطالبة بإقالتها، وتبيان أخطاء ممارستها المهنية والمادية، ومطالب الاطلاع على الميزانيات)

ب-مطالب عامة في مجموع المواقع العمالية المختلفة:

-بدل الوجبات. وزيادة البدلات الأخري .

-متطلبات الأمن الصناعي.

-نسبة من الأرباح، مع إعطاء حوافز وعلاوات.

-ضمان الحصول علي منحة عيد العمال.

-زيادة المرتبات.

-تعويض في حالة الوفاة، والتسريح من العمل

-تأمين صحي.

-تأمينات إجتماعية ومعاش.

-المطالبة بعقود عمل ثابتة.

-إلغاء القرارات التعسفية.

-أجر وبدلات وحوافز متساوية عند العمل المتساوي.

ج-مطالب خاصة وفردية:

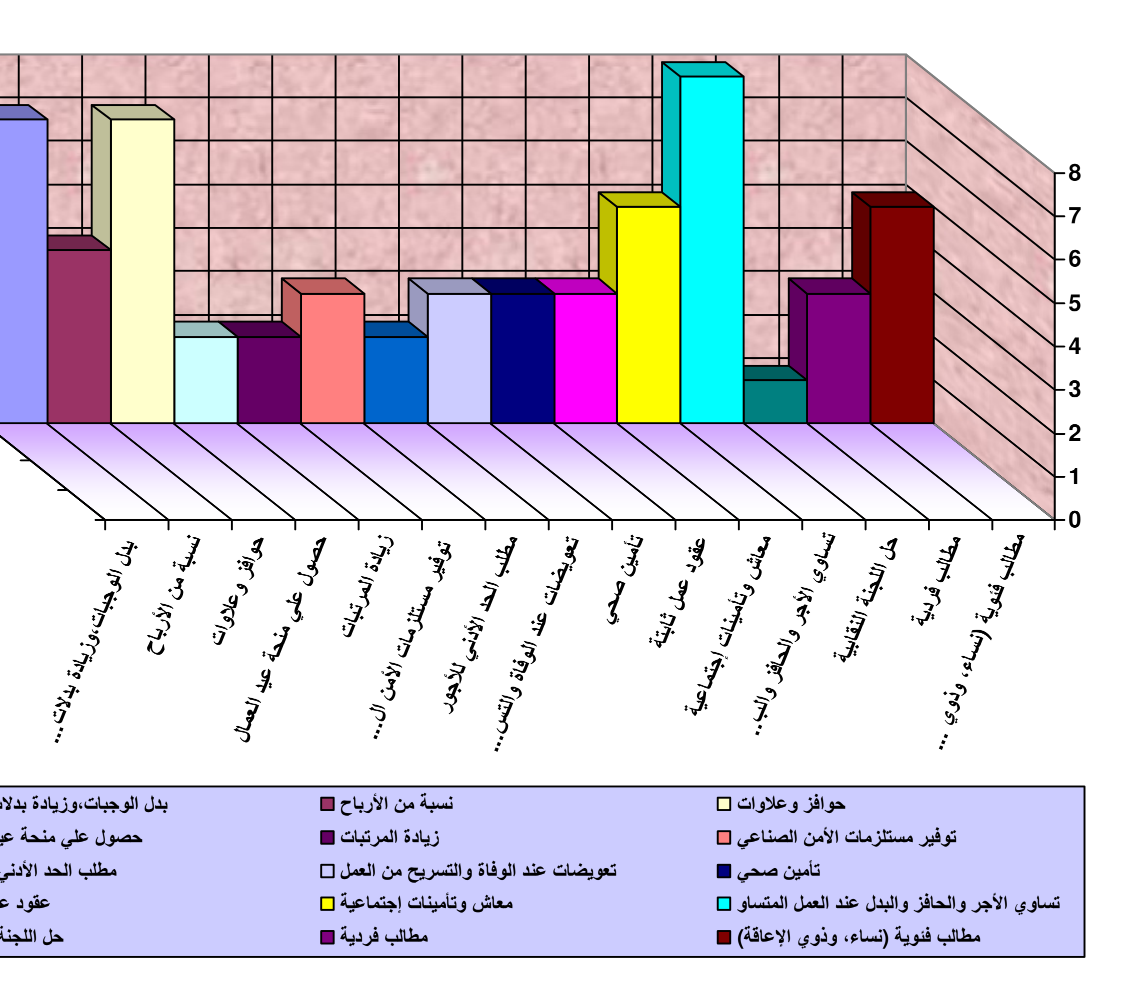
-ضمان لحقوق فئات معينة (النساء، والعامل ذو الإعاقة).

-مطالب فئوية قطاعية داخل الموقع(قواعد التشريك الطبى لقائدى القطارات[٣٣]).

-مطالب فردية مثل حالات وقف الإضطهاد بسبب النشاط النقابي.

---

[٣٣] يقصد بقواعد التشريك الطبى لقائدى القطارات إجراءات نقل قائدى القطارات إلى وظيفة أخرى غير قيادة القطار لدواعى طبية مثل(قوة الابصار – سلامة الاعصاب)ا، وما يستتبعه ذلك من تغييرات فى الأجر والحوافزفكان يترتب على هذا التشريك حرمان قائد القطار من نصف دخله الذى كان يتقاضاه وهو ما كان يمثل مظلمه لهم منذ اصدار لائحة ١٩٨١ وخاصة أنهم طالبوا باعتبار الامراض التى تؤدى إلى تغيير طبيعة الوظيفة أمراض مهنية لا يجب أن تنال من الأجر أو ملحقاته بل يجب أن يستحقوا عليها تعويض.



- علي ما يبدو أن الهم العمالي في كافة القطاعات ومناحي العمل لا يعتمد بشكل كبير علي المرتبات أو الأجور، كمفردة أساسية في ترجمة قيمة العمل، بحيث كانت نسبة طلب زيادة المرتبات المرصودة أعلاه، هي الأقل علي وجه الإطلاق بين حقوق عدة. وأصبح العامل/ة يعتمدا بشكل أساسي علي البدلات والحوافز والعلاوات، باعتبارها "أساسي" المرتب وليس

باعتبارهم قبوض عرضية بحسب التعاريف.

- هموم الطبقة العاملة المتمثلة في تأمين ضمانات إجتماعية وصحية ضد مخاطر الحياة والعمل، ما زالت علي رأس المطالب العمالية.
- الوعي المتزايد بمخاطر أنواع معينة من العمل علي صحة العمال، وبالتالي علي قيمة عملهم، وترجم ذلك، في زيادة المطالبة بمستلزمات الأمن الصناعي، وإن كان المطالبة به مازالت محدودة، رغم أهميتها الشديدة، وإنما جرت قيم رأس المال علي إدراج تلك المتطلبات تحت بند "الرفاهة".
- رغم المطالبة بوجود عقود عمل ثابتة، إلا إن الملاحظ هو تضاؤل المطالبة به، وهذا يرجع إلي أن أغلبية القطاعات التى تمت معها المقابلات يتمتع العاملين بها بعقود عمل ثابتة، ولذا وجب اعتبار أن ضآلة المطالبة بعقود عمل ثابتة هو من الأهمية بمكان، لعدم تناسي أن هناك قطاعات محرومة من تلك العقودة، ومهددة وغير مستقرة في أعمالها، وعلي رأسها تأتي العمالة المؤقتة والموسمية.
- جاءت أعلي المؤشرات المرصودة أعلاه في المطالبة الخاصة بـ "أجر متساو للعمل المتساوي"، لتعكس هذه المطالبة نوعين من التمييز:
  - تمييز بين الأجور والبدلات والحوافز بين العاملين بعضهم البعض، رغم العمل المتساوي، تبعا لنظرية الهامش- المركز، أو الشمال- الجنوب، أيهما أقرب إلي الواقع.
  - تمييز علي أساس الجنس في مكان العمل الواحد عن العمل المتساو.

٢- النتائج التى تحققت:

بالنسبة للمطالب العامة التى تتعلق بالحركة العمالية:

أ-الحد الأدنى للأجر، لم يتحقق المطلب حتى الآن لكن الإحتجاجات

والمطالبات العمالية به أحدثت نتيجتين:الأولى: أجبرت المجلس القومى للأجور للإجتماع ثلاث مرات خلال العام ٢٠٠٧ – ٢٠٠٨ للمناقشة بشأنه بالرغم أنه منشأ منذ ٢٠٠٣ ولم يعقد أى إجتماعات الإ بعد تصاعد المطالبة العمالية بوضع حد أدنى للأجور، الثانية : إصدار رئيس الجمهورية لقرار بصرف علاوة ٢٠٠٨ بواقع ٣٠% من الأجر بعد أن كانت تصرف ١٠% أو ١٥%.،

أما الدعوى القضائية التى رفعها عمال المطاحنن وإدارى التربية والتعليم، وموظفى القوى العاملة بشأن وضع حد أدنى للأجور فمازالت منظورة ومتداولة أمام القضاء الإدارى .

ب-إطلاق الحريات النقابية، لم يتم الوصول لنجاح كامل بشأن هذا المطلب ولم تكتمل حركة عمال غزل المحلة بسحب الثقة من اللجنة النقابية، ورغم ذلك لا يمكن إنكار تحقق قفزة نوعية فى هذا المطلب فمن ناحية أنشأت النقابة العامة للعاملين بالضرائب العقارية كأول نقابة مستقلة عن التنظيم النقابى العمالى الرسمى وذلك فى ٢١ إبريل ٢٠٠٨ والتى تضم فى عضويتها ٣٧ ألف عضو من ٢٩ محافظة، ومن ناحية ثانية نجحت القوى العمالية والأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدنى عبر حملة معا من أجل إطلاق الحريات النقابية[٣٤] فى صياغة مشروع جديد لقانون النقابات العمالية يتوافق ومعايير الحريات النقابية ويكون بديلا عن القانون ٣٥ لسنة ١٩٧٦ ، وتسعى الحملة لجمهرة المشروع، وفتح حوار مجتمعى بشأنه وتقديمه لأعضاء مجلس الشعب.

ج-بشأن مواجهة الفساد*[٣٥] لم يتحقق الإ نجاح طفيف فى هذا المطلب تمثل فى

---

[٣٤] حملة تشكلت بدعوة من مركز هشام مبارك للقانون وإنضم إليها ١٢ حزب وجماعة سياسية، و٢٧ هيئة عمالية ومنظمة مجتمع مدنى

[٣٥] * فمثلاً أثار عمال غزل المحلة موضوع مديونيات عملاء الشركة بعد ارتفاع مديونية أحدهم إلي ٥٨ مليون جنيه، وارتفاع خسائر استرجاع العوادم الشهرية إلي مليون جنيه سنويا، وارتجاع ٢٤ ألف متر نسيج بعد تصديرها إلي تركيا لارتفاع نسبة العيوب فيها إلي

إقالة محمود الجبالى رئيس شركة غزل المحلة، واقتصر باقى نشاط العمال فى هذا الشأن على إطلاق الهتافات والشعارات دون تحقيق نتائج ملموسة فى الواقع.
بالنسبة لباقى مطالب العمال فى المواقع كانت النتائج على النحو التالى:

فعمال المحلة أنهوا إضرابهم في ساعة متأخرة من مساء السبت ١٠ ديسمبر ٢٠٠٦ بعد أن إستمر ثلاثة أيام، باتفاق علي صرف الحوافز بزيادة ٥% عن العام الماضي وأرباح ١٠٠ جنيه لكل عامل مع مرتب شهر ديسمبر قبل إجازة العيد، و٢١ يوماً مكافأة علي مرتب أول يوليو بصورة فورية بالإضافة إلي باقي مستحقات العاملين من الخطة المقررة بالجمعية العمومية، وصرف شهر ونصف الشهر في نهاية يناير عن الميزانية المنتهية في يونيو ٢٠٠٦ تحت حساب الأرباح السنوية، وإسقاط ديون الشركة التي تصل إلي ٩٠٠ مليون جنيه.

وفض عمال ورش فرز ديزل القاهرة في منطقة أبو وافية تجمعهم لمنع القطار ٩١٧ التوربيني المتجه إلي الإسكندرية من مغادرة الورش، وسمحوا له بالخروج بعد أن أصدر محمد منصور وزير النقل تعليمات إلي المهندس أشرف سلامة رئيس هيئة السكك الحديدية بصرف حافز ٢٥% للعمال استجابة لطالبهم وأعلن أن الوزارة قررت مبلغ ٥٠ مليون جنيه لتحسين أوضاعهم.

٨٦% ومطالبة الشركة بتعويض ١.٦ مليون جنيه، وتراكم فوائد ديون الشركة ووصولها إلي ١١٠ ملايين جنيه وابتلاعها الأرباح التي وصلت إلي ١٠٥ ملايين جنيه، وموافقة المهندس محمود الجبالي رئيس الشركة علي بيع أكثر من ٣٥ فداناً من أملاك الشركة بمبلغ ٦٥٠ مليون جنيه لهيئة الاستثمار عام ٢٠٠٥ ولم تسدد الهيئة إلا ٥٠ مليون جنيه من ثمنها، مع قيامها بطرح الأرض في مناقصة عامة للمستثمرين العرب والأجانب والمصريين لإقامة شركات ومصانع عليها تنافس الصناعة الوطنية في الغزل والنسيج والملابس الجاهزة والأقطان والوبريات، مما يعد بداية لتدمير الصناعة الوطنية ويؤدي إلي سياسة الإغراق وتدمير الصناعات المماثلة داخل شركة غزل المحلة تحديداً

وأنهي عمال شركة أسمنت طرة اعتصامهم الذي استمر قرابة أسبوع وإضرابهم عن الطعام نحو ثلاثة أيام بعد موافقة الشركة الإيطالية المالكة للشركة علي صرف ٣ أشهر حوافز، وصرف الأشهر الأربعة الأخرى كحوافز عند تحقيق ارتفاع حجم الإنتاج، وصرف شهر حافز لعيد الأضحى وآخر مكافأة تميز من مجلس الإدارة وشهرين حافزاً كانا واردين في العقد، و٥٠% من الراتب بدل طبيعة عمل، إضافة إلي راتب الشهر الأساسي ليصبح إجمالي ما يتم صرفه للعامل الواحد راتب ٨ أشهر.

وفي شركة مصر شبين الكوم للغزل أنهي العمال إضرابهم بعد تعهد وزيرة القوي العاملة بصرف كامل حقوق العاملين بالشركة عن المدة من يوليو ٢٠٠٦ إلي نهاية يناير ٢٠٠٧ عند إقفال الميزانية ومراجعتها من الجهاز المركزي للمحاسبات قبل نهاية مايو ٢٠٠٧ دون خصم أي مبالغ تم صرفها واعتبار الـ ٤٥ يوماً التي كان مقرراً صرفها تحت حساب الأرباح منحة لا تدخل ضمن الأرباح والالتزام بمتابعة المستثمر »المالك الجديد للشركة« لصرف العلاوة الدورية ٧% في موعدها في يوليو المقبل.

ويعد إضراب عمال كفر الدوار تقرر رفع قيمة بدل الوجبة الغذائية من ٣٢.٥ جنيه إلي ٤٣ جنيهاً علي أن تصرف بأثر رجعي اعتباراً من أول شهر يوليو الماضي، وتطبيق هذا القرار علي جميع العاملين في شركات قطاع الغزل والنسيج حوالي ١٠٠ ألف عامل، وتشكيل لجنة لبحث الهيكل الخاص لشركة كفر الدوار وفتح الباب لترقيات العاملين المتوقفة منذ عام ،١٩٩٥ علي أن تنتهي اللجنة من عملها في أول يوليو المقبل، حيث احتياجات مستشفي عمال الشركة وتوفير سيارة إسعاف له وإصلاح أسطول السيارات المعطلة بالشركة والمخصصة لنقل العمال.

وتم بالفعل في شركة مصر شبين الكوم صرف الأرباح والمنح بقيمة إجمالية تصل إلي ٥ ملايين و٦٥٠ ألف جنيه وتقرر احتساب أيام الاعتصام أيام عمل

عادية بأجر وأعفي مجلس إدارة الشركة وعين مجلس إدارة جديدة وتم تعديل لوائح تسعير الإنتاج المعمول به منذ عام ١٩٦٠ في شركة كفر الدوار ودراسة اعتماد ٣.٢ مليار جنيه لإعادة هيكلتها نتيجة لتراكم المشاكل منذ فترة طويلة ومعالجة ديون الشركة وتصويب أوضاعها.

ويمكن القول أن نسبة الاستجابة لمطالب العمال المرفوعة فى الاحتجاجات تحققت بنسبة ٨٨% ، مع التأكيد على أن احتجاجات التهديد بالاعتصام والاعتصام والاضراب كانت أنجز الوسائل فى تحقيق الاحتجاج لاهدافه.

الحديد والصلب:

حقق الإحتجاج[٣٦] زيادة نسبة ٨% علي الحافز.، وكذلك تقرر صرف خمسة أيام مكافئة، بالاضافة لمكافآت شهر رمضان، والعيدين، و المدارس.، وفشل الموقع فى تحقيق مطلب نشر الميزانيات .

مطاحن جنوب القاهرة:

حقق الإحتجاج[٣٧] مطالب رفع بدل الوجبة لجميع شركات المطاحن (٩ شركات)، من ٣٠ إلي ٦٠ جنيه، إلغاء قرارات النقل الخاصة ببعض النساء العاملات، كما تم حفظ التحقيقات التى جرت مع ٥٥ عامل، وتم صرف ٥٠ جنيه لكل عامل بعد فض الإعتصام، ونجح الاحتجاج فى تحقيق مطلبه الرئيسى بإلغاء قرار وزير التضامن الذى كان يتضمن تخفيض نسبة القمح الموردة إلي المطاحن مما كان سيؤثر على الحافز الذى يصرف للعمال.

---

[٣٦] أشكال الإحتجاج كانت متمثلة فى التجمهر أمام الادارة، وجمع توقيعات على مطالب

[٣٧] أشكال الإحتجاج الاضراب عن العمل ، والإعتصام بالشركة، وتهديد بالاستقالة، وغياب ٥٠% من العمالة فى ٦ ابريل ٢٠٠٨

سماد السويس:

نجح الإحتجاج[٣٨] فى حصول العمال علي وجبة ساخنة، ونص كيلو لبن كل يوم ، والحصول علي كمامات مرة كل أسبوع بعد أن كانت تصرف مرة كل شهر، مع استمرار رداءتها، والحصول علي ٢٠٠ جنية كزيادة علي المرتب الشامل، وليس الأساسي، علي إثر الإعتصام الأول شرع العمال فى تكوين لجنة نقابية في المصنع.، وعلي إثر التهديد بالإعتصام تم صرف ٢٧٥ جنيه، و١٠٠ جنيه خاصة بالعمال الذين يعملون في التراب والغازات. أما وعود بالإهتمام الصحي بالعمال، وبدل مخاطر، وعلاج للعاملين مازالت مجرد وعود ولم تتحقق.

مستشفي أسوان التعليمي:

نجح الإحتجاج[٣٩] فى مطلب إقرار علاج أسرة الموظف بنص الثمن في اللائحة الجديدة، وفشل فى تحقيق مطلب حافز ال ٢٥% ، وكذلك فشل فى تحقيق مطلب الوجبة، وتحقيق المساواة فى الأجور بين الممرضين العاملين بالمستشفى التعليمى ونظرائهم العاملين بالتأمين الصحى.

نقابة المهندسين الفرعية- أسوان:

لم يحقق الإحتجاج[٤٠] مطالبه بشأن عدم إستبدال العقود الدائمة بعقود مؤقته، أو الحصول على بدل نقدى قيمة نصف تذكرة للعاملين من خارج المدينة، أو تحقيق

---

[٣٨] أشكال الإحتجاج إعتصام، ثم إضراب عن العمل، ثم تهديد بإعتصام جديد، وتجمع أهالى العمال أمام مقر أمن الدولة

[٣٩] أشكال الإحتجاج كتابة مذكرات ، ابلاغ أمن الدولة ، القيام بتظاهرة، التهديد بالاضراب عن العمل، إضراب عن الطعام، ثم إضراب تبادلى فى المستشفى.

[٤٠] أشكال الإحتجاج تقديم شكوى للحارس القضائى بالنقابة العامة، إرسال مناشدات ومذكرات لرئاسة الجمهورية ورئيس الوزراء وجهات الامن بأسوان، رفع دعوى قضائية.

تماثل فى الأجور والبدلات بين موظفى فرع أسوان وفرعى القاهرة والاسكندرية ، ومازالت الدعاوى القضائية منظورة ولم يتم حسمها بعد.

رابطة السائقين- الاسكندرية:

نجح الإحتجاج[41] فى تحقيق مطالب جزئية بسيطة، مثل توفير علاج علي نفقة الدولة في حالة الضرورة، ضبط المخالفات المرورية بالاتفاق بين المحافظة والداخلية، وضع مشروع صندوق التكافل كبديل عن التأمينات الإجتماعية، وفشلوا فى إقرار التمتع بخدمات التأمين الصحى.

عمال المراكب النيلية السياحية- أسوان:

لم[42] تحقق مطالبها فى توفير عقد عمل على الأقل سنوى وغير موسمى(شتوى/صيفى)، وهو ما يصعب باقى المطالب مثل التأمين الاجتماعى والصحى .

الشركة الوطنية للدواجن وإنتاج البيض بأسوان:

نجح الإحتجاج [43] فى إجبار القوى العاملة على صرف إعانة بطالة لهم لمدة ستة و سبع أسابيع، ونجحوا فى الحصول على حكم بتعويضهم بـ ١٧- ١٨ الف جنيه، وامتنعت الشركة عن تنفيذ الحكم .

---

[41] أشكال الإحتجاج تقديم مكاتبات إلى التأمينات، مخاطبة أعضاء المجلس المحلى ، محاولة التواصل مع المحافظة .

[42] اقتصرت على المطالبة بالمستحقات عند إنهاء علاقة العمل أو اللجوء للقضاء فى حالة فشل الحصول عليها وديا .

[43] أشكال الإحتجاج إعتصام أمام مقر الشركة،إضراب عن الطعام، إعتصام ثانى أمام المحافظة،، مقابلة المحافظ، رفع دعاوى قضائية ضد تسريح العمالة

القناة الثامنة التليفزيونية- أسوان:

لم ينجح الإحتجاج[٤٤] فى تحقيق مطالبهم والتى تمثلت فى صرف علاوات وحوافز للعاملين من النساء فلم تصرفن أى حوافز منذ ١٣ عاما عكس الرجال الذين يتم الصرف لهم، استمرار حرمان النساء المعينات بعقد من الحصول على إجازة وضع، حظر الإجازة العارضة دون التبليغ السابق عنها، عدم المساواة فى الاجور بين العاملين بالقناة الثامنة وبين باقى العاملين فى قنوات التليفزيون المصرى، عدم صرف بدل انتقال .

شركة الحناوي للدخان والمعسل:

نجح الإحتجاج[٤٥] فى تحقيق العديد من مطالبهم حيث صدر حكم للعاملات بالعلاوات.، ومنحة الـ ٨٥ يوم، وحكم آخر بفرق العلاوات عن السنين الماضية بأثر رجعي، و نجحت ضغوط العاملات فى إعادة ال ٣٣ عاملة الذين صدر بحقهم قرار فصل، مع استمرار إيقاف النقابية عائشة أبو صمادة عن العمل مع صرف راتبها.

شركة صناعات الزيوت المتكاملة:

نجح الإحتجاج[٤٦] فى تحقيق زيادة المرتبات من ٣٠ جنيه إلي ٧٥ جنيه، رغم ضآلة الزيادة، والحصول علي منحة عيد العمال بأثر رجعي، و زيادة بدل الوجبة إلي ٦٠ جنيه، وفشل فى تحقيق مطلب نسبة الأرباح والحوافز.

---

[٤٤] أشكال الإحتجاج كتابة مذكرات وشكاوى لوزير الاعلام ورئيس القطاع بالتليفزيون والمجلس القومى للمرأة .

[٤٥] أشكال الإحتجاج شكاوى لمكتب العمل ، بلاغات للنائب العام، التظاهر أمام الشركة ، طلب المساندة من حزبى التجمع والناصرى، ثم رفع دعاوى قضائية

[٤٦] أشكال الإحتجاج كتابة المطالب وتوزيعها على العمال لتوحيد الموقف،رفع مذكرات للقوى العاملة ونقابة الصناعات الغذائية، الإعتصام، الإضراب عن الطعام

متعطلون عن العمل بسبب الإعاقة- أسوان:

لم يحققوا [٤٧]مطلبهم بتنفيذ نسبة ال ٥% التى توجب تعينهم، أو مطلب إنشاء نادى رياضى واجتماعى لهم.

شركة مصر للغزل والنسيج بالمحلة:

تمت الإستجابة[٤٨] لجميع مطالب العمال في الإحتجاج الأول بصرف شهرين أرباح، وفى الإحتجاج الثاني الخاص بمطالب مباشرة خاصة بعمال المحلة من نسبة في الأرباح وزيادة حوافز الإنتاج، وزيادة بدل الوجبة الغذائية من ١٨ جنية إلى ٤٦ جنيه، إنهاء إعتقال ثلاث عمال وعودتهم للعمل بعد صدور قرار بفصلهم، ولم يتحقق مطلبهم بحد أدنى للاجور ١٢٠٠ جنيه ، ولم تنجح حركتهم بشأن سحب الثقة من اللجنة النقابية بسبب دعم النقابة العامة والاتحاد والوزارة لها رغم جمع ١٣٠٠٠ توقيع، ولم يتم الإستجابة بأي شكل لمطلب العمال في احتجاجهم الأخير، وصدرت قرارات فصل ونقل بحق القيادات العمالية وحصلوا على أحكام قضائية بالغائها ومازالت منظورة بالاستئناف.

مصلحة الضرائب العقارية:

تحقق المطلب الأساسي للإحتجاج[٤٩] وهو إدماج موظفو الضرائب العقارية

---

[٤٧] **أشكال الإحتجاج عرض مشكلتهم على المحافظة والتفكير فى رفع دعوى قضائية .**

[٤٨] **أشكال الإحتجاج ثلاث إضرابات عن العمل، وقفتين إحتجاجيتين، تظاهرة، جمع توقيعات لسحب الثقة من اللجنة النقابية، إعتصام بمقر إتحاد العمال ، رفع دعاوى قضائية.**

[٤٩] **أشكال الإحتجاج وقفات إحتجاجية فى ثمان محافظات فى وقت واحد،مسيرة، اعتصام لمدة ١١ يوم بشارع حسين حجازى أمام مجلس الوزراء، تجمع ثلاثة ألاف عامل أمام وزارة القوى العاملة وتقدمهم بأوراق تأسيس النقابة الموقعة من ٢٧ ألف عامل .**

ونقل تبعيتهم لوزارة المالية ومساواة العاملين ببعضهم البعض من حيث التمتع بالامتيازات فقبل الإنضمام لوزارة المالية الراتب الأساسى كان ٢٨٠ جنيه، والشامل كان ٣٥٠ جنيه، وبعد نجاح الإعتصام والإنضمام للمالية الأساسى بقى ٣٥٠ جنيه، والشامل ١٣٥٠ جنيه ،كما أعلن عن البدء فى جمع توقيعات من أجل إنشاء نقابة العاملين بالضرائب العقارية فى نوفمبر ٢٠٠٨، وأنشئت النقابة فى إبريل ٢٠٠٩، و تم إقرار صندوق الخدمات الاجتماعية للعاملين بالضرائب العقارية فى يوليو٢٠٠٩.

الهيئة القومية لسكك حديد مصر:

تمت الاستجابة [٥٠] لمطلب العمال الخاص بصدور قرار وفقا لأحكام المادة ٦٦ مكرر لقانون رقم ٤٧/ ١٩٧٨ والخاص بنظام العاملين المدنيين بالدولة وهي: " مادة ٦٦ مكرر (١)- استثناء من أحكام الإجازة المرضية يمنح العامل المريض بأحد الأمراض المزمنة التى يصدر بتحديدها قرار من وزير الصحة بناء على موافقة الإدارة العامة للمجالس الطبية إجازة استثنائية بأجر كامل إلى أن يشفى أو تستقر حالته استقرارا يمكنه من العودة إلى العمل أو يتبين عجزه كاملا، وفى هذه الحالة الأخيرة يظل العامل فى إجازة مرضية بأجر كامل حتى بلوغه سن الإحالة للمعاش.

تمت الاستجابة لمطالب العمال بإقرار حافز قيادة لسائقي القطارات علي مختلف درجاتهم.، وتعديل أجور من أحيلوا لوظائف غير القيادة لأسباب صحية باضافة مكافأة ٦٠% من نسبة الكيلو مترات وأجر يوم العمل كاملا والأساسى والعلاوات الإجتماعية ويصرف ذلك لجميع السائقين الذين تم تشريكهم ومازالوا في الخدمة وعلى من سيتم تشريكه في المستقبل.

---

[٥٠] أشكال الإحتجاج إضرابين عن العمل، والنوم على القضبان لمنع القطارات من الحركة، اضراب تضامنى من مترو الانفاق معهم بتخفيض سرعة المترو من ٩٠ كليو الى ٣٠ كيلو .

سادسا: سمات الإحتجاجات :

كانت حركة الإحتجاجات خلال الفترة من ١٩٩٧ حتى ٢٠٠٣ قليلة العدد ولم يتجاوز متوسطها ١٥٠ إحتجاج سنويا وجميعها كانت على مطالب تتعلق بالأجور وملحقاتها من علاوات وبدلات وحوافز، أوتتعلق بمستحقات التصفية، ثم من ٢٠٠٤ حتى نهاية ٢٠٠٦ بدأ حجم الإحتجاج فى التزايد حيث إرتفع المتوسط إلى ٢٠٠ إحتجاج وكان بدايته مع عمال اسكو فرع قليوب الذين اعتصموا بالمصنع لمدة تزيد على ٢٠ يوما لرفضهم بيع المصنع، وكان ختامها مع عمال غزل المحلة حيث أضرب عن العمل ٢٧ ألف عامل مطالبين بأرباح شهرين، ثم ٢٠٠٧ والذى ارتفع فيه حجم الإحتجاج إلى ٦٩٢ إحتجاج، ويمكن القول أنه خلال الأربع سنوات الأخيرة اتسمت الإحتجاجات العمالية :

١- كثافة عددها وتصاعدها من عام لآخر[٥١] ويمكن وصفها بأنها أكبر موجه احتجاجية فى تاريخ الطبقة العاملة المصرية.

٢- إتساع نطاقها الجغرافى حيث شملت حلوان وشبرا والاسكندرية والمحلة والسويس والاسماعيلية وبورسعيد جنبا إلى جنب مع تحركات عمال المدن الجديدة مثل العاشر من رمضان و٦ أكتوبر ومدينة السادات والصالحية الجديدة وبرج العرب، و لم يغب عمال صعيد مصر عن هذه التحركات فى المنيا وقوص وسوهاج وأسيوط وقنا وأسوان.

٣- شموليتها لجميع القطاعات فكما شملت منشآت القطاع الحكومى والقطاع الخاص وقطاع الأعمال العام شملت أيضا القطاعات التجارية والإنتاجية والصناعية والخدمية (كالصحة والتعليم والكهرباء والمياه).

٤- كانت مشاركة النساء فى هذه الإحتجاجات تمثل نقله نوعية فى الأداء الإحتجاجى للعاملات فبعد أن كان يقتصر دورها على تقديم بعض المؤكولات

---

[٥١] يمكن الرجوع لجدول الإحتجاجات فى مقدمة الدراسة .

للرجال تطور إلى قيادة وتنظيم الإحتجاج وتصدره فى كثير من الأحيان، والمشاركة بفاعلية فى عمليات التفاوض، وعمليات إتخاذ القرار والمبيت بالاضراب فى الموقع أو المبيت بإعتصام الشارع، وكانت البداية مع عاملات المنصورة أسبانيا ، ثم غزل المحلة ، ثم مطاحن جنوب القاهرة ،ثم الحناوى للدخان والمعسل، ثم النصر للصباغة ، ثم غزل سمنود، ثم القاهرة للزيوت والصابون، ثم إدارى التربية والتعليم، ثم الضرائب العقارية، وقد منحت مشاركة النساء بعدا إجتماعيا وانسانيا لهذه الاحتجاجات وساهم فى إكسابها التعاطف المجتمعى .

٥- من أبرز ما اتسمت به هذه الإحتجاجات هى عودة الإحتجاج التضامنى، ذلك التقليد العمالى والنضالى الذى غاب عن الساحة العمالية المصرية منذ سبعينات القرن الماضى عاد للظهور مرة أخرى خلال هذه الموجه الاحتجاجية من خلال (أ) تظاهر عمال مطاحن جنوب القاهرة تضامنا مع عمال غزل المحلة وذهب منهم وفد لزيارة وتأييد احتجاج الضراب العقارية، كما قامت قيادات الضرائب العقارية بزيارات لعمال طنطا للكتان وغزل شبين فى مواقع احتجاجهم، وقام قائدى قطارات مترو الانفاق بتخفيض سرعة المترو من ٩٠ كيلو فى الساعة إلى ٣٠ كيلو تضامنا مع اضراب قائدى قطارات السكك الحديدية بل وهددوا بايقاف المترو حال فض اضراب قائدى القطارات بالقوة.(ب) إعلان أربعة من عمال مطاحن جنوب القاهرة للإضراب عن الطعام تضامنا مع عامل آخر مريض بفيرس الكبدى الوبائى حيث كانت تمتنع الشركة عن صرف العلاج له فأعلن هذا العامل المريض الإعتصام والإضراب عن الطعام، ولما كان هذا الإضراب يمثل خطرا على حياته قام العمال الأربعة بإثنائه عن الإضراب وأضربوا هم بدلا منه و تضامنا معه حتى تم صرف العلاج .

٦- نجحت بعض المواقع فى تطوير مطالبها والدمج بين مطالب الموقع والمطالب التى تتعلق بعموم الحركة مثل الحد الأدنى للأجور واطلاق

الحريات النقابية وكانت أبرز هذه المواقع هى غزل المحلة مطاحن جنوب القاهرة غزل شبين عمال البريد الضرائب العقارية وهو ما يمثل خطوة للامام على صعيد المطالب الاحتجاجية.

٧- تطور القدرات التفاوضية للعمال فى العديد من المواقع ونجاحها فى إستخدام عناصر قوتها، فإذا كان موقع من غزل المحلة يكفى لتغلبه فى التفاوض حجم المشاركين فى الإضراب فإن نجاح ٣٠٠ قائد قطار فى القيام بإحتجاج فى مارس ٢٠٠٧ لتغيير قواعد التشريك الطبى المعمول بها منذ ١٩٨٢ عكس قدرة العمال على التفاوض رغم ضعف وقلة عدد المشاركين حيث قام المحتجون بإيقاف قطار الساعة الثانية المتجهه من القاهرة إلى الأسكندرية لإجبار جهه الإدارة على الدخول فى تفاوض معها، ولم يسمحوا بحركة القطار الإ بعد بدأ المفاوضات وطالبوا بضرورة إنتهائها فى نفس اليوم، وخلال خمس ساعات فقط، ، بل هددوا فى حالة عدم تحقيق المطلب سيتم إيقاف قطار الساعة السابعة ، وقد حضر التفاوض أمن الدولة ومباحث السكة الحديد وقيادات الهيئة، وحضر عن العمال نقابة السكك الحديدية ورابطة قائدى القطارات، وعندما إنتهى التفاوض -عند الساعة الخامسة - وافقت النقابة على أحد مقترحات الهيئة بشأن تعديل مستحقات السائقين الذين سيتم تشريكهم فى المستقبل دون تطبيقه على من تم تشريكهم بالفعل الإ أن الرابطة رفضته، فتقرر الإحتكام للمحتجين وعند عرض المقترح عليهم رفضوه جميعا، وذهبوا إلى قطار الساعة السادسة المتجهه من القاهرة للأسكندرية وأوقفوه عن الحركة، وناموا على القضبان، وعندما قامت قوات الشرطة بمحاصرتهم والإستعداد لفضهم بالقوة جاءتهم رسالة تخفيض سرعة المترو تضامنا مع السائقين، والتهديد بايقافه تماما فى حالة الإعتداء عليهم وجاءت إشارات من باقى قطارات الهيئة تحمل نفس المعنى فتم سحب القوات وارسل الوزير مبعوث شخصى طلب منهم مهلة ٤٨ ساعة لتحقيق مطلبهم واستجاب السائقين للمهلة، وفى اليوم التالى دخلوا فى

مفاوضات إنتهت إلى تغير قواعد التشريك الطبى والمستحقات المترتبة عليه لجميع السائقين الذين لا يزالون بالخدمه سواء بمهنة قائد قطار أو تم تشريكه واحالته إلى مهنة أخرى .

٨- تطور القدرتها التنظيمية للعديد من العمال فإذا كان على رأس قيادات الضرائب العقارية القائد السياسى كمال أبوعيطة بما يحمله من خبرات تنظيمية وسياسية تكفى لتحقيق النجاح التنظيمى فإن العاملين بمستشفى أسوان التعليمى لم يمتلكوا مثل هذه القيادة لكنهم نجحوا فى تنظيم إضراب تبادلى داخل مستشفى، فتمكنوا من الحفاظ على حياة المرضى من ناحية، ومن تنفيذ الإحتجاج من ناحية ثانية، بل ونجحوا فى تحقيق بعض مطالبهم .

٩- نجح العمال فى العديد من المواقع فى تسخير وإستخدام وسائل الإتصال الحديثة لإنجاح إضرابهم فاستخدمت رسائل الموبايل كأداة للتنظيم والحشد والجمهرة، كما استخدم الإنترنت حيث أنشىء العمال مدونات عمالية للتواصل فيما بينهم مثل مدونة عمال مصر، ومدونه غزل المحلة، ومدونة عمال المطاحن، وهى وسائل لم يستخدمها العمال من قبل.

١٠- إبداع أشكال الإحتجاج، فكانت تتم بشكل قصدى مظاهرات نسائية فقط دون مشاركة الرجال مثل القاهرة للزيوت والصابون، وقامت عاملات بالمنصورة أسبانيا بالتهديد بالانتحار عبر إلقاء نفسها من أعلى مبنى بالموقع، وهو نفس التهديد الذى تم من أحد عمال الاسعاف للتشهير بتعسف مديره، وكذلك استخدام الدمى والنعوش والطبول والصافرات .

١١- حماية العمال للمواقع، فلم تسجل طوال هذه الموجه ولا حالة تخريب عمالية بل كان العمال يقسموا أنفسهم لورديات خوفا من دخول أحد عناصر الأمن أو الإدارة للقيام بتخريب ومن ثم إتخاذ هذا الفعل كمبرر لفض الإحتجاج بالقوة .

١٢- كان الموقف الغالب على قيادات التنظيم العمالى الرسمى من لجان نقابية ونقابات عامة واتحاد عام هو معاداة هذه الإحتجاجات الإ بعض اللجان التى إنحازت للعمال مثل مطاحن جنوب وأسمنت طرة وأسمنت السويس وطنطا للكتان، لذا لم يكن من المستغرب أن ترفع شعارات فى أغلب الإحتجاجات الأخرى تطالب بحل اللجان النقابية وتنديد بمواقف الإتحاد والنقابات العامة .

سابعا:أشكال التنظيم التى نشط فيها العمال :

تعددت وتنوعت أشكال التنظيم التى نشط فيها العمال، ويمكن تقسيمها إلى :

أ- بعض اللجان النقابية الرسمية، وهى اللجان القاعدية فى المواقع التابعة للنقابات العامة والإتحاد العام لنقابات العمال والتى نشط أعضاء مجالس إدارتها فى الدفاع عن زملائهم شأن لجنة أسمنت طرة ،وأسمنت السويس، و مطاحن جنوب، و طنطا للكتان .

ب- التنظيمات التى خلقها العمال من رحم الإحتجاجات -التى قاموا بها- بعيدا عن التنظيم الرسمى- وكان أبرزها اللجنة العليا لإعتصام الضرائب العقارية، و لجنة إضراب غزل المحلة، ولجنة إضراب كفر الدوار.

ت- التنظيمات الموازية للعمال مثل الروابط المهنية وأبرزها رابطة قائدى القطارات، ورابطة سائقى النقل بالاسكندرية .

ث- اللجان العمالية المستقلة والتى كونها العمال والنشطاء السياسين والحقوقيين وكان أبرزها اللجنة التنسيقية للحقوق والحريات النقابية والعمالية التى تأسست منذ ٢٠٠١، و اللجنة القومية للدفاع عن العمال التى تأسست فى ٢٠٠٣، لجنة عمال من أجل التغييرالتى تأسست فى ٢٠٠٦، لجنة التضامن

العمالى بالتحالف الاشتراكى والتى تأسست فى ٢٠٠٧، حملة معا من أجل إطلاق الحريات النقابية وإستقلال النقابات العمالية وديمقراطيتها، اللجنة التحضيرية للعمال ، حركة تضامن وجميعها أشكال تأسست فى ٢٠٠٨.

ج- المراكز الحقوقية ومنظمات المجتمع المدنى التى لعبت دورا فى دعم العمال قضائيا وتوعويا ومساندتها وإظهار مشروعية مطالبها كان أبرزها مركز هشام مبارك للقانون، ودار الخدمات النقابية والعمالية، المرصد العمالى التابع للجمعية المصرية للنهوض بالمشاركة المجتمعية .

ح- الكيانات السياسية مثل أمانات العمال بأحزاب التجمع ، والناصرى، الكرامة "تحت التأسيس"، وجماعة الإخوان المسلمين، والتحالف الإشتراكى، مركز آفاق اشتراكية، مركز الدراسات الاشتراكية.

ورغم ذلك يمكن القول بأن نشاط العمال فى هذه التنظيمات يصل إلى ذروته مع كل إحتجاج يشهده الموقع ومع نهايته تبدأ النسبة فى الإنخفاض وربما بمرور الوقت يتوقف نشاطها سواء فى تنظيماتها داخل الموقع أو الحضور فى تنظيمات خارجه، ونعتقد أن هناك ثلاث احتمالات لذا:

الإحتمال الأول: قد يكون ذلك راجعا للضغوط الأمنية التى يتعرض لها العمال فهناك عشرات الشهادات التى ذكرت إتصال الأمن بها لسؤالها عن أسباب حضورها إجتماعات وأنشطة مثل هذه التنظيمات أو مناقشتها فيما تطرحه من آراء ومواقف مما يشعر العمال بأنهم مراقبين أمنيا، فيدفعهم ذلك للإنسحاب التدريجى.

الإحتمال الثانى: قد يكون ذلك راجعا إلى ثقافة ووعى بعض العمال التى تنشط دفاعا عن مصالحها وتسعى للتشبيك فيما بينها أو مع تنظيمات أخرى دعما

لمواقفها أثناء الإحتجاج، ثم تهمل التواصل والإستمرارية مع استقرار أوضاعها الوظيفية.

الإحتمال الثالث: فشل هذه التنظيمات نفسها فى طرح آلية تواصل أو مهام عمل جاذبة ودافعة لإستمرار مثل هذه العلاقات وتطويرها.

ثامنا: رؤية حول نتائج الممارسة الجماعية للعمال ومدى قدرتها على إحداث التغيير:

كان إضراب غزل المحلة بمثابة الإعسار الذي كسر الأسوار التي كانت تحيط بالطبقة العاملة وتحول دون تعبيرها عن مطالبها. و لم يكن غريبا أن تبدأ حركة الإحتجاج العمالى فى النمو والتوسع من خلال قطاع الغزل والنسيج فهو القطاع الذي شهد تدهورا واسعا في شركاته، ووصلت ديونه إلي ١٨ مليار جنيه منها ٩ مليارات جنيه للبنوك، ومنذ عام ١٩٩١ وحتى ٢٠٠٧ لم يتم ضخ مليم واحد في قطاع الأعمال العام ، وكان قطاع الغزل والنسيج الأكثر تأثرا من أي قطاع آخر، وأدي ذلك إلي تخلف الصناعة عن التقنيات الحديثة عالميا وإنعدام قدرته التنافسية، وفشل شركاته الـ ٢٨ في مواجهة متطلباتها وأزماتها المالية وتراكم الديون. و إذا كان قطاع النسيج قد مثل القاطره التى قادت الإحتجاجات العمالية بداية من عام ٢٠٠٦ فإن موظفى الحكومة والهيئات العامه كانوا فى ٢٠٠٧ هم الوقود الذى أمدها بالقوة والعنفوان، فكان المدرسين والإداريين وأساتذة الجامعات فى قطاع التعليم، والأطباء والممرضين والمسعفين وموظفى التأمين الصحى فى قطاع الصحة، وعمال النقل العام والسكك الحديدية ومترو الأنفاق فى قطاع النقل، وموظفى الضرائب العقارية فى القطاع المالى...الخ

لا شك أن هذه الموجه الإحتجاجية تشهد بنجاح الطبقة العاملة المصرية بعد صمت طويل في رفع صوتها والتعبير عن نفسها عن طريق شكل راق من أساليب الاحتجاج الديمقراطي، يتطلب قدراً عالياً من التنظيم والإنضباط والوحدة وتحديد الهدف وترتيب الأولويات والمساحة الزمنية للإعتصام أو الإضراب عن العمل أوالطعام، وكيفية تحييد الأمن وتجنب تدخله، وكسب التعاطف المجتمعى فمعقولية وتواضع مطالب العمال أكسبها قبولاً مجتمعياً وخاصة أن عمال قطاع النسيج فى قطاع الأعمال العام يبلغ عددهم ١٠٤ ألف عامل وما طالبوا به من أرباح سنوية كان متوسطه من ٧٠جنية إلى مائة جنيه بما يفيد أن التكلفة الاجمالية لمطالبهم قد لا تتجاوز ١٠ مليون جنيه وهو مبلغ ضئيل ولا يساوى شيئا إذا ما علمنا أن الحكومة أنفقت (٥٠٠ مليون جنيه) على تجديد ٥٢ فرش مكاتب الوزراء فى الوقت الذى تركت فيه إضراب بعض المصانع يصل لليوم التاسع وتركت البعض الآخر يضرب عن الطعام حتى توصلت إلى زيادة بدل الوجبة الذى لا تزيد تكلفته عن ١٣ مليون جنيه سنوياً.٥٣ وهى المبالغ التى جعلت هؤلاء البسطاء/الشرفاء ينصرفون وقد غمرتهم الفرحة وتخللهم الشعور برفع الغبن عنهم.

لقد ظن البعض أن هذه الإضرابات مجرد هبه عفوية غير منظمة ، ونعتقد أن ذلك رأى غير صحيح فهى موجه إحتجاجية لا تسيطر عليها تنظيمات حزبية ولكن ذلك لا يعنى أنها غير منظمة فقد انتهجت آليات وأدوات يمكن الجزم معها بأنها تمتعت بقدر لا بأس من التنظيم والتنوع المستندين لخبرة الحركة العمالية المصرية عبر تاريخها الطويل وتنوعت فيها آليات المراوغة والمساومة، وامتزجت مع توزيع

---

[٥٢] استجواب شاهيناز النجار للحكومة فى مجلس الشعب –المصرى اليوم ٢٠٠٧/٢/٢٦ ص ٣

[٥٣] طارق الحريرى– اضرابات عمال الغزل يؤكد تشوهات المرتبات فى مصر – المصرى اليوم ٢٠٠٧/٢/١٢ ص٦

الأدوار وتنوع أشكال الإضراب والتضامن ، والأهم من ذلك طرحت على الواقع المصرى تجربة جديدة إفتقدها التاريخ العمالى منذ إضراب كفر الدوار ١٩٩٤.

إن هذه الموجة الاحتجاجية لم تنجح فقط في فرض الحالة العمالية على المشهد السياسى المصرى، أو استقطاب كل وسائل الإعلام المصرية والعربية للحديث حول الآثار الناجمة عن السياسات الإقتصادية ، أو كشف الواقع المرير لحياة العمال، أو فتح الباب للحديث حول ضروريات الإصلاح الإجتماعي، لكنها نجحت أيضا فى كسب التضامن العمالى الدولى من ناحية، و فى لفت انتباه وسائل الإعلام الدولية لمتابعة حركتها وتحليلها .

ولعل أبرز نجاحات هذه الموجة الإحتجاجية هو نجاحها فى تعرية الإتحاد العام لنقابات عمال مصر وإسقاط ورقة التوت التى كانت تستر عوراته ولم يعد هناك ثمة شك فى أن هذا التنظيم العمالى الرسمى يمثل حجر عثرة يحول دون تطور الحركة العمالية، ويجعلها مفتقدة لتنظيمها الذى يدافع عنها، وينمى وعيها، ويساهم فى تطوير حركتها، ويدعم ترابطها، فهو فى حقيقته مجرد تنظيم صورى يحمل إسم تنظيم العمال لكن كل سياساته وقراراته تمثل إنحيازا واضحا ضد العمال لصالح الحكومة ورجال الأعمال.

والمتابع لهذه الإحتجاجات بدقة من السهل عليه أن يحكم على إجادة النظام لطريقة التعاطى مع هذه الموجه فلم يكن التعاطى معها بوليسيا فجا كعادته لكنه تعاطى معها بوعى و دهاء سياسى حيث وقف على الحياد مرات، وأجبر إدارات الشركات على الإستجابة لمطالب العمال مرات عديدة، واستخدم العنف والقوة فى مواجهة العمال مرات أخرى عندما طبق قانون الطوارىء على ثلاثة من عمال المحلة، وعندما أجهض احتجاجات بالقوة فى المحلة وميت غمر والاسكندرية وشبين، فقد إعتمد النظام على استخدم أساليب سياسية ترتكز على النفس الطويل مثل

التهديد أو المتابعة المحسوسة[٥٤] أو السعى لخلق إنشقاقات داخل الموقع، وكان جل إهتماماتها هو السعى إلى وأد تحول هذه الإحتجاجات إلى تكتلات داخلية منظمة يمكن أن تمتع بمقومات الإستمراية لذا كان التركيز على ضرب هذه الحلقة ووأدها فى المهد والحيلولة دون تطورها أو إرتباطها بتكتلات أخرى.

من الفخاخ التى وقعت فيها بعض المواقع هى النزعة الفردية والزعامية لبعض القيادات فكما كان للإعلام دوره الإيجابى فى دعم مطالب هذه الحركة كان هناك آثارا سلبية حيث خلقت عند البعض روح زعامية وعند البعض الآخر غيره غير موضوعية، الأمر الذى ساهم فى إحداث صراعات داخل الموقع سرعان ما تحولت إلى عداوة غير مبرره فشهدت بعض المواقع حرب بيانات و شائعات بين قياداتها، وكان أبرز هذه المواقع غزل المحلة ، وإدارى التربية والتعليم، كما تعرضت الضرائب العقارية لنفس الفخ الإ أنها نجحت فى تخطيه وتجاوزه .

لقد أكدت هذه الموجه غياب الدور الفاعل للأحزاب الرسمية وإستثناء من هذا حاول التحالف الإشتراكى[٥٥] لعب دور فى رفع وعى العمال والتضامن معهم وتوحيد مواقفهم، فى الوقت الذى قامت فيه الأحزاب غير الرسمية بدور فاعل حيث إستضاف حزب الكرامة إجتماعات الضرائب العقارية وإدارى التربية والتعليم وقدم

---

[٥٤] تعمد مراقبة العامل بطريقة علنية حتى يضعه تحت ضغط نفسى، وفى بعض الأحيان كانت عناصر أمن الدول تتصل بقيادات العمالية فى المواقع لتناقشها فى آرائها وخطاباتها وشعارتها و البيانات التى قامت بتوزيعها .

[٥٥] هو تحالف سعى حزب التجمع إلى تشكيله وضم أحزاب الناصرى والكرامة وبعض منظمات المجتمع المدنى والتنظيمات الشيوعية ،وكان يقوده المفكر السياسى عبد الغفار شكر ومن أبرز أدوار التحالف ١- هو توحيد مطلب الحركة العمالية بجعل الحد الأدنى للأجر ١٢٠٠ جنيه بعد أن كانت هناك أرقام متباينه من ٨٠٠ جنيه إلى ١٨٠٠ جنيه، ٢- كما قاد شكر التحالف للعب دور فى وضع مشروع قانون جديد للنقابات العمالية مع حملة معا التى أنشئت من أجل هذا الغرض .

لهم ما استطاع من مساندة، ونشطت العناصر العمالية من الإخوان داخل مواقع الإحتجاج شأن المحلة وغزل شبين وغزل كفر الدوار وأسمنت طره والضرائب العقارية، ولعبت التنظيمات الشيوعية ونشطاء اليسار منذ ديسمبر ٢٠٠٦ دورا بارزا فى دعم هذه الموجه الإحتجاجية وقدمت المساندة الإعلامية والقانونية والسياسة وكذلك المادية عبر دعم أسر المعتقلين والمفصولين عن العمل، كما كان للاخوان والتنظيمات الشيوعية السرية دورا سلبيا فى بعض المواقع حيث ساهمت فى إحداث انشقاقات وتغليب طرف على حساب الآخر فكان من أسباب إنسحاب مكرم لبيب[٥٦] هو تعامل العناصر المنتمية للأخوان معه بطريقة طائفية لكونه مسيحى الديانه، لدرجه جعلت مكرم يعلن ذلك فى نقابة الصحفيين فى نوفمبر ٢٠٠٧ عندما كان يشرح فى مؤتمر عمالى مجريات التفاوض مع الوزير باعتباره أحد أعضاء اللجنة العليا للإعتصام وقال " انتوا بتشوشوا عليا ومش عايزين تسمعونى لأنى مسيحى"، كما لعبت التنظيمات الشيوعية دورا فى تصدع وحدة عمال غزل المحلة عبر دعمها لبعض أطراف الصراع الداخلى الذى نشأ بين العمال على حساب البعض الآخر تحت دعاوى الموقف المبدئى والموقف المتخاذل دون أن تبذل جهودا حقيقية فى الحفاظ على وحدة الموقع وتماسكه.

تسعى اللجان العمالية المستقلة مثل اللجنة التنسيقية للحقوق والحريات النقابية والعمالية واللجنة التحضيرية للعمال وحركة تضامن إلى التبشير بالتعددية النقابية وطرحت خطابات تنادى بانشاء اتحاد عمال مستقل، وتردد أيضا دعوات إنشاء

---

[٥٦] رئيس اللجنة النقابية للضرائب العقارية بالدقهلية والتابعة لنقابة البنوك وهى أكبرلجنة نقابية، وهو أحد مؤسسى حركة الضرائب العقارية، وعضو اللجنة العليا للاعتصام، وبعد نجاح الإعتصام، رفض المشاركة فى تأسيس نقابة جديدة تكون مستقلة عن الاتحاد، وكان يدعوا لتأسيس نقابة جديدة للضرائب العقارية ولكن تدخل فى عضوية الاتحاد العام .

حزب عمالى مستقل، ومازال الأمر مجرد دعوات فلا إتحاد مستقل دون نقابات مستقلة وإلى الآن لا توجد الإ تجربة واحدة ناجحة هى تجربة الضرائب العقارية .

و إذا كانت مطالب العمال الأساسية خلال هذه الموجة الاحتجاجية قد اقتصرت فى معظمها على مطالب إقتصادية مباشرة وترتبط بمواقع عملها فقط ولم يتم تطويرها حتى الآن بمطالب أكثر عمقا وإستدامة أو بمطالب قومية وسياسية وإجتماعية فان ذلك يرتبط بأفاق تطور الحركة العمالية ذاتها وربما تساعد هذه الإضرابات على خلق قيادات وتجمعات عمالية جديدة قادرة على تمثيل العمال وقيادة حركتها وفرض استقلاليتها بعيدا عن إدارات الشركات ولا يمكن لنا القول بأن هذه الموجة الإحتجاجية تعبر عن حركة إجتماعية عمالية كاملة التكوين فمازالنا فى بداية الطريق ومهما إرتفع عدد الإحتجاجات، أو إتسع نطاقها، و مهما حققت من بعض النجاحات الموقعية هنا أو هناك فذلك ليس مبرر كافى لأن نطلق عليها وصف "حركة إجتماعية" أو ندعى قدرتها على إحداث التغيير الآن ، ورغم ذلك لا ننكر أننا أمام نموذج لحالة عمالية ونقابية تتمتع بقدر من الحيوية والنشاط والقدرة على تحقيق بعض المطالب، ولا يجب أن نتجاهل أو ننكر أيضا أن هذه الحالة لا تمتلك فهم مشترك لطبيعة ودور الطبقة العاملة و تنظيماتها ، ولا يمكن القول أن هناك تحديد لأهدافها، وأنها تمارس أنشطة عمدية تحفر بها مجرى فى سبيل تحقيق هذه الأهداف، فإذا كانت هذه الموجه الإحتجاجية نجحت فى القفز على الأشكال التنظيمية القائمة وخلقت أول تنظيم عمالى مستقل _ الضرائب العقارية- فمن السابق لأوانه الحكم على مدى قوة وتماسك هذا التنظيم، ومن الخطأ تحميله وحده مسئولية النهوض بحركة إجتماعية عمالية، ومازلنا نفتقد من ناحية للتضامن العمالى القوى فنسبة التضامن العمالى مع بعضه البعض مازالت صغير ويمكن وصفها بالعرضية، ومن ناحية ثانية تفتقد هذه الحالة العمالية أى بناء لجبهة تحالف مع الحركات الإجتماعية الأخرى ومن البديهى أن قضية الكفاح العمالى لن تنتصر ما لم ترتبط مع

القطاعات الأقرب للطبقة العاملة ويجب أن تمتلك الطبقة العاملة خطاب جديد ولغة جديدة و رؤية لا تستجدى التعاطف٥٧ بقدر ما تدعوا للعمل المشترك على أرضية المصالح المشتركة كأن تسعى عبر حملات إجتماعية لمواجهة سياسات الدولة المعادية لها أو المناوئة لمصالحها، لذلك لابد أن تتطور الحالة العمالية والنقابية الحالية وألا تقف عند المطالب الإقتصادية داخل المصنع أو حتى مطالب إطلاق الحريات النقابية بل يجب أن تتحرك أيضا من أجل صياغة والدفاع عن سياسات تركز علي التصنيع والتطور العلمي والتكنولوجي الموائم له، وتسعى للتأثير فى السياسات الإقتصادية والإجتماعية، فلا مفر لها من أن تنشط سياسيا حتى يكون له نصيب من الدخل والثروة وصناعة القرار*[٥٨] بمعنى أن تصبح رقم فى موازين القوى السياسية والاجتماعية والاقتصادية وإذا تجاهلت حتمية هذا التحول والتطور فانها بذلك لا تلقى فقط بما تمتلكه من أسلحه، وإنما أيضا تتخلي عن أبسط مصالحها وأكثرها التصاقا بحياتها اليومية ومصيرها بل ومصير المجتمع كله.

---

[٥٧] د أحمد عبد الله رذة- الطبقة العاملة بين النضال والتجديد- البحوث العربية- كراسات- عمال مصر وقضايا العصر ص ٩

[٥٨] "كأن يناقش ما إذا كانت إستراتيجية النمو التي تتحيز لصالح أنشطة كثيفة العمل وقليلة الإنتاجية والأجور هي الأنسب فعلا لإمتصاص البطالة- مثلا- أم النضال من أجل إستراتيجية بديلة تقوم علي التركيز علي أنشطة الصناعة والخدمات عالية الإنتاجية والأجور والقادرة فعلا علي دفع الإقتصاد وسوق العمل إلي أعلي مستويات النمو الديناميكي

من واقع اللقاءات مع العمال:

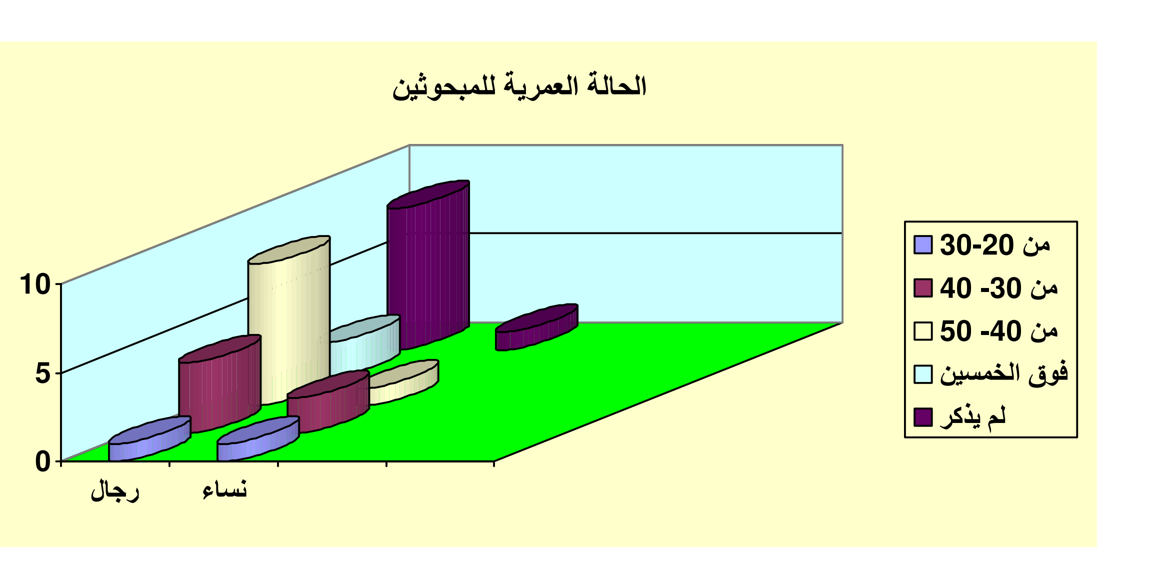
تصنيف البيانات:

الحالة العمرية للمبحوثين:

٥١ -٥٠ -٤٢ -٥٢ -٤٥ -٣٥ -٣٠ -٤٥ -٠٠ -٣٢- - ٠٠-٠٠ -٤١ -٠٠-٠٠ـــ

٠٠-٠٠ -٢٣ -٣٢ -٠٠-٤٣ ـــ ٤٧

النساء: ٣٨ -٣٧ -٤٢ -٢٩ -٠٠، ٥٠.



تعليق:

متوسط العمر من ٢٩- ٥٠، وهي قوة العمل الرئيسية في المجتمع.

المحافظات مقر المبحوثين:

الجيزة، أسوان، السويس، الأسكندرية، القليوبية، حلوان، المحلة (الغربية)، القاهرة.

المستوي التعليمي للمبحوثين:

- معهد فني تجاري/ الحديد والصلب- حلوان
- معهد فني تجاري- طالب بكلية حقوق/ شركة مطاحن جنوب القاهرة
- فني / شركة السويس لتصنيع الأسمدة
- محاسب/ مستشفي اسوان التعليمي
- دبلوم نجارة – فني هندسة
- ممرض
- ممرض
- مؤهل متوسط- أمين الخزنة/ نقابة المهندسين الفرعية- فرع اسوان
- محاسب.
- معهد فني تجاري
- ثانوية عامة/ سائقين
- -------
- --------
- --------
- دبلوم معهد صحي/ عاطل/ معاق
- دبلوم صنايع/ عمل متقطع/ عاطل/ معاق
- ٢ دبلوم سياحة وفنادق/ مراكب نيلية خاصة/ عمالة موسمية
- بكالوريوس زراعي/ الشركة الوطنية لإنتاج الدواجن وإنتاج البيض
- دبلوم صنايع/ القناة الثامنة بالتليفزيون- اسوان
- مؤهل صنايع
- دبلوم صنايع
- اعدادية/ شركة الحناوي للدخان والمعسل

- ----
- إداري/ شركة صناعات الزيوت المتكاملة
- دبلوم ثانوي صناعي/ فني ثالث ميكانيكا بقسم الجراج- شركة مصر للغزل والنسيج بالمحلة الكبري
- بكالوريوس تجارة/ مدير مأمورية الضرائب العقارية.
- دبلوم ثانوي صناعي/ الهيئة القومية لسكك حديد مصر.

تعليم اساسي

لم يذكر ■ غير محدد ■ مؤهل عال ■ فوق المتوسط ■ مؤهل متوسط ■ ثانوية عامة ■ تعليم اس

<u>تعليق:</u>

أن النسبة الغالبة من العمال المحتجين، وقيادات الإحتجاج المبحوثين، من خلفيات تعليمية متوسطة وفوق المتوسطة.

قطاعات العمل، ونوع العمل:

- قطاع الأعمال العام، القطاع الخاص، قطاع حكومي.
- عمال حديد وصلب، عمال مطاحن، عمال سماد، عمال وممرضين بمستشفي تعليمي، عاملين بنقابات فرعية، عمل حر (سائقين نقل بري)، عمال علي مراكب سياحية، عاملات بقناة تليفزيونية محلية، عاملات بمصنع للدخان، موظفو شركة صناعات الزيوت المتكاملة، متعطلون عن العمل بسبب الإعاقة، عمال بشركة للغزل والنسيج، موظفو مصلحة الضرائب العقارية، عمال بالهيئة القومية لسكك حديد مصر.

شكل العمالة:

(عمالة مؤقتة، ثابتة، موسمية (بالموسم)، عمالة يومية)

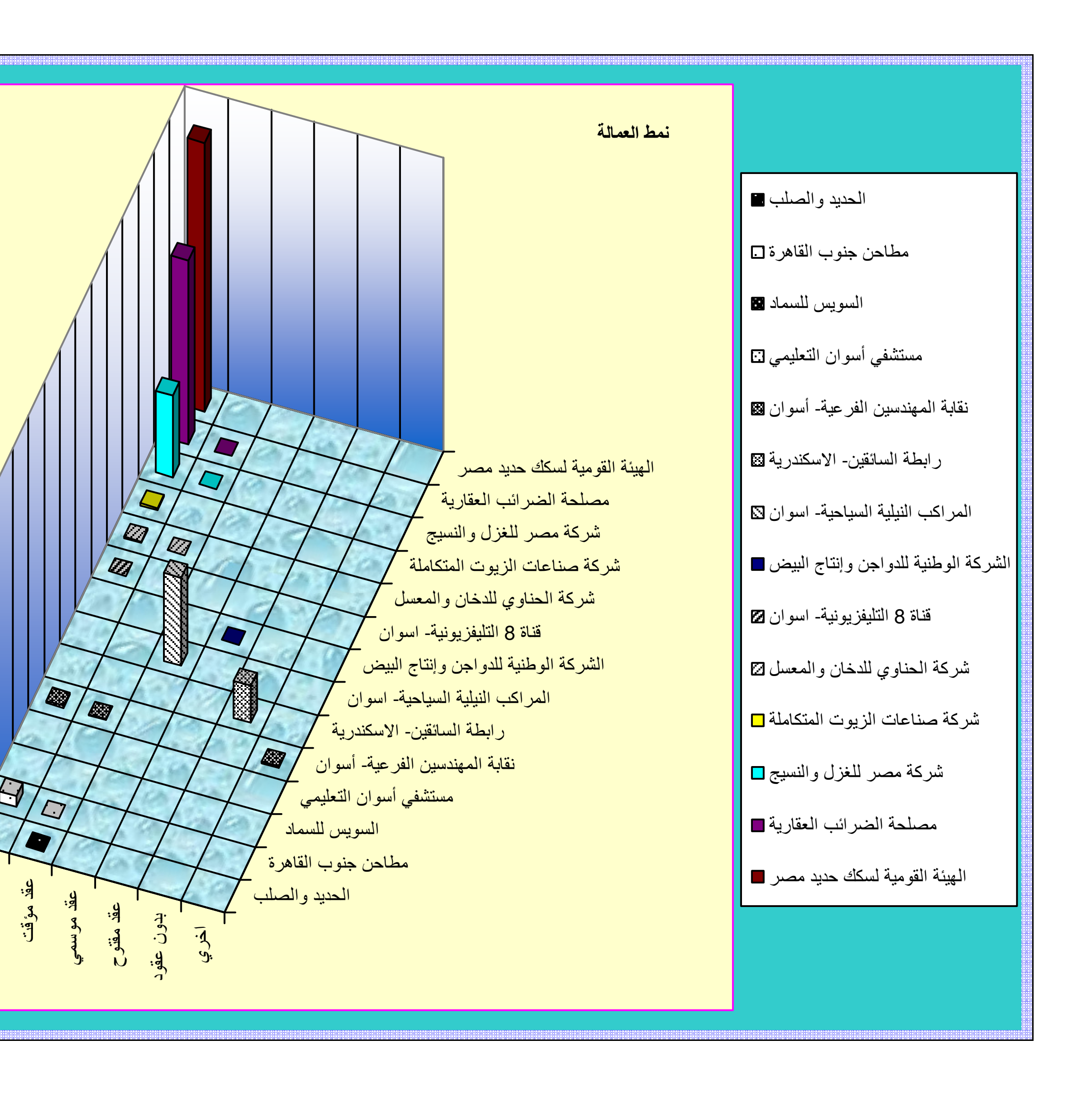
- **الحديد والصلب:**
  - عمالة ثابتة ١١-١٢ الف،
  - مؤقتة ، ٣٠٠،
  - يومية
- **مطاحن جنوب القاهرة:**

- o عمالة ثابتة تناقصوا من ٦٠٠٠ عامل في أوائل التسعينات إلي ٢٨٢٠ عامل
- o عمالة مؤقتة: ٧١ عامل فقط.

- **شركة السويس لتصنيع الأسمدة:**
  - o عمالة يتم تجديد العقود لهم سنويا، ٥٠٠ عامل حاليا.
- **مستشفي أسوان التعليمي:**
  - o عمالة ثابتة: الممرضين عددهم ٤٠٠ عامل. ومعظم العمال والإداريين وهم حوالي ١٥٠ شخص. إجمالي العمالة في المستشفي ١٠٠٠ فرد.
  - o عمالة مؤقتة (بعقد شهري): ١٠٠ عامل
- **العاملين بالنقابة الفرعية للمهندسين- أسوان:**
  - o العمالة ثابتة ومعينة= عددهم ٩ عاملين فقط.
  - o تعيين لنصف الوقت: ١٣ عامل.
- **رابطة السائقين- الاسكندرية:**
  - o غير مرتبطين بعقود- بكلمة الشرف.
- **عمال المراكب النيلية السياحية- اسوان:**
  - o عمالة موسمية، ويتم توقيع استمارة استقالة قبل توقيع العقد. عدد العمال من ٢٤٠٠٠ موزعين علي ٢٧٠- ٣٧٠ مركب نيلي.
- **الشركة الوطنية للدواجن وإنتاج البيض:**
  - o ١٢٤ عامل بالمصنع معينين بعقود مفتوحة تقوم الشركة بفصلهم مع نهاية كل عام ثم تعينهم مع بداية العام الجديد فى أماكن اخري.
- **موظفو القناة التليفزيونية الثامنة- أسوان:**

- ١٠ نساء فقط. ولم تذكر المبحوثة وضعية العمالة ولكنها علي ما تبدو ثابتة، حيث وصل العمل لأحدهن أكثر من ١٣ عاما.

- **شركة الحناوي للدخان والمعسل:**
  - عقود بـ ٣ سنين، ثم عقود ثابتة. الثابتين: ٤٣٠ عامل.
  - العمالة المؤقتة: ٢٠ عامل.
- **شركة صناعات الزيوت المتكاملة:**
  - عمالة معينة جميعها : ٥٥٠ عامل.
  - عمالة مؤقتة لا يوجد.
- **شركة مصر للغزل والنسيج بالمحلة:**
  - العمالة الدائمة: ٢٢٢٨٠ عامل
  - العمالة المؤقتة: ٢٠ عامل
- **مصلحة الضرائب العقارية:**
  - العمالة الدائمة: ٥٠ ألف عامل
  - العمالة المؤقتة: ١٠٠ عامل
- **الهيئة القومية لسكك حديد مصر:**
  - العمالة الدائمة: ٧٣ الف عامل
  - العمالة المؤقتة: لا يوجد
- **متعطلون عن العمل بسبب الإعاقة- أسوان:**
  - لا وجود لفرص عمل متوفرة أو مستقبلية محتملة علي الإطلاق.



عدد ساعات العمل، وظروفه:

- **الحديد والصلب- حلوان:** ما بين ٧.٥- ٨.٥ ساعات، ورديتين عمل. وردية العمل الإضافي بأجر متميز. لا يوجد من يعمل في أعمال اخري غير عمله في المصنع.
- **مطاحن جنوب القاهرة:** ورديتي عمل، العمل ٧ساعات، أجر الوردية الإضافي (٦ جنيه/ مقابل ساعتي العمل الإضافي). معظم العمال لديهم

أعمال أخري. ظروف السلامة المهنية غير متوافرة، ومعظم العمال لديهم أزمات صحية صدرية وربو، ونسبة عجز غير قليلة.

- **سماد السويس:** ورديتي عمل ولا يتم صرف تعويضات في حالة إصابة العمل، أمراض وتلوث يلحق العاملين في هذا المجال مع إجراءات حمائية ضعيفة من قبل الشركة.
- **مستشفي أسوان التعليمي:** لم يذكر.
- **العاملين بالنقابة الفرعية للمهندسين- أسوان:** فترتي عمل صباحية ومسائية.
- **رابطة السائقين- الاسكندرية:** ورديتي عمل تمتد الواحدة من ١٠ **إلي** ١٢ ساعة.
- **عمال المراكب النيلية السياحية- اسوان:** يعمل الطاقم بالكامل في رحلة لمدة ٣ ليالي إلي ٤ ليالي.
- **الشركة الوطنية للدواجن وإنتاج البيض(يتم بيع الشركة):** ٨ ساعات العمل تمتد إلي بعد ذلك.
- **عاملات بالقناة التليفزيونية الثامنة- أسوان:** هناك ورديات بالعمل ٦ ساعات بالوردية الواحدة.
- **شركة الحناوي للدخان والمعسل:** العمل ٧.٥ ساعات. وهناك وردية اجبارية مؤخرا من ٣- ١١ ليلا.
- **شركة صناعات الزيوت المتكاملة:** لم يذكر عدد ساعات العمل، ولكن هناك ورديات.
- **شركة مصر للغزل والنسيج بالمحلة:** ٧ ساعات يوميا، لا يوجد أجر للعمل الإضافي، أجر اليوم الإضافي ١٠ جنيه.

- **مصلحة الضرائب العقارية:** ٨ ساعات يوميا، أجر الإضافي يعادل ٦٥ يوم شهريا+ ١٠٠% من الأجر الأساسي بدل جهود غير عادية.
- **الهيئة القومية لسكك حديد مصر:** متوسط ٨ ساعات، ولا يوجد أية أجور للعمل الإضافي.

متوسط الدخل (الأساسي)، وامتيازات اخري:

- **الحديد والصلب- حلوان:** ٦٠٠ أساسي/ ٢٠٠٠ شامل + تأمينات للعمالة الثابتة فقط- معاش مبكر بمبالغ مرتفعة جدا.
- **مطاحن جنوب القاهرة:** الراتب لم يذكر بالتحديد، وورد بالمتن أنه ٥٠٠ جنيه للمبحوث، ولكنه ليس متوسط الأجور، تأمينات إجتماعية-- معاش مبكر بمبالغ تظلم منها العمال (٣٠ الف جنيه).
- **سماد السويس:** الأساسي ١٥٤، ٤٨٢ شامل + تأمين صحي كامل + تحايل من رئيس الشركة علي عدم دفع أموال التأمينات الاجتماعية + زيادة ٧% علي الأساسي كل عام + لا يوجد تعويضات في حال موت أحد العمال.
- **مستشفي أسوان التعليمي:** الأجور علي حسب المؤهل فللعمالة المؤقتة ١٥٠- ٢٠٠ جنية، العمالة الثابتة ١٥٣- ١٧٣ جنيه + علاوات خاصة وعلاوات دورية+ تذاكر سفر+ مكافأة كل اول شهر من صندوق تحسين الخدمة بالمستشفي.
- **العاملين بالنقابة الفرعية للمهندسين- أسوان:** لم يذكر، مؤمن عليهم، تخفيض نسبة الحافز من ١٠٠% إلي ٦٠ %+ بدل انتقال + بدل نقدي + بدل خزنة **(حافز لأمين الخزنة).**

- **رابطة السائقين- الأسكندرية: لم يذكر**،لا توجد اي نوع من التأمينات أو الحماية أو الحوافز. التأمين الصحي لا يمنح للسائق إلا عند المعاش فقط. كارتة حوادث، في حالة الحوادث يصرف السائق علاجه من الشئون الاجتماعية (التضامن الاجتماعي).
- **عمال المراكب النيلية السياحية- أسوان:** لم يذكر ولكنها معقولة + البقشيش الأخذ في التضاؤل، **+** إمتيازات ضئيلة لبعض العمال لأغراض التفتيش فقط من تأمين صحي و تأمين إجتماعي.
- **الشركة الوطنية للدواجن وإنتاج البيض:** ١٢٠ جنيه شهريا، وكان هناك تأمين صحي وتأمينات إجتماعية.
- **عاملات بالقناة التليفزيونية الثامنة- أسوان:** لم يذكر المرتب الأساسي، حوافز وعلاوات.
- **شركة الحناوي للدخان والمعسل:** المرتب الحالي ٢٣٢ جنيه، وهناك تأمين صحي، توقف التأمين الإجتماعي منذ ٢٠٠٢.
- **شركة صناعات الزيوت المتكاملة:** تبدأ الأجور من ٣٠٠ جنيه، بدل وجبة + بدل وردية + أجر للإضافي، + لا يوجد حوافز ولا نسبة من الأرباح + تأمين إجتماعي متميز + تامين صحي.
- **شركة مصر للغزل والنسيج بالمحلة:** ٣٠١ جنيه كأساسي- ٤٧٠ شامل، توجد تأمينات صحية واجتماعية ويخصم الإشتراك الشهري من المرتب الأساسي.
- **مصلحة الضرائب العقارية: (بعد الإنضمام لوزراة المالية)** الأساسي ٣٥٠ جنيه- والشامل ١٣٥٠، يوجد تأمين صحي بخصم ١٠% من الأجر الأساسي، وتأمينان إجتماعية بخصم ١٠% من الأجر الأساسي.

- **الهيئة القومية لسكك حديد مصر:** ٥٠٠ جنيه اساسي- ١١٠٠ شامل، يوجد تأمين اجتماعي يخصم ١٠% من المرتب الأساسي للعامل، و١٠% من المتغير، كما يوجد تأمين صحي.

<u>تعليق:</u>

متوسط الأجور ترواح بين ١٢٠ جنيه (أصغر أجر تم رصده)- و٦٠٠ جنية (كمرتب أساسي).

ما هي إمكانيات الاحتجاجات والحركة الاجتماعية العمالية في تحقيق التغيير؟

وينقسم هذا التساؤل إلي عدد من التساؤلات الفرعية هي:.

١ ـ ما هي أنماط (أشكال) الاحتجاجات العمالية؟

أما عن الأشكال التي إتخذتها الإحتجاجات كانت متنوعة، كالتالي:

- **الحديد والصلب:**
  - إحتجاجات صغيرة: وردت كلمة الإحتجاج دون تعريف لشكل الإحتجاج الذي إستخدمه العمال في المطالبة لحقوقهم. وأيضا المطالبة بالحقوق وردت دون تحديد شكل هذه المطالبة.
  - امتناع عن إستلام المرتب وذلك كإحتجاج لزيادة الحافز.
  - تقديم مذكرات إلي وزارة القوي العاملة عقب إنتخابات ديسمبر ٢٠٠٦.
  - اللجوء للقضاء للحكم ببطلان الإنتخابات في دورتي ٢٠٠١، ٢٠٠٥.
- **مطاحن جنوب القاهرة:**
  - إعتصام وإضراب فردي. تهديد باستقالة. كتابة مذكرات ورفعها.

- اعتصام ٢٩ مارس ٢٠٠٧، لأكثر من ١٢٠٠ عامل وعاملة.
- تهديد بإضراب.
- وقفة تضامنية مع إضراب غزل المحلة الثاني سبتمبر ٢٠٠٧.
- المشاركة في إضراب ٦ ابريل ٢٠٠٨، نسبت الغياب وصلت ٥٠% في المصنع.
- المشاركة الفردية في إعتصام شركة مطاحن الشروق (مشاركة إثنين من مطاحن جنوب القاهرة).

- سماد السويس:

- إعتصام من جميع الورادي في المصنع.
- إعتصام ثاني مع الأهالي أمام أمن الدولة.
- تصعيد إلي إضراب.
- تهديد بإعتصام جديد.

- مستشفي أسوان التعليمي:

- عمل مذكرة، ثم تبليغ أمن الدولة عن قيام مظاهرة.
- تهديد بعمل إضراب عن العمل، وبعده إضرابا ثانيا عن الطعام.
- كانت هناك إضرابات أكثر من مرة في ٢٠٠٣.
- إضراب عن العمل.

- نقابة المهندسين الفرعية- أسوان:

- اللجوء للقضاء.
- عمل مذكرة دفاعا عن خصم الحافز الشهري بنسبة ٢٠% دون أي مبرر.
- شكاوي إلي النقابة العامة وإلي الحارس القضائي للشئون المهنية.
- رسائل إلي رئيس الجمهورية، ورئيس الوزراء، والسيد المشرف

علي نقابة المهندسين، وجهات الأمن في أسوان.

- **رابطة السائقين- الإسكندرية:**
  - تشكيل جمعية أهلية باسم "الرابطة" لتكون ممثل حقيقي عن السائقين.
  - طرق كافة الأبواب، بالذهاب إلي الهيئة القومية للتأمين والمعاشات بالاسكندرية.
  - مخاطبة أعضاء مجلس الشعب المحلي دون جدوي.
  - استمرار العمل المتواصل مع كل الجهات المعنية حتي يتم تحقيق مطالب السائقين.
- **عمال المراكب النيلية السياحية- اسوان:**
  - المطالبة بالحقوق القانونية عند تقديم الاستقالة من صاحب العمل.
  - الذهاب إلي محامين مختصين، لرفع قضايا.
- **الشركة الوطنية للدواجن وإنتاج البيض- أسوان:**
  - اعتصام أمام مقر الشركة.
  - إضراب عن الطعام.
  - الاعتصام الثاني أمام المحافظة.
  - مقابلة المحافظ ومواجهته بالمخالفات والفساد في بيع الشركة.
  - رفع قضايا للمطالبة بالتعويضات عند تسريح العمال.
- **القناة الثامنة التليفزيونية- أسوان:**
  - كتابة مذكرة لوزير الاعلام.
  - كتابة شكوي لرئيس القطاع، والمجلس القومي للمرأة.
- **شركة الحناوي للدخان والمعسل:**
  - شكاوي بمكتب العمل ، والذهاب للنائب العام ثم اللجوء للقضاء.

- الاستعانة بحزب التجمع والناصري لمخاطبة الجهات المسئولة.

- **شركة صناعات الزيوت المتكاملة:**

  - كتابة المطالبة وتوزيعها بين العمال.
  - رفع طلبات للمسئولين، لوزيرة القوي العاملة، ورئيس النقابة العامة للصناعات الغذائية.
  - اعتصام.
  - ثم إضراب عن الطعام.

- **متعطلون عن العمل بسبب الإعاقة- أسوان:**

  - الذهاب إلي المحافظ، وعرض مشكلتهم.
  - الذهاب إلي النقابة في الإسكندرية (لم اعرف ما هي النقابة؟).
  - التفكير في تقديم شكوي من خلال المؤسسات الحقوقية في أسوان.

- **شركة مصر للغزل والنسيج بالمحلة:**

  - الاحتجاج الاول ديسمبر ٢٠٠٦:
    - إضراب عن العمل، واعتصام داخل الشركة.
  - الاحتجاج الثاني سبتمبر ٢٠٠٧:
    - إضراب عن العمل، واعتصام داخل الشركة.
  - الاحتجاج الثالث: فبراير ٢٠٠٨:
    - وقفة احتجاجية
    - جمع ١٣٠٠٠ توقيع لسحب الثقة من اللجنة النقابية القائمة.
  - الاحتجاج الرابع إبريل ٢٠٠٨:
    - تظاهرات في الشوارع
  - الاحتجاج الخامس اكتوبر ٢٠٠٨:

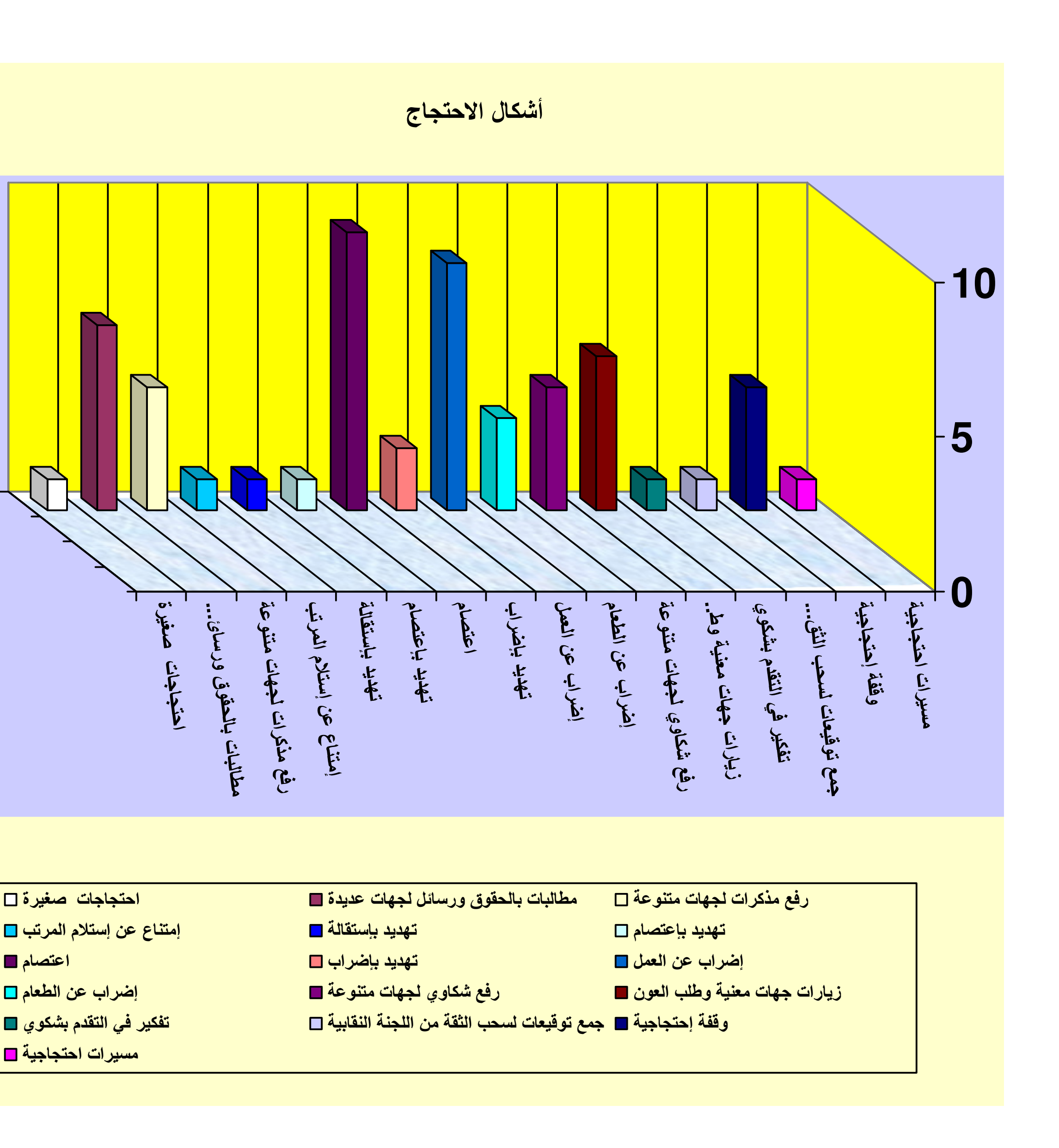
- وقفة احتجاجية.

- **مصلحة الضرائب العقارية:**

  - وقفات إحتجاجية في ثمان محافظات في آن واحد.
  - مسيرة
  - اعتصام بمقر إتحاد العمال
  - إعتصام (١١ يوم) بشارع حسين حجازي.
  - وقفة احتجاجية والتقدم بأوراق النقابة المستقلة إلي وزارة القوي العاملة (أبريل ٢٠٠٩).

- **الهيئة القومية لسكك حديد مصر:**

  - إضرابين في عامي ٢٠٠٦، ٢٠٠٨.



٢ـ ما هي سمات الاحتجاجات العمالية؟

- **الحديد والصلب:**

  ▪ تم تكسير الحركة العمالية بعد إضراب ٨٩ – بفعل النظام، والأمن دوره مختلف نسبيا، حيث يلجأ في بعض

الأحيان إلي مساندة العمال في مطالبهم والضغط علي إدارة المصنع من أجل تنفيذ هذه المطالب، وفي أحيانا أخري يكون ضد العمال.**********

- العصبيات والقبلية ما زالت هي السائدة.
- لم تشهد الاحتجاجات اية مشاركة نسائية.
- هناك نشاط فردي من القيادي العمالي المبحوث في حضور كافة فعاليات الخاصة بالعمال سواء في أحزاب او مجتمع مدني.
- امتيازات في المبالغ التي يحصلون عليها في المعاش المبكر.

- مطاحن جنوب القاهرة:

- العمل النقابي كان له شكل عشوائي داخل المصنع، والمتحكم بمقاليد الأمور هي اللجنة النقابية، واللجنة النقابية الحالية تقف في صف العمال في معظم الأحوال فيه من أشرف اللجان التي تم انتخابها مؤخرا.
- محاولات لوجود لجنة نقابية مستقلة لها طابع خدمي في الوقت الحالي ولها مصداقية عن العمال عن اللجنة النقابية المنتخبة.
- محاولات للتعليم النقابي الذاتي الفردي والجماعي داخل المصنع.
- اول اعتصام بعد فترة دامت لمدة ١٨ عاما، كان في ٢٩ مارس ٢٠٠٧، كان يتم التخطيط بأدوار كل نفر في الاعتصام قبلها.

- كـان هنـاك تنسيق داخـل اللجنـة المستقلة وقـت الاعتصـام، حيث تم الاتفاق ان الاعتصام لـن ينفض إلا بعد موافقـة ٧ من أعضاء اللجنة علي المكاسب التي سينالونها.
- مشـاركة نسـائية فـي الاعتصـام وهن اكثـر مـن ٥٠% مـن نسـبة القـوي العاملــة. وصــلت عــدد المشــاركين فــي الاعتصام إجمالا بـ ١٢٠٠ عامل وعاملة.
- **استخدام التكنولوجيـا ولـو انهـا مكلفـة فـي العمـل النقـابي بعد تجسسـات الأمـن علـي النشـطاء: توزيـع بيانـات قبـل الاعتصام، استخدام رسائل المحمول عوضا عنها، وجود مدونات علي الأنترنت (مدونة عمال مطاحن مصر).**
- التحرشــات الأمنيــة بالعمــال والنشــطاء مــنهم علــي وجــه الخصوص، التي وصلت إلـي حد التفتيش الذاتي للعمـال، وتعنــت الإداريــين وأمــن المصــنع المــوالي لــلإدارة ضــد العمــال، مــن تحفيــز علــي تقديم للمعــاش المبكــر، أو عــدم تقييـد الإصــابة إذا حـدثت للعامـل وقـت العمـل علـي أنهـا إصــابة عمـل (مـع إن الفائـدة سـوف تعـود علعـي المصـنع وعلـي العامل، حيث أن التـأمين الصـحي هو مـن سيتكفل بــالعلاج وقتهــا ولــيس المصــنع)، وأيضــا التضــييق علــي العمــال وتغييـر ميعـاد الرحيـل مـن السـاعة ٢.٣٠ إلــي ٣ ظهـرا، حيـث أن معظـم مـن لـديهم أعمـال أخـري وهـم كثيــرون داخــل المصــنع، يضــطرون إمــا للغيــاب عــن المصــنع أو الانقطــاع عــن العمــل الأخــري الــذي يســاهم كمصدر اساسي في رزقهم. ************

- ايضا تحويل عامل فوق الخمسين ليمارس وظيفة تحتاج لشاب صغير في السن، وقد حاول هذا العامل الانتحار علي إثر ذلك الاجراء التعسفي.
- بعد نجاح الاعتصام، استصدار قرار بتحويل ٥٥ عامل للتحقيق، وقرارات نقل تعسفية لبعض النشطاء، وتلفيق تهم للعمال.
- تغيير المسميات/ أو التوصيف الوظيفي للعامل دون دراية منه لمنصب اخر لا يفقه فيه شيء، والمصنع غير مستعد لإعطاء دورات له ليعاونه علي القيام بالمهام الجديدة الموكلة إليه.

- **سماد السويس:**
  - أغلب العاملين من شباب العاملين، وهم يهابون مدير الشركة ورئيس مجلس الادارة بدرجة عالية جدا.
  - لا يوجد نساء بالمصنع.
  - رغم عدم وجود خبرة نقابية مطلقا داخل المصنع، حيث لا توجد لجنة نقابية، ولا يوجد وعي سياسي، حيث يعتبر منعدما في بعض الورديات بالمصنع، إلا أن المحرك الرئيسي هو الشعور بالخطر والظلم عند امتناع الإدارة من توزيع الكمامات علي العمالن بجعلها مرة كل شهر، بدلا مرة في الأسبوع.
  - تنظيم الاعتصام كان علي طريقة عالية جدا، والالتزام بأمن المصنع من الداخل ووضع مسئوليات ومهام علي كل العناصر النشطة بالمصنع وقت الاعتصام، تم اتخاذ الاجراءات القانونية

بتبليغ وزراة القوي العاملة وأمن الدولة قبل الاعتصام.

- المبحوث كان عضوا في حزب سياسي لم يذكره، ولكنه قدم استقالته.
- تم تحرش الأمن بالعمال وإحداث إصابات جسدية بهم.

- **مستشفي أسوان التعليمي:**

- دافع الإضراب هو عدم المساواة في الأجر عن العمل المتماثل، وأن الأجور للممرضين اختلفت بعد أن انتقلت تبعية المستشفي من مديرية الشئون الصحية والهيئة العامة للتمريض الصحي، لتتبع الهيئة التعليمية. فالفروق في المرتبات بالغة جدا عما كانوا يأخذوه في الشئون الصحية. فالحوافز انخفضت من ٢٠٠- ٣٠٠ % إلي ٧٥% فقط.
- كان هناك تثقيف عمالي مبدأي للقيام بالإضراب، وعدد من العمال علي دراية بالقانون.
- كان اول إضراب عام ١٩٩٨، وكان الاضراب عشوائيا، ثم بدء التعلم رويدا رويدا بفنون العمل العمالي والنقابي. وكان هناك إضراب اخر في ٢٠٠٣، ولكنه كان تضامنيا لزميل معهم أضرب عن الطعام.************
- مشاركة للنساء في الاضرابات، وتقسيم العمل بينهم، ومعرفة كل فرد لدوره في الاضراب.
- التحرشات بالعمال الناشطين من قبل مدير المستشفي، مثل كتابة التقارير السرية ضدهم، وضعهم علي القائمة السوداء، والتمييز ضدهم عند صرف المستحقات والامتيازات العينية والمالية، وهذا يؤثر علي حوافز العمال، ويتم تخفيضها بشكل مبالغ فيه، لأن

التقارير السرية غير جيدة.

- الأمن كان محايدا في الاضراب، حيث كان دوره هو توصيل رسالة المضربين إلي أعضاء المجلس المحلي.
- ممرضو التأمين الصحي من الصعب جدا أن يقوموا بإضراب لأنهم يأخذون حقوقهم. ************

- **نقابة المهندسين الفرعية- أسوان:**

- لقلة عدد العاملين من موظفي النقابة فهم ٩ موظفين فقط، فلم يكن من المتاح استخدام أي سلاح من أسلحة الاحتجاجات العمالية المعتادة، ولم يكون هناك وسيلة غير الشكوي في النقابة العامة وغيرها من الجهات المعنية، ثم اللجوء للقضاء.*********
- المشكلة هو أن هؤلاء الموظفون يمتلكون عقود ثابتة يريد رئيس النقابة الفرعية أن يحولها من عقود ثابتة إلي عقود مؤقتة، وهو ما رفضه الجميع، ومن هنا ثارت المشكلة. **********

- **رابطة السائقين- الاسكندرية:**

- الرابطة نشأت كجميعة أهلية، ولكن لب عملها هو العمل النقابي والدفاع عن حقوق ومصالح السائقين عوصا عن التنظيم التقليدي الذي لا يقوم بدوره. وكانت هناك اسس وضعها أعضاء الرابطة نفسها للعمل عليها وهي، وأولها هو أن الرابطة تمثل السائقين في الاسكندرية وهي منظمة أهلية، لا سياسة لا دين ولا حزبية.
- لا وجود لمسمي اللجنة النقابية، ودور النقابة العامة منعدم.
- وضع استراتيجيات تبشيرية بين أعضاءها عن الرابطة لتوجه خدماتها لكافة السائقين بالاسكندرية. فهناك حلم بأن يكون في كل حي مكان للرابطة، وفتح مقار لحضانات لأبناء السائقين، وأن

يكون لكل سائق دفتر تأمين صحي.

- إتبـاع سياسـة الـنفس الطويـل، مـع كافـة الجهـات المعنيـة حتـي يـتم إقرار الحقوق، وهوما يحدث بشكل وإن كان نسبيا بسيط.
- حضور فعاليات المجتمع المدني، والاجتماعات التي ينظمها مركز هشام مبارك للقانون، لتكوين ثقافة عمالية ونقابية.

- **عمال المراكب النيلية السياحية- اسوان:**

- لا وجود للعقود، والعقود جميعها عقود موسمية لمدة ستة أشـهر، يتم إنهاء العمل بها حتـي قبل أن ينتهـي الموسم. المماطلـة فـي نيل الحقوق عند تقديم الاستقالة. التوقيع علـي استمارة للاستقالة قبل توقيع العقد. لا يوجد أي نوع من الحقوق فقليلين هم الحاصلين عن تأمينات إجتماعية وصحية.
- لا توجـد احتجاجـات فـي هـذا القطـاع لعـدم الاسـتقرار، وسـهولة الفصل والطرد في أية لحظـة، ولعدم وجود وقت ولعدم الاهتمام بالسياسة من الأساس، فالكل يخاف علي رزقه.
- ٥٠% من العاملين بهذا القطاع مؤهلات عليا.
- لا وجود للنساء إلا في خدمة الفنادق فقط.
- الروابط التي تشكل تقوم علي أساس العصبية والقبلية.
- عند مقاضـاة أصـحاب العمل يستهلك هذا وقتا طـويلاً، فضـلا عن تقسيم اموال التعويضات وأخذ نسبة كبيرة منها من المحامين. هذا عند التقاضي، والأغلبية لا تقاضي أحدا.
- أن هـذا القطـاع أصـحاب الأعمـال فيـه جميعهم قطـاع خـاص، فـلا يوجد إلزام عليهم باتباع شروط معينة للعمل.

- أصحاب الأعمال يفضلون الخريجين حديثي التخرج عديمي الخبرة، ليفرضوا سيطرتهم عليهم دون المطالبة بالحقوق.

- **الشركة الوطنية للدواجن وإنتاج البيض:**
  - الشركة في طور الخصخصة. تواطؤ من المحافظ علي بيع الشركة بالخسارة رغم تحقيق المكاسب. والمشكلة هي في تسريح العمال، وعدم إعطاءهم تعويضات بالاضافة إلي، بيع الشركة بالخسارة.
  - عقود العمل عقود مفتوحة، وكانت هناك تأمينات صحية واجتماعية قبل الشروع في بيع الشركة.
  - اللجنة النقابية والنقابة العامة دورها متواطيء وضد العمال.
  - تم تدخل من أمن الدولة ومن المحافظ للتأثير علي مكتب العمل في صرف إعانة بطالة لمدة ستة أو سبع اسابيع.
  - عند الشروع في الاعتصام كانت هناك خبرة نقابية ذاتية في إدارة الاعتصام وتبليغ الجهات المعنية بذلك.
  - مشاركة نسائية في الاعتصام.
  - موقف مناويء من المحافظ بعد سماع العمال، وإضطهادهم بعدم قبول المتقدمين منهم للعمل في المحافظة بناء علي نشاطه مع العمال في الشركة.

- **القناة الثامنة التليفزيونية- أسوان:**
  - هي مشكلة مقدمة من العاملات النساء فقط بالقناة، وعددهم عشرة نساء، وذلك لشعورهم بالتمييز ضدهم باعتبارهم نساء.
  - عدم تساوي الأجر والحوافز، عند مساواة العمل مع زملائهم من الرجال.
  - لا يوجد لديهم جهة قانونية في مكان العمل.

- مدير التشغل والمدراء المباشرون في القناة كلهم ضباط، ما عدا رئيس القناة.
- عدم مساندة الشباب/ الرجال لهم في مطالبهم والوقوف ضدهم.

- **شركة الحناوي للدخان والمعسل:**
  - هي مشكلة من العاملات النساء عندما تقرر فصل ٣٣ عاملة من قبل رئيس مجلس إدارة الشركة.
  - بدأت الشركة عندما تم تخفيض بدل اللبس من ٥٠ جنيه إلي عشرة جنيهات، الادعاء بأن هذا الوضع مؤقت.
  - كان هناك تأمين صحي، وتوقف توريد التأمينات الاجتماعية من قبل الشركة منذ ٢٠٠٢.
  - اضطهاد العاملات والتحرش بهم بسبب المطالبة بحقوقهن، من اتهام بالسرقة، إلي المنع من دخول المصنع، إلي إعتداء الأمن عليهن بالسب.
  - خروج الكثيرين من المصنع بسياسات المعاش المبكر.
  - تم تصفية النساء في المصنع ليصل عددهم من ٧٠٠ عاملة إلي ٢٠٠ عاملة، ومازالت سياسات التصفية.

- **شركة صناعات الزيوت المتكاملة:**
  - كانت هناك خبرة مسبقة بالاعتصامات، فقد حدثت إعتصامات في ٢٠٠٥، و٢٠٠٦، و٢٠٠٧.
  - هناك خبرة عمالية وعمال واعين. معرفة الأدوار عند بدء الاعتصام، وقبل الاعتصام، حيث الاعتماد فقط علي أهل الثقة والبعد عن المعروفين بموالاتهم للإدارة.

- العمال لديهم استعداد قوي للمشاركة والاعتصام، ولكن في حاجة للتحفيز والتشجيع.
- التفكير في تنظيم مستقل وعمل الاجراءات القانونية للشروع في نقابة.
- بدأ العقوبات والاضطهاد بعد فض الاعتصام، بنقل خمسة عمال إلي القاهرة.
- حتي بعد الاعتصام، الناس مازالوا يخافون من الادارة بشكل مبالغ فيه.
- حتي اللجنة التي دعت للاعتصام، بعد الحصول علي مطالبها، لم تفكر في الحصول علي نسبة من الارباح والحوافز، وكان الأيسر لهم وللعمال هو التفكير والبحث عن عمل أخر.*********

- شركة مصر للغزل والنسيج بالمحلة:

- لم تكن هناك احتجاجات بالشركة منذ الثمانينات،إلي عام ٢٠٠٦، ومن عام ٢٠٠٦- لعام ٢٠٠٨، كانت هناك خمسة احتجاجات من العلامات في تاريخ احتجاج عمال المحلة.
- من السمات الاساسية بإحتجاجات الفترة الحديثة، هي غلبة العنصر الشبابي، والمشاركة النسائية الواسعة واستمرارية العمل/ المطالبة من أجل نيل المطالب.
- من أبرز سمات الاحتجاجات بالمحلة انها اصبحت رائدة ومصدرة لثقافة الاحتجاج لغيرها من القطاعات العمالية المختلفة داخل مصر.
- تراوح مدة الاضراب من ٤٥ دقيقة، إلي ستة أيام كاملة.

- **وعن دور الأمن، كانت مواقفه مغايرة من احتجاج لآخر، وهو ما يحتاج لتدقيق وبحث، في متي يتدخل الأمن؟ حيث تراوح دوره بين معاديا للاحتجاج من محاصرة للشركة وفض للاضراب، وقبض وتحويل للنيابة العامة للعمال، وبين محايد لا يتدخل في آونة أخري.**
- **تحرشات الإدارة بالعمال بناء علي الاحتجاجات المتوالية، كانت في منتهي الغرابة، فهي في كل الاحتجاجات تجاهلت مطالب العمال واحتجاجهم، إلا في الاحتجاج الأخير والخاص بمطالبة فؤاد حسان بتقديم استقالته، وهو ما تم مواجهته بإحالة عدد من العمال إلي التحقيق التأديبي، ونقل بعضهم من أماكن عمله إلي أماكن أخري بعيدة، وتخفيض الأجر للبعض الأخر بمقدر العلاوة الدورية.**
- ثقافة الاحتجاج والمشاركة والمطالبة العادلة بالحقوق، عمقت الوعي العمالي واثقلت خبرته، إلا ان المفارقة الواضحة، هو أن مقدرة العمال علي تحقيق المطالب أخذت شكلا إنحنائيا إلي أسفل وصل إلي الصفر في احتجاجه الأخير، وذلك منذ بدأت حركته الاحتجاجية الحديثة.

- مصلحة الضرائب العقارية:

- عدد العمال تصاعد في احتجاجات الخاصة بالفترة من سبتمبر إلي ديسمبر ٢٠٠٧، من ٧ آلاف موظف، إلي ١٠ آلاف موظف.
- ٢٥% من المحتجين كانوا من النساء العاملات بالمصلحة، ففي الاحتجاجات برز بقوة دور المرأة القيادي في تحرك وإحتجاج الموظفين.

- في عام ٩٩، قام عشرات الموظفين بوقفة احتجاجية أمام مجلس الشعب تحت نفس الشعارات، وبإدعاء نفس المطالب، ولكن الحشد كان ضعيف، لذا باء بالفشل.
- تزايدت مدة الاحتجاج علي تواترها في الأشهر الحاسمة من سبتمبر إلي ديسمبر ٢٠٠٧، لتصل من يوم واحد فقط إلي ١١ يوما متتالية.
- ملاحقات الإدارة الموظفين لم تنتهي فقد تم إحالة البعض إلي التحقيقات ، وتقديم مذكرات ضد البعض الآخر إلي النيابة الادارية.
- الأمن انحصر دوره في إرهاب بعض الموظفين من حين لآخر بغرض التخويف.
- إرتفاع الوعي العمالي والسياسي لدي موظفو الحكومة بدورهم ومقدرتهم علي التأثير والتغيير في حراكهم الاجتماعي ضد منظومة حكومية لا طالما كانت محكمة.
- إن إعتصام ديسمبر ٢٠٠٧، كان يوم فاصل في تاريخ احتجاجات موظفي الحكومة، من حيث نيل المطالب، ومن حيث كونها نواة لأول نقابة مستقلة في مصر، والتى ولدت من رحم اللجنة العليا المنظمة للإعتصام.
- الخبرة العالية البادية في تنظيم صفوف ما يقرب من ثلثي عدد العاملين بمصلحة الضرائب كانت السبب الرئيسي والمباشر في نجاح احتجاج ديسمبر ٢٠٠٧، والنجاحات المتوالية بعد ذلك حتي نشأة النقابة المستقلة. الاعتماد في التنظيم كان علي اساس ديمقراطي واعي في إتخاذ وإصدار القرارات، تم إنتخابات لجان

المحافظات من قواعدها المحلية بالمحافظات وحتي الوصول للجنة العليا.

- إن هذه الخبرة التنظيمية كانت محصلة مجهودات عديدة لموظفي مصلحة الضرائب، ولكن لا ينبغي ان نتناسي الدور الريادي للقيادة العمالية والسياسية كمال أبو عيطة في تنظيم صفوف الموظفين.

- **الهيئة القومية لسكك حديد مصر:**

- منذ إضرابها الشهير في عام ٨٦، مرّ عشرون عاما من الصمت حتى الانتفاضة الثانية لعمال السكة الحديد في ٢٠٠٦، والانتفاضة الثالثة كانت في ٢٠٠٨.
- من المدهش هو أن عدد من شاركوا في الاضرابات الثلاثة، رغم الفروق الزمنية الكبيرة بين أول إضراب والثاني والثالث، هم ٤٠٠٠ عامل.
- يرجع سبب الصمت الطويل لسائقي السكة الحديد، إلي بطش الأمن في الإضراب الأول ومحاولة فضه بالقوة، وإحالة عدد كبير من العمال إلي محكمة أمن الدولة العليا طواريء.
- دور الأمن وعلاقته بهذا المرفق الحيوي، هو أمر جدير بالدراسة، حيث يضع لنا مؤشرات فيما يتعلق بتوقيت تدخل الأمن، وشكل هذا التدخل، فالملاحظ هو أن الأمن قد غير استراتيجياته من فض الاضراب بالقوة في ٨٦، إلي محاولت فضه مرة اخري بالقوة بعد عشرون عاما في ٢٠٠٦ وذلك بمحاصرة العمال المضربين، إلي لعب دور المفاوض ولكن لصالح مجلس إدارة هيئة السكة الحديد.
- رغم الخبرة النضالية التاريخية لعمال السكة الحديد، إلا أنه ضاهها فترة إنكسار طويلة للحركة العمالية في هذا القطاع، لتفيق علي

إضـراب آخـر شـجع علـي إعـادة صـحوة هـذا القطـاع الحيـوي والانتفاضـة لنيل حقوقـه، بـل وجذبـه لقطاعـات أخـري مثـل سـائقي المتـرو، وعمـال الأبـراج والـورش الـذين أضـربوا أكثـر مـن مـرة لتحسين ظروف عملهم خلال السنوات القليلة السابقة.

- أمـا موقـف إدارة هيئـة السكة الحديـد، تـرواح أيضـا مـن رفـض تـام لمطالـب العمـال فـي ٨٦ وتجاهـل لمطـالبهم، إلـي المماطلـة حتـى الاستجابة لتلك المطالب في الاضرابات اللاحقة.

- متعطلون عن العمل بسبب الإعاقة- أسوان:

- عددهم يصل إلي ٥٠ شخصا في أسوان.
- رغـم وجـود قـانون يخصـص ٥% مـن الوظـائف للمعـاقين، إلا إنـه غير مطبق.
- رغم صدور قرارات التعيين من مكاتب العمل، لكنهـا غيـر مفعلـة، ولا تنفذ.
- تجاهـل مـن كافـة الجهـات وتغاضـيها عـن تلـك المشـكلة، ورفـض تعينهم في أي مكان.
- تم تجنيد أحدهم رغم إعاقته السمعية!!!!!

٣ ـ ما هي مطالب الاحتجاجات العمالية؟

- الحديد والصلب:

- الاطلاع علـي ميزانيـة الشـركة، حيـث يمكـن معرفـة رصـيد العامـل من نسبة الارباح
- زيادة نسبة الحافز
- توفير مستلزمات الأمن الصناعي
- احتجاجات فئوية داخل المصنع (متعلقة بقطاعـات الانتـاج: الأفـران

العالية، والتبريد)

- في اغسطس ٢٠٠٨، طلب مساواة العمال في الحديد والصلب بعمال الكوك، وزياردة العلاوة إلي ٢٠٠ جنيه.

- **مطاحن جنوب القاهرة:**

- الحد الأدني للأجور ١٢٠٠ جنيه.
- إلغاء قرار وزير التضامن الاجتماعي الصادر في ٢٠٠٧، بشأن نقل كمية من القمح حوالي ٩٠٠ طن من المنيا ولشمال القاهرة، ولو كان نفذ هذا القرار كانت نسبة الحافز ستتم خفضها من ٥٠% إلي (١٥-٢٠%)، والمرتب الأساسي للعامل ضعيف جدا من الأساس.
- كان من مطالب الاعتصام: نريد كيلو لبن، أو ما يعادل ثمنه في اليوم.
- تطبيق قرار وزير الاستثمار رقم ٣٧ لسنة ٢٠٠٧، بزيادة بدل طبيعة العمل إل ٤٠%.
- إلغاء قرارات النقل التعسفية الصادرة بشأن العمال الحركيين.
- إلغاء التحقيقات التي تمت مع زملائنا في المصنع وتحويلهم لتحقيق نتيجة للإعتصام.
- رفض تداول المطالب الشخصية (مثل قرارات النقل لبعضهم، وقد التزم من نقل بقرارت النقل، رغم تعسفها).
- وعن المطالب الفردية في الاضراب الفردي، هو رفض إعطاء العامل إذن في مرضه للذهاب للتأمين الصحي، بحجة إن التأمين الصحي سوف يقوم بالاتصال بالعامل.

- **سماد السويس:**
  - السبب المباشر لإنفجار العمال: هو أن الشركة قررت توزيع الكمامات مرة كل شهر، بدلا من مرة كل اسبوع، وكان هذا السبب الرئيسي لتجميع قوة العمال والاحتجاج بشأن الكمامة.**********
  - زيادة الحافز، وتعويض العمال عن المخاطر التي يواجهونها في العمل.
  - مطالب رفض الكلام عنها: أن تكون عقود العمل لمدة سنيتن أو ثلاثة.
  - تعويض للعمال في حالة الوفاة، حيث لا يوجد بند في ميزانية الشركة لهذا.
- **مستشفي أسوان التعليمي:**
  - المطالبة بحافز ٢٥%. ووجبة.
  - علاج لأسرة الموظف (الوالدين والزوجة).
  - مساواة أجور المرضين بزملائهم في التأمين الصحي.
- **نقابة المهندسين الفرعية- أسوان:**
  - هو الثبات علي العقود المثبتة التي للموظفين، وعدم استبدالها بعقود مؤقتة.
  - مطلب فردي تم رفضه: أخذ بدل نقدي بدل نصف تذكرة.
  - رفع مستوي الأجور لتتماثل مع أجور موظفي النقابة الرئيسية في القاهرة والأسكندرية.
  - مساواة البدلات في النقابة الفرعية بمثيلاتها في النقابة بالقاهرة والأسكندرية.

- **رابطة السائقين- الاسكندرية:**
  - أن يكون هناك معاش معقول، عند سن المعاش، لأن المعاشات هزيلة جدا.
  - أن يتم تنشيط التأمين الصحي وخدماته لهم وهم في الخدمة، حيث أن خدمات التأمين الصحي المتوفرة لهم فقط عند خروجهم علي المعاش.
  - تكوين ما يسمي بصندوق للتكافل، عوضا عن التأمينات الاجتماعية.
- **عمال المراكب النيلية السياحية- اسوان:**
  - أن يكون هناك عقد سنوي هو حلم بالنسبة لهذا القطاع.
  - توفير قدر من الحقوق من تأمينات اجتماعية وصحية.
  - المعاش في حالة الوفاة ضئيل جدا وليست قاعدة.
- **الشركة الوطنية للدواجن وإنتاج البيض:**
  - أن يتم تعويض العمال عن تسريحهم وبيع الشركة.
- **القناة الثامنة التليفزيونية- أسوان:**
  - العلاوة والحوافز الخاصة بالنساء، فلم يتم صرفها منذ ١٣ عام. وتفضيل الرجال في الحوافز والعلاوات التشجيعية وتمييزهم عن النساء.
  - عدم وجود أجازة وضع للنساء- المعينات بعقد.
  - تفرقة بين حقوق النساء في الأجر بين القنوات المختلفة، فالحقوق الممنوحة في القاهرة والاسكندرية غير تلك التي في أسوان.
  - لا يوجد حق في أخذ الاجازة العارضة، دون التبليغ المسبق عنها.

- العلاوة الاجتماعية والعلاوة التشجيعية. وتعتبر من المطالب العامة غير قاصرة علي النساء فقط، بل أن بعض الشباب أيضا لم يحصلوا عليها.
- بدل الانتقال أيضا.

- **شركة الحناوي للدخان والمعسل:**
  - طلب علاوات متماثلة مع زملائهم عند العمل المتساو.
  - طلب منحة سنوية تقدر بـ ٨٥ يوم.
  - العودة للعمل بعد الفصل التعسفي.
  - توريد التأمينات إلي الهيئة.
- **شركة صناعات الزيوت المتكاملة:**
  - المطالبة بحوافز ونسبة من الأرباح، بعد حصول الشركة علي الأيزو.
  - توفير مقتضيات الأمن الصناعي للعاملين والموقع طوال الوقت.
  - الحصول علي منحة عيد العمال المتوقفة.
- **متعطلون عن العمل بسبب الإعاقة- أسوان:**
  - المطالبة بتنفيذ القانون الذي يمنح ٥% من الوظائف للمعاقين.
  - تفعيل قرارات التعيين الصادرة.
  - مطالبة بعمل نادي يجتمعون فيه لممارسة الرياضة.
- **شركة مصر للغزل والنسيج بالمحلة:**
  - صرف رواتب العمال مخصوما منها مستحقاتهم من أرباح الشركة وكان مطلب العمال في هذا الاحتجاج صرف شهرين لكل عامل من الأرباح .

- طلب زيادة بدل الوجبة من ١٨ جنيه إلى ٤٦ جنيه وزيادة حوافز الإنتاج .
- طلب زيادة الحد الأدنى للأجر الاساسى إلى ١٢٠٠ جنيه
- زيادة بدل طبيعة العمل إلى ٣٥ % من الأجر الاساسى
- حل اللجنة النقابية وقتذاك.
- بسبب خسارة الشركة ١٤٤ مليون جنيه وسياسات المفوض التعسفية ضد العمال فكان المطلب هو إقالة المفوض العام للشركة المهندس / فؤاد عبد العليم حسان.

- **مصلحة الضرائب العقارية:**

- هو انخفاض المكافأة من ٤ شهور والتي يتقاضاها نظرائهم التابعين لوزارة المالية، أما موظفي المصلحة بالمحليات وقت تبعيتهم لوزارة الحكم المحلي كانوا يتحصلون فقط علي ٥٠% فقط من الرتب الأساسي...المطلب الأساسي هو المساواة في المزايا مع نظرائهم التابعين لوزارة المالية.

- **الهيئة القومية لسكك حديد مصر:**

- عدم وجود مكافآت عن الكليو مترات الزيادة التي يعملها السائقين وكان المطلب الأساسي هو ضرورة صرف مكافآت للسائقين عن تلك الكيلو مترات الزيادة.
- سوء شروط الاستيداع الطبي الخاصة بعمال الهيئة، والتي كانت تقضي بأن العامل المصاب بمرض مزمن ينقل إلي الاستيداع لمدة عامين، بعدها ينقل إلي وظيفة أخري ليحصل علي أجره والعلاوات الاجتماعية فقط، وكان المطلب الأساسي هو استمرار

العامل المصاب في وظيفته مع الكشف عليه كل ٣ شهور، مع الحفاظ له علي كافة حقوقه إلي أن يشفي.

- تدني الحوافز والأجور مع الارتفاع المتزايد للأسعار.

٤ ـ ما هي نتائج الاحتجاجات العمالية؟

- **الحديد والصلب:**
  - حقق الاحتجاج زيادة نسبة ٨% علي الحافز.
  - خمسة ايام مكافئة، بالاضافة إلي علاوة عيد العمال ال ٣٠% التي اقرها رئيس الجمهورية، مكافآت لرمضان، ووقت العيد، ووقت المدارس.
  - تحقيق متناقص في زيادة العلاوة إلي ٢٠٠ جنيه، حيث تم صرف ٤ أشهر للعمال وقيمتها اقل من ٢٠٠ جنيه بالنسبة إلي ٤٠% من عمال المصنع.××××××××
- **مطاحن جنوب القاهرة:**
  - رفع بدل الوجبة لجميع شركات المطاحن (٩ شركات)، من ٣٠ إلي ٦٠ جنيه.
  - إلقاء قرارات النقل بالنسبة للنساء، وحفظ التحقيق الذي تم مع ٥٥ عامل.
  - صرف ٥٠ جنيه لكل عامل بعد فض الاعتصام.
  - إلغاء قرار وزير التضامن من خفض نسبة القمح الموردة إلي المطاحن.
- **سماد السويس:**
  - تم تنفيذ الحصول علي وجبة ساخنة، ونص كيلو لبن كل يوم.

- الحصول علي كمامات، مع استمرار رداءتها.
- الحصول علي ٢٠٠ جنية كزيادة علي المرتب الشامل، وليس الأساسي.
- كان هناك وعود بالاهتمام الصحي للعمال، وبدل مخاطر، وعلاج للعاملين (علي المدي البعيد). ************
- علي إثر الاعتصام الأول، بدء تكوين لجنة نقابية في المصنع، بتشجيع من مديرة القوي العاملة.
- علي إثر التهديد بالإعتصام: تم صرف ٢٧٥ جنيه، و١٠٠ جنيه خاصة بالعمال الذين يعملون عمل خاص متعلق بالسوبر وفي التراب والغازات.

- مستشفي أسوان التعليمي:

- تم إقرار علاج اسرة الموظف بنص الثمن في اللائحة الجديدة.

- نقابة المهندسين الفرعية- أسوان:

- القضايا ما زالت لدي القضاء ولم يتم حسمها بعد.

- رابطة السائقين- الاسكندرية:

- تحقيق مطالب جزئية بسيطة، مثل توفير علاج علي نفقة الدولة في حالة الضرورة.
- ضبط المخالفات المرورية بالاتفاق بين المحافظة والداخلية.
- وضع مشروع صندوق التكافل كبديل عن التأمينات الاجتماعية.

- عمال المراكب النيلية السياحية- اسوان:

- الأغلب الأعم، هو عدم وجود اي شكل فعال من أشكال الاحتجاج في هذا القطاع. المقاضاة هي السبيل الوحيد لنيل الحقوق

المهضـومة مـن صـاحب العمـل، إن تـم اسـتخدام هـذه الوسـيلة والاستعانة بها من الأساس.

- **الشركة الوطنية للدواجن وإنتاج البيض:**
    - إستصدار إعانة بطالة من مكتب العمل لمدة ستة أو سبع أسابيع.
    - حكم بتعويضـات فـي قضـايا التعويضـات بــ ١٧- ١٨ الـف جنيـه، ورفضت الشركة أن تقوم بدفع مبالغ التعويضات.
- **القناة الثامنة التليفزيونية- أسوان:**
    - لم يوجد
- **شركة الحناوي للدخان والمعسل:**
    - تم الحكم للعاملات بالعلاوات.، ومنحة الـ ٨٥ يوم.
    - حكم أيضا بفرق العلاوات عن السنين الماضية بأثر رجعي.
- **شركة صناعات الزيوت المتكاملة:**
    - زيادة المرتبات من ٣٠ جنيه إلي ٧٥ جنيه، رغم ضآلة الزيادة.
    - الحصول علي منحة عيد العمال بأثر رجعي.
    - زيادة بدل الوجبة إلي ٦٠ جنيه.
    - لم يتم الموافقة علي الأرباح والحوافز.
- **متعطلون عن العمل بسبب الإعاقة- أسوان:**
    - لا يوجد.
- **شركة مصر للغزل والنسيج بالمحلة:**
    - تمت الاستجابة لجميع مطالب العمـال فـي الاحتجـاج الأول والثـاني والخـاص بمطالـب مباشـرة خاصـة بعمـال المحلـة مـن نسـبة فـي الارباح وزيادة حوافز الانتاج، وزيـادة بـدل الوجبـة الغذائيـة، ولكـن لم ينعكس هذا في مطلبهم الخـاص بمطلـب عمـوم الحركـة العماليـة،

والخاص بتحديد حد أدني للأجور، ولم يتم الاستجابة بأي شكل لمطلب العمال في احتجاجهم الأخير.

- **مصلحة الضرائب العقارية:**

  - تحقق المطلب الأساسي للإحتجاج وهو بإدماج موظفو الضرائب العقارية ونقل تبعيتهم لوزارة المالية ومساواة العاملين ببعضهم البعض من حيث التمتع بالامتيازات.
  - الهيئة القومية لسكك حديد مصر:
  - في عام ٨٦، إجهضت تلك الحركة بفعل التدخل الأمني وأسفرت المواجهة عن نتائج سلبية للحركة العمالية في ذلك القطاع.
  - تمت الاستجابة لمطلب العمال الخاص بصدور قرار وفقا لأحكام المادة ٦٦ مكرر لقانون رقم ٤٧/ ١٩٧٨ والخاص بنظام العاملين المدنيين بالدولة وهي: "*مادة ٦٦ مكرر **(١)-** استثناء من أحكام الإجازة المرضية يمنح العامل المريض بأحد الأمراض المزمنة التى يصدر بتحديدها قرار من وزير الصحة بناء على موافقة الإدارة العامة للمجالس الطبية إجازة استثنائية بأجر كامل إلى أن يشفى أو تستقر حالته استقرارا يمكنه من العودة إلى العمل أو يتبين عجزه كاملا، وفى هذه الحالة الأخيرة يظل العامل فى إجازة مرضية بأجر كامل حتى بلوغه سن الإحالة للمعاش.*
  - تمت الاستجابة لمطالب العمال بإقرار حافز قيادة لسائقي القطارات علي مختلف درجاتهم.

<u>تعليق:</u>

نسبة الاستجابة لمطالب العمال، بالنسبة إلي المطالب المرفوعة في الاحتجاجات، تحققت بنسبة ٨٨%، في معظم الاحتجاجات. التأكيد علي أن التهديد بالاعتصام والاعتصام والإضراب، ورفع المطالب مع استخدام الوسائل السابقة كوسائل في نيل الحقوق قد حظت بأعلي نجاحات في تحقيق المطالب.

٥ ـ ما هي أشكال التنظيم التي ينشط العمال في إطارها؟

- **الحديد والصلب:**
  - اللجنة النقابية موالية للشركة وتدافع عنها ضد العمال.
  - رتوش عن التنظيمات النقابية المستقلة يتنازعها فريقان، بين من يؤيد فكرة الاستمرار في اتحاد العمال لأن لديه أموال العمال، وبين فريق مؤيد للاستقلال كطريق للحل.
  - كان هناك أحكام من القضاء ببطلان الانتخابات في دورتي ٩٩، ٢٠٠٦، ولم تنفذ تلك الأحكام.
- **مطاحن جنوب القاهرة:**
  - اللجنة النقابية المنتخبة، وهي لجنة تقف مع العمال في بعض الأحيان.
  - اللجنة النقابية المستقلة ذات الصدي والمصداقية لدي العمال، وهي الداعية لتنظيم الاعتصام بالمصنع. وهي قامت بمجهود افرادها ونشاطهم بين العمال ومصداقيتهم، وتقوم في حدود الإمكان بدورات أو جلسات للتثقيف العمالي، تم دعوة بعض العمال إلي اللجنة التنسيقية للحقوق والحريات العمالية والنقابية، ولكن معظم

العمال يخافون.

- وقت الاعتصام، بدأ الاعتصام ببدأ الهتاف من شخص واحد وانضم العمال له تباعا. ************

- **سماد السويس:**

  - لم يكن هناك وجود لما يسمي باللجنة النقابية في المصنع، وبدأ تشكيل اللجنة علي إثر الاعتصام الأول، بترشيح كل دورية عمل لمرشح عنها للتفاوض باسم العمال. وقد أصبحت هي اللجنة الرسمية حيث يثق فيها العمال وهي التي تتخذ قرار فض الاعتصام من عدمه.

  - وحيث ان الانتخابات لم تأتي بهذه اللجنة طلب منهم رئيس النقابة العامة للكيماويات،تأجيل فكرة عمل لجنة إدارية، وطلب منهم أن تقوم الشركة بنفسها لترشيح اسماء لعضوية اللجنة النقابية القادمة.

- **مستشفي أسوان التعليمي:**

  - العلم بأن هناك نقابة، ولكن ليس لها تأثير مطلقا.

  - التنظيم الذاتي للعمال، دون الحديث عن لجنة نقابية مستقلة.

  - هناك منظم عمالي وقيادي بينهم هو من يتولي تنظيم الاضراب مع زملائه.

- **نقابة المهندسين الفرعية- أسوان:**

  - لا توجد لجنة نقابية للموظفين بالنقابات لتضمهم جميعا، وبالتالي لا يوجد من يدافع عنهم.

  - اللجوء إلي القانونيين وطلب استشارتهم والوقوف في وجه الإدارة كان هو الحل الأمثل.

- **رابطة السائقين- الاسكندرية:**
  - نقابة العاملين بالنقل البري المفترض أنها موجودة، دون وجود أو تدخل حقيقي منها في المشكلة، فلا وجود للجنة النقابية بهذا المعني. فالنقابة هي نقابة تحصيل أموال إجبارية دون القيام بأي شيء، وهي محلولة لبعض التجاوزات المالية بها في الوقت الحالي.
  - إشهار جمعية أهلية باسم "رابطة السائقين بالاسكندرية" في ٢٠٠٥، بها ٣٠٠ عضو حتي الآن، وعدد السائقين بالاسكندرية يقرب من ١٠ الاف سائق.
- **عمال المراكب النيلية السياحية- اسوان:**
  - كان هناك وجود قديم للنقابة، وكانوا يساعدوا بعض العمال في الرجوع إلي أعمالهم، ولكن هذا غير متاح حاليا، والسبب غير معروف. في بعض الأحيان يقوم مكتب العمل بعمل محاضر للمديرين فقط.
  - الروابط تقوم علي اساس العصبية والقبلية، حيث من المعروف ان من يمتهن هذه المهنة يأتوا من أماكن متفرقة من جنوب الصعيد.
- **الشركة الوطنية للدواجن وإنتاج البيض:**
  - اللجنة النقابية معدومة، ودور النقابة معدوم، ورئيس نقابة عمال أسوان لم يقف بصف العمال.
  - تم انتخاب خمسة عمال من الشركة لمخاطبة الجهات المعنية وقت الاعتصام.

- لم يفكروا بإنشاء رابطة لهم للدفاع عن حقوقهم، حيث تم تسريح المئات دون الحصول علي تعويضات، والخوف من قطع الرزق هو السبب الرئيسي وراء صعوبة عمل مثل تلك الرابطة.

- **القناة الثامنة التليفزيونية- أسوان:**
  - لا وجود للجنة النقابية، وغير معروف عنها في أسوان.
  - والوضع في مصر مختلف عن مثيله في اسوان.
- **شركة الحناوي للدخان والمعسل:**
  - اللجنة النقابية القائمة منحازة لصاحب العمل. يتم الترشيح لها أو بمعني ادق تعيين أعضاءها من قبل الادارة، ولا يتم انتخابهم، وأعضاءها معروفين. أعضاء اللجنة النقابية يحصلون علي امتيازات دون القيام بأي عمل.
  - رفض ترشيح النساء في اللجنة النقابية.
  - تضامنت النقابة ضد العاملات وشهدت ضدهم في المحكمة.
  - لا يوجد شكل تنظيمي بديل للعاملات. *********
- **شركة صناعات الزيوت المتكاملة:**
  - لا يوجد لجنة نقابية، وكانت هناك لجنة إدارية من خمسة أفراد مرشحة من العمال، تم رفضها من جلس الإدارة، وتعيين لجنة من ثلاثة أفراد مكانها. وبالتالي فلا وجود للجنة النقابية. واللجنة الأخري موالية للإدارة.
  - كان هناك تنظيم بديل للجنة مكونة من خمسة أفراد لتسيير امور الإعتصام، ولكنهم لم يستمروا بعد ذلك.

- **شركة مصر للغزل والنسيج بالمحلة:**
  - اللجنة النقابية في كافة الاحتجاجات التي عاصرها العمال اتخذت إما مواقفا معاديا لحركة العمال ومطالبهم، أو موقف صامتا متجاهلا تلك المطالب.
  - التفكير الجدي والفعلي في سحب الثقة من اللجنة النقابية بتجميع توقيعات لـ ١٣٠٠٠ عامل، والنجاح في ذلك.
  - التفكير في إنشاء تنظيم مستقل ممثل حقيقيا للعمال ولتكن شكل الرابطة للعاملين بالغزل والنسيج.
- **مصلحة الضرائب العقارية:**
  - من المفترض أن يكون موظفو مصلحة الضرائب العقارية تابعين للنقابة العامة للعاملين بالبنوك والتأمينات والأعمال المالية.
  - إلا أن الموقف المتخاذل من إتحاد العمال ومن النقابة العامة السابق ذكرها في الوقوف ضد مطالب الموظفين في اعتصامهم الشهير، جاء أبلغ آثره في إعلان النقابة العامة للعاملين بالضرائب العقارية كنقابة مستقلة بعد مرور عام من نجاح اعتصام ٢٠٠٧.
- **الهيئة القومية لسكك حديد مصر:**
  - توجد لجنة نقابية للعاملين بالسكة الحديد، وشهد لها بمواقفها السلبية التي لم تتغير بمرور الزمت، وحفاظها علي مبدأ الوقوف سلبا من مطالب العاملين بالهيئة.
  - قد لعبت رابطة سائقي السكة الحديد دورا إيجابيا في دعم تلك التحركات خلال السنوات الأخيرة.
- **متعطلون عن العمل بسبب الإعاقة- أسوان:**
  - لا يوجد اي شكل من أشكال التنظيم، سوي رابطة في المدرسة

تعليق:

لا أعلم إذا كان التنظيم الرسمي بدوره الصاغر في تمثيل العمال، قد اصبح من المعلوم بالضرورة، أم أن داء البحث عن الكيانات المستقلة، قد اصبح داء حميد طالما كانت غاياته تغليب مصالح طبقة كثيرا ما لفها الصمت الممجوج بالانسحاق والخوف.

٦ - ما هي المطالب (المصالح) العامة للحركة العمالية؟

أ- مطالب عامة (تتعلق بالحركة العمالية):

i. مطلب الحد الأدني من الأجور ١٢٠٠ جنيه.

ب- مطالب عامة في مجموع المواقع العمالية المختلفة:

i. بدل الوجبات. وزيادة البدلات الأخري

ii. متطلبات الأمن الصناعي.

iii. نسبة من الأرباح، مع إعطاء حوافز وعلاوات.

iv. ضمان الحصول علي منحة عيد العمال.

v. زيادة المرتبات.

vi. تعويض في حالة الوفاة، والتسريح من العمل

vii. تأمين صحي.

viii. تأمينات إجتماعية ومعاش.

ix. عقود عمل ثابتة.

x. إلغاء القرارات التعسفية.

xi. أجر وبدلات وحوافز متساوية عند العمل المتساوي.

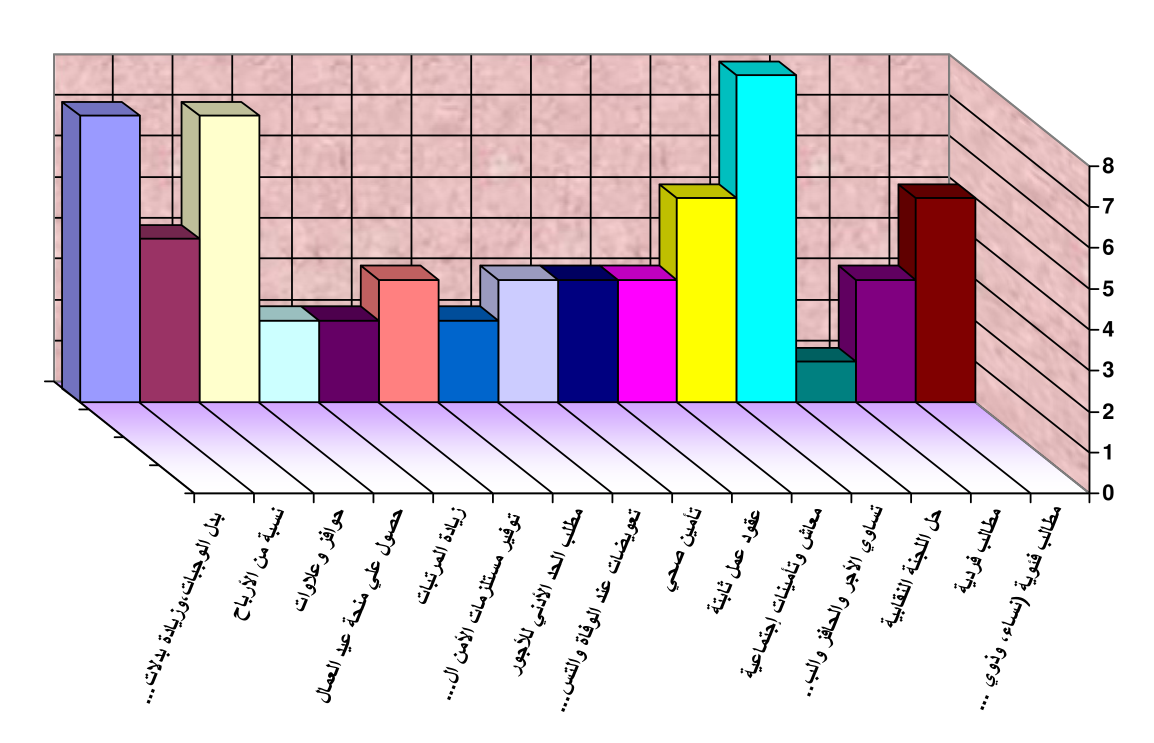
ت- مطالب خاصة وفردية:

i. ضمان لحقوق فئات معينة (النساء، والعامل ذو الإعاقة).

ii. مطالب فئوية قطاعية داخل المصنع.

iii. مطالب فردية في حالة الاضطهاد بسبب النشاط النقابي.

مطالب الاحتجاج



<u>تعليق:</u>

- علي ما يبدو أن الهم العمالي في كافة القطاعات ومناحي العمل، لا يعتمد بشكل كبير علي المرتبات أو الأجور، كمفردة اساسية في ترجمة قيمة العمل، بحيث كانت نسبة طلب زيادة المرتبات المرصودة أعلاه، هي الأقل علي وجه الإطلاق بين حقوق عدة. وأصبح العامل/ة يعتمدا بشكل أساسي علي البدلات والحوافز والعلاوات، باعتبارها "اساسي" المرتب وليس باعتبارهم قبوض عرضية بحسب التعاريف.
- هموم الطبقة العاملة المتمثلة في تأمين ضمانات اجتماعية وصحية ضد مخاطر الحياة والعمل، ما زالت علي رأس المطالب العمالية.
- الوعي المتزايد بمخاطر أتواع معينة من العمل علي صحة العمال، وبالتالي علي قيمة عملهم، وترجم ذلك، في زيادة المطالبة بمستلزمات الأمن الصناعي، وإن كان المطالبة به ما الت محدودة، رغم من أهميتها الشديدة، وإنما جرت قيم رأس المال علي ادراج تلك المتطلبات تحت بند "الرفاهة".
- رغم المطالبة بوجود عقود عمل ثابتة، إلا إن الملاحظ هو تضاؤل المطالبة به، وهذا يرجع إلي أن أغلبية القطاعات المرصودة يتمتع العاملين بها بعقود عمل ثابتة، ولذا وجب اعتبار أن ضآلة المطالبة بعقود عمل ثابتة هو من الأهمية بمكان، لعدم تناسي أن هناك قطاعات محرومة من تلك العقودة، ومهددة وغير مستقرة في أعمالها، وعلي رأسها تأتي العمالة المؤقتة والموسمية.
- جاءت أعلي المؤشرات المرصودة أعلاه في المطالبة الخاصة بـ "أجر متساو للعمل المتساوي"، لتعكس هذه المطالبة نوعين من التمييز:
  - تمييز بين الأجور والبدلات والحوافز بين العاملين بعضهم

البعض، رغم العمل المتساوي، تبعا لنظرية الهامش- المركز، أو الشمال- الجنوب، أيهما أقرب إلي الواقع.

- **تمييز علي أساس الجنس في مكان العمل الواحد عن العمل المتساو.**

٧ ـ ما هي علاقات التأثير والتأثر بين الحركة العمالية وغيرها من الحركات الاجتماعية محل الدراسة؟

- **الحديد والصلب:**

- تضامن من منظمات المجتمع المدني (هشام مبارك) برفع قضايا لبطلان نتيجة الانتخابات النقابية.
- تضامن عمال الحديد والصلب مع زملائهم في الغزل والنسيج بالمحلة. اصدار بيانات تأييد لهم.
- تم نشأة لجنة تضامن انضم لها عدد من عمال الحديد والصلب يوجد دور للأحزاب في الفترة الحالية، وأقصي توصيف لها هو ان دورها مهادن. في الماضي كان لها وجود، ولكن لا يوجد من يتمثل لطلبات العمال او يعبر عنهم كطبقة اجتماعية.
- تدخل الأحزاب لا يفيد إضراب العمال وهذا لعدد من الأسباب:
- سبب تاريخى يرجع لمصادرة "انقلاب يوليو" للحركة العمالية بداية من قمع مصنع كفر الدوار وإعدام خميس والبقرى، كما أنه صادر الحركة الكفاحية و"موّت الحركة العمالية"، مما أثر على كل من الأحزاب والحركات العمالية أصبحت الحركات العمالية والاحتجاجات تحدث على فترات متباعدة.
- بالنسبة للحراك السياسى فى السنوات الثلاث الأخيرة لم يحدث

تبنى للمطالب العمالية، والإضرابات الأخيرة لم تكن بسبب مطالب سياسية مثل الديموقراطية ولكن لمطالب اجتماعية واقتصادية وبسبب تسريح العمال. إذن تدخل الأحزاب الحالية لا يُفيد لعدم وجود تنظيم مُستقل يدافع عن مطالب الطبقة العاملة.

- على سبيل المثال فى (٦ أبريل) كانت هناك حركة مطلبية واسعة داخل المصنع، و**لكن** "ركوب القوى السياسية للموجة فاقم الأمر وحول الإضراب إلى انتفاضة شعبية فى مدينة المحلة وقامت الدولة بالتدخل بشكل عنيف".

- **مطاحن جنوب القاهرة:**

- أول وقفة تضامنية مع عمال المحلة سبتمبر ٢٠٠٧، كانت من مطاحن جنوب القاهرة، استمرت الوقفة إلي ربع ساعة.
- المشاركة في اعتصام شركة مطاحن الشروق.
- المشاركة في اضراب ٦ ابريل ٢٠٠٨.
- عمال من أجل التغيير كان لهم باع في نقل الخبرة التنظيمية للجنة النقابية المستقلة.
- مساندة ودعم قانونيين في القضايا العمالية والنقابية من مركز هشام مبارك للقانون.
- الاعلام المرئي والمسموع كان له أثربالغ في تحقيق مطالب الاعتصام.
- نشاط فردي في الحزب الديمقراطي الاجتماعي. وعضوية فاعلة في حركة كفاية.

- تعليق علي دور الأحزاب وعلاقتها بالحركة العمالية:

بالعكس بل هي تهدها، فمثلا كان هناك اختلاف في

اليسار عن هل ٦ أبريل كان انتفاضة أم اعتصام، وما فعله شعب المحلة كان انتفاضة فعلا عندما خرج العمال ووقفوا أمام الأمن المركزي المصري، فتجد أن كل حزب يأخذ ما يتفق مع مصالحه. هناك عامل في الحديد والصلب مضرب عن الطعام منذ ٩ أيام، فقال عبد الرحمن خير من حزب التجمع قال أنهم لا شأن لهم به، فكيف يفعلون هذا؟ فبعد ما حدث في ٢٠٠٦ في المحلة وجدنا الكثير من الأحزاب ينسب العمل له، وفي الأول والآخر هو حركة عمالية.

- **سماد السويس:**
  - علاقات مع المرصد العمالي، هي التي كانت وراء إكتساب الخبرة الأولية في تنظيم الاعتصام الأول.
  - المرصد العمالي، كان له دور في جلب عدد من الجرائد للاهتمام بالحدث، المصري اليوم والدستور والبديل والوفد والأهالي.
  - اللجوء لعضوين من مجلس الشعب احدهما وطني، والاخر من الأخوان لطلب الاستشارة في بدء الاعتصام ومطالب العمال، رفض الاخواني التعامل مع الموضوع، وقام عضو الحزب الوطني بمهاتفة المحافظ من أجل حقوق العمال. بالإضافة لتلقي اتصالات هاتفية من عضو مجلس الشعب، وعضو مجلس محلي
  - الاحزاب السياسية ليست لها دور، غير ما ذكر أعلاه.
  - تدخل من رئيس الاتحاد المحلي، ورئيس اتحاد العمال، وامن الدولة ومديرة القوي العاملة بالمحافظة، ومدير مكتب العمل للتفاوض علي حل سلمي بدلا من الاعتصام.

- القوي العاملة لا نشعر بها، ونعتقد إنها جهة حيادية.

- **مستشفي أسوان التعليمي:**
  - لم يوجد تضامن نهائيا من أي جهة، سوي من بعض الصحفيين الذين جاءوا لتغطية الخبر وقد نشر في الجرائد، ولم يتحرك أحد من القيادات.
  - وعن دور أطباء بلا حقوق بإعتبارها حركة إجتماعية وقفت بجانب حركة الممرضين في القاهرة، ولكنهم لم يساعدوا ذلك الإضراب، ولم يحدث تضامن من أية جهة.

- **نقابة المهندسين الفرعية- أسوان:**
  - تم عرض الأمر علي مركز هشام مبارك للقانون، وهو الموكل برفع القضايا عن الموظفين.
  - تم نشر المشكلة في الجرائد وخاصة من الدستور والنهار والفجر، لم يتضامن معنا الوقد، ولا البيت بيتك ولا برنامج ٩٠ دقيقة رغم ما أرسلناه لهم.
  - مواقف سلبية ومتواطئة من مكتب العمل مع الإدارة.

- **رابطة السائقين- الاسكندرية:**
  - مساعدة هشام مبارك للقانون في التأسيس القانوني للرابطة كجميعة أهلية عام ٢٠٠٥.
  - علاقة ببعض أعضاء مجلس الشعب من الأخوان والوطني لمساندة مطالب السائقين، وقد تم تقديم طلب وبعض الأعضاء تركوا أرقام هواتفهم، وكان يحدث حالات تدخل إيجابي بتوفير العلاج علي نفقة الدولة في بعض الأحيان.
  - سعي المحافظ إلي مقابلتهم بعد أن زاروا مكتبه عشرات المرات

لمقابلته ولم يوفقوا. كان هناك تعاون من المحافظة في ضبط المخالفات المرورية مع الداخلية، وإزالة ما كان تعسفيا منها.

- التأمينات الاجتماعية والتضامن الاجتماعي لم يكونوا متضامنين مع مطالب السائقين، وأغلقوا أبوابهم في وجوههم ولكنهم كانوا مصرين علي أهدافهم.
- الانخراط الايجابي من الرابطة وإرادتها التعاون التواصل مع جميع مؤسسات المجتمع المدني بالأسكندرية.

- عمال المراكب النيلية السياحية- اسوان:

- وزارة السياحة تتضامن أحيانا وبنسبة ضئيلة جدا، وشرطة السياحة جهة محايدة وجل اهتمامها ينصب علي تأمين السياحة وعدم إيجاد المشاكل.
- مكتب العمل لا يستطيع التحرك، طالما كان العامل غير معين رسميا.
- التضامن معنا ضعيف، وفي حالة المقاضاة يتم اللجوء لمركز هشام مبارك للقانون.

- الشركة الوطنية للدواجن وإنتاج البيض:

- تم استشارة الأساتذة المحامون بمركز هشام مبارك للقانون.
- لم تكن حركة كفاية موجودة وقتذاك، والكل يخاف من العمل السياسي والانخارط مع اي حركة سياسية، ولا وجود للأحزاب السياسية.
- تضامن بعض الجرائد المستقلة والوفد، وتضامن من عضو مجلس محلي المحافظة، مع تعرضة لضغوط كبيرة للوقوف ضد العمال وعدم الدفاع عنهم.

- **القناة الثامنة التليفزيونية- أسوان:**
  - عند اللجوء لمركز هشام مبارك، تم إحالتهم لتقديم شكوي للمجلس القومي للمرأة.
  - المجلس القومي للمرأة، لم يرد لهم جوابا حتي وقت اللقاء.
  - عدم وجود مساندة من الصحافة لطلباتهم، او لمشكلتهم.
- **شركة الحناوي للدخان والمعسل:**
  - طلب التضامن من حزب التجمع والناصري.
  - ظهور بيانات تأييد ومساندة من بعض منظمات حقوق الانسان، والمدافعة عن حقوق العمال.
  - لم يوجد أي شكل من أشكال التضامن عمال أخرين سواء داخل دمنهور أو خارجها.
- **شركة صناعات الزيوت المتكاملة:**
  - كانت هناك اتصالات تضامنية مع الاعتصام تضامن من الصحافة (المصري اليوم والدستور والمساء).
  - جاء اثنين من أعضاء المجلس المحلي للمصنع، وكان أمن الدولة موجودين في المصنع.
  - لم يكن هناك عمال من مصانع أخري.
- **شركة مصر للغزل والنسيج بالمحلة:**
  - وإن بدا التضامن من كافة الأطراف المجتمعية لحركة عمال المحلة، إلا أن الأمر كان علي نقيضه من وزير الاستثمار الذي ابدا تعنته، هو وزيرة القوي العاملة من مطالب العمال، ولم يخضع الاتحاد العام للعمال ورئيس النقابة العامة للعاملين بالغزل والنسيج

لمطالب العمال في أكثر الاحتجاجات تجمهرا (الأول والثاني) إلا بعد إصرار العمال علي نيل مطالبهم والاستمرار في الاحتجاج.

- كانت التغطيات الصحفية للإضرابات بالمحلة علي أعلي مستوي، وإن لم يذكر المبحوث أيا من تلك التغطيات.
- وعن الحركات السياسية، ينبغي التنويه أن المحرك الأساسي لإضرابات العمال لم يقف ورائها اية حركة/ تنظيم سياسي بالمعني الحزبي، وإن حاولت لاحقا تسييس تلك الحركة العمالية كل حسب مصلحته/ حاجته من تلك التنظيمات السياسية.
- ظهر التضامن جليا من اللجنة التنسيقية للحقوق والحريات النقابية والعمالية، عمال من أجل التغيير، الاتحاد العالمي لعمال النسيج- اتحاد العمال الأفريقي.

- **مصلحة الضرائب العقارية:**

- التضامن من الجهات الرسمية كان هو الأسوأ، حيث لم تتلق تلك التحركات سوي المماطلة والتجاهل من المؤسسات الرسمية المعنية.
- كانت التغطيات الصحفية، وخاصة من الصحافة المستقلة وقتذاك كانت نعم النصير.
- كان هناك تضامنا ملحوظا من قبل شركة مصر للغزل والنسيج بالمحلة، ومن العاملين بالمطاحن، كما تم مساندتهم من قبل إحدي شركات القطاع الخاص بمدينة ٦ اكتوبر
- ومن الحركات/ التنظيمات المدنية، كانت اللجنة التنسيقية للحقوق والحريات النقابية والعمالية، وعمال من أجل التغيير، ورابطة

عمال الغزل والنسيج، من أشد المساندين لحركة موظفي الضرائب العقارية.

- **الهيئة القومية لسكك حديد مصر:**

  - إن التضامن مع عمال الهيئة قد أتي من سائقي مترو الأنفاق، والذي تعاظم في دخول سائقي المترو فيما عرف بـ " الاضراب التباطؤي"- بتخفيض سرعة المترو من ٩٠ إلي ٤٠ كم/ ساعة أثناء إضرابات عمال السكة الحديد، مما كان له أثر كبير علي تحقيق مطالب العمال.
  - الدور الاعلامي كان مميزا جدا في دعم تحرك العمال في السنوات السابقة مقارنة بما سبق، وهو ما عد أداة ضغط قوية لنيل المطالب.
  - أيضا الدور الملحوظ الذي لعبته اللجنة التنسيقية للحقوق والحريات النقابية والعمالية، وعمال من أجل التغيير في السنوات الأخيرة لدعم تلك التحركات.

- **متعطلون عن العمل بسبب الإعاقة- أسوان:**

  - لم يوجد أي شكل من أشكال التضامن، فمن جهة المحافظة والمحافظ، لم يتم الاهتمام بشئونهم علي الإطلاق.
  - لم يتم التضامن من جانب الصحافة او القنوات المحلية.
  - ولا ذكر عن دور مؤسسات المجتمع المدني سواء داخل حدود المحافظة أو خارجها.

<u>تعليق:</u>

أن السؤال المطروح أعلاه، وإن أتي ذكر التأثير والتأثر بين الحركة العمالية والحركات الاجتماعية المختلفة محل الدراسة ولكن تم رصد التالي في الشكل

الموضح أدناه .

- أن التـأثير والتـأثر إنقسم إلـي ثلاثـة أقسـام رئيسـية- وللتيسـير سـوف نسـتخدم مصـطلح "التضـامن"، سـواء كـان ذلـك التضـامن سـلبا أو إيجابا:

1. **تضامن الحركة العمالية ذاتها:**

أ- مع مثيلاتها القطرية والمحلية.

فكما هو ملاحظ من الرسم، ومن التصنيف أعلاه، أن تضامن الحركة العماليـة فـي أي قطـاع/ نشـاط، كـان شـعيفا ومتقطعـا، فلـم يـتم رصـد سـوي ثلاثـة أشـكال مـن التضامن في ١٢ موقع من مواقع العمل- أتـوا جميعهم مـن موقـع واحـد عمل واحد فقط.

ب- مع مطالب عامة وحركات سياسية ذات مطالب عامة.

ضعيف للغاية، فلم يتم رصد غير شكل تضامني وحيد، من موقع عمالي واحد.

2. **تضامن القوى الاجتماعية والمدنية والسياسية المختلفة.**

أ- عن دور الأحـزاب السياسـية، فلـم يـتم رصـد سـوي استجابتين فقط، مـن الاحزاب، فـي حين كـان وجـود الإحـزاب شـبه منعـدما فـي كافـة المواقـع العماليـة، وبالتالي التضامن الوحيد كان هو الصمت القبيح.

ب- أمـا عن الحركـات الاجتماعيـة الأخـري، ومؤسسـات المساعدة القانونية المدنية، فهـي التـي حظت بـأعلي نسـبة مــن اشــكال التضــامن المقدمــة فــي شــكل استشارات قانونية، أو نقل خبرات تنظيمية، أو رفـع قضايا...إلخ إلي العمال في مواقـع عملهـم المختلفـة. ومع ذلك تم رصد حـالتين كـان شكل التضـامن فيهمـا

سلبي، مرة عند طلب المساعدة بالإحالة إلي المجلس القومي للمرأة، ومرة أخري وقفت فيها حركة أطباء بلا حقوق بلا صوت في معركة ممرضي مستشفي أسوان التعليمي.

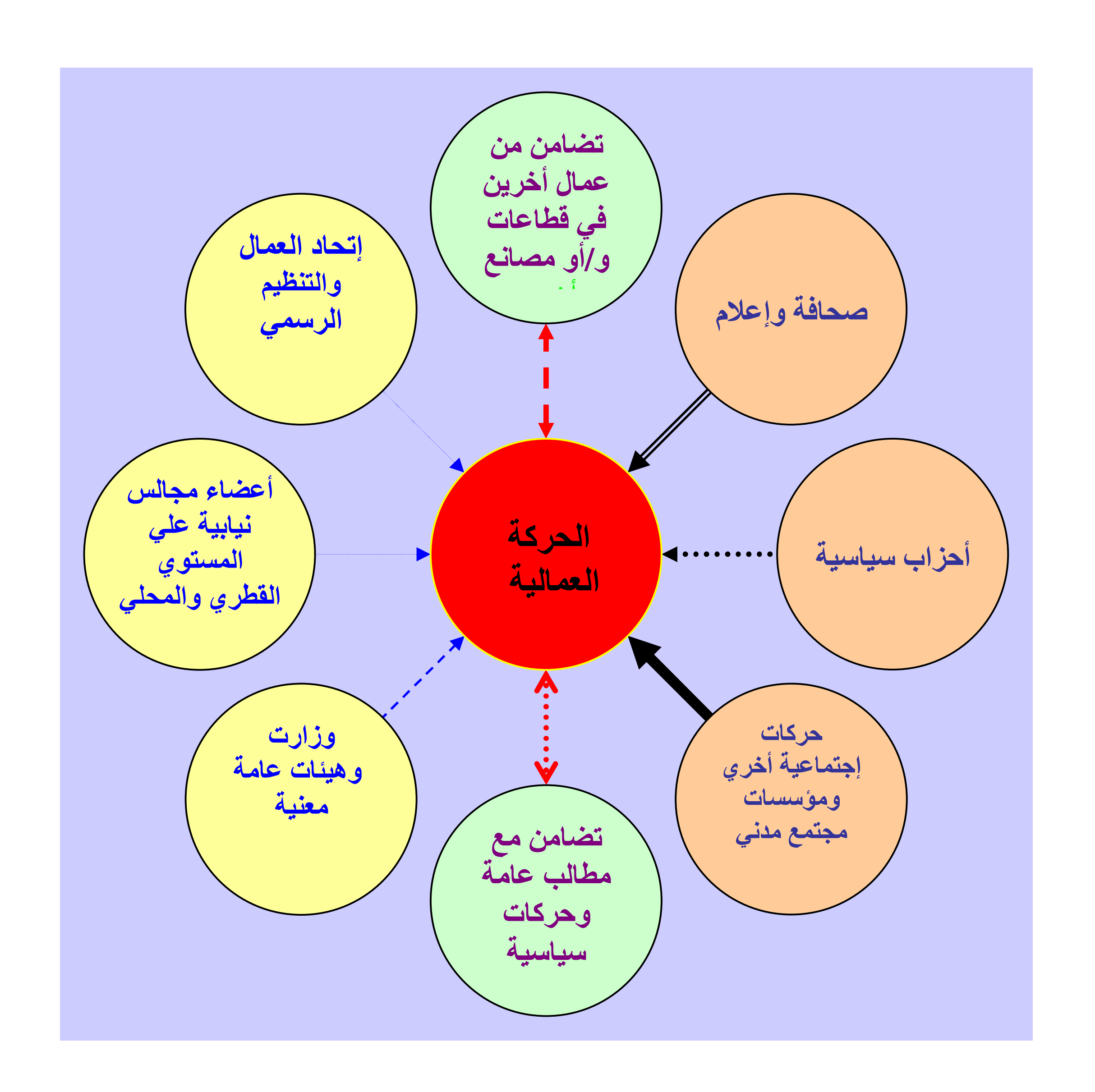
ت- أما عن الصحافة والإعلام، فقد رصدت اللقاءات أن دوره كان محفز جدا، وهام وضروري، في تحقيق كثير من المطالب بدوره في تغطية تلك الاحتجاجات. ولكن وفي نفس الوقت تم رصد سكوت الصحافة والإعلام في ثلاثة مواقع، وعدم الاكتراث لبعض المواقع والتحركات.

٣. <u>تضامن من الجهات والتنظيمات الرسمية.</u>

أ- عن اعضاء مجالس الشعب، والمجالس المحلية، فقد رصدت اللقاءات استجابات ضعيفة جدا من الأعضاء، يقع علي رأسها الزيارات إلي مواقع العمل، وفي بعض الحالات استجابات مناوئة وسلبية من السادة المحافظين.

ب- عن إتحاد العمال والتمثيل النقابي الرسمي: كان هناك شبه إجماع علي التضامن السلبي، والمواقف المناوئة والمعادية لتحركات العمال ومطالبهم، في حال وجود لجنة نقابية. ولم تذكر اللقاءات سوي استجابة رئيس إتحاد العمال وزيارته لإحدي مواقع العمل، واستهجان أفعال رئيس مجلس الادارة في ذلك الموقع.

ت- الـوزارات المعنيـة، وعلـي رأسـها القـوي العاملـة والتضـامن الاجتمـاعي والماليـة، فـدورها الاسـتجابي والتضـامني جـاء محايـدا حينـا، وحينـا أخـر متـدخلا لصالح العمال.



٨ ـ ما هي نتائج الممارسة الجماعية العمالية (الحركة العمالية)؟

يترك للباحث الرئيسي.

بالرغم من أن اللقاءات محدودة في مجموعها، ولكن بالمؤشرات التي استخلصناها أعلاه، يمكن القول في أن الممارسة الجماعية العمالية، إن شئنا رسم خط بياني لها كمؤشر علي صعودها، وهبوطها، علي مدار عقد كامل سبقه تاريخ من الانتفاضات

العمالية وإنتفاضات مضادة عنيفة، أدت لوأد الحركة في أوجها في نهاية الثمانينات، لتمر فترة تسعينيات القرن الفائت بهدوء وسكينة نسبيين برغم أحداثه المشحونه إقتصاديا وسياسيا وإجتماعيا. سوف يشهد هذا الخط البياني تصاعدا في النصف الثاني من عقد مضي لعموم الحركة العمالية، مغلفة بخبرات نقابية شبابية ضبابية حينا، نعم متخبطة وعشوائية، لكن سرعان ما تثقلها التجربة بالخبرة. ليصبح المحك الرئيسي، والوحيد هو الاحتكاك والانخراط، لتفرز الحركة العمالية سبل وأدوات تعلمها الذاتي. وقد يكون نتاج ذلك:

- نتائج نوعية وخاصة (علي مستوي كل قطاع/ صناعة علي حدا)
- نتائج علي مستوي الحركة العمالية
- نتائج علي المستوي السياسي العام

استخلاصات:

- أكثر ما يلفت الانتباه في التحليلات أعلاه، هو العلاقة بين الخلفية التعليمية للمبحوثين، وكونهم من قادة الاحتجاجات العمالية بأشكالها المختلفة، أو من القيادات النقابية:

١. رغم أن النسبة الغالبة من خلفيات المبحوثين التعليمية، هي مؤهلات متوسطة وفوق المتوسطة، إلا أنه من الأهمية بمكان الالتفات، إلي تأثير ذلك علي إنتاج فعل التحرك "الاحتجاج" من عدمه، وبخاصة عندما يوضع في سياقه الأعم، وهو المرتبط بوجود وممارسات دولة سلطوية. وتاريخيا ارتبطت التحركات بالعمال والفلاحين، ليس كونهم الأفقر والأكثر تهميشا، حيث أن حال موظفو الديوان "الدولة" ليس أحسن حالا، وربما يعود هذا إلي استخدام المؤسسة التعليمية كذراع

مهيمن من الدولة علي عقول الأفراد، لتبثها قيم تقع في مصفوفات نظمها القيمية، لإنتاج عقول بشرية لا تحيد عن تلك المصفوفات. وأدلجة التعليم بتلك الصور والقيم كان من شأنها، تخريج أجيال كاملة من المهمشين حركيا وسياسيا. وقد يكون الاكتفاء بمراحل التعليم المتوسطة وفوق المتوسطة (باعتباره تعليم بعيدا لحدا ما عن أيدولوجية الدولة)، ويعتمد علي قيم الفعل والحركة والانتاج، أكثر منه التلقي والتلقين ومعلقات السمع والطاعة التي يتلقاها الأفراد في المؤسسات التعليمية التقليدية.

٢. وجود نموذج ملهم لم يكن دائما هو المحرك للإحتجاج، ولم يكن الوعي السياسي والنقابي الباع الكبير في أغلب تلك الاحتجاجات، ففي حالة سماد السويس، وهي تعتبر حالة متفردة، إن من بدأ التحرك هي وردية ليست لديها اي وعي سياسي، ولا دراية بالعمل النقابي من قبل. وكذلك كان الحال في موظفو النقابة الفرعية بأسوان، وعاملات الحناوي، وموظفات القناة الثامنة بالتليفزيون.

- **نموذج الحديد والصلب،** من النماذج التي مازالت محيرة، عند تحليل كل ما يتعلق بالشأن العمالي علي مدار الأعوام السابقة، فهو موقع العمل الصامت، كما ينبغي أن يطلق عليهن حيث في وسط نيران الاحتجاجات والاعتصامات الضاربة يكل مكان في مصر، لم نسمع صوت هذا المصنع. ويرجع سكونه حسبما ورد في اللقاء، إلي الامتيازات التي يتحصل عليها عمال المصنع، مقارنة بأغيارهم، وأيضا إمتيازات المعاش المبكر. ويرجع السبب أيضا إلي تفتتيت

الحركة العمالية والقيادات بداخله، وعدم وجود تعيينات جديدة. وغلبة الإداريين علي العمال داخل المصنع، بالإضافة إلي زيادة نسبة العمالة من النساء، قد تكون كل هذه عوامل أدت إلي خموله، حتي ما وجود عدد من المطالب.

- **نموذج غزل المحلة:** هو من النماذج الجديرة بالتأمل، حيث إنه في معظم الاحتجاجات التي تم رصدها وتواتراتها نستطيع أن نري أن الحركة العمالية تتعلم من خبرتها التي تكتسبها بمرور الوقت سواء علي مستوي الحركة/ الفعل، أو علي مستوي التنظيم، مما ينعكس في النهاية في القدرة علي تحقق المطالب. إلا إنه لوحظ خلال الاحتجاجات التي إختبرتها الحركة العمالية لغزل المحلة، فإن نتيجة تحقق المطالب آخذت في الانهيار خلال إحتجاجاته الأخيرة، وهذا يتعلق إما بمنظمي الاحتجاج وقياداته، أو بطبيعة المطالب المرفوعة في تلك الاحتجاجات والتي كانت تتعلق إما بمطالب شديدة العمومية وخاصة بالحركة العمالية في مجموعها مثل (مطلب الحد الأدني من الأجر)، أو بمطلب شديد الفردية علي مستوي القطاع وهو الخاص بإقالة المفوض العام للشركة. وعلي الأغلب سوف يكون سبب التراجع هما العاملان السابق ذكرهما. وهو ما يعد مفارقة حقيقية جديرة بالانتباه إليها، خاصة وإن محاولات الأمن لتأليب واستعداء العمال ضد بعضهم الآخر قد تم رصده من قبل المبحوث.
- **عن العمالة الموسمية:** حيث لا يجدى احتجاج، ولا ينفع إضراب. فأوضاع تلك العمالة، رغم ما يبدو عليه الوضع من تحقيق مكاسب أعلي، إذا ما قورنت بأوضاع عمال في قطاعات أخري، ولكن كان ولا يزال الحلم لكل عامل، هو الاستقرار والتمتع بمزايا تأمينية واجتماعية

تـؤمن لـه حياتـه. حتـي قـال أحد العمـال، أن الحصـول علـي عقد ذابـت أصبح حلم، وإن الاحتجاج بالنسبة لنا نوع من أنواع الرفاهية. حيث لا يوجد تنظيم يضمهم، لأن طبيعة العمل تقوم علي الانتقال لا الاستقرار، ولا يوجد من يمثل مصـالحهم، ولا يوجد من يقف فـي وجـه أصحاب الأعمـال، وبـالقطع الحاجـة غلـي العمل، وإستغلال تلك الحاجـة، تجعل الكثيرين يقبلون بشروط العمل، ايا ما كانت ثقلها، والتنازل عن حقوقهم في مقابل الحصول علي فرصة عمل، ولو موسمية.

١. ومن المثير أيضا، هو دور جهاز القوي العاملـة بمكاتبـه الـذي لا يستطيع أن يـدافع عـن أحـد طالمـا إنـه لا يملك عقد عمـل، ومعين رسميا؟؟؟ فهل يمكن ثمة إعادة نظر في هذا الدور، هل من مفر من مصير هذه المقولـة التاريخيـة: "...ومـن لـيس لـه، فالذي يظنه له يؤخذ منه..."

- **عن العمالـة النسـائية:** التمييز المضـاعف، فليس فقط يتم حرمهم من حقـوقهن المشـروعة، بإعتبـارهم (جـزء مـن كـل) كقـوة عمـل فـي مكـان العمـل، ولكـن يقـع التمييـز علـيهم مضـاعفا باعتبـار جنسـهن. فالمطالبـة بالأجر المتساوي عن العمل المتسـاوي، كانـت مـن أشد مطالـب الحركـة الاحتجاجيـة أعـلاه، وأعـلاه صـوتا، وأكثرهـا جـرأة، وأبلغهـا وعيـا ونضجا. فقد وردت بأمـاكن عمل عدة، ولكـن أقصـاها وصـل لعـاملات القنـاة التليفزيونيـة، اللائـي لا يميـز ضـدهن فـي الأجـر فقط، ولا يختلـف الأجر وتوابعه، عن ذلك الأجر الـذي يتلقـاه زملائـهن فـي قنـوات أخـري في المدن الشمالية، بل أيضا والأقصي هو اختلاف الأجر بالسـالب عن زملائـهن من الرجال، عن نفس العمل. وعـن أمـاكن العمـل التـي يحتكـر العمـل النقـابي فيهـا رجـال الإدارة، والتـي تقـوم فـي كثيـر مـن الأحيـان

بتعيينهم، ومنع العمالة النسائية من التقدم إلي عضوية تلك اللجان، وعدم وجود أشكال تنظيمية متاحة في نفس مكان العمل، فما هو الحل، إن كان يتم إضطهادهم، والإفتئات علي حقوقهن، فقط إعتبارهن نساء؟؟!!!

- **عن العمالة- أو البطالة إن شئت- ذات الإعاقة:** وكأنهم وجدوا ليعاقبوا في الحياة مرتين، مرة بإعاقاتهم، ومرة برفضهم واستبعادهم من كل مكان، رغم ما يتمتعون به من وضع قانوني مميز نسبيا عن غيرهم من الخريجين، والعاملين. فضلا عن إنصراف المجتمع المدني عنهم أيضا، بل والصحافة والإعلام...فهل من قسوة في التعامل وإنتهاك الآدمية أكثر من ذلك؟؟

- **هل الجماعة خيرا من الفرد؟** سؤال هاجسي وجب التمعن به عند دراسة وتأمل التحركات والاحتجاجات العمالية......وهو ما يبدو ظاهرا وعملا إنه صحيح. فاشارت اللقاءات إنه في النقابة الفرعية للمهندسين بأسوان، لقلة عددهمن لم يهتم بهم أحد، بل إن أذرع الحركة العمالية التقليدية والمعتادة لا يمكن العمل بها في ظل هذا النموذج. ومن ثم، وجب التفكير في الحقوق الفردية، واحترام حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية، التي طالما وجهت أنظارنا الفلسفات والأدبيات الحقوقية والقانونية، إن الأصل في التمتع بتلك الحقوق إنها ذات صبغة جماعية. ولكن متي يتم التحول من الاهتمام بشئون الأقلية المهمشة طبقيا، لشئون الأكثر تهميشا داخل تلك الطبقة؟؟؟

- عن تفرد آلية **"الإضراب بالنيابة"**، عندما أضرب أحد العمال عن الطعامن بالنيابة عن زميله المريض، لكي يحصل هذا الأخير علي حقوقه ضد عنت السلطة وإضطهادها له. فهو من أسمي وأعمق

المشاهد الإنسانية في تلك التحركات العمالية، والتي تجعل من الحركة العمالية، حركة إنسانية في المقام الأول.

- **أسئلة للحركة العمالية:**

١. كيف تطلب الحركة العمالية من الأغيار خارجها التضامن معها، وهي من الداخل غير متضامنة مع بعضها البعض؟ فهو سؤال عكسه المؤشرات أعلاه عندما كان الحديث عن مدي تضامن الحركة العمالية في موقع معين، لتحرك عمالي ما في موقع أخر في نفس القطر، أو في نفس المدينة.

٢. كيف تطلب الحركة العمالية من الأخرين مراعاة حقوق الأقليات المهمشة، وهم من داخلهم غير مؤيدين ولا متضامنين مع الأكثر تهميشا بداخلهم.....فلم يسمع عن تضامن عمالي عن العمالة/ البطالة ذات الإعاقة. ولم نسمع في أماكن العمل التي حدثت بها إحتجاجات نسائية، أحد من الرجال سواء داخل مكان العمل أو من خارجه تضامن معهم.

٣. عن تشابكها وتوحدها حول مطلب بعينهن وليكن الحد الدني من الأجور، فرغم أهميتة الشديدة، إلا أنه حصل علي صوت واحد فقط من ١٢ موقع من مواقع العمل المختلفة في شمال مصر وجنوبها، كدعوة للتضامن حول هذا المطلب!!!!!

قد تسهم كافة الأسئلة والتعليقات أعلاه، في وضع تصور للإجابة عن سؤال إمكانيات أن تصنع الحركة العمالية التغيير.

مقتطفات من أقوال العمال:

- "هل الحركة العمالية كافية إحداث تغيير؟....هي *كافية لنا*..." عامل بالمطاحن.
- "...*معتصمين معتصمين ضد قرار الوزير، معتصمين معتصمين والحق معانا ضد حكومة بتتحدانا...*"،....."...*يا أهالينا يا أهالينا ضموا علينا يا أهالينا ضم الف علي ادا الصف لجل المية ما تصبح ألف*..."...هنافات اعتصام المطاحن.
- "...حلمي مثل كل السائقين في الدولة وهي أن يكون لكل سائق دفتر تأمين صحي مثل الموظفين في البنوك والشركات..."،............."...نحن اخترنا سياسة النفس الطويل مع كل مطالبنا..." رابطة السائقين.
- "....مفيش حد بيوافق علي تعيينا والكل بيرفضنا..." بطالة ذوي الإعاقة.
- *"....مبدئيا كنا لوحدنا، ومفيش حد بيساندنا، ونخاف نشتكي للقوى العاملة لا يكون على علاقة بصاحب المصنع..."* عامل بسماد السويس.
- *"... نحن لا نعرف أي شئ عن مصر...."* موظفة بالقناة الثامنة.
- *"... أتمني ارجع الشغل تاني، وان ده ما سحصلش معانا نرة تانية، احنا مش يهود عشان يتصرفوا معانا كده*...." إحدي عاملات شركة الحناوي.
- *"...الاحتجاج بالنسبة لنا، نوع من أنواع الرفاهية...."* عمال موسميين بالمراكب النيلية السياحية.

طلال شكر

عمال غزل المحلة
قاطرة الحركة العمالية المصرية

تمهيد:

كانت النتائج المباشرة لتطبيق سياسات التثبيت والتكيف الهيكلى، وإطلاق قوى السوق طبقا للعرض والطلب، وتحرير سعر الصرف للجنيه المصرى، وخصخصة شركات القطاع العام، ودفع العمال بالجملة خارج الشركات تطبيقا لسياسة المعاش المبكر، وتحرير أسعار الخدمات والطاقة، كان نتيجة ذلك كله عجز العمال وأسرهم عن موازنة الأجور الهزيلة التى يحصلون عليها بالأسعار التى أزداد لهيبها يوما بعد الآخر، وكانت النتيجة الحتمية تدنى مستوى معيشة العمال وأسرهم وافتقادهم العيش اللائق والكريم. ومن بين كل قطاعات الصناعة كان عمال صناعة الغزل والنسيج الأكثر تعرضا للضرر " ويعتبر قطاع الغزل والنسيج أحد معاقل الشرائح الأكثر وعيا فى الطبقة العاملة المصرية من ناحية، ومن ناحية أخرى فهو من القطاعات التى تواجه مشكلات اقتصادية عديدة سواء فيما يتعلق بالعمالة والإنتاجية وغيرها"[١] وتزامن مع تطبيق هذه السياسات صدور القانون ٢٠٣ لـ ١٩٩١ والذى تخلت الدولة بموجب نصوصه عن مساندة شركات القطاع العام، وبدأت فى خصخصة شركاته أو تصفيتها، وتخفيض الأجور المتغيرة (الحوافز- بدلات طبيعة العمل- المزايا العينية) ناهيك عن الانتقاص من الخدمات كالعلاج والسكن والمواصلات والمزايا الأخرى وهكذا "فقد أدرك العمال العلاقة بين تطبيق السياسات الجديدة وتدهور أوضاعهم المعيشية"[٢].

عجز التنظيم النقابى

فأين كان التنظيم النقابى بمستوياته الثلاثة (اللجان النقابية- النقابات العامة- الاتحاد العام للعمال) من كل ما يجرى للعمال؟! لقد "عجز التنظيم النقابى عن القيام

---

[١] د. هويدا عدلى الاحتجاجات العمالية المصرية، إشكاليات تسوية المنازعات العمالية

[٢] د. هويدا عدلى الاحتجاجات العمالية المصرية، إشكاليات تسوية المنازعات العمالية

بدوره فى الدفاع عن مصالح العمال فقد كان ثمن العلاقة بالدولة اغتراب العمال عن تنظيمهم النقابى، وفقدان الثقة فيه، واقتراب نخبة هذا التنظيم خاصة العليا منها من صانع القرار، وتحقيقها كثير من المزايا المادية والعينية من جراء هذا الاقتراب، بل لم يعد هناك مصدر لتأمين مواقعها سوى العلاقة بالتنظيم السياسى" [1]، وكانت النتيجة المباشرة لهذه العلاقة تأييد التنظيم النقابى لسياسات النظام بصرف النظر عما يعانيه العمال من بؤس وشقاء، وتزامن مع ذلك اقدام الحكومة على أكبر عملية تزييف لإرادة العمال فى اختيار ممثليهم فى اللجان النقابية دوره ٢٠٠٦/٢٠١١، **والتى تم فيها استبعاد ٣٠ ألف مرشح ومنعهم من الترشيح** للانتخابات بحجب شهادة عضوية النقابة عنهم، بالإضافة إلى عمليات الاستبعاد المباشر من وزارة القوى العاملة، والتدخلات الأمنية السافرة بالاتفاق مع إدارات الشركات التى ضيقت على المرشحين فى فترة الدعاية. ففى شركة مصر للغزل والنسيج بالمحلة الكبرى كان المرشحين من عناصر الإدارة يقدمون الوعود للعمال بصرف شهرين أرباح بدلا من مائة جنيه طبقا لقرار رئيس مجلس الوزراء ٤٦٧ لـ ٢٠٠٦ والذى ينص على!! مادة ١ يزاد الحد الأقصى لما يخصص للعاملين طبقا لقرار رئيس مجلس الوزراء ١٢٢ لـ ١٩٨٤ المشار إليه من مائة جنيه إلى ما يعادل شهرين من الراتب الأساسى وذلك اعتبارا من أرباح السنة المالية ٢٠٠٥/٢٠٠٦[2]. بل إن حمى الانتخابات دفعت المرشحين إلى إصدار كتيب تضمن الوعد بأن القرار سيتم تنفيذه، وتضمن الكتيب مقدمة لرئيس مجلس الإدارة المهندس محمود إبراهيم الجبالى، ولكن بعد الانتخابات تبخرت كل الوعود، وبدأت التفسيرات العكسية بأن القرار صدر للتطبيق على شركات القطاع العام، أما شركات قطاع الأعمال العام التى يحكمها

---

(١) د. هويدا عدلى الاحتجاجات العمالية المصرية، إشكاليات تسوية المنازعات العمالية

(٢) راجع قرار رئيس مجلس الوزراء ٤٦٧/٢٠٠٦.

القانون ٢٠٣ فتخضع لقواعد الربح والخسارة طبقا للقواعد الواردة بالقانون، هنا أدرك العمال أنه ليس أمامهم إلا الاعتماد على أنفسهم.

الاعتماد على النفس

بدأت الحركة العمالية فى كل الاتجاهات: النقابة العامة- أعضاء مجلس الشعب- وزارة الاستثمار- وزارة القوى العاملة، والكل يؤكد عدم أحقية العمال فى المطالبة بتنفيذ هذا القرار، "ولكن فى ٢٠٠٦/١٢/٤ يتقدم عضو مجلس الشعب عن الإخوان المهندس سعد الحسينى بمذكرة لوزير الاستثمار يوضح فيها أن الشركة قد حققت الخطة الموضوعة حيث وصل الإنتاج ١٢٠٠ مليون جنيه ورقم التصدير ٦٠٠ مليون جنيه والأرباح طبقا لآخر ميزانية ١٠٥ مليون جنيه، إلا أن الفوائد التى بلغت قيمتها ١١٠ مليون جنيه التهمت ما حققه العمال من نتائج، ويتساءل عضو مجلس الشعب عن أسباب تحميل العمال أوزار سياسات خاطئة"[٣]. ويعاود عضو مجلس الشعب محاولته إثارة مشكلة عمال غزل المحلة متوقعا حدوث اضطرابات عمالية بالشركة نتيجة تجاهل الإدارة والشركة القابضة والنقابة العامة والاتحاد العام ووزارة الاستثمار ووزارة القوى العاملة لمطالب العمال، **ويتقدم النائب بطلب إحاطة موجه لوزير الاستثمار** "عن سبب عدم الوفاء بمستحقات العاملين من الأرباح، ويؤكد النائب أن إخلاف الوعود والممارسات الخادعة التى تمت تجاه عمال الشركة تنذر بحدوث اضطرابات لا يحمد عقباها وخصوصا أن رئيس نقابة الشركة نقل للعمال اتفاق النقابة العامة مع الشركة القابضة على تنفيذ قرار رئيس مجلس الوزراء، وأكد رئيس النقابة العامة سعيد الجوهرى فى تصريح لجريدة الجمهورية بأن الشركة القابضة سوف تقوم بصرف أربعة أشهر بدلا من مائة جنيه، ولكن

---

[٣] **راجع مذكرة المهندس سعد الحسينى عضو مجلس الشعب لوزير الاستثمار.**

العمال فوجئوا مع قبض راتب نوفمبر ٢٠٠٦ بأن المنصرف من الأرباح هو مائة جنيه بدلا من أربعة أو حتى شهرين"[١]. وردا على ذلك امتنع العمال عن استلام رواتبهم كإنذار أولى تمهيدا للإضراب عن العمل إذا لم ينالوا حقوقهم المشروعة.

فوجىء الغالبية العظمى بالإضراب، فلم يتوقعه أحد، بالرغم من امتناع العمال عن صرف الرواتب قبل الإضراب بثلاثة أيام تهديداً بالإضراب "إلا أن الجميع لم يأخذوا هذا التهديد على محمل الحد، وذلك بسبب طول الفترة من آخر إضراب بالشركة عام ١٩٩٤، ولم يكن أحد على علم بما سيحدث سوى بعض الجهات، ليس لأن لهم صلة بالتخطيط والتدبير، ولكن بسبب وجود رفاق وأصدقاء لهم ضمن قيادات العمال من الشباب، وللأمانة لم يكن هناك دور لأحد فى الإعداد أو تحديد موعد الإضراب" [٢]

بدأ اعتصام وإضراب عمال شركة مصر للغزل والنسيج يوم الخميس ٢٠٠٦/١٢/٧ واستمر لمدة ثلاثة أيام بسبب رفض إدارة الشركة تنفيذ قرار رئيس مجلس الوزراء بزيادة الأرباح السنوية للعاملين إلى شهرين بحد أدنى بدلا من مائة جنيه، وبرغم كافة التحذيرات الأولية التى ظهرت من تحركات العمال وقادتهم فإن أحدا "لم يستشعر به إلا بعد أن بدأ، وفى مساء نفس اليوم حضرت الصحافة الخاصة والحكومية، وتم إذاعة الأخبار عن الإضراب فى أحداث ٢٤ ساعة فى القناة الثانية الحكومية والقناة الأولى مع مصطفى فوده القائد العمالى بالشركة وفى يومى الجمعة والسبت ٨، ٢٠٠٦/١٢/٩ ازداد حضور مراسلى الصحف والقنوات الفضائية والصحف المستقلة وخاصة البديل التى تواجدت منذ اللحظة الأولى للإضراب،

---

[١] راجع طلب الإحاطة العاجل الذى قدمه المهندس سعد الحسينى عضو مجلس الشعب لوزير الاستثمار.

(٢) جلسة نقاشية مع حمدى حسين أحد قادة العمال السابقين بغزل المحلة.

وكانوا معايشين للعمال فى الموقع دون مشاركة، وكانت البديل بمثابة لسان حال الإضراب وكذلك الدستور والمصرى اليوم وجريدة الأهالى" [١]

دور عاملات غزل المحلة

"كانت أقسام الملابس والقطن الطبى والتجهيزات من أوائل الأقسام التى امتنعت عن صرف الراتب قبل الإضراب بثلاثة أيام، وهى الأقسام التى يعمل بها أغلبية نسائية، بثلاثة أيام، وهى الأقسام التى يعمل بها أغلبية نسائية، وفى صبيحة الإضراب كانت أمل السعيد ووداد الدمرداش والدكتورة سينا وأخريات قد برزن فى رفع الشعارات والهتافات، وتجميع العاملات والخطابة فيهن، كما اتجهن إلى المكاتب، وقمن بالخطابة فى الموظفين لحثهم على المشاركة.

كان هذا الدور النسائى كما هو الحال فى كافة الإضرابات السابقة مثل عام ١٩٨٦ (إضراب الراحات الأسبوعية) وقد تحملن فى هذا الإضراب عبء القيادة بعد إلقاء القبض على كل القيادات العمالية، بل واستكملن الإضراب، ورفض فى ذلك الوقت شعار "الإفراج قبل الإنتاج" ولهذا لم يكن دور عاملات غزل المحلة فى إضراب ٢٠٠٦ طارئاً ولا غريباً، وإنما كان امتداداً لدور بارز فى كافة الإضرابات السابقة إلا أن الإعلام المستقل الذى نشأ فى مصر قد سلط الضوء أكثر فى هذه المرة على دور العاملات، بالإضافة إلى أن العاملات يمثلن ثلث عدد العاملين بالشركة (ثمانية آلاف عاملة) يعانين من نفس الأحوال السيئة التى يعانى منها زملائهن، ولهذا كان اندفاعهن الشديد فى إطلاق التظاهرة الأولى للإضراب مرددات هتاف "الرجالة فين الستات أهم" فى محاولة قوية لإطلاق حماس العاملين من الرجال وهو ما تحقق بالفعل فما إن أطلق العاملات هتافهن حتى تدفق آلاف العمال إلى مبنى الإدارة

---

[١] **جلسة نقاشية مع مصطفى فوده القائد العمالى بشركة غزل المحلة**

بميدان طلعت حرب معلنين الإضراب والاعتصام رداً على عدم تنفيذ مطلبهم، وكانت العاملات يتقدمن الصفوف وشكلن الدرع، الواقى للعمال المضربين.

لم يكن للأحزاب أى دور فى التخطيط للإضراب، وكذلك جماعة الإخوان المسلمين، وبرز فقط الدور النقابى للقيادات العمالية على اختلاف انتماءاتها السياسية، وعلى سبيل المثال فإن وجود عدد من أصحاب اللحى ليس دليلاً على أنهم من الإخوان المسلمين، وقد اقتصرت مشاركة الأحزاب والقوى السياسية على إصدار البيانات والتضامن مع العمال، وقد وزع بعضها على العمال والصحف، وقوبلت محاولات إلقاء التعليمات والنصائح من جانب بعض الصحفيين المسيسين بالرفض المهذب من جانب قادة الإضراب.

تداعيات الأحداث

وفى بيان وجهه أمين عام النقابة محمد سند السيد إلى عمال الشركة أشار فيه إلى أن رئيس الشركة قال له بالحرف الواحد "أنا مستعد أصرف ولكن أنا شغال عند وزير الاستثمار ورئيس الشركة القابضة"[١] ثم يوضح توجههم (النقابة) إلى وزيرة القوى العاملة، والوصول إلى اتفاق على صرف ٢١ يوم، ويحاول تبرئه النقابة من الموافقة على عدم أحقية العمال فى صرف شهرين كما ورد فى بعض البيانات متعللاً بأن البيان قد تم تزويره، ويرفض العمال القرار الذى توصلت إليه وزيرة القوى العملة، وتعاود اللجنة النقابية الحركة ولكن هذه المرة فى اتجاه مباحث أمن الدولة بالغربية للوصول إلى اتفاق، ويتنصل الأمين العام فى بيانه من تهمة جمع توقيعات لسحب الثقة من اللجنة النقابية وتشكيل نقابة موازية، وفى نفس يوم الإضراب يتحرك عضو مجلس الشعب حزب وطنى مخاطبا أمين عام مجلس الوزراء على صورة قرار رئيس مجلس الوزراء متأخرا عن زميله بثلاثة أيام

---

[١] **راجع تفاصيل بيان محمد سند السيد أمين عام نقابة غزل المحلة.**

كاملة[1]، وفى ٢٠٠٦/١٢/٩ وجه سعيد الجوهرى رئيس النقابة العامة بيانا إلى عمال الغزل والنسيج بصفة عامة، وعمال شركة المحلة الكبرى بصفة خاصة بشرفيه بنتائج الاجتماع الذى تم بين وزيرة القوى العاملة ووزير الاستثمار الذى استعرضا فيه الأوضاع الاقتصادية والظروف العمالية بشركات الغزل والنسيج بقطاع الأعمال العام، وتعهد الحكومة بسداد مديونياتها ضمن ٥٤ شركة بالقطاع وصل حجم مديونياتها ٩ مليار جنيه، ووصل نصيب شركة مصر للغزل والنسيج ٩٥٢ مليون جنيه على أن يتم السداد من حصيلة بيع بنك الإسكندرية، بالإضافة إلى تعهد وزير الاستثمار بصرف جزء من الأرباح للشركات المحققة اعتبارا من يناير ٢٠٠٧، والنصف الآخر فى نهاية السنة المالية بالإضافة إلى المكافأة السنوية التى تقرها الجمعية العمومية كل عام طبقا لمعدلات الأداء بالإضافة إلى إعادة هيكلة الشركات ماليا وفنيا وإداريا، **وهكذا حقق عمال غزل المحلة بإضرابهم فى ديسمبر ٢٠٠٦** نتائج مباشرة فيما يتعلق بمطلبهم الأساسى وهو تطبيق قرار رئيس مجلس الوزراء **بصرف شهرين بحد أدنى**، وأخرى غير مباشرة وهو إسقاط المديونيات عن كافة شركات قطاع الأعمال العام المدينة، بالإضافة إلى تراجع وزير الاستثمار بصرف الأرباح على دفعتين، والأهم من ذلك هو وقف قطار الخصخصة الذى أوشك على أن يدوس شركات الغزل والنسيج ويودى بمستقبل عمالها.

سحب الثقة

كان الإضراب مناسبة جيدة لمناقشات عميقة ومكثفة بين العمال حول كافة الأوضاع المحيطة بهم مثل: الحوافز التى تحتسب على المرتب الأساسى لسنوات سابقة وبدل طبيعة العمل بنسبة المتدنية والذى يحسب على أول مربوط الدرجة، وأوضاع السكن والمواصلات والخدمات العلاجية المتدنية بالإضافة إلى افتقادهم

[1] **راجع مخاطبة عضو مجلس الشعب مهندس عزت دراج لأمين مجلس الوزراء.**

الأداة التى تنظم الدفاع عن مصالحهم، وتسعى إلى تحسين شروط وظروف عملهم، وقد اتجهوا بالفعل وبكل **قوة خلال الاعتصام لجمع التوقيعات على سحب الثقة من اللجنة النقابية عقابا لها على أدائها السيئ، وضعف موقفها، ووقوفها الذيلى وراء النقابة العامة** والاتحاد العام والحكومة، وقد قاموا جميعا بإدانة الإضراب، وقللوا من شأن العمال ومطالبهم المشروعة، والملاحظة الأساسية هنا هى **فقدان الثقة تماما فى التنظيم النقابى** "فأغلب أعمال الاحتجاج تحدث بدون موافقة التنظيم النقابى، ورغما عنه، وينحصر دوره إما فى إدانة الاضراب أو التبرؤ منه واعتباره من عمل قلة ضالة، وفى أحسن الأحوال يسعى للوساطة بين الإدارة والعمال، وهو ما يحدث فى أغلب الأحوال بعد تدهور الأوضاع تدهورا شديدا، ولذلك طالب العمال فى عديد من الإضرابات بحل اللجنة النقابية، وسحب الثقة منها، واتهامها بعدم تعبيرها عن المصالح العمالية"[١] **بدأت عملية سحب الثقة من اللجنة النقابية أثناء الإضراب،** واستمرت بعده على نماذج ورد فيها أن الجمعية العمومية لنقابة عمال غزل المحلة وفى اجتماع غير عادى قررت سحب الثقة من مجلس إدارة النقابة الذين أعلن فوزهم يوم ٢٠٠٦/١١/٨ رغم عدم انتخابهم من جانبنا، وذلك أعمالا لحق الجمعية العمومية فى الرقابة على أعمال مجلس إدارة النقابة ومحاسبتهم وفقا للقواعد الديمقراطية التى تتشكل المنظمات النقابية على أساسها وبهذا قرر أعضاء الجمعية العمومية الانسحاب من عضوية النقابة وعضوية النقابة العامة للغزل والنسيج والتوقف عن سداد الاشتراكات، وفى نفس الوقت تم سحب الثقة من أعضاء مجلس الإدارة المنتخبين على نموذج آخر عقابا لهم على توقيعهم على الاتفاق الجماعى الذى تم يوم ١٢/٧ دون الرجوع لعمال الشركة.

---

[١] **د. هويدا عدلى الاحتجاجات العمالية. إشكاليات تسوية المنازعات، مرجع سابق.**

نهوض الحركة وتطوير المطالب العمالية

لم تتوقف الحركة داخل صفوف عمال غزل المحلة "فهناك **مطلب سحب الثقة من اللجنة** النقابية والتى وصل عدد توقيعات سحب الثقة إلى **أكثر من ١٤ ألف من أصل ٢٧ ألف عامل** وقد أحال سعيد الجوهرى رئيس النقابة العامة للغزل طلب سحب الثقة من اللجنة النقابية إلى لجنة لدراسته، دون تحديد مدة زمنية للانتهاء من مهمتها"[(١)].

كما "هدد ١٥٠٠ عامل وموظف بالشركة بالإضراب عن العمل فى بداية شهر ابريل ٢٠٠٧ احتجاجا على عدم ترقيتهم ضمن حركة الترقيات التى صدرت فى الشركة وقد اتهم العمال أعضاء لجان الترقيات باللجوء إلى الواسطة والمحسوبية فى اختيار المقربين من أعضاء مجلس الإدارة والمدير العام للجمعية التعاونية، وقد نفى محمود الجبالى حدوث أى تجاوز. هذا بالإضافة إلى تقديم مئات العمال شكاوى لمكتب العمل ضد مدير عام الجمعية التعاونية، ورئيس الشركة بمخالفة قواعد الترقى، وتجاهل من تنطبق عليه الشروط، وطالبوا بتدخل عاجل من وزيرة القوى العاملة"[(٢)]، "وفى يوم ٢٠٠٧/٤/١٥ منعت قوات الأمن ١٠٠ عامل من عمال الشركة من التوجه إلى القاهرة للاعتصام بمبنى اتحاد العمال وتقديم مذكرة بمطالب العمال لعرضها على رئيس الوزراء بخصوص تأخر الاستجابة لمطالبهم بسحب الثقة من مجلس اللجنة النقابية الحالية، أو قبول استقالتهم الجماعية التى تقدموا بها للنقابة العامة للغزل والنسيج، وعدم تعديل جدول أجور العاملين، ورفع الحوافز الشهرية وتوفير المرافق للعاملين، بالإضافة إلى حقهم فى السكن بمساكن الشركة"[(٣)].

[(١)] فاطمة رمضان وآخرين، صعود الحركة العمالية والنقابية المصرية تقرير المرصد العمالى والنقابى المصرى ٢٠٠٨

[(٢)] فاطمة رمضان وآخرين، صعود الحركة العمالية والنقابية المصرية تقرير المرصد العمالى والنقابى المصرى ٢٠٠٨، مصدر سابق

وحتى **أصحاب المعاشات من العاملين السابقين بالشركة يحتجون على سياسات الشركة** تجاههم "ففى يوم ٢٠٠٧/٦/١٠ اعتصم أكثر من ٢٠٠ عامل من أصحاب المعاشات بمساكن غزل المحلة أمام مجلس مدينة المحلة الكبرى وذلك احتجاجا على قرار المهندس محمود الجبالى رئيس مجلس إدارة الشركة **بطرد ٥٤٠ أسرة من العاملين السابقين من مساكن الشركة** دون توفير بديل لهم"[٣] "وفى ٢٠٠٧/٦/٢٧ تصدر اللجنة النقابية إعلان للعاملين بالشركة يتضمن الموافقة على صرف حافز تطوير مع مرتب شهر يوليو ٢٠٠٧، ووعود بصرف مستحقات العاملين من الأرباح والحوافز السنوية وتحقيق الخطة بعد الانتهاء من مناقشة الميزانية، ويتضمن الإعلان حث العاملين على بذل مزيد من الجهد والإنتاج"[٢].

ولا يمر سوى بضعة أيام على هذا الإعلان حتى نجد "فى يوم **٢٠٠٧/٧/١** ينظم العمال **وقفة رمزية لمدة نصف ساعة** أمام مبنى الإدارة للمطالبة بحقوقهم المتأخرة، والاعتراض على عدم تنفيذ وعود المسئولين للعمال بصرف حوافز تتناسب مع ما يبذله العمال من جهد وما يحققون من إنتاج، بالإضافة إلى ما يخصهم من الأرباح والحوافز السنوية وتحقيق الخطة، وزيادة بدل طبيعة العمل إلى ٤٠% من الأساسى حسب قرار وزير الاستثمار ٣٧ لـ ٢٠٠٧ الذى طبقه على شركات الكيماويات فقط"[١] وانتقد العمال عدم تحسين الخدمة الطبية داخل مستشفى الشركة، وطالبوا بإنشاء مرفق خدمى لنقل العاملين، وإنشاء مشروع الإسكان الرأسى بدلا من الإسكان الأفقى، وأكدوا على سحب الثقة من النقابة التى اعتبروها نقابة معينة. "كما أضرب ٣٠٠ عامل عن صرف الحوافز وعن العمل بقسم الحرائر الكورى يوم الخميس ٢٠٠٧/٧/٥ احتجاجا على النقص فى قيمة حوافز المدة، ومتحرك الإنتاج

---

[٣] فاطمة رمضان وآخرين، صعود الحركة العمالية والنقابية المصرية تقرير المرصد النقابى المصرى، مصدر سابق

[١] فاطمة رمضان وآخرين، صعود الحركة العمالية والنقابية المصرية تقرير المرصد النقابى المصرى، مصدر سابق

عن باقى الأقسام الأخرى، وحاول أمن الشركة فض الإضراب، وعلل أحد مسئولى الشركة بأن يكون النقص سببه خطأ غير مقصود فى قاعدة البيانات"[٢]، وفى خضم هذه الأحداث **ناقش العمال قضايا إهدار المال العام**، وخصوصا قيام المسئولين عن الجمعية التعاونية التى يرأسها محمود الجبالى بفك ودائع الجمعية وتقدر بـ ٥٠ مليون جنيه لشراء بضائع راكدة، وكذلك بيع أقمشة رديئة لبعض التجار الذين احتجوا وهددوا بإتهام مسئولى الجمعية بالنصب مما أدى لإعادتها للجمعية متسببين فى إهدار المال العام"[٣] **أسس العمال رابطة عمال الغزل والنسيج للعاملين بشركة غزل المحلة لملء الفراغ النقابى بالشركة بعد سحب الثقة من النقابة الحكومية** لعدم قدرتها على التعبير عن مصالح العمال، وبعد الحرب التى شنها بعض أعضائها تجاه العمال، وعدم استفادتها من الدروس السابقة، **وبعد استقالة العمال من النقابة العامة** والمطالبة بعدم خصم قيمة الاشتراك الشهرى للنقابة، أكدوا أن الرابطة سوف تمارس أنشطتها بعد صدور حكم قضائى باشهارها، وتصدر الرابطة نشره للتعبير عن مصالح العمال ففى عدد سبتمبر ٢٠٠٧ تدعو العمال الراغبين فى الانضمام إلى التقدم لطلب عضويتها والوقوف بصلابة لتحقيق كل مطالب العمال، وتوضح النشرة ظروف العمال المتمثلة فى ارتفاع الأسعار بشكل جنونى مع تدنى مستوى الاجور وزيادة الأعباء على المعيشة التى فاقت الحدود عن أى دولة فى العالم خصوصا مع قدوم شهر رمضان، وبدايه العام الدراسى، وعيد الفطر المبارك، وهو ما يزيد العمال إصرارا على التمسك بمطالبهم التى وعدهم بها المسئولين من هيكله واعادة النظر فى أجور عمال الغزل والنسيج، وزيادة نسبة الحوافز بالنسبة لأساس المرتب،

---

[٢] **فاطمة رمضان وآخرين، صعود الحركة العمالية والنقابية المصرية تقرير المرصد النقابى المصرى، مصدر سابق**

[٣] **فاطمة رمضان وآخرين، صعود الحركة العمالية والنقابية المصرية تقرير المرصد النقابى المصرى، مصدر سابق**

وصـرف مسـتحقات العـاملين دفعـة واحـدة، وتخفيـف الأعبـاء عـنهم بحـل مشـكلة المواصلات والإسكان، وتحذر النشرة من المماطلـة فـى عقد الجمعيـة العموميـة التـى تتقـرر فيهـا هذه المطالـب، ويؤكـدون أنـه مـع إصـرار وتعنـت الإدارة الفاسـدة يعلـن العمال عزمهم على البدء فى اعتصام مفتوح حتى تتحقق مطالبهم[١].

يوم الحسم

ويلفت العمـال النظـر فـى بيـان أصـدروه إلـى كـل المسـئولين عـن العمـال "أن عمال غزل المحلة قاموا بطرق كل ابواب التفـاوض مـع غالبيـة المسـئولين مـن أجـل منع صدام وشيك ومحقق وكارثة عمالية وسياسية واجتماعيـة، ولكـن كعـادة الحكومـة قابلت أسلوب العمال الحضـارى والرشيد (بـودن مـن طـين وودن مـن عجـين) وبـذلك أعلن العمال يوم **٢٠٠٧/٩/٢٣ يوم الحسم والدفاع عن مـا تـم الاتفـاق عليـه وهـو صـرف مسـتحقاتهم ١٥٠** يوم (خطـة- أربـاح- حـوافز) علـى أساسـى ٢٠٠٧/٢٠٠٦ بنظام الدفعة الواحدة، وقرروا الاعتصام المفتوح أمـام بوابـة الإدارة حتـى يـتم صـرف كامـل مسـتحقاتهم دفعـة واحـدة[٢]، **وقـد دعـا للإضـراب والاعتصـام ثـلاث مجموعـات عماليـة** داخـل الشـركة: ١-رابطـة عمـال الغـزل والنسـيج ٢- لجنـة الـوعى العمـالى بالمحلـة ٣- العمـال الشـرفاء، ونيتجـه لـذلك اسـتدعت مباحـث أمـن الدولـة عـددا مـن قيادات العمال يوم ٩/٢١ ودعتهم للتهدئة، وعدم اللجوء للاعتصام.

وفى صـباح يـوم ٢٠٠٧/٩/٢٣ علـى قـرع الطبـول، وصـوت الصـغارات "بـدأ إضراب واعتصام العمال الذى تم التحضير له جيدا وسط إعلام مكثف، فقد مهدت لـه جريدة البديل قبلها باسبوع بأن عمال غزل المحلة وزعوا بيانا يدعوا لاعتصام شـامل

---

[١] راجع نشرة صوت عمال المحلة المعبرة عن رابطة عمال الغزل والنسيج بالمحلـة الكبـرى عدد سبتمبر ٢٠٠٧.

[٢] راجع بيان العمال ٢٠٠٧/٧/٢٧ يوم الحسم.

يوم ٢٣ سبتمبر إذا لم يتم الاستجابة لمطالبهم وهى صرف ١٥٠ يوم دفعة واحدة كأرباح، وحل مشكلتى السكن والمواصلات، وكان العمال قد طالبوا بالإضافة إلى ذلك زيادة بدل الغذاء بما يساوى كيلو جرام من اللبن، وزيادة الحوافز الشهرية، وزيادة الحد الأدنى للأجور، وتحسين حال الخدمة الطبية، وعزل إدارة الشركة ورئيس مجلس الإدارة وعزل رئيس اللجنة النقابية الحكومية"(٣).

وأكد العمال أنهم لجأوا للاعتصام بعد استنفاذهم كل السبل للحل السلمى، ولكن الأبواب كانت دائما مغلقة، واعتبروا أن الاعتصام هو اللغة الوحيدة التى تفهمها الحكومة "فى ٩/٢٤ نشرت البديل أن قوات الأمن المركزى من سبعة محافظات تحاصر ٢٠ ألف عامل فى ظل تصاعد أجواء صدام وشيك، **وطالب العمال بإسقاط حسين مجاور رئيس اتحاد العمال الذى** اعتبروه فى خندق الساعين إلى إجهاض حركتهم، وتضمن النشر أن اللجنة النقابية قامت بتحرك مضاد، ووزعت على عمال الوردية الثالثة منشوراً يحمل توقيع رئيس اللجنة النقابية يتضمن موافقة إدارة الشركة على صرف ٤٠ يوم أرباح ولكن العمال رفضوا المنشور"(١).

"وفى إطار **التضامن مع العمال أصدر كل من طلاب جامعة طنطا والأحزاب** السياسية وجماعة الإخوان المسلمين بالمحلة الكبرى والمراكز الحقوقية بالمدينة وعمال عدد من الشركات بيانات تضامن مع عمال مصر للغزل والنسيج ثم اتسع نطاق التضامن مع العمال وشمل لجنة التنسيق بين الأحزاب (وقف احتجاجية وبيان تأييد) وحركة عمال من أجل التغيير، ومركز الدراسات الاشتراكية، واللجنة التنسيقية للحقوق والحريات العمالية، ومركز أفاق اشتراكية وقد أصدروا جميعا بيانات تضامن **كما نظم عمال مطاحن جنوب القاهرة اعتصاما مفتوحا للتضامن مع**

---

(٣) عبد الغفار شكر. الإعلام المستقل والاحتجاجات العمالية دراسة غير منشورة.

(٢) عبد الغفار شكر. الإعلام المستقل والاحتجاجات العمالية دراسة غير منشورة، مصدر سابق

زملائهم"[٢] وانتقاد سعيد الجوهرى رئيس النقابة العامة لعمال الغزل والنسيج الذى يدافع عن الحكومة ضد العمال كما تستعرض الصحف أراء قيادات الإضراب محمد العطار وجهاد طمان ومصطفى فوده والسيد حبيب وكريم البحيرى الذين تحدثوا عن سوء الأحوال المعيشية للعمال ويشيدون بدور العاملات فى الإضراب، وينتقدون تصريحات وزيرة القوى العاملة بعدم أحقية العمال فى صرف ١٥٠ يوم أرباح، كما نشرت الصحف أخبار اعتقال ثمانية من قيادات الإضراب للتحقيق معهم أمام النيابة العامة ثم الإفراج عنهم وعودتهم إلى مقر الاعتصام لاستئناف نشاطهم **وتم تشكيل لجنة للتضامن مع عمال المحلة تضم عمالا بمواقع مختلفة مثل عمال مطاحن جنوب القاهرة، والحديد والصلب بحلوان،** شركات الأسمنت ، واللجنة التنسيقية للحقوق والحريات العمالية، وعمال من أجل التغيير ومركز الدراسات الاشتراكية، ولجنة التضامن العمالى، وحركة كفاية، والجمعية المصرية لحماية المواطنين من الجباية والفساد، ومركز هشام مبارك للقانون والمجموعة المصرية لمناهضة العولمة".

"وفى أيام ٢٧، ٢٨، ٢٩ هدد العمال بعد احتساب أيام الإضراب أجازة باحتلال مبنى إدارة الشركة **وتشكيل مجلس إدارة ولجنة نقابية مستقلة مطالبين الرئيس مبارك شخصيا** بالتدخل، ورفض العمال إنهاء الإضراب الذى اقترحه عليهم بعض زملائهم المفرج عنهم، كما شكل المجلس القومى لحقوق الإنسان بعثة تقصى الحقائق حول أوضاع العاملين بشركات الغزل والنسيج، كما قام العمال بنصب الخيام تأكيدا على استمرارهم فى الإضراب، كما وجه العمال الدعوة إلى اجتماع المجلس الأعلى للأجور فورا لإعادة هيكلة الأجور بما يتناسب مع الغلاء الفاحش، واحتساب بدل طبيعة العمل على المرتب الأساسى الفعلى وليس بداية مربوط الدرجة، ويؤدى

---

[٣] عبد الغفار شكر. الإعلام المستقل والاحتجاجات العمالية دراسة غير منشورة، مصدر سابق

العمال يوم ٩/٢٩ صلاة الجمعة وسط حصار قوات الأمن **ودعوة الإمام المصلين فى خطبة الجمعة إلى الصمود** والاستمرار فى المطالبة بالحق حتى الموت، وانتقد العمال برنامج **البيت بيتك** الذى دعا أجهزة الدولة للتعامل بشدة مع العمال، **ودعا التحالف** الاشتراكى فى بيان أصدره يوم ٩/٢٨ جميع القوى السياسية والنقابات والعمال ومنظمات المجتمع المدنى والشخصيات العامة للمشاركة فى وقفة احتجاجية أمام مقر اتحاد العمال للتضامن مع عمال غزل المحلة، كما تضامن معهم نقابات عمال **القطاع العام فى جنوب أفريقيا** وحزب العمال الديمقراطى **بتونس** وحزب الطليعة **بالمغرب** واتحاد المجالس والنقابات العمالية **بالعراق** والتجمع اليسارى **بلبنان** ونقابات اسبانية **وبريطانية** مختلفة واتحاد عمال النسيج **الدولى** الذى يضم **٢٢٠ نقابة** من ١١٠ دولة **واتحاد العمال العرب** وعمال هيئة ميناء الإسكندرية كما تم تنظيم مظاهرة تضامن مع عمال المحلة فى ميدان طلعت حرب بالقاهرة"[١].

تراجع الحكومة

"بعد الإضراب والنشر فى الصحف على نطاق واسع، وما أذاعته القنوات الفضائية عن تصميمنا على أخذ كل حقوقنا قبل فض الإضراب حتى لو استمر مدى الحياة، وأيضا الحكومة لها عملائها، وكذلك الإدارة والنقابة وقد علموا جميعا أنهم لن يثنونا عن الإضراب إلا بتحقيق مطالبنا، حتى أن كثيرا من العمال كانوا يطالبوننا بالاستمرار حتى يوم العيد ليعلم العالم مدى تصميمنا على نيل حقوقنا وكانوا يطلقون (النكت) متندرين على ذلك بقولهم علشان مانديش للعيال عدية ونهرب من اللبس الجديد"[٢].

---

[١] **المعلومات مستقاه من عبد الغفار شكر الإعلام المستقل والاحتجاجات العمالية مصدر سابق.**

[٢] جلسة نقاش مع مصطفى فودة القائد العمالى بشركة غزل المحلة.

"وتراجعت الحكومة على لسان عائشة عبد الهادى ومحمود محيى الدين وحسين مجاور وسعيد الجوهرى نفس الأشخاص الذين **أعلنوا أول وثانى أيام الإضراب** أن عمال المحلة ليس لهم الحق فى مطالبهم، وأنهم استعذبوا الإضراب والتظاهر ضد الحكومة، ثم تغير الكلام وبدأت نغمة جديدة تنم عن كثير من الرضا، وبإمكان تحقيق بعض المطالب العمالية التى يطالب بها عمال غزل المحلة من خلال التفاوض وفى ذات البرنامج أعلنوا أن الإدارة فى غزل المحلة فاسدة، وأنه لا نسبة ولا تناسب بين الأجور والأسعار، وبدأ الحديث عن الحد الأدنى للأجور، وبالنسبة للأرباح أعلنوا أن غزل المحلة هى الوحيدة التى تحقق مكاسب، وبالنسبة لبدل الغذاء يجب أن يزيد إلى ٩٠ جنيه وهو ثمن كيلو الحليب فى ذلك الوقت"[٣]

بدء المفاوضات

"وعلى أثر اتساع نطاق الإضراب والتضامن الدولى واسع النطاق، بدأت المفاوضات بين العمال والجهات المسئولة. إذ انتقل **وفد مكون من رئيس الاتحاد** العام للعمال ورئيس النقابة العامة لعمال الغزل والنسيج ورئيس الشركة القابضة **والتقوا مع ٢٠ عامل كممثلين للعمال** بمجلس المدينة وتم الوصول إلى الاتفاق على صرف ٧٠ يوما من الأرباح والخطة كسلفة لحين انعقاد الجمعية العمومية على ألا يقل الحد الأدنى الذى تقرره الجمعية العمومية عن ١٣٠ يوم بدون الاتفاق على حد أقصى، واحتساب أيام الإضراب أجازة بأجر تتحملها الشركة القابضة، وربط الحافز بزيادة ٧% تحتسب على الأساسى، وعدم الإضرار بأى عامل بسبب مشاركته فى الإضراب، والوعد بإقالة محمود الجبالى رئيس مجلس إدارة الشركة"[٢].

---

[٣] **جلسة نقاش مع مصطفى فوده القائد العمالى بشركة غزل المحلة.**

[٢] **د. هويدا عدلى الاحتجاجات العمالية إشكاليات تسويه المنازعات العمالية مصدر سابق.**

وكان من بين الـ٢٠ الذين تفاوضوا مع ممثلى الحكومة كما نشرت البديل: السيد حبيب ووائل حبيب، وائل أبو زويده وفيصل لقوشة، محمد العطار، عبد القادر أديب "**حصل العمال على معظم مطالبهم قبل فض الإضراب رغم ما تعرضوا له من ضغوط كثيفة** والتهديد باقتحام قوات الأمن للشركة وتهديدات عائشة عبد الهادى وزيرة القوى العاملة ومحمود محيى الدين وزير الاستثمار وحسين مجاور رئيس الاتحاد العام للعمال فى تصريحات عديدة.

انتصار محدود

إنتهى إضراب عمال غزل المحلة يوم ٢٠٠٧/٩/٣٠ وحقق العمال انتصارا جزئيا **بحصولهم على بعض المطالب دون بقية المطالب الأخرى فمن بين المكاسب التى تحققت:**

١-صرف ٧٠ يوم من حساب الأرباح.

٢-ربط الحافز بالأجر الأساسى.

٣-زيادة بدل الوجبة إلى ٩٠ جنيه.

٤-التعهد بإقالة رئيس الشركة.

ولم تتحقق باقى مطالب العاملين وهى:

١-إنشاء شركة لنقل العاملين.

٢-تحسين الخدمة الطبية بمستشفى الشركة.

٣-زيادة بدل طبيعة العمل إلى ٤٠% على اساسى الأجر السارى طبقا لقرار وزير الاستثمار ٣٧ لـ٢٠٠٧

٤-تنظيم حق العمال فى السكن بمساكن الشركة.

٥-زيادة الحد الأدنى للأجور.

٦-سحب الثقة من اللجنة النقابية بالشركة طبقا لكشوف سحب الثقة التى تم تجميعها.

كان لاتساع الفترة بين انتهاء إضراب ديسمبر ٢٠٠٦ وحتى إضراب سبتمبر ٢٠٠٧ أثره فى اتساع نطاق التضامن والتأييد من جانب الأحزاب والقوى السياسية ومنظمات المجتمع المدنى، حيث تم تنظيم العديد من الندوات التى حضرها قادة العمال بالشركة، بخلاف ورش العمل فى بعض المراكز الحقوقية، إلى جانب المساعدة فى طبع البيانات، وقد شارك الجميع فى الإضراب بما فيهم المنتمين لجماعة الإخوان المسلمين دون التخلى عن المبدأ الأساسى وهو تغليب العمل العمال والنقابى على الانتماء السياسى.

كانت مشاركة العاملات بالشركة فى إضراب سبتمبر ٢٠٠٧ أكثر تميزاً فإلى جانب قيادتهم للعمال بالهتاف والتنظيم، كان لهن دوراً هاماً فى ترتيب أحوال المعيشة من إفطار وغيره فى ظل أجواء شهر رمضان، وتلاحظ انضمام أبنائهن وأزواجهن لهن فى الإضراب وقيامهن بالمبيت داخل الخيام التى نصبها العمال داخل أسوار الشركة، ومشاركتهن فى وضع الخطط والاستشارات الخاصة بالإضراب بل كان لهن دور هام فى حل المشاكل التى نشأت بسبب محاولات التفرقة بين قادة العمال، والأكثر من ذلك مشاركة ثلاثة قيادات نسائية فى المفاوضات التى أجريت مع رئيس الاتحاد العام للعمال قبل أحداث أبريل ٢٠٠٨، وكان هناك ثلاثة قيادات ضمن وفد العمال المفاوض وهن د.سينا، وداد الدمرداش، أمل السعيد، وقد ساعدت العاملات نشطاء العمال على دخول الشركة من الأبواب بعد ترصد الأمن لهم على البوابات الرئيسية.

كان يمكن للقدرات الحقيقية لحركة عمال غزل المحلة تحقيق نصر حاسم على مستوى جميع المطالب، وبناء تنظيم نقابى ديمقراطى قادر على حشد العمال

بشكل جيد وإكساب الحركة القدرة على الاستمرار إلا أن ذلك لم يحدث بسبب ما يلى:-

١-عدم وجود قيادة موحدة لحركة العمال الاحتجاجية.

٢-افتقاد التنظيم الجيد من أسفل لأعلا وعدم وجود شبكة اتصال جيدة.

٣-انقسام القيادة والتمسك بالرؤى الشخصية.

٤-افتقاد بعض القيادات العمالية للرؤية الصحيحة لمعسكر القوى المعادية لمصالح العمال مما أوقعها فى تحليلات خاطئة أثرت على قوة الدفع العمالية.

٥-الاكتفاء بتجميع قوائم سحب الثقة من اللجنة النقابية دون الشروع فى إنشاء كيان مستقل للحركة العمالية يعتمد على الانتشار الجيد داخل الشركة.

٦-غياب القدرة على الممارسة الديمقراطية وعقد مؤتمرات موسعة للجمعية العمومية لاتخاذ القرارات فى المواقف الحاسمة بشكل ديمقراطى.

٧-النفس القصير لبعض القيادات واستعجالهم تحقيق مكسب سريع.

الجريمة والعقاب

وبرغم أن الاتفاق تم على عدم التعرض لأى عامل ممن شاركوا فى الإضراب فقد تم التحقيق مع أربعة من لجنة تنسيق الإضراب بتهمة تحريض العمال على الإضراب وتوزيع منشورات كما حققت النيابة العامة مع ٢٠ عامل آخرين بتهمة التحريض على الإضراب وكان هذا بداية سياسة العقاب التى مارستها إدارة شركة غزل المحلة بدعم حكومى ومباركة من اتحاد العمال. حيث تم نقل محمد العطار إلى الإسكندرية وخفض أجره، كما نقل وائل حبيب إلى القاهرة مع خفض أجره، أما أمل السعيد فقد تم نقلها إلى دار حضانة مدينة العمال الثانية بعد عمل دام ٢٦ سنة فى الإنتاج وحصولها على لقب العاملة المثالية عام ٢٠٠٠ كما تم خفض أجرها، أما وداد الدمرداش فقد تم نقلها إلى دار حضانة مدينة العمال الأولى بعد

عمل دام ١٦ سنة فى الإنتاج مع خفض أجرها، كما نقل عبد الكريم البحيرى (كريم البحيرى) إلى القاهرة وخفض أجره وبعد ذلك تم فصله تعسفياً، وتم حرمان مصطفى فودة وطارق أمين وتامر فايز من علاوة ٢٠٠٨، ونقل محمد ربيع ومحمد عبد الله ومصطفى القلفطى من العمل النهارى إلى العمل بالورديات، ونقل فيصل لقوشة إلى غزل ٦ وتم حرمانه من الترقية، ورغم ذلك فإن من تلتقى به من هؤلاء القادة العماليين تجده غير نادم لأنهم قاموا بواجبهم وقالوا كلمة حق فى وجه مسئولين أضروا بشركتهم وبحقوق العمال.

أعطى إضراب واعتصام عمال شركة مصر للغزل والنسيج بالمحلة الكبرى الأمل للحركة العمالية المصرية، ومنه استلهم العمال فى طول مصر وعرضها النموذج والمثل فكان اعتصام موظفى الضرائب العقارية تم آلاف الحركات الاحتجاجية لقد شكل هذا الإضراب وجدان العمال وعرفوا من خلاله كيف يحصلون على حقوقهم، ومارس عمال مصر كافة الأعمال النقابية من تقديم للمطالب، وممارسة كل أشكال الاحتجاج، والقدرة على المفاوضة الجماعية، وإدارة العمل النقابى والعمالى بديمقراطية.

استطع قادة عمال شركة مصر انتزاع نصر حقيقى وأجبروا حكومة رجال الأعمال أن تذهب إليهم فى المجلة، ولا يقلل من هذا النصر التفاف الحكومة والأجهزة المختلفة والاتحاد الحكومى حول بقية مطالب العمال، ومحاولتهم إضعاف الحركة العمالية بالشركة والنيل من قادتها بنقلهم وتشريدهم والإضرار بهم مادياً ومعنوياً ولن يكون فصل القائد العمالى مصطفى فودة هو آخر قرارات المفوض العام المتعسفة. غير أن ذلك لن يؤثر على قدرة عمال غزل المحلة على النهوض من جديد لأنهم يتوارثون النضال جيلاً بعد جيل.

د. حسنين كشك*

إمكانيات الاحتجاجات و"الحركة الفلاحية" فى التغيير الاجتماعى والسياسى ١٩٩٧-٢٠٠٨

* مستشار المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية

أولا: موضوع الدراسة

بدأت فى نهاية عام ١٩٩٦، مقاومة أقسام من الفلاحين الفقراء والصغار ، لسياسة "تحرير" الزراعة المصرية[١]، مع اقتراب السنة الخامسة والأخيرة من الفترة الانتقالية التى حددها القانون ٩٦ لسنة ١٩٩٢ من الإنتهاء. وتزواحت مقاومة الفلاحين بين الأشكال السلمية والأشكال العنيفة.

وتمثلت **الأشكال السلمية فى إرسال الشكاوى والالتماسات إلى المؤسسات التشريعية والتنفيذية والإعلامية، خلال الفترة الانتقالية، وفى جمع التوقيعات على بيانات تناشد المسئولين إعادة النظر فى القانون أو تأجيله أو وقفه، وفى التظاهر السلمى، وفى حضور المؤتمرات بالقرى، ومقار الأحزاب الثلاثة التى عارضت القانون (أحزاب التجمع والعمل والناصرى) للإعلان عن رفض القانون (إسماعيل، ١٩٩٨، ص ص ٥٩-٧٠؛ ٢٠٠١ و Saad؛ وليم، ٢٠٠٢).**

وكان رد الدولة هو منع المؤتمرات فى القاهرة، وعدم التراخى فى مؤتمرات الأقاليم، وعزل تأثير العناصر المؤيدة للفلاحين فى صفوف المعارضة، مستخدمة أجهزة إعلامها وأجهزتها التنفيذية من محافظين وقوات أمن وعمد ومشايخ وأعضاء مجالس الشعب والشورى والحكم المحلى. ومع تزايد المؤتمرات ألقت الشرطة القبض على عدد من الفلاحين، وبعض النشطاء فى حركة التضامن مع الاحتجاجات الفلاحية (إسماعيل، ١٩٩٨، ص ص ٥٠-٥٢؛ وليم، ٢٠٠٢). كما قامت قوات الأمن منذ أكتوبر ١٩٩٧ بفرض "توفيق" الأوضاع بين الملاك

---

[١] لن نستطرد فى وصف السياسة النيوليبرالية التى انتهجتها الدولة لتحرير الاقتصاد ككل، كما لن نستطرد فى وصف تداعيات تلك السياسة وآثارها على المنتجين المباشرين فى الزراعة (العمال المعدمين والفلاحين الفقراء والفلاحين الصغار)، حيث تم تخصيص أحد فصول الكتاب لمناقشتها تفصيلا.

والمستأجرين لصالح الملاك، ومن خلال ممارسة العديد من الانتهاكات، مثل التهديد بأوامر الاعتقال، والاحتجاز بدون وجه حق، والتعذيب، وغير ذلك (إسماعيل، ١٩٩٨، ص ص١٠٠-١٢٣-و ص ص١٢٦-١٥٠).

وتتمثل **أشكال المواجهة العنيفة** لقانون ٩٦ لسنة ١٩٩٢ فى المظاهرات وإغلاق الطرق الاستراتيجية (مثل طريق القاهرة- الصعيد)، وتعطيل سير القطارات. وفى نشوب معارك مسلحة بين الملاك والمستأجرين، وبين قوات الأمن والمستأجرين. وكان حصاد المقاومة العنيفة حتى ديسمبر ١٩٩٨ ما يزيد عن الثلاثين قتيلا وما يزيد عن ٤٠٠ مصابا، و١٢٠٠ من القبوض عليهم (جبر وآخرون، ١٩٩٨، ص ص ١٧-١٨٥؛ صابر وآخرون، ٢٠٠١، ص ٩ وص٤٠).

ثم عادت الاحتجاجات الفلاحية مرة أخرى بدءا من عام ٢٠٠٢ فى مواجهة المحاولات المستميتة من جانب ورثة كبار ملاك الأرض لاستعادة الأراضى التى كان الفلاحون قد تملكوها وفق قوانين الإصلاح الزراعى، فى كمشيش وميت شهالة والماى وعزبة الإصلاح بمحافظة المنوفية، ومرشاق وبهوت وغيرهما فى محافظة الدقهلية، وسراندو" وغيرها بمحافظة البحيرة، وبرج العرب ونجع العقارى والمعمورة وغيرها بمحافظة الأسكندرية، والقرصاية وغيرها بمحافظة الجيرة ، وفى غير ذلك من قرى بمحافظات أخرى.

ويعنى هذا الفصل بدراسة الاحتجاجات الفلاحية وإمكانيات "الحركة الفلاحية" فى التغيير الاجتماعى والسياسى منذ عام ١٩٩٧ وحتى ٢٠٠٨.

ثانيا: تساؤلات الدراسة

يتمثل التساؤل الرئيسى الذى تسعى الدراسة للإجابة عنه فى التساؤل التالى: ما هى إمكانيات الاحتجاجات الفلاحية، و"الحركة الفلاحية" فى التغيير الاجتماعى والسياسى خلال فترة الدراسة؟

وينقسم هذا التساؤل إلى عدد من التساؤلات الفرعية، وذلك على النحو التالى:

١-ما هى أشكال الاحتجاجات الفلاحية؟

٢-ما هى أسباب (مطالب) الاحتجاجات الفلاحية؟

٣-ما هى نتائج الاحتجاجات الفلاحية؟

٤-ما مدى وجود مطالب عامة للفلاحين؟

٥-ما مدى وجود أشكال للتنظيم ينشط الفلاحون فى إطارها؟

٦-ما مدى وجود قيادات عامة للفلاحين؟

٧-ما هى العلاقة الجدلية بين الاحتجاجات الفلاحية وغيرها من الاحتجاجات (العمالية، المهنية، وغير ذلك)؟

٨-ما هى علاقة الاحتجاجات الفلاحية بالأحزاب والقوى السياسية؟

٩-هل توجد حركة فلاحية فى الريف المصرى؟

١٠-ما إمكانيات الاحتجاجات والحركة الفلاحية فى التغيير الاجتماعى والسياسى؟

ثالثا: مفاهيم الدراسة

تستخدم الدراسة عددا من المفاهيم مثل الطبقة الاجتماعية، والفلاحين، والرأسمالية الزراعية، والاحتجاجات الفلاحية، والحركة الاجتماعية، والتغيير الاجتماعى والسياسى، وغيرها من مفاهيم. ونقدم فيما يلى تعريفا موجزا للمفاهيم المذكورة.

الطبقة الاجتماعية

هى عبارة عن مجموعات كبيرة من الناس، تختلف كل منها عن الأخرى، من حيث الموقع الذى تحتله من نظام الإنتاج الاجتماعى المحدد تاريخيا، وحسب علاقتها بوسائل الإنتاج، وحسب الدور الذى تلعبه فى التنظيم الاجتماعى للعمل، ويترتب على ذلك كله، اختلاف فى كيفية حصولها على نصيبها من الثروة الاجتماعية. والطبقات مجموعة من الناس يمكن لأحدها أن يمتلك ناتج عمل الآخر، نظرا للمواقع المختلفة التى يحتلها كل منهم فى نظام محدد من العلاقات الاقتصادية الاجتماعية (Lenin, 1977, P. 240). ويجب التمييز بين "الطبقة فى ذاتها" و"الطبقة لذاتها"، ففى الحالة الأولى تتحدد على أساس المحددات الموضوعية فقط، أما فى الحالة الثانية فتتحدد على حساب المحددات الذاتية (أيديولوجية، وبرنامج سياسى، وقيادة) أى الوعى الطبقى والفاعلية الطبقية (دويدار، ١٩٧٨، ص ص٤٢-٤٤؛ سعيد، ١٩٨٧، ص ص٤٣-٤٢).

الفلاحون

وهم المنتجون الزراعيون المباشرون، وهم لا يمثلون كتلة طبقية متجانسة، وإنما يتمايزون إلى عمال زراعيين معدمين لا يمتلكون إلا قوة عملهم، وإلى فلاحين فقراء وفلاحين صغار. وهما يمثلان ٩٠.٤% من مجموع الجائزين، ويحوزان ٤٧.٢% من جملة الأرض الزراعية (كشك، ٢٠٠٩).

والفلاحون الفقراء هم حائزو أقل من فدانين من الأرض الزراعية، ويفتقرون لرأس المال ووسائل العمل، ويضطرون إلى بيع قوة عملهم فى بعض مواسم العمل الزراعى، بسبب عدم كفاية ناتج تلك الحيازات فى مواجهة الانفاق الضرورى لمعيشتهم هم وأسرهم (أبو مندور، ١٩٨١، ص ص ٩٥-١٠٧).

أما الفلاحون الصغار فهم الذين يجمعون بين العمل والملكية، فالفلاح الصغير يعمل بنفسه وأفراد أسرته- جزئيا أو كليا- فى حيازته التى تتراوح بين فدانين وأقل من خمسة أفدنة، فضلا عن ملكيته لوسائل العمل الأخرى وكذلك لرأسمال صغير. ويمثل الفلاحون الصغار البورجوازية الصغيرة الريفية (العمروسى، ١٩٩٢، ص ص٢٣- ٢٤). ويتعرض الفلاحون الفقراء والصغار لتشديد للاستغلال من خلال تعدد التجار والوسطاء أثناء شراء مستلزمات الإنتاج، وأثناء التسويق.

الرأسماليون الزراعيون

وهم الحائزون لما يزيد عن خمسة أفدنة، وليس من الضرورى أن يملكوا أرضا، وإنما من الضرورى أن يملكوا رأسمالا لاستثماره فى الزراعة. وهم لا يعملون بأنفسهم، إنما يستأجرون العمال المأجورين، ويتفرغون لإدارة مزارعهم (العمروسى، ١٩٩٢، ص ص٢٣-٢٤). ويتمايز الرأسماليون فيما بينهم إلى رأسماليين متوسطين ورأسماليين كبار، وفق ما يحوزونه من رأسمال. وتسيطر الرأسمالية الزراعية (٩.٦% من مجموع الحائزين) على ٥٢.٨% من الأرض الزراعية بالملك والاستئجار وذلك عام ٢٠٠٠ (كشك، ٢٠٠٩). كما تستأثر بنصيب الأسد من الآلات الزراعية، ومن جملة العمل المأجور الدائم، ومن الزراعة كثيفة رأس المال (الفواكة والخضر)، ومن القروض قصيرة الأجل "للزراعات والثروة الحيوانية"، ومتوسطة الأجل (كشك، ٢٠٠٤، ص ص١٤١-١٥٣).

الاحتجاجات الفلاحية

وهى وقائع الفعل الجماعى لأعداد كبيرة من الفلاحين فى عزبة أو نجع أو قرية أو جزيرة، والتى تهدف إلى ملاء المطالب، فى مواجهة الانتهاكات التى

تمارسها الدولة و/ أو الرأسماليين الزراعيين. وسواء كانت هذه الأفعال عفوية أو منظمة، سلمية أو عنيفة[٢]، وأيا كانت النتائج (تحقيق أو الفشل فى تحقيق المطالب، أو التحقيق الجزئى لها).

الحركة الاحتجاجية

وهى الأفعال الجماعية، الملموسة والمستمرة، والمنظمة، التى تقوم بها جماعة اجتماعية لها مصالح مشتركة، وتستند إلى عادات وتقاليد ومجموعة قيم وأدوار، وتهدف إلى إملاء مطالب أو أهداف مشتركة، تسعى نحو تعديل أو تغيير أو تدعيم موقف اجتماعى قائم (تغيير أو إعادة إنتاج الواقع الاقتصادى الاجتماعى)، وتستخدم توليفة من أشكال العمل، مثل خلق جمعيات وتحالفات ذات أهداف خاصة، ولقاءات عامة، ومواكب، واعتصامات، ومسيرات، ومظاهرات، وحملات مناشدة، وبيانات وفى الإعلام العام، ومطويات أو كراسات (خليل، ٢٠٠٦، ص ٢٨؛ مارشال، ٢٠٠٢، ص ص ٦٣٣- ٦٣٤؛ غيث، ١٩٩٦ ، ص٣٢٨؛ تلى، ٢٠٠٥، ص ص٣٦-٣٨). الحركة الاجتماعية إذن تعنى وعى وبرنامج وتنظيم وممارسة عملية مستمرة.

التغيير الاجتماعى والسياسى

ونقصد به التغيير فى إطار علاقات القوى الطبقية الراهنة، أى الإصلاح الاقتصادى والاجتماعى والسياسى الذى ينحاز للعمال والفلاحين والغالبية التى تتعرض للاستغلال والقهر. كما نقصد به أيضا التغيير الجذرى لموازين القوى الطبقية بالقضاء على الأسباب الحقيقية للاستغلال والإفقار والقهر، أى القضاء على الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج وعلى دكتاتورية رأس المال. وتسعى الحركات

(٢) ذكرنا أمثلة للاحتجاجات السلمية والعنيفة فى الجزء المعنون بأولا: موضوع الدراسة.

الاجتماعية والأحزاب السياسية التى تنظم وتقود الطبقات الكادحة إلى تحقيق هذين الشكلين المترابطين من أشكال التغيير.

رابعا: منهجية الدراسة

أ-أسلوب الدراسة: تستخدم الدراسة الأسلوب الاستطلاعى، وذلك بسبب الندرة الشديدة فى الدراسات التى أجريت حول الموضوع. ولا تقف الدراسة عند حدود الوصف وإنما تتجاوزه لتحلل العلاقات الجدلية التى تربط الأطراف المعنية بموضوع الاحتجاجات و"الحركة" الفلاحية؛ الفلاحون والدولة والرأسمالية الزراعية والحركات الاجتماعية الأخرى والأحزاب، والدول الرأسمالية الكبرى والمؤسسات الدولية (مثل البنك والصندوق الدوليين).

ب-أدوات جمع البيانات: وتتمثل فى أداة واحدة هى دليل مقابلة فردية (أنظر الملاحق) يتضمن أربعة محاور هى: البيانات الأساسية التى تصف خصائص قرى الدراسة، واسباب عدم الاحتجاجات، وأسباب الاحتجاجات (أسبابها وتاريخها، ومدى نجاحها أو فشلها، ومدى مشاركة القادة من الفلاحين، ورؤية قادة الفلاحين للصراع بين الفلاحين وورثة كبار الملاك و/ أو الدولة وغيرهما)، والموقف من الأحزاب السياسية.

جـ-طرق جمع البيانات: تتمثل طرق جمع البيانات فى طريقتين هما: إعادة التحليل الثانوى للبيانات الجاهزة، والمقابلة شبه المقننة.

ء-مصادر جمع البيانات: وتتمثل فى مصدرين أساسين: الدراسات السابقة على الموضوع أو أحد مكونات الموضوع؛ والدراسة الميدانية التى أجريت فى إطار الدراسة الحالية.

هـ-المجال البشرى: جرت مقابلة خمسة عشر مبحوثا بالمجتمعات المحلية التى أجريت بها الدراسة، وهم من قادة الاحتجاجات الفلاحية فى تلك المجتمعات.

ثلاثة من القادة فى قرية كمشيش، وواحد فقط فى عزبة سراندو، واثنين فى كل من القرى والعزب الأخرى، وأيضا فى جزيرة القرصاية. [٣]

و-المجال الجغرافى: تمت الدراسة فى ثمانية مجتمعات محلية، فى خمسة محافظات (٤ محافظات فى الوجه البحرى، ومحافظة واحدة فى الوجه القبلى). ويبين جدول (١) التوزيع الجغرافى للمجتمعات المحلية المبحوثة.

جدول (١)

التوزيع الجغرافى للمجتمعات الفلاحية المبحوثة

المحافظة	المجتمعات الفلاحية (قرية- عزبة- نجع- جزيرة)	المركز
المنوفية	قرية كمشيش	تلا
	ميت شهالة	الشهداء
	الماى	شبين الكوم
	عزبة الإصلاح	أشمون
الدقهلية	عزبة مرشاق	دكرنس
البحيرة	عزبة سراندو/ التابعة لقرية البرنوجى	دمنهور
الإسكندرية	نجع العقارى التابع لقرية بهيج	برج العرب
الجيزة	جزيرة القرصاية التابعة لجزيرة يعقوب	الجيزة

ولقد تم اختيار هذه المجتمعات الفلاحية **اختيارا عمديا** من بين عدد من المجتمعات التى شهدت احتجاجات فلاحية. وروعى فى هذا الاختيار التنوع

[٣] يمثل مجتمع نجع العقارى استثناءً، من زاوية منط حيازة الأرض (أملاك مسجلة ووضع يد)، ومن زاوية النمط المحصولى (شعير وقمح وخضر وفواكة)، ومن زاوية الانتماء الطبقى الذى حيث يوجد فى قيادة الاحتجاجات أفراد ينتمون للرأسمالية الزراعية. وقد اخترنا هذا المجتمع بسبب الاحتجاجات التى حدثت فى مواجهة الدولة.

الجغرافى (بحرى وقبلى) وتباين عدد السكان والزمام المزروع، وتنوع أسباب الاحتجاجات (الإخلاء من الأرض، وارتفاع أسعار المستلزمات، وغير ذلك)، وتنوع مساحة الأرض التى يحوزها المبحوثين (فهى أقل من خمسة أفدنة فى ٧ مجتمعات، وتصل إلى ٤٥ فدانا فى نجع العقارى وتنوع مدى وجود تاريخ للاحتجاجات، وغير ذلك من مؤشرات تعكس التنوع.، هذا، ولتقديم تحديد عدد المجتمعات المحلية، وعدد المقابلات وفق سقف محدد لميزانية الوقت والمال.

ز-الإطار الزمنى للدراسة: تمت الدراسة الميدانية خلال عام ٢٠٠٨.

خامسا: نتائج الدراسة

وتتضمن المناقشة خمسة أقسام، يتضمن القسم الأول وصفا موجزا للمجتمعات الفلاحية المبحوثة، ويتضمن القسم الثانى تحليلا للأسباب التى تؤدى إلى عدم احتجاج الفلاحين، ثم يتضمن القسم الثالث تحليلا للاسباب التى تدعوهم إلى الاحتجاج. ويتضمن القسم الرابع تحليلا للعلاقة بين تلك الاحتجاجات والأحزاب السياسية، ويتضمن الجزء الخامس مناقشة نتائج الدراسة.

القسم الأول: وصف المجتمعات الفلاحية

بالإضافة إلى التوزيع الجغرافى الذى سبقت الإشارة إليه، تتسم المجتمعات الفلاحية بالخصائص التالية:

١-يتراوح **عدد السكان** فى تلك المجتمعات بين ١٥٠٠ نسمة (عزبة سراندو) و ٥٠.٠٠٠ نسمة بقرية ميت شهالة (جدول ٢).

٢-يتراوح **الزمام المزروع** بين ٧٥ فدانا بجزيرة القرصاية و٣.٠٠٠ فدانا بقرية الماى (جدول ٢)، وتجدر ملاحظة أن مساحة الزمام المزروع بنجع العقارى تتساوى مع نظيره بقرية الماى، مع فاروق نوعى يتمثل فى أن الأرض المزروعة

فى نجع العقارى عبارة عن أرض صحراوية وهى فى رتبة أدنى بكثير من أراضـى الدلتا من ناحية الخصوبة وفرص الرى وغير ذلك.

جدول رقم (٢)

عدد السكان ومساحة الأرض المزروعة بالمجتمعات الفلاحية

المجتمعات	عدد السكان (نسمة)	مساحة الأرض المزروعة (فدان)
كمشيش	٢٤.٠٠٠	١٨٦٠
ميت شهالة	٥٠.٠٠٠	
الماى	٩٠.٠٠٠	٣٠٠٠٠
الإصلاح		٣٩٧
مرشاق	٣.٠٠٠	٢٠٠٠٠
سراندو	١٥٠٠٠	٤٥٠
نجع العقارى	٤٠٠٠	٣٠٠٠[٤]
القرصاية	٥٠٠٠	٧٥

٣-الوضع القانونى للحيازة: أغلب الأرض المزروعة فى كمشيش وميت شهالة ومرشاق وسراندو والقرصاية هى أراض يزرعها ملاكها أو يؤجرونها للغير، وقسم من الأراضى مملوكة للفلاحين وفق قوانين الإصلاح الزراعى، وكل الأرض فى عزبة الإصلاح مملوكة للفلاحين وفق ذات القوانين. كما لا توجد أرض إصلاح مملوكـة للفلاحـين فـى قريـة المـاى ونجـع العقـارى، فـالأرض يزرعهـا ملاكهـا أو يؤجرونها للغير فى الماى، وهى مملوكة (بعقود مسجلة أو بوضع اليد) ويزرعها أصحابها فى نجع العقارى.

---

[٤] هذه مساحة الأرض المزروعة فى منطقة "حسيلة" التى توجد بها قرية بهج الذى يتبعها نجع العقارى أى أن الزمام المزروع بالنجع جزء من هذه الماحة.

٤-يتراوح **الإيجار النقدى السنوى** للفدان عام ٢٠٠٨ فى المجتمعات الفلاحية المبحوثة (باستثناء جزيرة القرصاية ونجع العقارى) بين ٢٠٠٠ جنيها و ٤٨٠٠ جنيها عام ٢٠٠٨. وكان يتراوح بين ١٢٠٠ جنيها و١٤٥٠ جنيها عام ١٩٩٧ بعد انتهاء فترة السنوات الخمس ١٩٩٢-١٩٩٧ الانتقالية، والتى أصبح قانون ٩٧ لسنة ١٩٩٢ ساريا بعدها. وهو ما يشير إلى الارتفاع الشديد فى قيمة الإيجار كأحد نتائج "تحرير" الزراعة. ويلاحظ أن الإيجار النقدى السنوى للفدان بجزيرة القرصاية قد زاد من ٦٠٠ جنيها إلى ٨٠٠ جنيها بين عامى ١٩٩٧و٢٨٠٠. وهو إيجار منخفض بالقياس إلى الإيجار فى المجتمعات الأخرى، وقد يُغرى ذلك إلى أن أرض الجزيرة هى أملاك دولة (وزارة الزراعة). كما تجدر الملاحظة أن كل أراضى نجع العقارى مملوكة للأفراد.

٥-تتوفر **مستلزمات الإنتاج** فيما عدا الأسمدة (التقاوى والمبيدات والآلات الزراعية).[٥] وتتمثل المشكلات فى ارتفاع أسعار جميع المستلزمات، وفى اختفاء الأسمدة من السوق (حيث تباع بأسعار عالية فى السوق السوداء).

٦-**يعانى الفلاحون عند الحاجة إلى تمويل لمصاعب كثيرة فى الحصول على قروض** لتمويل الزراعة؛ فبنك التنمية والائتمان الزراعى (بنك القرية) يفرض شروطا صعبة للحصول على الائتمان (مثل تحميل سلع لا يرغبها الفلاحون وبسعر أعلى كالمواشى، ومثل ارتفاع سعر القروض). كما يلجأ بعض الفلاحين إلى

---

[٥]ارتفعت أسعار الآلات الزراعية، وارتفعت أسعار المحروقات (السولار، والزيوت، والشحوم) فارتفع سعر إيجار الآلات. لزيد من تفاصيل ارتفاع تكاليف العمليات الزراعية بنسب مرتفعة، أنظر: قزامل، ٢٠٠٧.

الاستدانة من التجار بضمان الحصول[٦]. وفى حالة تعذر التسديد للبنك يتم إعادة تجديد القرض وتتراكم الفائدة.

٧-تغلب **الزراعة المعيشية** على نمط المحاصيل التى يزرعها الفلاحون وهى فى الغالب أرز أو قمح، وذرة لاستهلاك الأسر المعيشية وبيع ما يفيض عن ذلك- إذا فاض- وبرسيم كعلف للمواشى، وذلك فى معظم المجتمعات المبحوثة، ويزرع الخضار والبرسيم فى جزيرة القرصاية، وبالإضافة إلى الشعير والقمح يزرع الخضار والفاكهة فى نجع العقارى.

٨-يتم **تسويق فائض** المحاصيل فى السوق عبر الوسطاء من التجار،الذين يحتكرون الشراء ويحددون أسعارا منخفضة، وهم موجودون داخل بعض المجتمعات المبحوثة وخارج بعضها الآخر. وهناك تجار يشترون المحاصيل قبل الحصاد- مقابل تمويل الزراعة- كما سبقت الإشارة إلى ذلك. وتشترى مديرية الإصلاح الزراعى المحاصيل المزروعة فى عزبة الإصلاح، بأسعار منخفضة، وتخصم من الثمن قسط تمليك الأرض، وتعيد المبلغ المتبقى للفلاحين. أما فى جزيرة القرصاوية فيتم تسويق الخضر فى الأسواق الكبيرة (ساقية مكى بالجيزة، والعبور و ٦ أكتوبر).

٩-يبيع الفلاحون الفقراء وأقسام من نسائهم وأطفالهم فى المجتمعات الفلاحية المبحوثة (باستثناء حالة نجع العقارى) قوة عملهم فى مواسم العمل الزراعى داخل وخارج تلك المجتمعات، ويستخدم الرأسماليون الزراعيون عمالا

---

[٦] يذكر أحد المبحوثين: "يحتكر التجار شراء المحاصيل، ويحددون أسعارها قبل الحصاد، ونتيجة ذلك انخفاض دخل الفلاح"، كما يشير مبحوث آخر إلى أنه "يتم توريد المحصول للتاجر الدائن بزيادة ٢.٥% من الوزن". ويشير ثالث "سعر الشراء غير مجزى، لأن الحكومة تتدخل فى تحديد الثمن، أما الفلاحين مثلنا فلا يتبقى عندهم فائض للبيع إلا من النادر".

زراعيين بأجر (مثلما يحدث لدى أحد المبحوثين فى نجع العقارى، الذى يمتلك ٤٥ فدانا محامى، ويستأجر العمال لزراعة أرضه. بينما يزرعها المبحوث الثانى بالنجع هو وأخواته، وهو يعمل مدرسا). ويوجد عمال زراعيون بلا أرض أو يحوزون مساحات صغيرة تقل عن فدانين فى المجتمعات الفلاحية المبحوثة، ماعدا فى جزيرة القرصاوية حيث يهاجر عمال معدمون من الفيوم للعمل المأجور فى الجزيرة، بأجر ٣٠ جنيها فى المتوسط (من ٩ص- ٤ مساء)، أما فى مواسم العمل الزراعى فيصل الأجر إلى ٤٠ جنيها للفرد. تنخفض الأجرة إلى ٢٠ جنيها فى اليوم بقرى المنوفية (فيما عدا مواسم الحصاد والجنى حيث يرتفع الأجر إلى ٣٠ جنيها) وأغلب العمال فى عزبة مرشاق من خارج القرية.

١٠-أصبحت **الهجرة** من المجتمعات الفلاحية إلى خارج مصر "محدودة" فى السنوات الأخيرة وهناك تيار واضح لهجرة خريجى المدارس المتوسطة والجامعات إلى المدن بحثا عن عمل. كما توجد هجرة مؤقتة للعمال الزراعيين الذى يأتون من خارج تلك المجتمعات للعمل بها فى الزراعة (القرصاوية، ونجع العقارى). واستقر بشكل دائم عدد من العمال الأجراء بنجع العقارى، كما لا توجد هجرة خارجية.

١١-توجد مشكلات فى رى الأراضى الزراعية فى بعض المجتمعات الفلاحية، مثل مرشاق وسراندو ونجع العقارى وذلك بسبب قلة المياه (لاسيما فى الصيف)، وقصر فترات المناوبة ويتم حل هذه المشكلات عن طريق حفر الآبار الارتوازية)، ومثل ارتفاع أسعار الوقود والزيت. أما فى نجع العقارى فالاعتماد الأساسى على مياه المطر، ويعتمد البعض على حفر الآبار (الرى الآلى) وهو ما لا يقدر عليه إلا أصحاب المساحات الأكبر، لارتفاع تكاليف حفر الآبار ورفع المياه، فضلا عن تعنت جهاز مدينة برج العرب ومصادرته للآلات. وتتوفر المياه فى بقية

المجتمعات (كمشيش وميت شهالة والماى والقرصاوية)، حيث الرى يعتمد على الآلات، ومن ثم ترتفع أسعار خدمات الرى.

١٢-يتدهور مستوى **الخدمات** التى تقدمها الحكومة (التعليم والصحة والمواصلات وغير ذلك)، وهى شبه معدومة فى المجتمعات الفلاحية الصغيرة "العزب"[٧] والخدمة الجيدة مرتفعة السعر، لاسيما فى السنوات الأخيرة، والخدمات التموينية أفضل بعد زيادة الحصص التموينية على بطاقات التموين مؤخرا. وتظل مشكلة "الخبز" موجودة حيث يصعب الحصول عليه. وتتدهور الخدمات الزراعية "بسبب تدهور الجمعيات الزراعية، وتحكم القطاع الخاص بها "كما يذكر أحد المبحوثين، وتختفى بعض مستلزمات الإنتاج مثل الأسمدة)، وترتفع أسعارها. أما خدمات الصرف الزراعى فبالغة السوء بسبب انسداد خطوط الصرف، بالإضافة إلى تحميل الفلاحين تكلفة إعادة تجديد الخطوط، بمعدل ١٢٠ جنيها للفدان، ويتم تحصيلها بمعرفة الضرائب العقارية.

١٣-لا توجد **جمعيات أهلية** بالمجتمعات الريفية الصغيرة، مثل عزبة الإصلاح التابعة لعزبة سمادون، ومثل ميت شهالة، ومرشاق، وسراندو، والقرصاوية، ونجع العقارى (الذى كانت به جمعية تنمية المجتمع المحلى ولكنها اضمحلت بسبب انخفاض الاعتمادات المالية عما كانت عليه، وكانت تقدم خدمات كالحج والعمرة ومحو الأمية، وخدمات أسرة وأنشطة ثقافية ومستوصف طبى). وتوجد جمعيات أهلية فى كمشيش والماى.

ففى كمشيش خمس جمعيات، أربعة منها دينية وخيرية، وواحدة تدير مستوصفا صحيا. أما فى العزبة الثانية فتوجد جمعية واحدة هى الجمعية الشرعية. وينشط الإخوان المسلمون فى معظم المجتمعات الريفية (ماعدا عزبة الإصلاح

---

[٧] **لا توجد مياه للشرب فى نجع العقارى، ويشتريها الأهالى من القرى المجاورة، ويرفض جهاز مدينة برج العرب إدخال المياه النقية للأهالى. والكهرباء محدودة.**

ومرشاق والقرصاوية)، ويقدمون خدمات كفالة اليتيم والزكاة، ويشير المبحوثون إلى أن مثل هذه الأنشطة هى الأساس التى يقيم عليه الإخوان نفوذهم السياسى. ولا توجد أنشطة للطرق الصوفية إلا فى قرية الماى.

القسم الثانى: أسباب عدم الاحتجاج[٨]

أوضح المبحوثون أسبابا متعددة تؤدى إلى عدم قيام الفلاحين بالاحتجاج، منها ما يتعلق بالشروط الذاتية للفلاحين مثل "ضعف القيادات الخصوم، والخضوع والأوهام دور الهجرة الخارجية فى حل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية". وكذلك "الخضوع لنتائج توظيف الدين (كالقول بعدم جواز مصادرة الأرض الزراعية). ومثل "ضعف إمكانيات الفلاحين الذين لا يستطيعون مجاراة الورثة فى المحاكم، أو تحمل تكاليف السفر". كما أنهم ليست لهم علاقة بالشرطة والحكومة". ويعانون من "التفكك والخوف" من عدم قدرتهم على القيام بالاحتجاج، "وعدم ثقتهم فى أنهم لو احتجوا سيصلون لنتائج إيجابية"، وكذلك "الخوف من السلطة"، و"غياب وضعف المساعدة والتضامن معهم"، كما يعانون من ضعف المحامين المحليين". وهناك أسباب **تتعلق بالشروط الموضوعية التى تواجه الفلاحين** مثل الفقر واضطرارهم إلى الأنكباب على العمل فى الأرض" للوفاء بالاحتياجات المعيشية لأسرهم"، ومثل "تناثر النجوع، وتوجيه الضربات الأمنية لكل نجع على حدة" (مركز برج العرب)، واستخدام تاكتيكات تهدف إلى "تجزئة الصراع فى عمليات الهجوم لاسترداد الأرض

---

[٨] أدرنا حواراً مع جميع المبحوثين عن الأسباب التى تؤدى إلى عدم احتجاج الفلاحين بصفة عامة، فى المجتمعات الفلاحية التى لم تعرف فى الاحتجاج الجماعى فى فترة الدراسة، ولكن الحوار له فى ذات الوقت طبيعة إسقاطية، فهو يدفع المبحوثين للتحدث بصراحة عن أسباب عدم اتساع الاحتجاجات فى مجتمعاتهم المحلية ذاتها.

الزراعية من جانب ورثة كبار الملاك". و"ضعف وغياب التضامن مع الفلاحين"، و"عدم مناصرة أعضاء مجلس الشعب للفلاحين، والتنصل لمطالبهم".

وتقترب إلى حد ما الأسباب التى ذكرها المبحوثون كأسباب لعدم الاحتجاج من الأسباب الحقيقية، والتى سنناقشها فى القسم الخامس.

القسم الثالث: الاحتجاجات الفلاحية

١-تاريخ الاحتجاجات بالمجتمعات المحلية: نناقش هنا سنة حدوث الاحتجاجات وأسبابها، والمشاركين فيها، وأشكالها، ومدتها، ومدى تنظيمها، وصلتها بالنطاق الجغرافى المحيط، وموقف الشرطة والأحزاب والقضاء، وأشكال التضامن معها.

أ-سنة حدث الاحتجاجات: يظهر جدول (٣) التوزيع الزمنى لأهم وقائع الاحتجاجات الفلاحية فى المجتمعات المحلية محل الدراسة. ونستخلص منه التاريخ الطويل للاحتجاجات بمحافظة المنوفية، والدقهلية.

جدول رقم (٣)

التوزيع الزمنى للاحتجاجات الفلاحية

المجتمعات المحلية	**سنة حدوث الاحتجاج[٩]**							
	١٩٩٩	**٢٠٠٠**	**٢٠٠٢**	**٢٠٠٤**	**٢٠٠٥**	**٢٠٠٦**	**٢٠٠٧**	**٢٠٠٨**
كمشيش	√	√			√	√	√	
ميـــــت			√	√	√			

[٩] وجود علامة √ يعنى حدوث احتجاج واحد، ووجود علامتان يعنى احتجاجان، وهكذا.

شهالة						
الماى					√	
الإصلاح					√√	√
مرشاق		√	√	√	√	
نجـــــع العقارى	√					
القرصاية					√	

ويمكننا أن نجد تفسيراً لذلك فى تجذر الصراع بين الفلاحين فى جانب وكبار ملاك الأرض وسلطة الدولة فى جانب آخر، قبل ١٩٥٢ وبعدها وحتى وقت إجراء هذه الدراسة. مع التأكيد على اختلاف دور الدولة خلال تلك الفترة؛ من مؤيِّد لكبار الملاك الإقطاعيين قبل ثورة يوليو ١٩٥٢، إلى مناهض لهم خلال الفترة من ١٩٥٢ حتى ١٩٦٩ (قوانين الإصلاح الزراعى)، إلى الوقوف مع ورثة كبار ملاك الأرض- ومع الرأسمالية الزراعية بوجه عام منذ بداية سبعينيات القرن العشرين حتى الآن.

ب-أسباب الاحتجاجات

سبق أن أشرنا فى فصل سابق[١٠] إلى السياق الاقتصادى العام الذى جرت فى إطاره التحولات التى أقدمت عليها سلطة الدولة، لصالح ورثة كبار الملاك، ولصالح الرأسمالية الزراعية. تلك التحولات هى التى صنعت الشروط الموضوعية للاحتجاج الجماعى للفلاحين.

لقد حدثت الاحتجاجات فى معظم الحالات بسبب الصراع حول الأرض الزراعية التى تمت مصادرتها وفق قوانين الإصلاح الزراعى، وجرى توزيعها على

---

[١٠] **وهو الفصل، وكتبه الأستاذ أحمد النجار**

الفلاحين بغرض التمليك، سواء تم تسديد ثمنها كاملا أو معظمه (باستثناء الاحتجاجات فى كل من نجع العقارى والماى فأسبابها مختلفة). ولقد استخدم ورثة كبار الملاك طرق مختلفة لطرد الفلاحين من الأرض هى:

١-استبدال بعض الأراضى المتناثرة والتى شملها قرار الإفراج **كأراضى حراسة**، والتى تم استلامها بالفعل، بأراضى أخرى مجمعة تمت مصادرتها **كأراضى استيلاء**، وذلك بعملية تسمى "المهايأة"، ثم القيام باستصدار قرار إفراج آخر بالأراضى المتناثرة، وهو ما يعنى محاولة إخراج كل المساحة التى صودرت من الإقطاعيين من تحت يد هيئة الإصلاح الزراعى المتواطئة بطبيعة الحال فى كل هذه الأمور، حيث تتم عملية "المهايأة" من خلال "تفاهمات" مع الهيئة، وبمقتضاها تفلت أراضى الاستيلاء من تحت يد الإصلاح الزراعى، وهذا هو ما حدث فى كمشيش "ميت شهالة". حيث كانت هيئة الإصلاح الزراعى قد صادرت أرضا مساحتها ٢٢٧ فدانا وثمانية قراريط من عائلة الفقى، قامت بتوزيع ١٢٥ فدانا منها على فلاحى القرى التى تقع الأرض فى زمامها كأراضى استيلاء **(ومن بينها فلاحى ميت شهالة)**[١١]. لقد لجأ الورثة إلى استخدام صورة ضوئية للعقد المزور، وبعد تقديمه للمحكمة تم الحصول على حكم بأحقيتهم بالأرض، وتم الإفراج عن المساحة المذكورة!! وبمقتضى هذا الإفراج يرفعون قضية ضد الإصلاح الزراعى بملكيتهم للأرض. وبتواطؤ الإصلاح الزراعى يتم الحصول على أحكام نهائية بأحقية ملكية الأرض (بشير صقر وحسن شعبان، ٢٠٠٥، ص ص ١٤-٣٥).

---

[١١] قام بعض أفراد عائلة الفقى بتهريب ٢٢٧ فدانا من الخضوع لقانون الإصلاح الزراعى الأول، واستمر التهريب تسعة سنوات، وذلك استنادا على عقدين بيع مزورين، الأول بمائة واثنين من الأفدنة وثمانية قراريط، والثانى ببقية المساحة. (حول تفاصيل ذلك أنظر: بشير صقر وحسن شعبان، ٢٠٠٥، ص ص ١١-١٥).

٢-ويتكرر ذات السيناريو فى **قرية مرشاق بمركز دكرنس** وفى عزبة الإصلاح بأشمون"، وإنما بدون "المهايأة"،فبموجب القانون ٦٩ لسنة ١٩٧٤، وتعديله (١٤١ لسنة ١٩٨١ المتعلق بالإفراج عن أراضى الحراسة)، تمكن كبار الملاك أو ورثتهم من استبعاد الهيئة العامة للإصلاح الزراعى، وكانت هى الوسيط الذى يدير الأراضى لهم. ومن ثم أصبحوا فى مواجهة الفلاحين الفقراء والصغار مستأجرى الأرض الزراعية، وبدلاً من العقود القديمة بين الفلاحين والهيئة، أُبرمت عقود جديدة بينهم وبين الملاك، محكومة بقانون الإيجار القديم غير محدد المدة. ومع صدور قانون ٩٦ لسنة ١٩٩٢، وبدء تنفيذه فى أكتوبر ١٩٩٧، تمت استعادة أراضى الحراسة (١٠٠ فدان)، وبدأت محاولات استعادة أرض الاستيلاء، المملوكة للفلاحين، بعملية تزوير أسفرت عن حكم قضائى لمصلحة ورثة زينب الإتربى، ونجحوا بمقتضاه من استعادة ٥٠ فدانا، وهى نصف مساحة أرض الاستيلاء، التى دفع الفلاحون ثمنها على مدى أربعين عاما متصلة. وبعملية تزوير أخرى، حكمت المحكمة لورثة زينب الإتربى باسترداد بقية أرض الاستيلاء، وبالتواطؤ من جانب هيئة الإصلاح الزراعى (بشير صقر، ٢٠٠٦، ص٢٥).

أما فى عزبة **الإصلاح** فقد تلكأت الهيئة العامة للإصلاح الزراعى فى تسليم الفلاحين عقود الأرض من المملوكة لهم منذ الخمسينات من القرن العشرين، وحصلت منهم على كامل الثمن. حيث قام أحد من يدعون أنهم ورثة ملاك الأرض الذين صودرت منهم وفق قوانين الإصلاح الزراعى- ببيع الأرض بيعا وهميا لأحد الطامعين فى الأرض. والقيام برفع دعاوى قضائية تطالب الفلاحين بإيجار الأرض باعتبارهم مستأجرين وليسوا ملاكا، ومن ثم صدور حكم لمحامى المشترى باستلام الأرض وطرد الفلاحين، وقيام الشرطة بمحاولة تنفيذ الحكم. ولإظهار مدى تواطؤ هيئة الإصلاح الزراعى يكفى أن نذكر أن الأرض قد تم إشهار ملكيتها للإصلاح الزراعى فى الشهر العقارى برقم ٤٩٧ عام ٢٠٠٢.

٣-وعندما لا يكون لدى مدَّعو الملكية من ورثة الإقطاعيين مستندات الأرض قبل أن تصادرها الدولة منهم، وبعد صدور قرارات الإفراج عن هذه الأراضى لا يكون أمامهم سوى اللجوء للبلطجية وخريجى السجون والمسجلين فى ملفات الشرطة، لاستخدامهم فى وضع اليد على الأرض المفرج عنها، ثم اللجوء للقضاء لإثبات ضع اليد، وهو **ما حدث فى سراندو بمركز دمنهور** (بشير صقر وحسن شعبان، ٢٠٠٥، ص١٥)، حيث لعبت الشرطة دورا حاسما لصالح ورثة كبار الملاك، بالتواطؤ وبالدعم المباشر (التحريات المضللة، والبلاغات الملفقة والمطاردة والقبض على الفلاحين).

٤-لم توزع هيئة الإصلاح الزراعى الأرض على فلاحى جزيرة **القرصاية** بعد أن صادرتها ونزعت ملكيتها من أحد كبار الملاك، وأصبحت هى مالكة الأرض. وأوقفت الهيئة منذ عام ١٩٥٦ تعامل الفلاحين معه، وطالبتهم بالامتناع عن دفع الإيجار له، ودفعه لها، ولجأ بعض المتنفذين الجدد لمحاولة الاستيلاء على الأرض، وطرد الفلاحين، طالما هى مملوكة للدولة. واختاروا أن يتم ذلك عن طريق القوات المسلحة، التى وصلت إلى الجزيرة فى نوفمبر ٢٠٠٧. وتجدر الإشارة إلى أن الدولة سبق لها الاستيلاء على سبعة أفدنة ثم على أربعة أفدنة.

وفى نجع العقارى يمثل الصراع حول الأرض بين البدو من جهة والدولة ومافيا الأراضى الصحراوية من جهة **ثانية حالة نوعية** . فهو صراع يدور بشكل رئيسى بين متوسطى وكبار ملاك الأراضى الصحراوية من البدو وهم ملاك بحكم وضع اليد فى معظم الأحيان أو بأحكام قضائية مسجلة فى بعضها. وبين مافيا الأراضى الذين تدعمهم الدولة بكل أجهزتها (الشرطة والنيابة، والأجهزة التنفيذية مثل وزارة الزراعة وجهاز شئون البيئة، وغيرها). أو بين البدو والدولة التى تصادر أراضى القبائل دونما تعويض. مثلما حدث عندما صادرت الدولة أراضى قبيلتين، وبُنيت عليها مدينة برج العرب، وكان قد تبقى لهما ٣٠٠ فدانا ثم الاستيلاء

عليها أيضا عام ٢٠٠٨ لبناء نادى سموحة الرياضى الجديد، على مساحة ٢٠٠ فدانا، بسعر عشرة جنيهات للمتر بينما قيمته ٣٠٠ جنيها. وتم تعويض قبيلة منهما بفدانين تبعد ثلاثة كيلو مترات من أراضيهم المصادرة. ويتمثل **الصراع فى نجع العقارى** فى انتزاع الدولة ٢٨ فدانا منذ ١٥ عاما (وهو نزاع ما يزال ينظر أمام القضاء)، وفى عام ٢٠٠٨ قامت بولدوزرات جهاز مدينة برج العرب بشق طريق داخل الأرض، وتجريف مساحات من المزروعات، واجتثاث أشجار فاكهة ومعمرة، لضمها للجهاز. وهى مساحات مسجلة لأصحابها منذ عام ١٩٢١، بعقد مشهر بمحكمة الإسكندرية.

أما أسباب احتجاج الفلاحين **بقرية الماى** عام ٢٠٠٧ فقد تمثلت فى الارتفاع الشديد لأسعار الأسمدة الكيماوية، واختفائها تماما من الأسواق، إبان زراعة محصول الذرة الصيفى.

جـ-وصف وتحليل الاحتجاجات

١-شهدت **كمشيش** احتجاجين كبيرين فى عامى ١٩٩٩، و٢٠٠٠، وثلاثة وقائع لمواجهة هجوم بعض ورثة كبار الملاك ومنعهم من اغتصاب الأرض فى أعوام ٢٠٠٥، و٢٠٠٦، و٢٠٠٧. ونعرض فيما يلى للاحتجاجين الكبيرين.

حدث الاحتجاج الأول **بقرية بخاتى التابعة لقرية كمشيش** فى مارس ١٩٩٩. تبدأ الوقائع بصدور قرار إدارى من محافظ المنوفية بإخلاء الأرض- وهى أرض إصلاح زراعى مملوكة للفلاحين. وردها إلى ورثة الاقطاعى عزيز الفقى، وتم التنبيه على الفلاحين بذلك، وفى صباح اليوم التالى وعند ذهاب الفلاحين للأرض (يقيمون فى كمشيش ويزرعون أرضهم فى عزبة بخاتى)، وجدوا بعض البيوت (وهى تخص ١٢ أسرة من الفلاحين) وظائر الماشية مهدودة. ثم جاء الورثة ومعهم نحو ثلاثين من البلطجية المسلحين، وحاولوا طرد الفلاحين من الأرض،

وأطلقوا عليهم الرصاص. وواجه لهم الفلاحون (حوالى ٢٠ رجلا و٣٠ من النساء والأطفال)، وكان سلاحهم "الشوم" والحجارة. واستمرت المواجهة ساعتين، وطارد الفلاحون المعتدين. وأرسل أحد قادة الفلاحين فاكسا لمديرية الأمن لإخطار الشرطة بما حدث، وعندما وصلت قوات الشرطة ألقت القبض على عدد من المعتدين (صدر الحكم بحبس عدد من المعتدين سنة حبس وغرامة. ولم تكن لهذا الاحتجاج أية صلة بالأحزاب. ولم يحدث تضامن مع الفلاحين وقت الصدام، لأن الأرض بعيدة عن كمشيش. وحاول الورثة استمالة أهالى عزبة بخاتى للوقوف فى صفهم بالرشوة، وكانت النتيجة أنهم لم يتضامنوا الفلاحين. ولقد نجح الاحتجاج لأن الحق مع الفلاحين، ولأنهم كانوا يتصفون بالجسارة. ولأن الشرطة لم تكن ضد الفلاحين- استثناء من وقوفها ضدهم- وكانت محايدة. وتجدر الإشارة إلى أن الفلاحين الذين واجهوا المعتدين لا علاقة لهم بالأنشطة السياسية، ويجمعهم فقط أنهم أصحاب حق، فالأرض مملوكة لهم، ويزرعونها منذ ستين عاما.

وحدث **الاحتجاج الثانى فى زمام قرية كمشيش** (حوض الثلاثين) فى سبتمبر عام ٢٠٠٠، عندما أصدر محافظ المنوفية قرارا إداريا بتسليم مساحة ١٥٠ فدانا (حوض كامل يزرعه ٨٢ أسرة) لورثة الإقطاعى عزيز الفقى. على الرغم من كون هذه الأرض مصادرة وفق قانون الإصلاح الزراعى عام ١٩٦١، بعد تهرب الأسرة الإقطاعية من الخضوع لقانون عام ١٩٥٢. وعندما وصلت قوات الأمن لتنفيذ القرار وتسليم الأرض لورثة الإقطاعى، وجدت حوالى ألف فلاح من كمشيش وأبنائهم الشباب والنساء والأطفال. وتضامن مع الفلاحين أهالى قرى مجاورة (الشهداء وكفر زرقان وسرسموس والبتانون)، فأحضروا الطعام، ووقفوا معهم فى المساحة المطلوب إخلائها (وكانت الشرطة قبل أسبوع من الأحداث قد استدعت الفلاحين لمركز الشرطة فى مدينة تلا، كل مرة عشرة من الفلاحين، لتهديدهم، ومنعهم من نزول الأرض، وأجبرتهم على التوقيع على التنازل عنها). كان الفلاحون

قد أعدوا عدتهم للمواجهة، وحدثت مناوشات من الفلاحين بإلقاء الطوب على الشرطة، التى انسحبت لأن إخلاء الأرض كان يعنى معركة دموية. واستمرت المواجهة نهارا كاملا (من الساعة ٨ ص حتى آخر النهار). لقد خطط قادة الاحتجاج لحشد الفلاحين من كمشيش وخارجها والتنبيه عليهم بـ" الوقوف على الأرض"، وأحضروا كميات كبيرة من الزلط لاستخدامها عند الضرورة لمنع الشرطة والورثة من "نزول الأرض". وينتمى بعض القادة إلى حزب التجمع، وبعضهم الآخر من النشطاء اليساريين غير الأعضاء فى هذا الحزب. لقد نجح الاحتجاج فى تحقيق هدفه وهو الحفاظ على الأرض[١٢]. وتتجسد عدالة مطلب الفلاحين فى رؤيتهم لهذا الاحتجاج حيث يريد ورثة الإقطاعيين استرداد الأرض التى اشتراها الفلاحون من هيئة الإصلاح الزراعى، ويزرعونها منذ ستين عاما، وهى تمثل مصدر زرقهم الرئيس إن لم يكن الوحيد ولن يخرجوا منها أبدا.

٢-وفى **ميت شهالة** حدثت ثلاثة احتجاجات فى أعوام ٢٠٠٢، و٢٠٠٤ و٢٠٠٥. بدأت أحداث **الاحتجاج الأول** عند محاولة تسليم ٣٥ فدانا من الأراضى التى تملكها الفلاحون بموجب قوانين الإصلاح الزراعى لأسرة الفقى، فتجمهر حوالى ثلاثة آلاف فلاح، ومعهم اسطوانات الغاز، وهددوا بتفجيرها فتم التراجع عن تنفيذ إخلاء الأرض. وكان هدف الاحتجاج هو المحافظة على الأرض وهى "باب" الرزق الوحيد لدى الفلاحين، والتى يسعى ورثة الإقطاع الاستيلاء عليها. وشارك مع فلاحى ميت شهالة (أصحاب المساحة المتنازع عليها، وأهالى القرية)، وفلاحون من قرية ملاصقة لهم، ذات المشكلة مع أسرة الفقى، وهى قرية كفر الجمالة، وكان

---

[١٢] **يذكر أحد المبحوثين: "نجح احتجاج حوض الثلاثين لأن الناس كانت ياما (كثيرة)، ولأن القمح فى المساحة المزروعة كان عالى، والله أعلم باللى كان جوة القمح، ولأن التوقيت كان مناسب، والمطالب عادلة والقيادة كانت بتتصرف بعقل والتضامن معانا كان كبير ومفيد".**

من بين المشاركين نساء وأطفال، واستمر الاحتجاج قرابة الأربع ساعات، وكان عفويا ورد فعل. ولم يشارك فيه أى أعضاء فى أحزاب سياسية. وكان من أهم نتائج الاحتجاج غير منع إخلاء الأرض، تضامن الفلاحين مع بعضهم البعض، وزيادة عدد المشاركين فى الاحتجاج. لقد نجح الاحتجاج لأن الفلاحين صمدوا و"وقفوا" على الأرض، وكان المطلب واضحا وعادلا. ولم يسبق لأحد الفلاحين أن شارك فى وقائع سياسية، كما لم يحدث أية مفاوضات، باستثناء محاولة فاشلة لأحد أعضاء الحزب الوطنى الديمقراطى للتوسط بين الفلاحين وأسرة عزيز الفقى، وسبب فشلها هو رفض الوساطة من جانب أسرة الاقطاعى.

أما **احتجاج يونية ٢٠٠٤**، فحدث أثناء محاولة تنفيذ مديرية الإصلاح الزراعى لقرار إدارى بتسليم أحد الأبنية (مخزن) المقامة على أرض إصلاح زراعى، لورثة أسرة عزيز الفقى، بدعوى شراء المخزن من المديرية. ويمثل الاستيلاء على المخزن، من وجهة نظر الفلاحين، مقدمة لإخلاء بقية الأرض. وتعذر على الورثة استلام المخزن، بسب تراجع الشرطة، الناتج عن تهديد المحامين المدافعين عن الفلاحين لها، بإخطار النيابة بأن الشرطة تنفذ قرارا إداريا بالقوة الجبرية، بالمخالفة للقانون. فلجأ ورثة الإقطاع مدعومين بالبلطجية إلى مهاجمة الفلاحين بالأسلحة وبإطلاق الرصاص عليهم، ودات معركة بينهما انتهت بهزيمة الورثة وأنصارهم. وألقى الفلاحون القبض على أحد "المسجلين خطر". وحدثت إصابات فى الجانبين. وطارد الفلاحون المعتدين، وحصلوا على بعض الأسلحة والذخائر. واستمر هذا الاحتجاج ساعتين، وكان عنيفا وشارك فيها فلاحو القرية وأبناؤهم والنساء والأطفال، كما شارك فلاحون من قرية كفر الجمالة. ولم يكن لأى من المشاركين فيه أية صلات بالنشاط السياسى. ولم يكن لأى من الأحزاب السياسية أية صلة به. ولقد تواطأت الشرطة والنيابة مع أصحاب النفوذ (ورثة الإقطاعى)، فتحول المعتدين بالسلاح إلى مجنى عليهم، والشهود إلى متهمين. وتغاضت عن

قضية أمن دولة طوارئ ضد المعتدين. بينما حاكمت الفلاحين دون إخطارهم، وحكم عليهم بسنة حبس وغرامة على كل من الفلاحين الستة (٥٠٠ جنيها). ولقد نجح هذا الاحتجاج بسبب جسارة وضخامة عدد الفلاحين، ومطاردتهم للمعتدين، والقبض عليهم وتسليمهم مع سلاحهم للشرطة، وكذلك بسبب عدالة مطالبهم. ولقد سبق هذا الاحتجاج مداهمة الشرطة لمنازل عدد من الفلاحين، وتهديدهم لإجبارهم على تسليم المخزن لورثة الإقطاعى، ولكنهم رفضوا. وهو ما خلق درجة أعلى من الوعى والتنظيم لم يعرفها الاحتجاج الأول.

وتمثل **الاحتجاج الثالث** فى احتشاد الفلاحين والفلاحات فى قاعة محكمة مدينة الشهداء، إبَّان نظر المعارضة فى حبس الفلاحين. حيث امتلأت قاعة المحكمة عن آخرها، مما سبب قلقا لدى أجهزة الأمن، وارتفاعا على معنويات الفلاحين. وشارك فلاحون من قرية الجمالة، كما شارك عدد من الصحفيين الذين قاموا بتغطية الاحتجاج والتضامن مع الفلاحين، ونشروا حول الصراع بينهم وبين أسرة الإقطاعى. كما تضامنت معهم لجنة التضامن مع فلاحى الإصلاح الزراعى. ولقد تم الترتيب لذلك الاحتشاد من جانب القيادات الفلاحية فى كمشيش، ولجنة التضامن، التى قدمت الدعم القانونى بالمحاميين والدعم الإعلامى. ولقد حصل الفلاحون الستة على حكم عادل وهو الحكم بالبراءة. وتجدر الإشارة إلى مشاركة عدد من الفلاحين من ميت شهالة فى أنشطة ذات طبيعة سياسية بعد الاحتجاج الثانى، مثل حضور المؤتمر السنوى الذى ينعقد بكمشيش فى ذكرى استشهاد صلاح حسين، ومثل حضور ندوات فى مركز العدالة بالقاهرة.[١٣]

---

[١٣] يذكر أحد المبحوثين فى هذا الصدد: "التطور مش فى كل احتجاج لوحده، ولكن الاحتجاج الثانى كان أحسن من الاول، والثالث أحسن من الثانى، وأساسه زيادة وعى الناس وقلة خوفهم".

٣-أما **احتجاج قرية الماى،** فقد حدث فى مايو ٢٠٠٧، بسبب اختفاء الأسمدة الكيماوية أثناء زراعة الذرة. وبدأ كتجمير أمام الجمعية الزراعية، تحول إلى مظاهرة من عدة مئات (يذكر مبحوث آخر أنها من عدة آلاف)، وقطعوا طريق منوف- شبين الكوم. واستمر الاحتجاج ساعة ونصف (يذكر مبحوث آخر أنه استمر بين ٣-٤ ساعات)، مما دعا المسئولين للحضور (وعلى رأسهم المحافظ)، وكذلك حضرت قوات الأمن وحاولت فض الاحتجاج وتم جلب كمية من الأسمدة ووزعت على الفلاحين. وشارك الأطفال بأعداد كبيرة، أما النساء فمشاركتهن كانت محدودة. وكان الاحتجاج سلميا وتم بطريقة تلقائية، ولا توجد بين المشاركين من لهم صلة بالأحزاب **أو الأنشطة السياسية. ولم يكن هناك غير الفلاحين وأسرهم،** والمواطنين الذين شاركوا هم فلاحون يزرعون أراضيهم. ولقد نجح الاحتجاج فى تحقيق هدفه بالحصول على الأسمدة. ويذكر أحد المبحوثين أن ذلك كان يجب أن يحدث قبل ذلك بشهور بسبب حاجة الذرة إلى الأسمدة. **ولقد ظهرت القيادة التلقائية للاحتجاج خلال حدوثه، ومن الفلاحين المتعلمين بالأساس، وهم الذين أثروا فى بقية الفلاحين. ولكن هؤلاء المتعلمين غير منخرطين فى أنشطة سياسية أو مؤتمرات لمناقشة أوضاع الفلاحين.**

٤-أما فى **عزبة الإصلاح التابعة لقرية سمادون** فقد حدثت بها ثلاثة احتجاجات. بدأ الاحتجاج **الأول** صباح ١٧ مايو ٢٠٠٧ عندما توجه ٣٠٠ فلاحا إلى مدينة شبين الكوم **للاعتصام** أمام ديوان المحافظة، واستمع المحافظ لاثنين منهم، وعرف أن الأرض التى يدور حولها الصراع ومساحتها ٥٧ فدانا من أجود أراض المنوفية مملوكة للفلاحين بموجب قانون الإصلاح الزراعى رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢. وأنهم دفعوا ثمنها كاملا على ٤٠ قسطا سنويا، بينما الحكم الجارى تنفيذه لإخلاء الأرض قائم على عقد بيع ابتدائى مزور من شخص لآخر لا صلة له بهذه الأرض. وشارك فى الاعتصام الفلاحون وأسرهم من النساء والأطفال. وكان هدفه هو

الشكوى للمحافظ الذى تأكد من صحة ما ذكره الفلاحين. ففض الفلاحون اعتصامهم وعادوا لقريتهم متصورين أن المسئولين قد تفهموا الحقيقة. وكان الاعتصام مخططا له من جانب الفلاحين. واستمر حوالى أربعة ساعات وتغيب عن ذلك الاحتجاج أية صلة بأحزاب أو أنشطة سياسية، من جانب المشاركين فيه وإن اتسموا بأنهم "متنورون" و" متعلمون" إلى حد ما.

وتبدأ وقائع **الاحتجاج الثانى** يوم ١٥ ديسمبر ٢٠٠٧ عندما اقتحمت العزبة مجموعة من سيارات الأمن المركزى، واتجهت نحو المساحة محل الصراع. وأدرك الفلاحون أن الشرطة قادمة للتنفيذ. وعلى الفور تجمع عدة آلاف من (٣-٤ آلاف)، معظمهم أهالى العزبة، وبعض فلاحى سمادون وجريس وساروا فى مظاهرة ضخمة، رفعت الفؤوس والمناجل والعصى. وقطعت الطريق الواصل بين مدينة أشمون وقرية جريس، وحرقت البوص النامى على جانبى الطريق، وحاصرت جمعية الإصلاح الزراعى بقرية سمادون وحضر مدير منطقة الإصلاح الزراعى بأشمون الذى ذكر أن لديه ما يفيد باتخاذ إجراءات تسجيل الأرض للفلاحين. كما أفاد رئيس شرطة أشمون بأن تنفيذ الحكم لن يتم، وطالب الفلاحين بإنهاء التجمهر، وهو ما تم فعلا، لكنهم حرسوا حقولهم لمدة ١٣ يوما تحسبا لأى طارئ، وتقدموا لقاضى التنفيذ باستشكال فى تنفيذ الحكم، الذى أرجئ لجلسة ٤ فبراير ٢٠٠٨. كما قاموا برفع دعوى قضائية بشبين الكوم يطالبون فيها بعدم الاعتداد بعقد البيع المزورّ، وتأجل نظرها إلى جلسة ١٦ مارس ٢٠٠٨. وكان ذلك الاحتجاج تلقائيا فقد حدث كرد فعل. ونجح الاحتجاج فى تحقيق هدفه، وهو منع تنفيذ الإخلاء من الأرض، وذلك بسبب عدالة مطلب الفلاحين، والمشاركة الواسعة من أهل القرية، وتأييدهم من جانب الفلاحين من قريتى سمادون وجريس فقد شاركوا فى المظاهرة، وبسبب "انضباط المشاركين، حيث لم تحدث خسائر أو تلفيات فى الممتلكات". ولم تكن لهذا

الاحتجاج آية صلات بالأحزاب والأنشطة السياسية، وإن كان قادة الاحتجاجات الثلاثة "متنورين" إلى حد ما، ومتعلمين إلى حد ما".

وتم **الاحتجاج الثالث** صباح ٣ يونيو ٢٠٠٨، حيث اعتصم الفلاحون أمام الجمعية الزراعية. وكانوا قد أعلنوا عن موعد الاعتصام قبل ذلك الصباح بثلاثة أيام. وذلك احتجاجا على تلكؤ الهيئة العامة للإصلاح الزراعى فى تسليمهم عقود تملك الأرض التى وزعت عليهم فى الخمسينات من القرن العشرين. وبلغ عدد الفلاحين المعتصمين حوالى ثلاثمائة فلاح. وكان مطلبهم من خلال هتافاتهم هو الحصول على عقود تمليك الأرض، وهتفوا منددين بموقف الهيئة. ولقد سبق ذلك الاعتصام، استداعاءات من جانب الشرطة لعدد من الفلاحين لمعرفة أبعاد الموضوع. ولقد حضر إلى مكان الاعتصام رئيس مدينة أشمون، ومدير عام الإصلاح الزراعى بالمنوفية، ومدير الإصلاح الزراعى بأشمون، فضلا عن عدد من قيادات أجهزة الأمن بالمحافظة ومركز أشمون ومجموعة من ضباط المباحث، وأفراد الشرطة السرية الذين انتشروا بين الفلاحين، وتابعوا الحوارات بينهم ومندوبى الصحافة المحلية والعالمية (الكرامة، والفجر، والمصرى اليوم، والبديل، وصحيفة بريطانية)، وكان رتل من سيارات الأمن المركزى بجنودها ترابط على بُعد كيلو متر انتظارا للأوامر. **ويتسم ذلك الاحتجاج بأنه كان معداً له،** واستمر من الساعة ٦ إلى ١١ صباحا. ولقد نجح الاحتجاج فى تحقيق الهدف الأساسى، وهو الحصول على عقود تمليك، حيث بدأت هيئة الإصلاح الزراعى هذه العملية فى الشهور التالية. كما قضت المحكمة بقبول استشكال الفلاحين، وأوقفت تنفيذ الحكم بإخلاء الأرض، ويعود هذا النجاح للأسباب التى أدت إلى نجاح الاحتجاجين السابقين. **ويتسم هذا الاحتجاج كذلك بعدم وجود أى علاقة له بالأحزاب وبالأنشطة السياسية. وكانت رؤية المشاركين فى الاحتجاجات الثلاثة أنها كانت ناجحة، لأنها**

أوصلت صوت الفلاحين للجميع، وشرحت حقيقة أنهم ملاَّك الأرض، وأنهم دفعوا ثمنها كاملاً.

٥-سبق أن أوضحنا، أن أسباب الاحتجاجات فى **عزبة مرشاق**، تتمثل فى: استعادة الأرض التى دفع الفلاحون ثمنها خلال ٤٠ سنة، وهى مصدر رزقهم الوحيد تقريبا، كما تتمثل فى الإحساس بعدم وقوف القضاء فى صف الفلاحين.

وكان هدف هذه الاحتجاجات منع تسليم الأرض لورثة الإقطاعيين. وتعددت الاحتجاجات الفلاحية فى قرية مرشاق، لتصل إلى حوالى عشر مرات، وأهمها ما حدث فى أعوام ٢٠٠٤، و٢٠٠٥، و٢٠٠٦، و٢٠٠٧. وفى كل مرة كان ورثة الإقطاعيين يأخذون الأرض فى الصباح بمساعدة الشرطة، ويستردها الفلاحون فى المساء. وسوف نقف عند وقائع **احتجاج ٢١ مايو ٢٠٠٦** فقد كان الأكثر عنفا ودموية من جانب قوات الأمن. بينما كانت بقية الاحتجاجات سلمية، وبدون عنف.

بدأ العدوان على الفلاحين بما يتراوح بين ١٦ و٢٠ سيارة من سيارات الأمن المركزى المحَّملة بالجنود، بالإضافة إلى أربع مصفحات، وما يتراوح بين ١٠ و١٢ سيارة شرطة، وسيارة مطافئ (قدَّر العدد الإجمالى بحوالى ١٠٠٠ ضابط وجندى). ويقف فى مواجهة هذه القوات فى ساحة تنفيذ الحكم بإخلاء الأرض، ١٥٠ من الفلاحين وأسرهم من النساء والأطفال، وستة من الصحفيين (أربعة منهم أجانب). وتبدأ المعركة الدامية. موجات من جنود الأمن المركزى حاملى العصى والدروع ومطلقى قنابل الدخان وصيحات التهديد. وعلت صيحات النساء والأطفال. وقام الجنود بإلقاء عدد من الفلاحات فى الترعة، وجرح عدد من الفلاحين، وألقى القبض على ٢٢ من الفلاحين والفلاحات، وعلى الصحفيين، وأسفرت المعركة عن إصابة خمسة جنود وضابط، وستة من الفلاحين، وعومل الجميع بقسوة ووحشية، بعد طرد الفلاحين من الأرض، واستلامها من جانب ورثة كبار الملاك.

استغرقت المعركة ساعة وربع الساعة. وفى أماكن الحجز ضُرب الفلاحون وأحد الصحفيين، وكان نصيبه من الضرب استثنائيا من شدة العنف الذى تعرض له. وظلوا محجوزين لأربعة أيام. وأفرجت المحكمة فورا عن جمع المتهمين وبلا كفالة. **ولعبت احتجاجات السفارات الأجنبية والمنظمات الفلاحية الدولية دورا بارزا فى خلق الاهتمام بما حدث** (وعلى وجه الخصوص أكبر تلك المنظمات على مستوى العالم وهى منظمة "فياكامبيسينا" التى تضم مائة مليون فلاح، وكونفيدرالية الفلاحين الفرنسية بزعامة خوسية بوفيه. كما **أدانت منظمات حقوق الإنسان المصرية عمليات العنف والاعتقال والتعذيب التى مارستها قوات الأمن. كما شاركت لجنة التضامن مع فلاحى الإصلاح الزراعى مع الفلاحين** بالكتابة لعدد من الصحف حول وقائع الصدام الدامى، بالإضافة **إلى التغطية الصحفية من جانب عدد من الصحفيين** (صقر، ٢٠٠٦، ص ص١٠٣-١١٥). ولم ينجح الفلاحون فى تحقيق هدفهم، وهو الحفاظ على أرضهم ولكنهم نجحوا فى مقاومة الطرد من الأرض. ونجحت لجنة التضامن مع فلاحى الإصلاح الزراعى فى خلق تضامن عملى مع الفلاحين، وفى خلق الدعم الفلاحى الأوربى لهم (١٨ منظمة فلاحية و/ أو ثورية).

ولم يتوقف الصراع بعد تلك المعركة الدامية، حيث أَّدعى ورثة زينب الإتربى قيام عشرة فلاحين باغتصاب أراضى الورثة. وبناء على ذلك أصدر المحامى العام، قراراً بطرد الفلاحين. وفى ٥ مارس عام ٢٠٠٧ قامت الشرطة بتسليم هذه الأراضى للورثة. كما قامت الشرطة بإخطار الفلاحين بعزمها إخلاء أراضى ستة فلاحين آخرين يوم ١٣ مارس. وفى المساء، بعد مغادرة الشرطة، قام الفلاحون بالاعتصام فى الأراضى، ونصبوا خيامهم فوقها، واستعادوها، وصدُّوا هجوما لمجموعة من البلطجية من أنصار الورثة وردوهم على أعقابهم. وفى ٢٧ يناير ٢٠٠٨ ألغت محكمة الأمور المستعجلة بدكرنس قرار طرد الفلاحين من أراضيهم. واستردوها نهائيا. مما سبق، نستخلص أن احتجاجات فلاحى عزبة

مرشـاق كانـت عفويـة، باسـتثناء احتجـاج ٢٠٠٧، الـذى خطـط لـه الفلاحـون بطريقـة جيـدة، أكثـر ممـا خطـط لاحتجـاج ٢٠٠٦، لقـد كـان "منظمـا" علـى حـد تعبيـر أحـد المبحوثين. مـع الفلاحين وتضـامن عدد من أهـالى العزبـة وعدد من أعضـاء حزبـى التجمـع والناصـرى، ولجنـة التضـامن مـع الفلاحـين، وصـحفيون مصـريون وأجانـب ومحـامون. **ولـم تتضـامن أيـة قـرى مـع احتجاجـات فلاحـى عزبـة مرشـاق، باسـتثناء المؤتمر التضامنى الذى انعقد فى نادى المحامين بالمنصورة فى ٣ مـارس ٢٠٠٧، وشارك فيه فلاحون من كمشيش وبهوت ونشطاء سياسيون مـن القـاهرة، وتحـدث فيه سمير أمين. وكان مؤتمرا مؤثرا فى رفع الـروح المعنويـة للفلاحين. هذا وكـان لقيـادة الفلاحـين دورا واضـحا فـى خطـة اسـترداد الأرض فـى ٥ مـارس ٢٠٠٧. وتجدر الإشارة إلى أن عددا من فلاحى مرشاق حضروا مؤتمرات وندوات تضـامنية مـع الفلاحـين، وذلـك فـى القـاهرة وكمشـيش والمنصـورة ودكـرنس. ولكـن هـذه الأنشطة "لم تبدأ إلا فى وقت متأخر، بعد التعرف علـى مواقـع فلاحيـة أخـرى، مثـل بهوت وكمشيش، والاستفادة من خبراتـها، "مما قـوى عودنـا، وأفهمنـا"** كمـا يـذكر أحد قيادات مرشـاق. **لقد اكتشفت القيـادات أن التخطيط والتنظيم للاحتجاجـات يـأتى بنتائج أفضل دائما. وأن التضامن معهم أحد أسباب النجاح.**

٦-قام ورثة عائلـة نـوّار الاقطاعيـة، التـى بلغت ملكيتهـا ١٢ ألـف فدانا فـى قـرى محافظـة البحيـرة عنـدما وضـعت تحـت الحراسـة عـام ١٩٦٥، بـالتواطؤ مـع موظفى هيئة الإصلاح الزراعى، وتم إصدار قرارات بالإفراج عن مئات الأفدنـة فـى تلك القرى، وقامت العائلة بالتصرف فيها، مع أن الإفراج كـان مؤقتـا ولـيس نهائيـا، كمـا أن الإفـراج عـن مئـات أخـرى مـن الأفدنـة غيـر جـائز قانونـا، لأنهـا تعتبـر مـن الملكيـات الطارئـة، فلـم تكـن لـدى اللجنـة التـى قامـت بـالإفراج المحاضـر التـى تبـين الحدود والمساحات، ولـم تـتم المعاينـة علـى الطبيعـة. **والجـدير بالـذكر أن هـذه العائلـة ليس لديها مستندات ملكية لمعظم تلك الأراضى التـى تـدّعى ملكيتهـا (وهـو مـا يعنـى**

أنها حصلت عليها بالسرقة أو وضع اليد). لقد قامت عائلة نوَّار بطرد المئات من الفلاحين فى قرى مركز دمنهور من الأرض الزراعية، مع اكتمال تنفيذ قانون ٩٦ لسنة ١٩٩٢ فى عام ١٩٩٧. **وفى عزبة سراندو (عام ٢٠٠٤)** استخدمت عائلة نوَّار مجموعة من البلطجة من خارج العزبة، لإجبار الفلاحين على إخلاء الأرض. ودارت معركة لمدة ساعتين، هرب بعدها المعتدين. ثم بعد ذلك قام صلاح نوار بالتواطؤ مع شرطة دمنهور، بتلفيق القضايا للفلاحين فى بدايات عام ٢٠٠٥، والهجوم الهمجى عليهم، لإكراههم على إخلاء أراضيهم. ولقد تم تلفيق أكثر من خمس قضايا لعشرات الفلاحين والفلاحات. وتنوعت الاتهامات فيها بين البلطجية والإتلاف وإحراز أسلحة نارية. وساهم أحد ضباط الشرطة فى اضطهاد الفلاحين وتلفيق القضايا، بتحرياته المزوَّرة واحتجاز الفلاحين وقياداتهم وتخويفهم وتهديدهم حتى يضطروا إلى إخلاء الأرض.، ولقد أصدرت محاكم دمنهور حكمها ببراءة الفلاحين فى كل تلك القضايا. وفى فجر يوم الجمعة ٤ مارس ٢٠٠٥، وبينما الفلاحون نائمون، أحاطت عشر سيارات لورى من قوات أمن البحيرة بعزبة سراندو، مصحوبة بعدد من سيارات الشرطة المكتظة بالمخبرين والضباط. وداهمت القوة بيوت سبعة من الفلاحين، وألقت القبض عليهم وحبستهم بمركز شرطة دمنهور.

ثم داهمت العزبة فى السابعة والنصف من صباح ذات اليوم مجموعة من عائلة نوّار فى سياراتهم، وبصحبتهم العشرات من المسلحين، من أرباب السوابق والسجون ومحترفين فى الإجرام يركبون عددا من الجرارات الزراعية، ومقطورة محمّلة بالأسلاك الشائكة والبُلَط والأسلحة والذخائر ومواد سائلة قابلة لاشتعال. وبدأ الهجوم فى منطقة تبعد عن منازل القرية بنحو كيلو متر، وبدأ سْيل هائل من طلقات الرصاص فى كل اتجاه. ووصلت القوات إلى الأرض المطلوب اغتصابها من الفلاحين.

وبدأت الجرارات فى هرس الزراعات، التى كانت على وشك النضج (القمح والبرسيم) تمهيدا لحرث الأرض وزراعتها، تأكيدا لواقع جديد يكون شاهدا على حيازة عائلة نوّار لها. واندفع الفلاحون رجالاً ونساءً وأطفالاً يدافعون عن أرضهم، واستجاب فلاحو القرى المجاورة لنداء التضامن مع الفلاحين. واستغرقت المعركة نحو نصف ساعة. وبدأ تراجع المهاجمين، واحترقت بعض الجرارات، وسقطت بعض السيارات فى الترعة وُردَّ الاعتداء.

وفى منتصف النهار وصلت العزبة نحو ٢٠ سيارة أمن مركزى، وعدد من سيارات الشرطة، لتتحول القرية إلى ثكنة عسكرية. وبدأ تدمير المنازل، وتعذيب وتشريد أهل العزبة، والقبض على الفلاحين والفلاحات والفتيات الصغيرات (ثمانية فلاحين و٣٥ سيدة وفتاة). واستخدم الضابط المتواطئ مع عائلة نوارّ منزل أحد الفلاحين المطلوب إلقاء القبض عليه محبسا لمن يقبض عليه، ومكانا للاستجواب والتعذيب، الذى أدىَّ إلى استشهاد "نفيسة المراكبى" التى تعرضت للتعذيب الجسدى والجنسى عن عمر يناهز ٣٨ عاما (لقد قام "رجال" الشرطة بنزع نقابها والعبث بثييها وبطنها، مع التهديد بالاعتداء عليها جنسيا. وتعرض عدد من السيدات للمعاملة ذاتها). لقد وضع هذا الضابط- محمد عمّار- عدداً من النساء والفتيات المقبوض عليهم فى أحد لوارى الشرطة وربط شعورهن ببعضها، ليجوب هذا المحبس المتنقل القرى المحيطة لإبعادهن عن عيون الصحفيين ومراكز حقوق الإنسان. وتم الإفراج عن ٢٩ سيدة، وأودع العدد المتبقى من المقبوض عليهم بمركز شرطة دمنهور. وألصق بالمحبوسين- والبالغ عددهم ٢٧، ومن بينهم محامى الفلاحين محمد عبد العزيز سلامة- تهم التجمهر، وإحراز السلاح، والقتل، وإتلاف الجرارات والسيارات، وغصب حيازة الغير، وسرقة مزروعات. وتراوحت مدد حبسهم بين ٣٠ إلى ٧٥ يوما. وفى مارس ٢٠٠٧ حكمت محكمة أمن الدولة العليا طوارئ بدمنهور ببراءة محامى الفلاحين، وبالأشغال الشاقة ١٥ سنة على متهمين غيابيا،

وبالسجن ٧ سنوات على ٥ متهمين آخرين، وبراءة بقية المتهمين بمن فيهم جميع النساء. وتشكلت هيئة كبيرة من المحامين للدفاع عن الفلاحين ومحاميهم من مراكز حقوق الإنسان (مركز العدالة، ومركز هشام مبارك للقانون، وجمعية المساعدة القانونية، ومركز النديم لتأهيل ضحايا العنف، والشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان، والمركز المصرى لحق السكن، والجمعية المصرية لمناهضة التعذيب، ومركز الدراسات الاشتراكية،ولجنة الحريات بنقابة المحامين، ومركز الأرض لحقوق الإنسان). كما تضامن مع الفلاحين ومحاميهم مجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة، حيث انتقد التقرير الصادر عن المجلس بجلسته الثانية (١٨ سبتمبر- ٦ أكتوبر) عام ٢٠٠٦ وقائع انتهاكات الحكومة المصرية لحقوق الإنسان خلال عام ٢٠٠٥، ومن أبرزها ما حدث فى سراندو (كشك، ٢٠٠٩ ب). كما تضامن مع فلاحى مصر، ومن بينهم فلاحى سراندو، المجتمعون فى منتدى فلاحى شعوب البحر الأبيض المتوسط المنعقد فى برشلونة ١٦-١٩ يونيو ٢٠٠٥ (صقر، وشعبان، ٢٠٠٥أ، ص ص٧٧-٨٤).

وبين وقائع الاحتجاج الجماعى لفلاحى سراندو فى مارس ٢٠٠٥، وصدور حكم المحكمة ببراءة ١٤ من الفلاحين ومحاميهم فى ٢٠٠٨/٦/١٦ [١٤]، ولم يتوقف الفلاحون عن الاحتجاج ضد تواطؤ الشرطة وهيئة الإصلاح الزراعى والجمعية التعاونية مع عائلة نوّار. ففى يوم ٢٠٠٧/١١/٥ تجمع عدة مئات من الفلاحين بوسط العزبة، للاحتجاج على بيع هذه العائلة أكثر من ٧٠ فدانا من الأراضى المتنازع

---

[١٤] قرر الحاكم العسكرى إعادة المحاكمة أمام دائرة أخرى، وهو ما يشير إلى الوصاية العسكرية على سلطة المحاكم، وإلى أن "استقلال" القضاء مجرد وهم، وتدخلا سافرا فى شئون القضاء، بحرمان المواطنين من المشول أمام قاضيهم الطبيعى، وهو ما يعتبره المستشار محمود الخضيرى نائب رئيس محكمة النقض "إهدارا لُحجِّية الأحكام القضائية" (فى سباق تعليقه المنشور فى الصحف على قرار الحاكم العسكرى).

عليها إلى سماسرة ومستشارين وأصحاب نفوذ. وكانت الجمعية الزراعية قد أعلنت الفلاحين بالبيع تمهيدا لطردهم. لقد عانى الفلاحون معاناة شديدة بسبب موقفهم المتماسك حول ثلاثة شعارات هى لا مساومة مع عائلة نوار، **ولا بيع** لقيراط واحد من الأرض لهذه العائلة، **ولا شراء** للأرض منها. **وقبيل صدور حكم المحكمة فى ٢٠٠٨/٦/١٦ لم يكن متمسكا باللاءات الثلاثة سوى أحد عشر فلاحا فقط!! حيث تراوحت مواقف الفلاحين الآخرين وهم الأغلبية (حوالى ٧٠ فلاحا) بين إخلاء الأرض نهائيا بمقابل مالى هزيل، أو إخلاء جزء من الأرض مقابل الاحتفاظ بجزء آخر، أو شراء الأرض من عائلة نوار .**

لقد حدث هذا التراجع من جانب الفلاحين بسبب الضغط الرهيب الذى تعرضوا له؛ من تعذيب ، وقتل، وملاحقة أمنية، وتهديد مستمر بالحبس، وبالحبس فعلا. لقد تعاملت عائلة نوار وحلفائها مع الفلاحون فرادى، وليس كجماعة متحدة ومتماسكة، ومن ثم نجحت فى شق وحدتهم وتماسكهم. وكان التفاوض فرديا ولم يكن جماعيا، ومن ثم ظهرت التداعيات المشار إليها. وكذلك حدثت تلك التداعيات بسبب ضعف وقلة وتبعثر حركات الاحتجاج فى محافظة البحيرة، والدلتا، والصعيد، وأسباب أخرى سوف نلقى عليها الضوء عند المناقشة الختامية.

٧-وتبدأ مقدمات احتجاج فلاحى وصيادى وبقية أهالى **جزيرة "القرصاية"**، عندما صدر بتاريخ ٢٠٠٧/٦/٢٤ قرار وزير الزراعة رقم ١٢٠٥١، بتوصيات من جهة سيادية، بشأن الجزيرة، وبحضور الأجهزة المختصة، مثل محافظة الجيزة، وممثلين لوزارتى الرى والزراعة، وهيئة الرقابة الإدارية، دون أن يذكر القرار مبردات ما أوصى به. وكانت التوصيات هى:

١-إخطار الفلاحين المستأجرين بعدم استمرار تأجير الأرض الزراعية لهم بعد ٣٠ أكتوبر ٢٠٠٧، وطلب إخلاء الأرض.

٢-إعداد دراسة للبدائل المختلفة مع واضعى اليد، واقتراح أسلوب تحصيل حق الدولة عن هذه الأرض، حالة الموافقة على استمرارها بعد تصويب أوضاعها.

٣-توحيد جهة الولاية عن أراضى الجزيرة بالتنسيق مع أجهزة محافظة الجيزة.

وبمجرد معرفة الفلاحين (وعددهم حوالى الألف بأسرهم) والصيادين (وعددهم نحو الأربعة آلاف مع أسرهم)، قاموا برفع دعوى قضائية يوم ٢٠٠٧/٦/١١، ضد هيئة الإصلاح الزراعى ووزارة الزراعة، أمام محكمة القضاء الإدارى بالجيزة، اعتراضا على القرار الصادر بإخلاء الأرض. [١٥] وفوجئ أهالى الجزيرة صباح يوم ١٧ نوفمبر ٢٠٠٧ بحملة مسلحة من قوات الجيش، [١٦]وعدد من اللنشات والقوارب الحديثة تحيط بالجزيرة، وتحتل أجزاء منها. واحتشد الأهالى فى الأراضى المطلوب إخلائها. واحتلت القوات المسلحة مساحة ثانية. واصطدمت معهم مجموعة من الشباب والصبية والقوا على القوات الحجارة والزجاجات الفارغة، وأوقف كبار السن من الفلاحين الاشتباكات، التى استمرت حوالى الساعة، بعد وقوع بعض الإصابات بين الجنود. [١٧] واستلقى عدد من الفلاحين والصيادين

---

[١٥] كان ماثلا فى مخيلة أهالى القرصاية ما حدث عام ٢٠٠١، عندما حاولت الدولة طرد أهالى جزيرة "يعقوب" المتاخمة (٣٥ ألف نسمة)، وذلك بتجريد فلاحيها من الأرض التى يزرعونها. فقاموا بقطع المرور فى الطريق الدائرى، على الكوبرى الذى يعبر النيل ويقع على بعد ٢٠٠ متر من الجزيرة. كما قاموا بالتجمهر على كورنيش النيل قرب المعادى مما أوقف المرور. ونجح احتجاجهم، وتراجعت الدولة.

[١٦] يذكر أحد الإخباريين أن الخطابات التى وصلت الفلاحين كانت من وزارة الزراعة، وهيئة التعمير، ووزارة الدفاع، ورئاسة الوزراء.

[١٧] يشير الاثنان اللذان تمت مقابلتهم من فلاحى الجزيرة، إلى أن محاولة احتلال مساحة ثانية تبعد ١٠٠-١٥٠ مترا عن المساحة الأولى، كان مناورة لدفع الفلاحين إلى مغادرة الأرض، ومن ثم احتلالها من جانب القوات المسلحة.

على ظهورهم فى حفر أشبه بالقبور، كانوا قد حفروها لمواجهة ومنع تقدم الكراكات ومعدات الردم التى كانت تردم مساحات بحجة استخدامها فى "المنفعة العامة". وكأنهم يقولون "نموت ولا نطرد من أرضينا". ومن ثم جمع الاحتجاج بين استخدام بعض العنف، والأشكال السلمية. ولم يكن لأهالى الجزيرة من قبل أية صلات بأحزاب أو أنشطة سياسية.

ولقد شارك الأطفال والنساء فى وقائع هذا الاحتجاج، الذى استمر طوال اليوم. ونجح الاحتجاج بسبب وجود **مستندات** تفيد حيازة الأرض، ولان الأهالى كان لديهم الإصرار على عدم إخلاء الأرض مهما حدث، ونجح لأن الأهالى ذهبوا إلى المحكمة، وكسبوا القضية بالفعل بتاريخ ٢٠٠٨/١١/١٦، حيث صدر حكم محكمة القضاء الإدارى بإلغاء القرار المتعلق بطردهم من الأراضى الزراعية. ونجح الاحتجاج بسبب مشاركة معظم أهالى الجزيرة، والتضامن مع الاحتجاج من بعض الأحزاب السياسية ووسائل الإعلام المتنوعة من قنوات فضائية وصحافة محلية عالمية، وجمهور المثقفين والفنانين (التشكيليين والملحنين وفرق الغناء). كما نجح الاحتجاج بسبب **اتزان القيادة** وابتداعها لأشكال متنوعة من المقاومة (حفر المقابر والاستلقاء داخلها، والمؤتمرات السياسية الجماهيرية التى ضمت ممثلين لفلاحى قرى الدلتا، ومثقفين، وفنانين، وكذلك الاكتتاب والتعاون لإدخال الكهرباء والمياه النقية، ومثل معارض الفنون التشكيلية والتصوير التى جابت صالات عرض شهيرة فى أوروبا وغيرها).

٨-سبق احتجاج **نجع العقارى** احتجاج مناطق مجاورة له عام ٢٠٠٢، إلى الغرب بمسافة ٢ كيلو متر، عندما "استولت" الدولة على أرض قبيلتين هما الشواعر والأفراد دونما تعويضات، وهى الأرض التى بنيت عليها مدينة برج العرب، وتبقى جزء من الأرض للقبيلة الأولى (حوالى ٣٠٠ فدانا)، تم الاستيلاء عليها عام ٢٠٠٨ لبناء نادى سموحة على مساحة ٢٠٠ فدانا بسعر الفدان ١٠ جنيه (بينما سعره

الحقيقى ٣٠٠ جنيها).وتم تعويض القبيلة بفدانين على بعد ثلاثة كيلو مترات من الأرض التى استولت عليها الدولة. وتبقى للقبيلة الثانية ٣٠ فدانا، وقد هدمت منازلهم. ورفعوا دعوى قضائية ضد جهاز مدينة برج العرب لإتزال تنظر أمام المحاكم. أما **النزاع القائم حاليا فى نجع العقارى** فعمره ١٥عاما، عندما استولت الدولة على ٢٨ فدانا. ولا تزال القضايا التى رفعها الأهالى ضد الجهاز منظورة أمام المحاكم.

وبدأت وقائع احتجاج ملاك الأراضى فى نجع العقارى فى شتاء ٢٠٠٧، عندما قامت بلدوزرات الجهاز بمحاولة شق طريق (بعرض ٥٠ مترا وطول ٣٠٠ مترا) فى الأرض وتجريف الأراضى المرزوعة قمحا شعيرا. وتصدى الأهالى لذلك الهجوم بالقوة لوقف هذا الانتهاك بالوقوف أمام البلدوزرات والشاحنات. وقامت الشرطة بالاعتداء على الأهالى، وبإلقاء القبض على عدد منهم. واستمر ذلك الاحتجاج نهارا كاملا، وكان عفويا ولا صلة للمشاركين فيه بأية أحزاب سياسية. ونجح ذلك الاحتجاج نظرا لوجود مستندات ملكية لدى الأهالى، ورفع دعاوى قضائية، وتصدى أفراد عائلة العقارى للاعتداء، ووجود عدد من المتعلمين ودرجة من درجات الوعى، ودرجة من التماسك بين أفراد العائلة، ونظرا للمكانة التى تحتلها بين العائلات الأخرى. وكذلك نجح الاحتجاج لحجم المشاركة (١٠٠ من الرجال والنساء) وتمثل النجاح آنذاك فى وقف الاعتداء على الأرض ومنع توسعه. فتم عمل محاضر ضد جهاز مدينة برج العرب، فى كل من جهاز البيئة، ووزارة الزراعة، وهيئة الكهرباء. كما تصدَّى الأهالى وقيادتهم التلقائية وزعماء القبيلة لجهاز المدينة، وأجهزة الأمن، وملاك كبار المشروعات المتاخمة لأراضيهم مثل مزارع المبروك، والمشروع التركى، وقلم المرور وغيرها من الذين اعتدوا على الأرض (أرض عائلة العقارى وأرض عائلة ضبّون العزايم). كما نجح الاحتجاج لتضامن عائلات صويلح وضبون العزايم، عند وجود الخبير القضائى فقط، وللتعاطف العام من أهالى

المنطقة. ويضاف إلى أسباب النجاح السابق، الجهود التى بذلتها لجنة التضامن مع فلاحى الإصلاح الزراعى وعدد من الصحفيين (من صحيفتى الأهالى، والكرامة)، وبعض المواقع الإلكترونية والفضائيات، ولوقوف بعض أعضاء المجلس الشعبى، [١٨] الذين ينتمون للقبائل المتضررة. وحصل عدد من قادة الاحتجاج على خبرة التعامل مع المعتدين، وعلى قدرة الحوار مع القبائل المجاورة التى تعانى ذات المشكلة، وكذلك حصولهم على خبرة المواجهة مع الإدارة بالطرق القانونية، فضلا عن التواجد على الأرض. كان من نتائج احتجاج ٢٠٠٧ الناجح غير النتائج التى سبق ذكرها، حضور قادة الاحتجاج عددا من المؤثرات السياسية بالقاهرة، وعددا من أنشطة التضامن مع الفلاحين فى سراندو والرحمانية والقرصاية.

وللمرة الثانية خلال ثلاثة أشهر (فى ٢١ فبراير ٢٠٠٨) شن جهاز مدينة برج العرب هجوما وحشيا باللوادر والجرارات والبلدوزرات لشق طريق عرضه ٥٠ مترا وطوله ثلاثة كيلو مترات فى أرض أهالى النجع، الذين ألزموا المعدات بالتوقف بعد ساعة من بدأ الهجوم، الذى نتج عنه إتلاف حقول القمح والشعير بطول ٦٠ مترا وعرض ٥٠ مترا. وحتى لا تتمكن المعدات من التقدم أقام الأهالى مجموعة من أكوام الرمل أمامها. وظلوا فى الأرض أربعة أيام، إلى أن أمرت النيابة بالتأكد من صحة شكاوى الأهالى التى تضمنت اعتداءات الجهاز على الأراضى الزراعية المملوكة للأهالى، ومنها اجتثاثه للأشجار المعمرة كالنخيل والجوافة والتوت، وتجريف مساحات من الأراضى المزروعة بالشعير. ومن الغرائب أن

---

[١٨] أفاد أحد الإخباريين ممن شملتهم الدراسة الميدانية، أنه كان عضوا فى الحزب الوطنى، وحاول مرارا توضيح وشرح حقيقة ما يحدث، لكن الحزب الوطنى لم يسمع له. كما أن الحزب منعه من الترشيح للمجالس المحلية فى آخر انتخابات بسبب مواقفه. وذكر الإخبارى الثانى أن موقف أعضاء الحزب الوطنى "كان غالبا متعاطفا، من أعضائه القاعدين، وهم أبناء القبائل، لكن لا يتم الاستجابة لهم من جانب قيادة الحزب.

النيابة التى طلبت تشكيل لجنة فنية للمعاينة، قد حفظت التحقيق قبل وصول تقرير اللجنة الزراعية. إن ما تريده الدولة من شق ذلك الطريق هو الترتيب لاستيلاء جديد على الأراضى المتاخمة له والتى سترتفع أثمانها فى المستقبل القريب، وهى أراضى يحوزها الأهالى منذ أكثر من مائة عام، علاوة على أن أغلبهم اشتراها من الدولة، وحصلوا على إيصالات سداد الثمن، لكنهم لم يحصلوا على عقود ملكية، وهو ما يدفع جهاز مدينة برج العرب إلى محاولة فرض أمر واقع جديد بشق هذا الطريق.

القسم الرابع: علاقة الاحتجاجات بالأحزاب والقوى السياسية

تتفق تقديرات قادة فلاحى **كمشيش**، فيما يتعلق بعلاقة احتجاجاتهم بالأحزاب والقوى السياسية، حول الموقف من الحزب الوطنى، فهو فى "صف الإقطاع"، "ولا يفعل شيئا مفيدا للفقراء"، و"ضد الفلاحين". وتتراوح التقديرات فيما عدا ذلك بين موقفين، يتمثل الموقف الأول فى القول بأن لدى حزبى التجمع والعربى الناصرى مطالب تخص الفلاحين ضمن برامجها ولكنها "على الورق فقط، ولا يتم تفعيلها"، ويقتصر الأمر فى دعم الاحتجاجات على النشر فى صحيفتيها (الأهالى والعربى)، وإرسال المحامين. ولقد شارك حزب التجمع فى احتجاج عام ٢٠٠٠ (كان قادة هذا الاحتجاج أعضاء به)، مع الوضع فى الاعتبار، كما يذكر أحد المبحوثين "اختلاف أساليب حزب التجمع عن الأساليب التى استخدمها الفلاحون، فى الدفاع عن الأرض فى احتجاجى ١٩٩٨، و٢٠٠٠". كما يتمثل الموقف الأول فى مشاركة قادة الاحتجاجات فى المؤتمرات والندوات السياسية التى تناقش أوضاع الفلاحين (مثل مؤتمر كمشيش السنوى). كما أن بعض هؤلاء القادة أعضاء فى حزب التجمع.

ويتمثل الموقف الثانى فى عدم معرفة إذا ما كان للأحزاب السياسية برامج تتضمن مطالب تخص الفلاحين أم لا (ولا يعرف أحد المبحوثين من الأحزاب سوى

الحزب الوطنى)، ومن ثم عدم معرفة ما إذا كانت تلك الأحزاب تقوم بالمطالبة بهذه المطالب أم لا، وكذلك يتمثل هذا الموقف فى عدم المشاركة فى أية أنشطة سياسية[١٩].

وفى "ميت شهالة" يتفق المبحوثان وهما من قادة احتجاجاتها، على عدم معرفتها لوجود مطالب فلاحية فى برامج الأحزاب، ولمدى قيام هذه الأحزاب بالمطالبة بتلك المطالب، كما لم يشاركا فى أية أنشطة سياسية، ولا يعرفان مدى مساعدة تلك الأحزاب للفلاحين. ويتمثل وجه الاختلاف فيما بينهما فى أن الأول "يكرة" الأحزاب جميعا، ولا يعرف أياً منها، وأنهم لو تدخلوا فى الاحتجاجات سوف يلحقون بها الضرر (حيخربوها). أما الثانى فيعرف أن الوطنى والإخوان المسلمين ضد الفلاحين، وأن أساليب الفلاحين فعّالة أكثر من أساليب الأحزاب.

واتفق المبحوثان من قادة الاحتجاجات فى قرية **"الماى"** حول الموقف من الحزب الوطنى، فهو ضد الفلاحين. كما اتفقا على أن الأحزاب كلها "حتى الإخوان" ليس لها دور فى حل مشكلات الفلاحين، أو تقوم بدور محدود لغياب الديمقراطية. وهما لا يعرفان بوجود مطالب تخص الفلاحين فى برامج الأحزاب، ومن ثم لا يعرفون مدى قيام هذه الأحزاب بالمطالبة بتلك المطالب. ولم يشاركا فى أية أنشطة سياسية لأن أساليب الفلاحين تختلف عن أساليب الأحزاب. ولم يعرض أى حزب مساعدة الفلاحين، باستثناء بعض أعضاء من الإخوان المسلمين الذين عرضوا المساعدة، واتصلوا بمسئولين فى الجمعية الزراعية ولم يصلوا إلى نتيجة.

ويتفق المبحوثين من **عزبة الإصلاح** حول جوانب العلاقة بالأحزاب السياسية، حيث تكاد أن تنعدم المعرفة بالأحزاب، وبرامجها، ومطالبها، وأشكال

---

[١٩]ويمثل هذا الموقف أحد قادة احتجاج فلاحى كمشيش، الذين يزرعون أرضيهم فى زمام عزبة بخاتى. وإن كان أحد المبحوثين الآخرين لا يعرف بوجود مطالب تخص الفلاحين فى برامج الأحزاب السياسية.

عملها. ويذكران أن الأحزاب ليس لها ضرورة أو قيمة (مالهاش لازمة)، وهما لم يشاركا فى أية أحداث سياسية.

ويجمع المبحوثان من **عزبة مرشاق** على رأيهما فى الأحزاب فهى ضعيفة باستثناء الحزب الوطنى لأنه الحزب الحاكم، وهو الذى "أوصلنا لما نحن فيه"، "والدولة ما خلتش للأحزاب دور"، وأصبح دورها "سلبى، تطالب وتشارك ولكن فى حدود"، أما حزبى التجمع والناصرى فهما "يساعدان المظلوم والضعيف"، واتفقا أيضا على وجود مطالب تخص الفلاحين لدى الحزبين، وأنهما يطالبان بها، بالكتابة فى الصحف مثل الأهالى والكرامة والعربى، وبالزيارات والتضامن أثناء الاحتجاج. كما يتفقان على أنهما شاركا فى الأنشطة السياسية، وإن بدأت فى وقت متأخر بعد التعرف على مواقع فلاحية أخرى، مثل بهوت وكمشيش. كما شارك أحدهما فى مظاهرات ضد إعادة ترشيح مبارك. وشارك الاثنان فى المؤتمر التضامنى مع الفلاحين الذى انعقد فى مارس ٢٠٠٧ بالمنصورة. واتفقا كذلك على أن تضامن الحزبين مع احتجاجاتهم قد ساعدهم، رغم إمكانياتهما المحدودة بالنسبة لإمكانيات الدولة. كان يشارك مع الفلاحين بعض أعضاء الحزبين من مدينة دكرنس، أثناء المفاوضات مع هيئة الإصلاح الزراعى.

ويذكر مبحوث من **عزبة سراندو** أن الأحزاب لم تتضامن مع احتجاجات الفلاحين، وهى لا لزوم لها. أما الحزب الوطنى فهو ضد مصالح الفلاحين. لقد بدأت احتجاجات العزبة منذ ٢٠٠٥، وأخبارها ملأت الصحف، والأحزاب لم تساعد الفلاحين، ولم تطالب بمطالبهم "لا الآن ولا فيما سبق"، ولم يشارك أى من الفلاحين فى أية أنشطة سياسية قبل الاحتجاج الأول عام ٢٠٠٤، أما بعده فحضر عدد من قادة الاحتجاجات مؤتمر كمشيش السنوى، وبعض الندوات التضامنية.

لـم يعـرف المبحوثـان مـن **جزيـرة القرصـاية** أى شـئ عـن الأحـزاب قبـل احتجاجـاتهم[٢٠]، ولا يعرفـان هـل طالبـت الأحـزاب بمطالـب فلاحيـة أم لا[٢١]. ولـم يمارس المبحوثان أية أنشطة سياسية، وحول سعى الأحزاب لمساعدة الفلاحين يشير أحدهما إلـى أن الأحزاب تعد وتتكلم كثيرا. لاسيما فـى أوقات الانتخابات، لكنهـا لا تفعل شيئا.

وتتمـايز استجابات المبحـوثين مـن **نجـع العقـارى** حـول العلاقـة بـالأحزاب والقوى السياسية. وهو تمايز يمكن عزوه إلى عدد من الأسباب؛ منها مساحة الأرض المملوكة، ومدى استخدام العمل المأجور فى زراعتها. [٢٢] **فالمدرس الذى يزرع مـع أخوتـه أرض الأسـرة** يتصـل بأعضـاءً فـى أحزاب المعارضـة، ويصـف دورهم بأنـه "غير واضح لأنهم ينحتون فـى الصـخر، ولا توجد فرصـة حقيقيـة لهم فـى العمـل". ويذكر أن دور الأحزاب هو تشكيل "حكومة بديلة"، وهو "تنـوير وتوعيـة الجمـاهير، وحـل مشـاكل الشـعب". ويلقـى اللـوم علـى هذه الأحـزاب لأن برامجهـا تخلـو مـن أيـة مطالب للبدو، والذين يبلغ عددهم ١٧ مليون بدوى وفق تقديره. ويفيد بأن أحد ممثلـى الأحزاب المعارضة قد وعد بعرض مطالبهم فى مجلس الشعب- وشـارك المبحـوث فـى عدد مـن المـؤتمرات والمظـاهرات السياسية. وهـو يقـرر أن أحزاب الدولـة ضـد

---

[٢٠] **يقول أحدهما: "لا أعرف عنها شئ إلا لما قالو لنا إن احنا من الحزب الفلانـى.. لكن أنـا معرفش الحزب ده من الحزب التانى" ويقول المبحوث الثانى: "لم أعرف الأحزاب إلا ساعة مـا حصلت المشكلة، احنـا بنسمع عنهـا، لكن مـانعرفهمش، ومـاعرفش إيـه دور الأحزاب"**

[٢١] **يذكر أحد المبحوثين حول ذلك. "يا ما قلنا زمان وماحدش اتحرك".**

[٢٢] **أحدهما مدرس، يزرع حيازة الأسرة بنفسه ومعه أخوته، ومساحة أرض الأسرة لا تزيد عن خمسة أفدنة. بينما الثانى فمحامى، يستخدم العمال لزراعة أرضه التى تبلـغ مساحتها ٤٥ فدانا.**

البدو، وهو يقصد كل من الحزب الوطنى، وحزب الوفد، وحزب التجمع. أما الأحزاب الأخرى فلا تدعمهم لأنها تستهدف الحصول على الحكم فقط.

أما **المحامى** فيذكر أن الاحزاب تؤدى "دوراً ما"، و"توصَّل الاحتجاجات للجهات الرسمية، لحل المشكلات بطريقة رسمية وقانونية". ويقرر أن برامج الأحزاب تتضمن مطالب الفلاحين، ولكن ليس لها دور فى تشكيل قناعته بهذه المطالب. كما لم يحدث أن قامت تلك الأحزاب بالمطالبة بحقوق الفلاحين من البدو. ولم يشارك فى أيه أنشطة حزبية سياسية بسبب ميلها نحو البطء الشديد، كما أن الأحزاب لم تبد رغبتها فى مساعدتهم. واقتصر دورها على الإعلام، وهو دور مفيد ويؤثر فى موقف الدولة. فهى قد تم تحجميها، وليس لديها إمكانيات للتصدى للعدوان على الفلاحين، وبالذات من جانب الشرطة.

القسم الخامس: مناقشة النتائج

تضمنت الأقسام الأربعة السابقة محاولة للإجابة على تساؤلات الدراسة المتعلقة بأشكال الاحتجاجات الفلاحية فى المجتمعات التى تمت دراستها، ومطالبها، ونتائجها، وأشكال التنظيم التى ينشط الفلاحون فى إطارها، وتضمنت تساؤلات الدراسة والمتعلقة بمدى وجود مطالب عامة وقيادات عامة لحركاتهم الاحتجاجية، وكذلك التساؤلات المتعلقة بالعلاقة بين تلك الاحتجاجات وكل من الأحزاب السياسية والحركات الاحتجاجية الأخرى (العمالية والمهنية وغيرهما) وأخيرا، وتأسيسا على تلك النتائج يمكننا محاولة الإجابة. **على التساؤلين الأخيرين** من تساؤلات الدراسة وهما: **ما مدى وجود حركة فلاحية فى الريف المصرى؟ وما إمكانيات الاحتجاجات "والحركة الفلاحية" فى التغيير الاجتماعى والسياسى؟**

هذا ولقد تضمن القسم الثانى من الدراسة الإشارة إلى الأسباب التى تؤدى إلى عدم قيام الفلاحين بالاحتجاج، وسنعود إلى مناقشتها فى سياق المناقشة التفصيلية للنتائج.

أما فيما يخص التساؤلات التى تمت الإجابة عليها، فلقد انتهت الدراسة إلى أن **احتجاجات الفلاحين فى المجتمعات المحلية المبحوثة، وقد اتخذت الأشكال التالية:**

١-الاعتصام فى الأرض الزراعية موضوع الصراع، سواء حدثت معركة مع الشرطة و/ أو ورثة كبار الملاك أم لم تحدث، وهى تحدث فى معظم الحالات. أو الاعتصام فى الجمعية التعاونية الزراعية.

٢-التظاهر داخل المجتمع المحلى، والهتاف أثناء التظاهر.

٣-قطع طرق المواصلات.

٤-الاعتصام أمام ديوان عام المحافظة للشكوى.

٥-الوقوف الجماعى أمام البلدوزرات، وغيرها من المعدات لمنعها من دهس المزروعات والأشجار. ويعتبر الاستلقاء على الظهر فى حُفر طولية أحد الأشكال المتبدعة لوقوف الفلاحين والصيادين فى وجه البلدوزرات.

٦-التقاضى والمقاومة القانونية.

٧-الحضور الكثيف فى المحكمة.

وكانت الأسباب المباشرة للاحتجاجات الفلاحية كما يلى:

١-محاولات ورثة كبار الملاك ومدعى الملكية المدعومة بتواطؤ هيئة الإصلاح الزراعى، بطرد الفلاحين من أراض تملكوها، وسددوا كامل ثمنها. واستخدام التزوير فى هذه المحاولات.

٢-إغتصاب الدولة أراضى اشتراها الفلاحون والرأسماليون الزراعيون بعقود مسجلة (نجع العقارى).

٣-محاولة طرد الفلاحين من الأراضى المستأجرة من هيئة الإصلاح الزراعى.

٤-اختفاء الأسمدة الكيماوية والارتفاع الشديد فى أسعارها.

وتأتى تلك الأسباب فى سياق آليات الإفقار الناتجة عن التمايز الاقتصادى والاجتماعى الرأسمالى، وفى ظل تطبيق السياسات النيوليبرالية التى شدَّدت الإفقار.

وكانت معظم الاحتجاجات عنيفة، واتسم بعضها بالطبيعة السلمية، وحدث معظمها تلقائيا لمواجهة هجوم الشرطة و/ أو ورثة كبار الملاك، وكان بعضها مخططاً له.

وشارك فى تلك الاحتجاجات الفلاحون حائزو الأرض موضوع الصراع، والصيادون فى جزيرة القرصاية، والرأسماليون الزراعية فى نجع العقارى، ونساؤهم وأبناؤهم الكبار والأطفال، و**تضامن معهم فى** معظم الأحوال فلاحوا مجتمعاتهم، كما تضامن معهم، فى بعض الأحوال، فلاحوا بعض القرى القريبة. ووقف إلى جانبهم فى كل الأحوال المحامون من مراكز حقوق الإنسان (العدالة، وهشام مبارك، والأرض، والمساعدة القانونية، وغيرها)، ولجنة التضامن مع الفلاحين (ومن قبلها اللجنة القومية للدفاع عن الفلاحين)، وصحفيون من بعض الصحف الحزبية (الأهالى، والتجمع، والكرامة، والعربى، وغيرها) والصحف المستقلة (الدستور، والفجر وغيرهما). كما تضامنت مع بعض الاحتجاجات منظمات فلاحية دولية كبرى (فياكامبسينا، وكونفيدرالية الفلاحين الفرنسية وغيرهما). ولقد خفَّف النشر فى الصحف، والتضامن المحلى الدولى من عنف أجهزة القمع الذى تعرض له الفلاحون وأسرهم.

وكانت الفترة التى تستغرقها الاحتجاجات قصيرة نسبيا، وتتراوح بين ساعتين تقريبا ونهار كامل. ولم يكن لها أية صلة بالأحزاب أو القوى السياسية داخل المجتمعات المحلية، باستثناء كمشيش ومرشاق، حيث شارك فى الاحتجاجات فى هذين المجتمعين من ينتمون إلى حزبى التجمع والعربى الناصرى. كما شارك الأخوان المسلمون فى احتجاج قرية الماى (وهو ما نفاه الإخبارى الثانى من هذه القرية).

ويتمثل **موقف الشرطة** بصفة عامة فى الوقوف فى صف كبار الملاك وضد الاحتجاجات، وتكون مهمتها فى الغالب تنفيذ قرارات وأحكام قائمة على التزوير بتسليم الأرض لهم. وفى معظم الحالات، كانت تستدعى الفلاحين قبل حدوث الاحتجاجات وبعدها إلى أقسام الشرطة لممارسة الضغط عليهم وتهديدهم لإجبارهم على التنازل عن الأرض، كما تواطأت مع النيابة فى تحويل بلطجية كبار الملاك إلى مجنى عليهم، وتحويل الشهود إلى متهمين، وتغاضت عن قضية أمن دولة طوارئ ضد المعتدين من البلطجية، وحاكمت الفلاحين دون إخطارهم (كما حدث فى ميت شهالة) واستخدمت العنف المفرط فى مواجهة الفلاحين والصحفيين فى عزبتى سراندو ومرشاق. ولم تتدخل الشرطة ضد احتجاج الفلاحين فى كمشيش (الاحتجاج الثانى)، وميت شهالة (الاحتجاج الأول)، لتجنب معركة دموية فى معظم الأحوال. وكان الاستثناء هو انسحاب الشرطة بعد إطلاعهم على مستندات تفيد بملكية الفلاحين للأرض، أو تهديد المحامين المدافعين عن الفلاحين لقوات الشرطة بإخطار النيابة بأن هذه القوات تنفذ قراراً إداريا بالقوة الجبرية بالمخالفة للقانون. وفى نطاق الاستثناء أيضا ذكر ثلاثة من الإخباريين أن الشرطة كانت "محايدة" فى أحيان قليلة.

وانتهت نتائج الدراسة فيما يتعلق **بمدى نجاح أو فشل الاحتجاجات** إلى نجاح الفلاحين فى عدم إخلاء الأرض (باستثناء ما حدث فى الاحتجاجات الثلاثة الأولى بعزبة مرشاق، حيث كان ورثة كبار الملاك يتسلمون الأرض فى الصباح

ويستردها الفلاحون فى المساء. وباستثناء إخلاء الأرض، فى نهاية المطاف، من جانب معظم الفلاحين فى عزبة سراندو، الذين استسلموا للتفاوض الفردى مع ورثة كبار الملاك، بعد المواجهات الدموية، والضغط من جانب الشرطة المتمثل فى الحبس والتعذيب والقتل والمطاردة للرجال والنساء من الكبار والصغار).

وتمثلت أسباب الاحتجاجات فيما يلى:

١-وجود مستندات ملكية الأرض، وعدالة المطلب وهو المحافظة عليها والإصرار على عدم إخلائها، فهى المصدر الوحيد لحياة الفلاحين.

٢-التخطيط الجيد للاحتجاج بما يعنى وجود درجة من الوعى والتنظيم والقيادة المنضبطة المتزنة (الاحتجاج الثانى فى كمشيش، والاحتجاجان الثانى والثالث فى ميت شهالة، والاحتجاج الأول فى عزبة الإصلاح، والاحتجاج الأخير فى مرشاق فى ٥ مارس ٢٠٠٧).

٣-مشاركة معظم الأهالى فى المجتمعات المحلية، فى غالبية الاحتجاجات حيث قدرت الأعداد بما يتراوح بين ثلاثة وأربعة آلاف مشارك).

٤-زيادة وعى الأهالى وقلة خوفهم، وهو ما نتج عن تراكم الخبرة الاحتجاجية (كمشيش، وميت شهالة، ومرشاق).

٥-ظهور القيادات التلقائية من الفلاحين الذين نالوا قدرا من التعليم (الماى) أو درجة عالية منه (نجع العقارى).

٦-المقاومة القانونية، وكسبها فى معظم الأحوال.

٧-التضامن مع الاحتجاجات من جانب أهالى القرى القريبة، ومراكز حقوق الإنسان المصرية، ومن بعض أعضاء حزبى التجمع والناصرى، وبعض الصحف الحزبية والمستقلة ولجنة الحريات بنقابة الصحفيين، والمنظمات الفلاحية و/ أو الثورية فى أوربا، كما سلفت الإشارة.

كمـا توصـلت الدراسـة **فيمـا يتعلـق بمـدى مشـاركة القـادة وغيـرهم مـن الفلاحين، فى حضور المؤتمرات والندوات واللقاءات الفلاحية، إلى النتائج التالية:**

١-تنفرد كمشيش [٢٣] بأن قادة الاحتجاجات الفلاحية بها- باستثناء احتجاج عزبة بخاتى- هم سياسيون، ينتمى بعضهم لحزب التجمع، والبعض الآخر لليسار الماركسى خارج هذا الحزب. وينظم هؤلاء القادة مؤتمرا فلاحيا سنويا فى ذكرى استشهاد صلاح حسين، تحضره وفود من القرى والمدن، كما أنهم ينشطون فى العمل السياسى العام داخل وخارج كمشيش. أما **قادة احتجاج عزبة بخاتى فكانوا قيادات عفوية، لم يسبق لهم النشاط السياسى، وأصبحوا بعد الاحتجاج يشاركون فى المؤتمر السنوى بكمشيش. وهذا هو حال قادة احتجاجات كل من ميت شهالة، وسراندو، والقرصاية، وكفر العقارى.**

٢-تأتى عزبة مرشاق فى درجة وسطى بين كمشيش من ناحية وكل من بخاتى وميت شهالة وسراندو من ناحية أخرى، وذلك فيما يتعلق بحالة القيادة. فنجد بعض الفلاحين قد شاركوا فى مؤتمرات وندوات تضامنية فى القاهرة وكمشيش والمنصورة ودكرنس، وإن بدأت تلك المشاركة فى وقت متأخر.

٣-لم يشارك قادة احتجاجات الماى وعزبة الإصلاح فى أية مؤتمرات أو ندوات فلاحية قبل وبعد الاحتجاجات.

---

[٢٣] من المعروف أن لهذه القرية تاريخ طويل من الاحتجاجات الفلاحية، بدأها وقادها الشهيد صلاح حسين، قبل اغتياله على يد الاقطاعيين فى منتصف الستينات، واستمرت تلك الاحتجاجات بقيادة شاهندة مقلد ورفاقها، رغم الحبس، والإبعاد، ومحاولات شق الصفوف (لمزيد من التفاصيل، أنظر: مقلد، شاهندة).

وتوصلت الدراسة أيضا فيما يتعلق بعلاقة الاحتجاجات الفلاحية بالأحزاب والقوى السياسية إلى النتائج التالية:

١-عدم المعرفة بالأحزاب السياسية (ماعدا الحزب الوطنى)، ومن ثم عدم معرفة ما إذا كانت برامجها تتضمن مطالب تخص الفلاحين أم لا. ولقد أفاد بذلك المبحوثون من عزبة بخاتى التابعة لكمشيش، وميت شهالة، وعزبة الإصلاح وجزيرة القرصاية.

٢-المعرفة بوجود الأحزاب، وعدم المعرفة ببرامجها وما تتضمنه. ولقد أفاد بذلك المبحوثين من قرية الماى.

٣-الحزب الوطنى ضد الفلاحين، ويقف فى صف "الإقطاع".

هذا ما أفاد به المبحوثون (باستثناء المبحوثين من القرصاية؛ إذا اعتبرنا أن ما ذكره أحدهم يقصد به الحزب الوطنى[(٢٤)]).

٤-لم تساعد الأحزاب الفلاحين، ولا لزوم لها. وأفاد بذلك المبحوثون من عزبتى الإصلاح وسراندو، وأفاد مبحوث من ميت شهالة بأنها يمكن أن تضر باحتجاجات الفلاحين.

٥-ليس للأحزاب كلها، ومن بينها الإخوان المسلمين، أى دور فى حل مشكلات الفلاحين، بسبب عدم وجود ديمقراطية، وأفاد بذلك مبحوث من الماى، ومبحوثان من نجع العقارى.

٦-يتضمن برنامج حزبى التجمع والناصرى مطالب تخص الفلاحين، ولكنها مطالب على الورق فقط، ولا يتم تفعيلها. ويقتصر دورها على الإعلام حول الاحتجاجات، وإرسال المحامين. وشارك أعضاء فى حزب التجمع وعضو فى الحزب الناصرى فى أحد الاحتجاجات الكبرى. وأفاد بذلك مبحوثون من كمشيش.

[(٢٤)] **"بيقولوا، بس مافيش حاجة بتتعمل، ووقت الانتخابات بالذات، بيقولوا كتير".**

كمـا أفـاد مبحوثـان مـن مرشـاق أن حزبـى التجمـع والناصـرى يسـاعدان الضـعيف والمظلوم، ولديهما مطالب تخص الفلاحين، ويتضامنان مع احتجاجاتهم.

٧-لم تتضـامن مع احتجاجات الفلاحين أية نقابات عمالية أو لجان عمالية (مثل اللجنة التنسيقية للدفاع عن الحقوق والحريات النقابية، أو لجنـة تضـامن) كمـا لـم تتضـامن معهـا أيـة نقابـات مهنيـة، باسـتثناء لجنـة الحريـات بنقابـة الصـحفيين، والتـى اقتصـر تضـامنها مـع الاحتجاجـات الفلاحيـة فـى مشـاركة مقررهـا[٢٥]. وعلـى وجـه العموم، لم يتضامن مع الفلاحين بالقول والفعل معا سوى من ذكر أو تـذكر الفلاحـون تضامنهم وأدوارهم.

وتأسيساً علـى النتـائج السـابقة، نحـاول فيمـا يلـى الإجابـة علـى التسـاؤلين الأخيـرين مـن تسـاؤلات الدراسـة، وهمـا: مـا مـدى وجـود حركـة فلاحيـة فـى الريـف المصرى؟. وما إمكانيـات الاحتجاجـات و"الحركـة الفلاحيـة" فـى التغييـر الاجتمـاعى والسياسى؟.

أولا: مدى وجود حركة فلاحية فى الريف المصرى

لا يمكننـا الحديث عن حركة فلاحية تستحق بجدارة هذه التسـمية، مـن زاويـة تجسيدها للأبعاد المجددة للحركات الاجتماعية، التى سبقت الإشارة إليها ونحن بصـدد تعريف المفاهيم. وإن كان يمكن الحديث عن "جنين" حركـة اجتماعيـة فلاحيـة، وذلـك للاعتبارات التالية:-

---

[٢٥] وهـو الأسـتاذ محمـد عبـد القـدوس. ونحـن لا نقصـد تقيـيم كامـل دور لجنـة الحريـات، وإنما نقصد رصـد غيـاب التضـامن الفعلـى للصـحفيين مـع احتجاجـات الفلاحين، مـن خـلال المؤتمرات والحملات الصحفية، وغير ذلـك مـن الأشكال التـى تجسد وقـوف الصحفيين إلـى جانب الفلاحين، ومؤازرتهم، وتأييد مطالبهم العادلة.

١-حدثت، وتحدث الاحتجاجات الفلاحية، فى بضع عشرات –وبضع مئات فى الحد الأقصى- من القرى (والعزب والنجوع)، بينما يبلغ عدد القرى المصرية ٤٠٤٠، وفق تصريحات رئيس الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء المنشورة فى الصحف، حول بعض النتائج الأولية للتعداد العام للسكان لعام ٢٠٠٦، المتعلقة بالفقر فى الريف.، ويعنى ذلك محدودية وتبعثر الاحتجاجات الفلاحية، ووقوفها عند حدود القرية التى يحدث فيها الاحتجاج. فنحن لسنا بصدد وقائع احتجاجات فلاحية واسعة النطاق، يشارك فيها عشرات أو مئات الألوف من الفلاحين.

٢-يلجأ الفلاحون (معدمون وفقراء وصغار) إلى استخدام أساليب وآليات لإعادة إنتاج الوجود الاجتماعى؛ مثل تكوين أسرة كبيرة العدد، والعمل المأجور، داخل وخارج الزراعة، والهجرة الداخلية والخارجية، والإنتاج الزراعى المعيشى الاجتماعى، وتربية المواشى والدواجن، واستئجار مساحات صغيرة من الأرض الزراعية. **ويؤدى استخدام الفلاحين لهذه الأساليب، فضلا عن إعادة إنتاج وجودهم الاجتماعى، إلى إعاقة وتعطيل طاقات الاحتجاج الفلاحى ضد الاستغلال الرأسمالى، والذى تمثل تلك الأساليب تخفيفا له، على حساب الاحتياجات الضرورية لهم، وعلى حساب تحسين شروطهم الاقتصادية والاجتماعية عن طريق العمل الفلاحى الجماعى.** وتتفاوت الأهمية النسبية لآليات إعادة إنتاج الوجود الاجتماعى بين الطبقات الفلاحية الثلاث، داخل كل منها، كما يتم اللجوء إليها جميعا أو إلى بعض منها فقط. ويلجأ الفلاحون الصغار والفلاحون الفقراء إلى تكثيف العمل العائلى، ويضطر الفلاح الفقير إلى بيع قوة عمله، ويعتمد العمال المعدمون على العمل المأجور داخل وخارج الزراعة، ويظلون يحلمون باستئجار بضعة قراريط، وبقرة أو جاموسة. وفى معظم الأحوال يميل عدد أفراد الأسرة المعيشية لدى الفلاحين إلى الارتفاع (سواء كانت أسرة نووية أو ممتدة)، بسبب الحاجة إلى العمل الزراعى الكثيف، و/ أو العمل المأجور الآخرين (كشك، ٢٠٠٤، ص ص١٩٠-١٩١).

كما لجأ الفلاحون، إلى استخدام أساليب إضافية من أساليب إنتاج وجودهم الاجتماعى، وهى أساليب ظهرت مع ارتفاع نفقات الزراعة والمعيشة فى تسعينات القرن العشرين، وبضعة خاصة مع ارتفاع إيجار الأرض خلال الفترة الانتقالية (١٩٩٢-١٩٩٧). ومن هذه الأساليب زيادة مشاركة النساء فى العمل، وبيع بعض الممتلكات، وتخفيض الإنفاق على الاستهلاك بتغيير مكونات الوجبات وتقليل الاتفاق على العلاج والتعليم أكثر فأكثر، وعمل الأبناء الحاصلين على قدر من التعليم كعمال فى المقاولات أو فى التجارة (Bush, 1988, PP 88-109). وبعد انتهاء الفترة الانتقالية، ومع التطبيق الكامل للقانون الجديد، فقد الكثير من المستأجرين الفقراء، والشرائح الدنيا من المستأجرين الصغار إمكانية التأجير بسبب ارتفاع إيجار الأرض الزراعية ونفقات الزراعة، واضطر بعضهم إلى بيع المواشى وحلَّى النساء لتوفير السيولة النقدية اللازمة للإنفاق على احتياجات الأسرة، وإخراج الأطفال وبالأخص البنات- من التعليم والاعتماد على عملهن فى معيشة الأسرة (Saad, 2001).

وتجدر الإشارة هنا إلى الدور المتنامى لتداعيات تطبيق السياسات **النيوليبرالية فى تقليص حدود استخدام الفلاحين لآليات إعادة إنتاج وجودهم الاجتماعى مثل استئجار مساحة من الأرض الزراعية، ومثل تربية المواشى والدواجن. وفى توسيع حدود استخدام آليات أخرى مثل الهجرة الداخلية والخارجية (بالرغم من تزايد البطالة فى سوق العمل، وبالرغم من القيود التى تفرضها البلدان العربية وغيرها على الهجرة)، ومثل العمل المأجور للرجال والنساء للكبار والأطفال، مصل تكثيف العمل العائلى. وربما كان حدوث واستمرار حدوث الاحتجاجات، خلال السنوات العشر الأخيرة، هو أحد مؤشرات تلك التداعيات.**

٣-تؤدى الطبيعة البورجوازية الصغيرة للفلاحين الصغار، وعلى الأخص الملاَّك، إلى وجود أنماط متناقضة من الممارسة العملية داخل هذه الطبقة، فشرائحها الدنيا تميل إلى المقاومة والاحتجاج بينما تميل الشرائح العليا إلى المحافظة واتخاذ

المواقف المتذبذبة من الاحتجاجات وأثنائها. وعلى وجه العموم، يمثل وجود ملكية صغيرة من الأرض لدى الفلاحين الصغار عائقا أمام اتساع نطاق ووزن الاحتجاجات، فلديهم من الطين ما يخسرونه، ولأن لدى بعضهم فرصة الصعود إلى مصاف الرأسمالية الزراعية المتوسطة. إن سيادة الذهنية البورجوازية الصغيرة فى الريف يعوق الاحتجاجات الفلاحية، ويفرض عليها حدوداً ضيقة، فى ظل الحالة الراهنة للصراع الطبقى.

٤-غياب الشروط الذاتية المتمثلة فى غياب التنظيم المستقل (النقابة أو الاتحاد أو الرابطة) الذى يجسد المصالح والمطالب الاقتصادية العامة- لكل المنتجين الزراعيين المباشرين (العمال المعدمون، والفلاحون الفقراء والفلاحون الصغار). وكذلك غياب التنظيم السياسى، أى الحزب الذى يعبر عن مصالح العمال والفلاحين، ويوحدهم وينظمهم من أجل تحقيق مطالبهم القريبة والبعيدة.

وذلك بسبب الطبيعة المعادية للديمقراطية لأنظمة الحكم فى مصر، قبل وبعد ثورة يوليو، الأمر الذى أدى إلى عدم وجود أحزاب سياسية ونقابات عمالية تعبر عن مصالح الكادحين. كما تسبب العنف المفرط لسلطة الدولة فى مواجهة الاحتجاجات من جهة، ومحاولات التنظيم المستقل السياسى أو النقابى من جهة ثانية، إلى تأجيل وإعاقة بناء التنظيم المستقل، أى تأجيل وإعاقة نشوء ثقافة وممارسة سياسية ثورية للفلاحين، بدلاً من تلك الثقافة السائدة التى تشكلت فى ظل القهر التاريخى.

ثانياً: إمكانيات الاحتجاجات "والحركة الفلاحية" فى التغيير الاجتماعى والسياسى

ترتبط إمكانيات الاحتجاجات الفلاحية، وإمكانيات "جنين" الحركة الفلاحية فى التغيير الاجتماعى والسياسى بعدد من المحددات؛ منها حدود تلك الاحتجاجات،

وحدود "جنين" الحركة الفلاحية، وهما قد سبق رسمهما فى الصفحات السابقة. كما ترتبط تلك الإمكانيات بأشكال الممارسة السياسية للفلاحين فى المجتمعات المعاصرة، وترتبط أخيراً بحالة الصراع الطبقى. وفيما يلى نناقش هذين المحددين.

١-أشكال الممارسة السياسية للفلاحين

تتراوح أشكال مقاومة الفلاحين بين السلبية والثورة مروراً بالأشكال السلمية والقانونية وأشكال التمرد المحلية. ويشيع استخدام مفهوم السلبية باعتبارها نقيصة، بينما هى تعنى ابتعاد الفلاحين وتحاشيهم التعامل مع الدولة، وتجنب مواجهتها فى حالة ضعفهم البنيوى وحرمانهم من الحقوق، ومن ثم يقاومون بطرق غير مباشرة فى الحياة اليومية[٢٦]، أما فى أوقات الأزمات فإن مشاركتهم فى مواجهة أعدائهم تصبح فى منتهى القوة[٢٧] (Brown, 1990, pp. 70-77). ويعرَّف "شانين" **السلبية بأنها أحد أشكال الفعل السياسى العفوى غير المنظم للفلاحين**، وهى تعنى التوقف عن العمل، والانسحاب وعدم الإنجاز، وبأنها الفعل الصامت العنيد الذى أبطل آلاف القرارات والأوامر الحكومية فى العالم كله. أما **الشكل الثانى فهو أحداث التمرد المحلية التى تظهر كانفجارات قصيرة من جرَّاء تراكم القهر. ويتمثل الشكل الثالث من أشكال الفعل السياسى للفلاحين فى الفعل السياسى المنظم، وهو يتضمن الفعل الطبقى المستقل، وهو ما يعنى تبلور وعى**

---

[٢٦] مثل عدم التعاون مع سلطة الدولة فى تنفيذ مطلب جمع الأنفار المطلوبين للسلطة العسكرية فى عام ١٩١٨ (بركات، ١٩٧٨، ص ص ٩١-٩٦)، ومثل عدم الالتزام بالدورة الزراعية، لأنها لا تحقق مصالحهم (فى الستينيات)، ومثل عدم الاستجابة لدعاية الدولة حول تنظيم الأسرة.

[٢٧] مثل مشاركة الفلاحين فى الثورة العرابية، وثورة ١٩١٩ والتى أعطت الثورة الثانية طابعها العنيف (لمزيد من التفاصيل أنظر: بركات (١٩٧٨) ص ص ٨١-٨٦، ٩١-٩٦).

طبقى يتجسد فى تنظيم وأيديولوجيا وبرنامج وقادة **(Shanin, 1971, pp. 257-258)**. وتنتمى احتجاجات الفلاحين منذ عام ١٩٩٦ وخلا فترة الدراسة الشكلين الأول والثانى.

حالة الصراع الطبقى

يواجه عمال الصناعة والزراعة والخدمات، وسائر الطبقات التى تتعرض للاستغلال الرأسمالى (المنتجون الصغار فى الزراعة والصناعة، وعلى نحو خاص الشرائح الدنيا) جبروت رأس المال، والسيطرة السياسية للطبقات الرأسمالية. وهى مواجهة دونما نقابات وروابط واتحادات تعبر عنهم، وتنظمهم وتوحدهم فى إطار برامج تجسد مصالحهم الاقتصادية العامة. دونما أحزاب سياسية تعبر عن الطبقات الكادحة؛ العمال والفلاحين. **فالنقابات الموجودة** هى نقابات خاضعة تماماً لنفوذ الدولة ورأس المال فى آن واحد، هى نقابات بلا عمال. حيث تقوم الأجهزة البوليسية والبيروقراطية بشطب الآلاف من العمال، ويتم إخضاع النقابات المصنعية لبنية نقابية بيروقراطية تمارس الهيمنة والسيطرة لصالح رأس المال. **أما نقابة عمال الزراعة** فهى تحت سيطرة البيروقراطية ولا علاقة لها بالعمال الذين لا يعرفون بوجودها، ولا علاقة لها بالزراعة.

أما اتحاد الفلاحين تحت التأسيس الذى أسسه عدد من القيادات الفلاحية والماركسية، فلم يتجاوز دوره حدود المقالات الصحفية، ولم يمارس دوره الذى حدده فى الوثائق الصادرة عنه، فسقط فى الإصلاحية والنخبوية (صقر، ٢٠٠٨، ص ص ٢٥-٣٨).

أما الأحزاب السياسية فهى "أحزاب مع وقف التنفيذ" (كشك، ١٩٩٦، ص ص ٥٦٧-٦٠٢) فقد أدت الطبيعة الشمولية المعادية للديموقراطية التى تسم الدولة

إلى حصر أنشطة الأحزاب القائمة فى مقر وصحيفة، فلم تكتف بترسانة القوانين المقيدة للحريات، وإنما حولت حالة الطوارىء إلى حالة دائمة منذ ١٩٥٢ حتى الآن.

كما أن قانون الأحزاب يحفل هو الآخر بالقيود والعقبات المعرقلة لقيام الأحزاب السياسية، ويؤدى تفاعل الطبيعة السياسية للدولة مع طبيعة نشأة وتكوين الأحزاب الحالية إلى تخليق ملامح وسمات تلك الأحزاب حيث الدور المهيمن لرئيس الحزب، وعدم ترسيخ أسلوب الانتخاب فى البناء الحزبى وتعطيله أحياناً، وحيث المركزية الشديدة فى التنظيم الحزبى (عبد المجيد، ١٩٩٣، ص ص ٢٦٤-٢٦٦).

وتستخدم الدولة كل أشكال القمع (المباشر وغير المباشر) من خلال المؤسسات السياسية والدينية كما من خلال السجون والتعذيب وإطلاق الرصاص على المشاركين فى الاحتجاجات، وضد محاولات انتزاع الحقوق الديمقراطية؛ الاعتصام والإضراب والمظاهرة والنقابة المستقلة والتنظيم المستقل (مثلما تفعل مع اعتصامات وإضرابات ومظاهرات العمال والفلاحين، ومع قادتهم ومثلما تفعل مع أعضاء حركة كفاية، وشباب ٦ إبريل وغيرهما). وهى تفعل ذلك لإعادة إنتاج النظام القائم، إن المحافظة على تشديد الاستغلال الرأسمالى، تستدعى كل أشكال الاستبداد السياسى. **ومن ثم فإمكانيات التغيير الاجتماعى والسياسى مرهونة بتغيير حالة الصراع الطبقى، بانتزاع حقوق ومطالب الحريات الديموقراطية، النقابية والسياسية، والتى سوف تفتفح المدى لتغيير اجتماعى وسياسى جذرى، فى المدى البعيد.**

قائمة المصادر

١-أبو مندور، محمد (١٩٨١) اتجاهات علاقات الإنتاج فى الزراعة المصيرية دراسة بعض جوانب التغيير وعلاقتها بفقراء الحائزين الزراعيين **مصر المعاصر**، ٣٨٣، ص ص ٨٧-.١٤٧

٢-إسماعيل، عبد المولى (١٩٩٨) **تحرير الأرض الزراعية وحركة الفلاحين فى ريف مصر.** القاهرة مركز الأرض لحقوق الإنسان.

٣-العمروسى، صلاح (١٩٩٢)، ملاحظات موجزة حول المسألة الفلاحية من منظور الاشتراكية العلمية. فى إبراهيم حسن وآخرون. **المسألة الفلاحية والزراعية فى مصر.** القاهرة: مركز البحوث العربية.

٤-بركات، على (١٩٧٨) الملكية الزراعية بين ثورتين. القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية.

٥-تلى، تشارلز (٢٠٠٥)، **الحركات الاجتماعية ١٧٦٨-٢٠٠٤.** ترجمة ربيع وهبة. القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة.

٦-جبر، محمود؛ صابر، كرم؛ فؤاد، هشام ووليم، عادل (١٩٩٧) **وقائع ما جرى فى ريف مصر من ١٩٧/١/١ إلى ١٩٩٧/٨/٢٠.** القاهرة: مركز الأرض لحقوق الإنسان.

٧-خليل، عزة (٢٠٠٦) الحركات الاجتماعية فى العالم العربى: نظرة عامة فى **الحركات الاجتماعية فى العالم العربى** عزة خليل (تحرير): مكتبة مدبولى.

٨-دويدار، محمد (١٩٧٨) **الاقتصاد المصرى بين التخلف والتطوير.** الإسكندرية: دار الجامعات المصرية.

٩-سعيد، محمد السيد (١٩٨٧) معايير وعمليات التكوين الطبقى مع إشارة خاصة للمجتمع المتخلف. **المجلة الاجتماعية القومية**، ٢٤-٢- ص ص ٣-.٤٢

١٠-صابر، كرم، جبر، محمود، إسماعيل، عبد المولى، وليم، عادل، فؤاد، هشام، وحسن، ناهد (٢٠١). لأحوال الفلاحين فى ريف مصر: يناير ١٩٩٨- ديسمبر ٢٠٠٠ القاهرة: مركز الأرض لحقوق الإنسان.

١١-صقر، بشير؛ شعبان حسن (٢٠٠٥) **من أحداث ميت شهالة إلى أحاديث برشلونة.** كراسات فلاحية. طنطا: الخماسين للبحوث والمعلومات.

١٢-صقر، بشير (٢٠٠٦) **فلاحو دكرنس بين شقى الرحى.** كراسات فلاحية. بلد النشر: غير مبين: لجنة التضامن مع فلاحى الإصلاح الزراعى.

١٣-صقر، بشير (٢٠٠٨) **اجتهادات فكرية وسياسية.** كراسات فلاحية. شبين الكوم: لجنة التضامن مع فلاحى الإصلاح الزراعى بالتعاون مع مركز الخماسين للتنمية الشاملة.

١٤-عبد المجيد، وحيد (١٩٩٣) **الأحزاب السياسية من الداخل.** القاهرة: مركز المحروسة للنشر.

١٥-غيث/ محمد عاطف (١٩٩٦) **قاموس علم الاجتماع.** تحرير ومراجعة: محمد عاطف غيث الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.

١٦-كشك، حسنين (١٩٩٦) المشاركة السياسية: دراسة ميدانية لعينات من المشتغلين بالزراعة فى قرى مصرية. فى **مؤتمر القرية المصرية: الواقع والمستقبل ١٠-١٢ أبريل ١٩٩٤.** فى محمود عودة وإلهام عفيفى (إشراف) وإنعام عبد الجواد ومحسن العرقان وحسنين كشك (تحرير). القاهرة: مركز البحوث الاجتماعية والجنائية.

١٧-كشك، حسنين (٢٠٠٤) **إفقار الفلاحين: الآليات وسبل المواجهة.** القاهرة: ميريت للنشر.

١٨-كشك، حسنين (٢٠٠٩ أ) **سياسات الإصلاح الزراعى ومضاداته فى مصر.** ورقة غير منشورة.

١٩-كشك، حسنين (٢٠٠٩ ب) حدود الحركات الاجتماعية فى مصر ٢٠٠٠-٢٠٠٩. المؤتمر السنوى الأول لحالة الديموقراطية فى مصر "أزمة التنظيم بين الدولة والمجتمع". القاهرة: ٢١-٢٢ نوفمبر ٢٠٠٩. الجمعية المصرية للنهوض بالمشاركة المجتمعية. ورقة غير منشورة.

٢٠-مارشال، جوردون (٢٠٠٢) **موسوعة علم الاجتماع.** فى محمد الجوهرى (إشراف ومراجعة). ترجمة أحمد زايد وآخرون. القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة.

٢١-مقلد، شاهندة (٢٠٠٦) من أوراق شاهندة مقلد. إعداد وتحرير: شيرين أبو النجا. القاهرة: دار ميريت للنشر.

٢٢-وليم، عادل (٢٠٠٢) **القيادات الفلاحية فى الريف: بدايات متعثرة.** ورقة مقدمة لندوة "الفلاح فى زمن الانفتاح"- دمنهور: مركز البحوث العربية.

23-Brown, Nathan (1990) Peasant **Politics in Modern Egypt: The Struggle against the state**. London: Yale university.

24-Bush, Ray (1998) Facing structural adjustment: Strategies of Peasants, and the international financial institutions. In N. Hopkins & K. Westergaard. **Directions of Change in rural Egypt.** Cairo: American university.

25-Lenin, F (1977) **Collected Works, Vole 29.** Moscow: Progress Publishers.

26-Saad, Reem (2001) **A moral Order Reversed? Agriculture Land Changes Hand Again.** Cairo: American university, SRC.

27-Shanin, Teodor (1971) Peasantry as a Political Factor. In Schanin T. (ED) Peasants and Peasant Societies (pp, 238-263) England: Penguin Books ltd.

إعداد وتحرير

د. أحمد الأهواني

الحركة الاجتماعية للمهنيين بمصر في السنوات العشرين الأخيرة وإمكانيات التغيير

* أستاذ بكلية الهندسة جامعة القاهرة وأحد مؤسسي مجموعة العمل من أجل اســتقلال الجامعة (مجموعة ٩ مارس)

** العمل الميداني: الأستاذة/ نفيسة دسوقي– باحثة اجتماعية

حركات احتجاج المهنيين في السنوات العشرين الأخيرة
وإمكانات التغيير الاجتماعي بمصر

مقدمة:

يأتي هذا البحث عن احتجاجات المهنيين وحركة الاحتجاج بالنقابات المهنية مكملا لدراسة حركة الاحتجاج الشعبي للعمال والفلاحين المصريين، ويعتمد البحث في قراءته لواقع النقابات المهنية على انتقاء أكثرها فاعلية واستمرارية وتصعيدا للفعل الاحتجاجي ومقارنتها بتلك النقابات المهنية التي لاتمارس أشكال الاحتجاج بنفس الدرجة أو الوتيرة، وذلك لفهم جدل ممارسة السلطة وإدارة الصراع وعلاقة الدولة بالمجتمع المدني وطبيعة أزمة الثقة المزمنة بين الجماهير والحكومة، وتتبع أهمية ذلك النوع من الدراسات حين تنجح في توقع أشكال تطورحركة الاحتجاج وتسهم في بلورة رؤيتها وبرامجها واجتياز أزماتها وتأمين مستقبلها.

لقد ساد الاعتقاد لوقت طويل أن القوى الاجتماعية المهيمنة هى التى تفرض تصوراتها فى كل المجالات الاجتماعية على بقية القوى الخاضعة، وتلزمها بتبنى أنماط حياتها وتفكيرها، غير أن العقود الأخيرة الماضية أثبتت أن القوى الاجتماعية المهيمن عليها غير مجردة من كل قدرة على الفعل، وأن كل قوة تنزع إلى الهيمنة والسيطرة تقابلها بالضرورة قوى مضادة تصارع فى سبيل فرض تصور مخالف للواقع، وقد تنجح كليا أو جزئيا فى ذلك[1].

من أمثلة ذلك صراع النقابات المهنية في مصرمنذ منتصف التسعينات بالقرن الماضي ضد استمرار فرض الحراسة وتعطيل الانتخابات في ثماني نقابات مهنية مثل نقابة المهندسين منذ آخر جمعية عمومية في مارس ١٩٩٣، ولازالت نقابة الاطباء بالاسكندرية تخضع تحت الحراسة، وهي ذات الحال في نقابة التجاريين المعطل بها الانتخابات منذ عام ١٩٩٤ ،فيما لازالت نقابة الصيادلة تخوض صراعاً

مع الحكومة بسبب بعض التشريعات التى تود الحكومة تمريرها و المتعلقة بتنظيم شئون المهنة بعيداً عن استشارة اعضاء النقابة ، ويستمر الغليان والتوترومبررات الاحتجاج لدى المهنيين(٢).

١- منهجية البحث:

أولا: تستخدم الدراسة الأسلوب الوصفي التحليلي، وذلك نظراً لندرة الدراسات السابقة حول موضوعها. لقد تناولنا تطوراحتجاجات نقابات الأطباء والمهندسين ونوادي أعضاء هيئات التدريس بالجامعات المصرية ومقارنتها بنقابة الأطباء البيطريين كنقابة ضابطة أقل احتجاجا وأكثر تهادنا مع الحكومات المتعاقبة، واستلزم منهج البحث الوصفي التحليلي شرحا للمقتربات التي تم تبنيها في الدراسة وتحديدا للمفاهيم الأساسية المستخدمة كأدوات منهجية لدراسة قوانين تفاعل حركات الاحتجاج واتجاه تطورها وصيرورتها.

ثانيا: تم انتقاء القيادات الممثلة للمهنيين ومناقشتهم بناء على أدلة لدراسة الحالة والاستعانة بها فى تحليل أسباب النجاح والفشل في تحول جماعات المصالح المصرية إلى جماعات ضغط ومدى كفاءة آليات الحركة مع ردود فعل القمع والمماطلة الحكومية. تستخدم الدراسة عدة طرق لجمع البيانات هي: التحليل الثانوي للبيانات الجاهزة، والموجودة في الدراسات السابقة، والوثائق الخاصة بالاحتجاجات، وطريقة المقابلة الفردية شبة المقننة.

ثالثا: تم عقد ندوة عن احتجاجات جماهير محافظة دمياط في مواجهة الآثار البيئية والاجتماعية والاقتصادية لمشروع الشركة الكندية (أجريوم) شاركت فيها مجموعة البحث الميداني وممثلي القيادات العمالية والفلاحية والمهنية لتحليل دور ثقافة الاحتجاج على مستوي جغرافي معين وتحليل خبرات التفاوض مع المحافظة ووزارة البترول والأجهزة الأمنية.

٢- تعريف لأهم المفاهيم المستخدمة:

أ- نقصد **باحتجاجات النقابات المهنية وجماعات المهنيين،** وقائع الفعل النقابي الجماعي بهذه الدرجة أو تلك، ضد التدهور المستمر في أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية سواء كان هذا الفعل سلميا مثل العرائض، واللجوء للقضاء، والمقاطعة، والتجمعات، والاعتصام بمواقع العمل أو النقابات ، المظاهرات، أو كان رد الفعل النقابي عنيفا مثل الرد علي عنف المسئولين أو الشرطة التي تتواطأ معهم، ومثل الانتفاضات. وتتسم تلك الوقائع حتى الآن بأنها متقطعة ومنفرطة في عدد قليل من المحافظات.

ب- ونقصد **بالحركة الاجتماعية** لأعضاء النقابات المهنية الممارسة الاجتماعية لجماعات الضغط النقابي، التي تتجلي في مجموع وقائع الفعل النقابي الذي يمارسه المهنيون ضد الاستغلال الذي يتعرضون له. كما نقصد بها الأشكال المختلفة للتنظيم التي نجحوا في تأسيسها هم وحلفاؤهم، أو لم ينجحوا في ذلك بعد، مثل الروابط والجماعات واللجان التضامنية، والاتحادات، والنقابات الفرعية أو الموازية، والأحزاب. تلك الأشكال التي تهدف إلي تحقيق المصالح الكلية المشتركة لهم، الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، حيث يمثل الوعي بالمصالح السياسية بما يتضمنه من ممارسة لتحقيقها أعلي مراحل الحركة الاجتماعية.

مفهوم الحركة الاجتماعية لا يحيل إلى تجربة تاريخية محددة او تنظيم اجتماعى بعينه، بل هو أداة تحليلية تمكن من فهم الصراعات الاجتماعية والرهانات التى تحكمها فى نسق مجتمعى ما .فقد أشار تورين[٣] إلى تعدد الأنماط الاجتماعية واختلافها (نمط ما قبل صناعى –نمط صناعى –نمط ما بعد صناعى -نمط تابع ....إلى آخره) وإلى أن الصراعات الاجتماعية تحكمها توجهات ثقافية ترتبط بطبيعة العمل والتراكمات فى نمط مجتمعى محدد.

آلان سكوت[٤] يعرف الحركات الاجتماعية على أنها فاعل جماعي ينشأ عن أفراد يعون أن لهم مصالح عامة، ويدركون هوية خاصة لهم، هي جزء هام من هوية عامة. ويمتلكون تعبئة جماهيرية (أو بمقدورهم التهديد بها) وهي المصدر الذي تنشأ عنه شرعيتهم الاجتماعية، ومن ثم القوة التي يمتلكونها، وهذا ما يميزهم عن الأحزاب السياسية. وينشغلون أساسا بتغيير أو حماية المجتمع، أو بالموقع النسبي لجماعتهم فيه، وهذا ما يميزهم عن أشكال جماعية أخرى مثل جمعيات المتطوعين والنوادي.

مما نرى يمكننا تحديد المفهوم وإمكانية الاعتماد عليه إجرائيا في سياق البحث الحالي إذ تضم هذه العناصر: الجماعية والاستقلالية، ومستوى من الوعي المرتبط بهوية مميزة ترتبط بمصالح نطاق محدد من المجتمع سواء كان يضم فئات أو طبقات اجتماعية متجانسة أم غير متجانسة ، وهي تسعي إلى التأثير في المجتمع بتوسيع نطاق سلطة اجتماعية وشرعية تعتمد بدرجة كبيرة على إكساب مجموعة من الأفكار والمبادئ والقيم والأخلاقيات المميزة قبولا واسعا من خلال التعبئة الجماهيرية التي تلعب فيها الرموز دورا بارزا. كما قد تسعى من خلال ذلك أيضا إلى تحسين مواقع الفئة أو الفئات الاجتماعية التي تشكلها في العلاقات الاجتماعية من خلال التأثير في بناء القوى الاجتماعية سواء كان ذلك من خلال التوافق أو الصراع الاجتماعي. وهي لا تسعى إلى إحراز السلطة السياسية ولا امتلاك المؤسسات السياسية التقليدية. ويمكن لبعض هذه العناصر أو كلها مجتمعة أن تميز الحركة الاجتماعية.

ج- نقصد **بالمهنيين** المنتمين للنقابات المهنية من أصحاب المهن أو الأعمال المهنية ومن العاملين بأجر أو الموظفين لدى الحكومة أو القطاع العام أو الخاص أو المشترك.

د- الإفقار ونقصد به الإفقار المطلق للمهنيين تحويلهم إلي معدمين، ويتضمن الإفقار المطلق ما يتعرض له العاملون الأجراء من بطالة، وقبول بأجور تعادل الحد الأدنى من تكاليف إعادة إنتاج قوة عملهم، وتشغيل الأطفال والنساء بأجور أقل من تلك التي يحصل عليها الرجال. كما نقصد به الإفقار النسبي وهو انخفاض الأجور الحقيقية، وانخفاض النصيب النسبي للأجور للمهنيين وأسرهم من غذاء وكساء وعلاج وتعليم وسكن ومواصلات وترفيه.

هـ- التغيير ونقصد به التغيير في إطار علاقات القوي الطبقية الراهنة، أي الاصلاح الاقتصادي والاجتماعي أو يقصد به التغيير الاجتماعي بمعناه الشامل التحول من نظام اجتماعي إلى آخر. ويمكن أن تتعدد مستويات التغيير بدءا من تغيير جزئي في جانب من جوانب المجتمع أو في قضية تمس الحكومة إلى التغيير الاجتماعي الشامل. ويمكن أن يأخذ شكل التغيير خط واحد أو خطوط متعددة. ويكون التغيير متواصلا أو متقطعا وبه انقطاعات. وقد يأخذ شكلا تدريجيا أو مفاجئا. ويغلب على عمليات التغيير أن تكون ذات مصدر داخلي ومصدر خارجي معا، وخاصة إذا لاحظناها خلال فترة طويلة. وقد ينشأ التغيير الشامل أو البنيوي عن تغيير صغير تترتب عليه آثار تراكمية لا يمكن توقعها في البداية. ولكن ذلك لا يعني أن كل تغيير صغير يؤدي إلى تغيير شامل، ولا أن كل تغيير شامل منشأه تغيير صغير أحدث آثارا تراكمية.

٣- قوى الفعل الاجتماعي فى مرحلة التبعية والعولمة :

من خلال ظاهرة العولمة الرأسمالية تعيد الرأسمالية هيكلة نفسها وتحافظ على الجوهر الاستغلالي وتكثيف استغلال شعوب كل العالم، وتسعى إلى بناء نظام اقتصادي رأسمالي عالمي موحد من خلال إدماج اقتصاديات مختلف بلدان العالم في السوق بالشروط التي تحددها الاحتكارات الرأسمالية العالمية. وتنشر العولمة علاقات

الرأسمالية، وتعمم الاعتماد على آليات السوق في تحديد أسعار السلع والخدمات والأجور، وتحرر التجارة العالمية بفتح أسواق كل بلدان العالم أمام السلع والخدمات من المراكز الرأسمالية المتطورة وتستخدم القروض والتسهيلات المالية لفرض هذه السياسات وإلغاء أي ضمانات قانونية للطبقة العاملة مثل التأمين الصحي وإجازات العمل.

وقد نتج عن هذه السياسات انهيار أسعار صادرات الدول وخفض الإنفاق العام على الخدمات الأساسية كالصحة والتعليم، وتجميد الأجور بحيث تكون زيادتها النقدية بمعدلات أقل من الزيادة في أسعار السلع والخدمات، مما أدى إلى زيادة معدلات الفقر والبطالة وتقليص فرص العمل المتاحة للمرأة وتكليفها بالعمل الطويل بأجور زهيدة، وتكريس الأوضاع السلطوية في مواجهة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية.

المتضرر من هذه السياسات في الوطن العربي هو أغلبية الشعوب العربية، وعلى رأسها الفئات الوسطى والنساء والعمال والفلاحون، وتشكل هذه الفئات القاعدة الاجتماعية المناهضة للعولمة في الوطن العربي باعتبارها صاحبة مصلحة أكيدة في التخلص من السياسات المطبقة حاليا واستبدالها بسياسات تحقق التنمية النابعة من احتياجات الشعوب وتوزيع ثمار التنمية والمشاركة الشعبية في تحديد سياسات الأمة وأولياتها بما يحقق عالما أفضل.

وإلى وقتنا هذا فإن عدو الشعوب - برأي سميرأمين(٥) رئيس منتدى العالم الثالث بداكار ومجلس البحوث العربية والأفريقية بمصر هو الرأسمالية الاحتكارية ورأس المال المعولم والهيمنة الإمبريالية والسلطات السياسية والاقتصادية العاملة في خدمتها، مثل صندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية وحلف الناتو. وتملك منظومة الهيمنة هذه مراكز للتفكير باجتماعات معروفة مثل "منتدى دافوس" فضلا عن الجامعات وأقسام الاقتصاد التقليدية والسياسية في الشمال الأفريقي. شكلت

حركات التحرر فى كل من أفريقيا وآسيا دافعا إلى الاهتمام بهذه الأشكال الجديدة للصراع بين المهيمن والمهيمن عليه.

نمت الحركة العالمية لمناهضة العولمة ببطء في مواقع متفرقة في البداية، لكنها سرعان ما انتشرت ونضجت وتمكنت من تأسيس أطر ومؤسسات عالمية، وقد شهدت معظم الأقطار العربية تحركات مناهضة للعولمة كما شهدت مشاركة في أنشطة إقليمية ودولية. والذين قاموا بهذه الأنشطة قيادات تنتمي إلى الحركة العمالية والفلاحية والنسائية وحركة حقوق الإنسان وحركة البيئة والحركة الشبابية من الأحزاب السياسية. ومن هذه الشبكات: الشبكة العربية للمنظمات غير الحكومية في بيروت، وشبكة المنظمات الفلسطينية، والمنظمة العربية لحقوق الإنسان، واتحاد المحامين العرب. وتأسست عام ٢٠٠٢ المجموعة المصرية لمناهضة العولمة (أجيج) التي تناضل ضد العولمة في مصر، وقد عقد مؤتمر القاهرة ضد العولمة والهيمنة الأميركية مع المقاومة الفلسطينية والعراقية في ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٣ وشارك فيه أكثر من مائة شخصية عالمية وصدر عنه أن التضامن مع فلسطين والعراق جزء لا يتجزأ من النضال العالمي ضد سياسات العولمة والرأسمالية والهيمنة الأميركية.

هذا يعنى أن التصور التاريخي الذي كان يحصر الحركة الاجتماعية فى المجتمعات الصناعية المتقدمة يأخذ فى الانحسار وأن ما يحدث فى مجتمعات أخرى لم تشهد التجربة الصناعية يستحق الاهتمام، ففى حدود نهاية الستينات كان تنظيرعلم الاجتماع الماركسى مركزا على الصراع بين الطبقة البرجوازية والطبقة العاملة لينظر بذلك إلى حركة العمال على أنها القوة الوحيدة التى بإمكانها ان تنجز مشروعا مجتمعيا جديدا.

غير أن فترة السبعينات والثمانينات من القرن الماضى جاءت لتؤكد ان الحركات الجديدة وعلى هامشيتها يمكن أن توجه التاريخ وجهة جديدة. صحيح أن

هذه الحركات الجديدة لم ترتق إلى مستوى قوة الحركة العمالية وتنظيمها، غير أنها حركات قادرة على استقطاب قوى اجتماعية فاعلة جديدة لها مواقعها داخل المنظومة الاجتماعية وقادرة على إحداث توازنات جديدة، لأن بعضها تطور من مجرد حركات تقاوم الإقصاء وتطالب بالحق فى الصحة والسكن والتعليم وممارسة الحق المدنى إلى حركات تتجاوز الإطار القومى لتقاوم تيار العولمة، بمقتضى هذا التنظير الجديد للفعل الاجتماعى نجده يخترق كل المجتمعات، وان الحركات الاجتماعية تختلف طبيعتها باختلاف النسق المجتمعى الذى يفرزها لتدرك الحركة الاجتماعية على أنها شكل من أشكال التعبئة يحمل مشروعا مجتمعيا جديدا، بغض النظر عن تحققه أو عدم تحققه.

٤- عوامل جديدة ومتفاعلة تؤجج الحركات الاجتماعية والسياسية في مصر:

من المهم ملاحظة أمرين **أولهما** أن لدينا أزمة ثقة مزمنة بين الحكومات المتعاقبة والمجتمع المدني، فالدولة تتعامل مع المجتمع المدني باعتباره امتدادا لوظيفتها وليس كشريك، **وثانيهما** أن هناك علاقة تلازم بين تصاعد حركات الاحتجاج الاجتماعي وتفاعل الجماهير التلقائي بحسها الشعبي مع الضغوط السياسية الاقليمية والتوترات العسكرية في المحيط الشعبي العربي مثل التعاطف مع الانتفاضة الفلسطينية الأولى وحرب الخليج الثانية في التسعينات من القرن الماضي، والتجاوب النشط أيضا في بداية القرن الحالي مع الانتفاضة الفلسطينية الثانية وفي أعقاب الاحتلال الأمريكي للعراق ومؤخرا العدوان على غزة.

وتبدو علاقة التلازم هذه مؤشرا على ترابط النضال ضد الاستبداد والفساد والكساد داخل البلاد مع استكمال النضال التحرري لمواجهة الأطماع الاستعمارية في استعادة الهيمنة على أسواقنا ومن أجل التخلص من التبعية السياسية والحضارية وضغوط العولمة المفروضة على الدول العربية وشعوبها من الخارج.

يشهد تاريخ مدننا العربية أواخر السبعينات وأواسط الثمانينات[٦] على أن غلاء المعيشة ونقص

بعض التحهيزات كان سببا في اندلاع انفجارات اجتماعية رهيبة وصلت لمستوى الأحداث

الدامية ووضع السلطات الحاكمة موضع التساؤل والمحاكمة في تونس والدار البيضاء والجزائر والقاهرة والخرطوم، وذلك بفعل تأزم الأوضاع الاجتماعية. لقد وجدت فئات حضرية واسعة من جماهير الكادحين ومتوسطي الدخل في مواجهة ظروف معيشية شديدة القسوة والتدهور، فكانت ردة فعلها عفوية وغير مؤطرة سياسيا، لكنها تعيش وضعا مشتركا ، ألا وهو وضع التبعية للمراكز الرأسمالية والاستعمارية العالمية وإن اختلفت الأنظمة السياسية والتركيبات الاجتماعية .

وفي هذا السياق، يبدو أن مجرد تفاقم الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، ليس هو ما يدعو الفئات المضارة للتحرك دفاعا عن مصالحها. وإنما هناك عديد من العوامل المتقاطعة المتفاعلة، ومنها النظام السياسي الاجتماعي القائم على الأبوية والهيمنة والذي يهمش بناؤه السياسي وزن الفئات الشعبية، ويقلص من المناخ الديمقراطي. ويمكن إضافة انسحاب العلاقات الأبوية القمعية والمجهضة للتطور والإبداع ، على كافة العلاقات في تراتبية تبدأ بمؤسسات وأجهزة الدولة وتمر بالأحزاب السياسية وتنتهي بأطر العمل الاجتماعي. وهذا إلى جانب عدم تأهل أو استعداد النخب لدور سياسي أو اجتماعي إيجابي و فعال، وانخراطها في علاقات خدمة مع السلطة، وافتقادها للثقة في ذاتها و في إمكانية لعب الجماهير لدورمؤثر. وكل هذه العوامل تضغط على المساحة المتاحة لحركة الجماهير المستقلة.

ويحاول المستشار طارق البشري[٧] فهم حال مصر المعاصرة والمحاصرة بالهيمنة الأمريكية الهادفة لدعم إسرائيل وتأهيلها لتفكيك دور مصر في المنطقة بل والقضاء على قدراتها كدولة وشعب وحضارة فيقول :

" ولا يكتمل هذا المشروع إلا بإزاحة مصر تماما وإخراجها من المنطقة، وهذه الإزاحة الأكثر حسما وفاعلية تكون بتهديم مصر، دولة ونظاما وشعبا وخبرات وثروات وإمكانات. وأن إخراج مصر من المنطقة العربية كلها يكون أفضل بقدر ما تدمر وتحطّم كل إمكاناتها الأساسية. لذلك فإن هناك فارقا أساسيا بين سياسة الإنجليز فى مصر فى بداية القرن العشرين وسياسة الأمريكيين فيها فى هذا القرن الحالى. هذا الفارق غاية فى الأهمية بالنسبة لمصر وأهلها ومستقبلها، لأن المطلوب من الهيمنة الأمريكية على مصر، لا أن تصير مصر كيانا يخدم الصالح الأمريكى وإن تعارض مع صالح المصريين، ولكن المطلوب هو القضاء عليها بوصفها قوة سياسية أو إمكانات سياسية ذات فاعلية. ....وقد اتفقت هذه المصلحة الأمريكية فى تفكيك مصر مع مصلحة القائمين على الحكم حاليا فيها، باعتبار التفتيت هو الضمان الأفضل لاستقرار الأوضاع وبقاء النظام القائم أطول فترة ممكنة".

"مصر اليوم مفككة على المستويين الرسمي والشعبي، ولكنه شتان بين المستويين؛ لأن المستوى الرسمي صار نظام الحكم أوالقائمون عليه، على تحالف إستراتيجي يفصحون عنه، مع من نعتبرهم أعداء الوطن والأمة، وصار جهاز إدارة الدولة على تفكك تنظيمي أسلفت الإشارة إليه في الفقرات السابقة، وهو في تفككه غير قادر على القيام بوظائف الدولة التقليدية من ذود عن الوطن والاستجابة للاحتياجات الأساسية للجماعة السياسية. ولم يعد ذا فاعلية فيه إلا الشرطة الموكل إليها حماية أمن القائمين على الحكم. ولكن حتى هؤلاء في النهاية وفي غير ما يتعلق بأمن القائمين على النظام يلحقهم ما يلحق غيرهم في المدى الأطول نسبيا".

" أما بالنسبة للمستوى الشعبي، فإن عوامل السخط والثورة تتجمع لدى النخب من المهنيين والمثقفين بقدر غير مسبوق في العقود الأخيرة، وهؤلاء هم من تتشكل منهم المؤسسات المختلفة، سواء في داخل هيئات الدولة أو في هيئات المجتمع المدني، وحركاتهم يمكن أن تظهر من خلال النقابات المهنية وغيرها من تشكيلات

المجتمع المدني التي تضم جمعيات وأحزابا وصحافة وغير ذلك. والحركة بينهم تتسع نسبيا وتتصاعد ببطء ولكن في ثبات نسبي، بمراعاة ما جرى خلال السنة ونصف السنة الأخيرة؛ ولهذا التحرك أثر هام لا شك ولكنه لم يبلغ حد الحسم، وليس من شأنه أن يبلغ حد الحسم إلا باتصال بالجموع الأوسع.. والجموع الأوسع... ".

٥- رؤية حول الأسباب الدافعة لتزايد الاحتجاجات المهنية:

أولا: أسباب تتعلق بالبعد الاقتصادي يوضحها بحث د. أحمد السيد النجار[٨] عن الاقتصاد المصري في العقود الثلاثة الأخيرة يشير للتدهور العام في السياسات الاقتصادية ويرجعها للتحولات في بنية التحالف الطبقي الحاكم، وما تعنيه من تحيزات اجتماعية تمثل مزيدا من الإفقار وتخفيض الانفاق الاجتماعي للطبقات الشعبية وتقليص ونهب مكتباتها في فترة الستينات وخاصة الطبقة الوسطي. كما يربط بين البطالة المتزايدة مع خطط التحرير الاقتصادي وبين سياسات الهيكلة المملاة من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية وانتشار الفساد المؤسسي المواكب لعمليات الخصخصة. "ويمكن القول إجمالا أن التحولات في بنية الطبقة الحاكمة أنتجت في النهاية مسخا "رأسماليا" يأخذ من الرأسمالية كل ما هو في مصلحة الطبقة العليا بتكوينها الخاص والمشوه دون أن يلتزم بثوابت رأسمالية مثل احترام القانون الذي وضعته هي نفسها من خلال اجهزة النظام الذي يعبر عنها، والمساواة بين الجميع أمامه بغض النظر عن مواقعهم في السلطة، ووضع نظام للأجور يوفر حدا أدنى من مستوى معيشي للعاملين يمكنهم من غعادة إنتاج قوة العمل على الأقل، والالتزام بقاعدة العلم المتزامن بظروف السوق التي تم تدميرها بعودة سيطرة رأس المال على الحكم ومراكز صناعة القرار".

"ومثل هذا المسخ "الرأسمالي" من الصعب أن يقود عملية تنموية حقيقية، وأقصى ما يمكن أن يفعله هو بيع ما بنته الحكومات والأجيال السابقة من خلال

عمليـة الخصخصـة التـي تعد عمليـة الفسـاد الأكبـر فـي مصـر علـى مـدار تاريخهـا الطويـل، وبيـع أرض مصـر لتمويـل الإنفـاق الجـاري المتحيـز طبقيـا لتغطيـة فشـل الحكومات المتعاقبة في حفز النشاط الاقتصادي العام والخاص بما يؤدي إلى توفير الإيـرادات العامـة الكافيـة لتمويـل الإنفـاق العـام، وإهـدار المـوارد الطبيعيـة بـأبخس الأثمـان حتـى لمصـلحة العـدو الصـهيوني ثمنـا لدعمـه للنظـام القـائم تـوفير التأييـد الأمريكي لاستمراره"[٨].

ثانيا: أسباب تتعلق بالبعد المؤسسي وظاهرة تفكك البناء الإداري والتنظيمي لجهاز الدولة :

فإننا نلاحظ في حديث المستشار طارق البشري[٧] المشار إليه سابقا محاولته شرح خطورة ضغوط القوى الخارجية لتهميش وتقزيم الدور المصري من خلال تهديم مصر دولة ونظاما وشعبا، إذ تأتي ردود فعل الهبات الاحتجاجية والتوترات الطائفية عفوية أو منظمة كسرا لهيبة النظام أمام شعبه، ودليلا على هيمنة قوى الخارج عليه إذ يتم فضحه عالميا حين يطلب المحتجون بالتدخل الدولي عندما لاتستجيب الحكومة للمحتجين أو تنتهك حقوقهم بصورة أو بأخرى "على أنه من جهة أخرى، ظاهرة تفكك الدولة، أن مظهر هذا التفكك قد لايكون باديا للعيان بصورة جهيرة، وهذا طبيعي؛ لأن بَدْأها بصورة جهيرة يكون هو في ذاته الإيذان الجهير بانتهاء نظام وبدء نظام آخر، إنما الملامح واضحة حسبما ظهرت في أضعف حلقات البناء الإداري والتنظيمي لجهاز الدولة، مما يتمتع باستقلالية ذاتية نسبية أكثر من غيره، وهذا ما ظهر في حركة نادي القضاة، كما يظهر في حركات أساتذة الجامعات، ثم فيما نعايشه من أحداث ونعايش ردود فعله بين من يحيون في سائر أنحاء هذه الأجهزة، ثم في حركات النقابات المهنية، وأن حركة أجهزة الإدارة لا تبدو فيما تبدو به حركات المجتمع الأهلي ولا الوسائل ذاتها، إنما تبدو بآثارها أحيانا، إما في صورة تشدد يحرج القائمين على الأمر ويزيد الصراخ من أفعالهم،

وإما بتراخ في التنفيذ ونقل المعلومات يتيح لصاحب الحركة أن يتحرك بعض حركيته المنشودة. وعلينا أن نرقب هذه الأمور جيدا..".

ثالثا: البعد السياسي لغيبة الآليات الواضحة للتغيير السياسي وتحقيق الاستقرارعن طريق الانتخابات العامة النزيهة الدورية. يبين الدكتور/ محمد السيد سعيد في مقدمته لكتاب (مشروع للإصلاح الدستوري في مصر) [٩] خطورة التسلط السياسي والجمود الإداري.

"ففي الدول والنظم التسلطية القائمة على الانتهاكات المنظمة والمنهجية لحقوق الانسان ليست الانتخابات العامة سوى إجراء شكلي يمنح الحكومة شرعية سطحية لا يسندها غير القوة الفعلية، وفي المقابل نزع القوة من المجتمع نفسه لتأمين استقرار غير قائم على احترام للشرعية".

لقد أدى التركيز المطلق على الاستقرار دون ضمان الشرعية ومبدأ سيادة الشعب والضمانات القانونية والفعلية لحقوق الانسان إلى انفلات الاستبداد السياسي والأمني بحجة مقاومة الإرهاب الديني المتطرف تارة وبحجة حماية السلام الاجتماعي وهكذا أصبحت قوانين الطوارئ كابوسا مزمنا وسيفا ياطشا مصلتا في يد الجهات الأمنية ضد حركات الاحتجاج العمالي والفلاحي والطلابي والمهني وضد انتفاضات الخبز والمياه والبطالة وتوقف صرف المعاشات أو الحوافز. "وتثبت الاحصائيات والدراسات العلمية أن النظم التسلطية العربية حققت أقل إنجاز في الميادين الاقتصادية والاجتماعية بين جميع مناطق العالم، وأن انتهاكات حقوق الانسان في هذه المنطقة هي الأسوأ على مستوى العالم".

رابعا: العوامل الثقافية والأخلاقية والدينية والاقتصادية/ الاجتماعية

يواصل د. محمد السيد سعيد[٩] تحليله عن انعكاس الاستبداد السياسي في البعدين الثقافي والديني:

" التسلط والجمود الاداري قد قاد إلى خنق حس الابتكار ورد الثقافة المجتمعية إلى تركة العصور الوسطى، ولذلك وصل الاغتراب السياسي إلى مداه في العالم العربي، وعبر هذا الاغتراب عن نفسه في ظواهر عديدة منها الرغبة العاصفة في الهجرة حتى لو تطلبت المخاطرة بالحياة نفسها، كما عبر الاغتراب السياسي عن نفسه أيضا في ظاهرة عدم الاكتراث بالشئون العامة والانسحاب من الفضاء العام والانغلاق على الذات الفردية والعائلة والعشيرة.

وأدى هذا أيضا إلي إهدار شديد للثقافة القومية المتوارثة، والضعف الشديد للأخلاق المدنية الحديثة والقديمة على السواء، ولكن أخطر هذه التعبيرات تتمثل في النمو المذهل للتطرف الديني الذي يقود إلى العنف ".

وأدى صدام الدولة مع التيار السلفي/الأصولي إلى استخدام الدولة المصرية شرعية حماية الدين وأخلاق القرية في عهد السادات بعد استنفادها الشرعية الثورية لحركة ١٩٥٢ والشرعية الدستورية الشكلية لدولة العلم والإيمان الساداتية. ولجأت في منتصف التسعينات إلى محاولة الهيمنة على التيار الديني في القرى والجامعات ومعاهد التعليم العالي، فتم طبخ وإقرار تعديل قانون الجامعة بمجلس الشعب وصدق عليه رئيس الجمهورية في ٢٤ ساعة في ٣١ مايو ١٩٩٤ كي تحكم الدولة قبضتها على تعيين العمد في القرى والعمداء بالجامعة للسيطرة على الجامعات طلابا وأساتذة بتعيين العمداء بدلا من انتخابهم.(١٠)

لقد أدت نفس العوامل الثقافية والدينية والاقتصادية/الاجتماعية التي جعلت العناصر النشطة بالجامعة المصرية تقف مشلولة إزاء الاستبداد الأمني والإداري وقت صدور تعديل قانون تعيين العمداء إلى استفزاز ونشوء حركة نشطة لمجموعة العمل على استقلال الجامعة المعروفة بمجموعة (٩ مارس) مع تسارع تدهور الحريات الأكاديمية في العقد الأخير في مواجهة التدخلات الأمنية وتجاوزات الإدارة الجامعية لصلاحياتها.

خامسا: أسباب تتعلق بثورة الاتصالات وتأثيرها على العامل الثقافي والإعلامي والديموجرافي

لقد وفرت ثورة الاتصالات والمعلومات (شبكة الانترنت/التليفون المحمول/الفضائيات) لقطاعات واسعة من سكان دول النظم الشمولية التعرف على ما يجرى فى العالم من تحولات ديمقراطية ومقارنتها بأوضاعهم ، والتعلم من تجارب الشعوب الأخرى، كما أعطت وسائل الاتصال الحديثة دورا كاشفا أنهى الى الأبد حالة العزلة أو انفراد النظم السياسية الاستبدادية بشعوبها، وهو ما قيد الى حد كبير من حرية النظم الاستبدادية فى قمع شعوبها.

وفي مصر عندما تمثل نسبة السكان الذين تقل أعمارهم عن ٣٥ عاما ثلثي عدد السكان، نصفهم يجيدون استخدام أدوات الاتصال وهم في نفس الوقت يعانون من البطالة أو البطالة المقنعة ويمثلون ثقافة الحلم بالتغيير والجرأة على الاحتجاج والمبادرة بالحركة الواسعة ضمن شبكات تكسبهم قوة فضح الاستبداد والشكوى لكل المؤسسات الإعلامية العالمية، وتتزايد سنويا أعداد مستخدمي المحمول والانترنت بشكل وبائي، وتتم من خلالها التفاعلات الثقافية دوليا وعربيا ومحليا بما يسمح لثقافة العصر المعلوماتي بتداول أخبار الحركة الديمقراطية بين الأجيال العمرية المختلفة بطول البلاد وعرضها، كما تتيح الفرصة لشباب المدونين بالإبداع والانفتاح على العالم.

كانت هذه العوامل وغيرها دافعا لبروز حالة من الحراك السياسي تواكبت مع ظهور حركة "كفاية "[١١] في الأعوام الخمسة الأخيرة أبرز سماتها انتشار ثقافة الاحتجاج على نطاق واسع العديد من الأنشطة الاحتجاجية ذات الطابع التضامني التي نظمتها الحركة مثل مظاهرات التضامن والدعم القانوني لأسر ضحايا العبارة السلام واعتصام ومظاهرات التضامن مع القضاة والصحفيين والفنانين ضحايا حريق قصربني سويف.

فى هذا الإطار اعتمدنا على دراسة حديثة للدكتور/عماد صيام [١٢] تم فيها اختيار عينة عشوائية من الأيام على امتداد الفترة الواقعة بين أول اكتوبر ٢٠٠٥ ونهاية يناير ٢٠٠٩ ، فى أشهر مختلفة وتم مسح كل الأخبار المرتبطة بأنشطة الاحتجاج السلمي والتى نشرت فى جرائد (البديل/المصري اليوم/الدستور) ، وهى جرائد تمثل اتجاهات سياسية وفكرية ومهنية متباينة، وتم إدخالها على قاعدة بيانات فى الحاسب الآلي ، حيث تم رصد ١٣٣١ نشاط احتجاجي. وشملت أسباب الاحتجاجات السلمية أكثر من ثلاثين سببا قام بها ممثلون عن الطبقة الوسطى من الموظفين أو المهنيين أو العمال أو الطلبة وغالبا ما تكون الاحتجاجات في كل حالة ناتجة عن عدة أسباب تختلف من حالة لأخرى.

استهدفت الأنشطة الاحتجاجية حماية كرامة المواطن وجسده من اى انتهاك، والدفاع عن الحقوق المدنية والسياسية، والدفاع عن الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية، كما استهدفت مواجهة فساد وتدهور جهاز الدولة. ولقد تنوعت الأسباب التى تدفع الفئات الاجتماعية المختلفة للاحتجاج وتجاوز المطالب الاقتصادية المباشرة برفع الأجر أو الحصول على بعض الامتيازات المالية.

كما نلحظ اتساع نطاق الاحتجاجات، ويشير توزيعها جغرافيا إلى نتائج ذات دلالة هامة اولها أن القاهرة عاصمة الحكم ومركز النشاط الاقتصادي والسياسي لم تنفرد بالأنشطة الاحتجاجية بل الملاحظ هنا امتداد هذه الانشطة الى كافة محافظات مصر بدون استثناء على الرغم من ثقل يد أجهزة الأمن فى الأقاليم وبعدها عن مراكز الإعلام التى يمكن أن توفر لها قدرا من الحماية، وباستثناء القاهرة والإسكندرية فقد حظيت باقي محافظات مصر بنسبة تقترب من ٦٠ % من الانشطة الاحتجاجية وهو ما يعنى أن ثقافة الاحتجاج أصبحت بطريقها الى الانتشار خارج نطاق العاصمة.

وقد حرصت الدراسة على التعرف على حجم المشاركة فى تلك الأنشطة الاحتجاجية وخلصت بأن الاحتجاجات السلمية الجماعية هي السمة المميزة لحالة الحراك السياسي الذي يشهده المجتمع المصري. ويلاحظ على احتجاجات الفئات السابقة أنها تمت في أغلبها بمبادرة من أصحاب المشكلات، ولم تزد مساهمة القوى السياسية أو المنظمات الحقوقية أو النشطاء في الحركات الاحتجاجية التى تمت بمبادرة منهم أو قاموا على تنظيمها الى أقل من ٢% من هذه الاحتجاجات.

وتشير الدلالات الرئيسية لطبيعة القوى التى خاضت تلك الاحتجاجات الاجتماعية الى أن النسبة الرئيسية من هذه الاحتجاجات خاضتها فئات تنتمي إلى الطبقة الوسطى بشرائحها المختلفة من أصحاب مشروعات/موظفون/طلاب/نشطاء سياسيون، وهو ما يعنى ان الطبقة الوسطى مازالت الفاعل الرئيسي فى أي عملية تحول ديمقراطي فى مصر.

أما الدلالة الثانية والأكثر أهمية انه بعد استثناء الأنشطة الاحتجاجية التى بادر بها النشطاء السياسيون سنجد أن الجزء المتبقي من الأنشطة الاحتجاجية التى تم رصدها كانت بعيدة تماما عن القوى السياسية وجاءت بمبادرات مستقلة من المتضررين بعيدا عن أطر المؤسسات التقليدية (أحزاب سياسية /نقابات/جمعيات أهلية) والتى تتحرك فى إطار القانون القائم وفى حدود الهامش الذي تسمح به الدولة، بل ان بعض هذه الاحتجاجات كان فى مواجهة هذه الأطر والمؤسسات التى تخضع لسلطة الدولة رغم انتمائها لمنظمات المجتمع المدنى .

وهذا يشير أولا الى عملية التجريف العميقة التى تمت للنخب السياسية بما تملكه من خبرة ووعى سياسي حرم كل تلك القوى الاجتماعية منها ، وجعل اهتمامها بالمجال العام يبدأ تقريبا من النقطة صفر ، وهو ما يعنى اعتمادها على خبراتها الذاتية والأولية ووعيها السياسي المحدود ، وبالتالى احتياجها لوقت وتضحيات أكبر

كي تكتسب المزيد من القدرة على الفعل والتأثير الذي يمكن ان يحدث تغيرا كيفيا فى علاقة المواطن بالدولة.

وقد قيل الكثير عن انهيار الطبقة الوسطى في مصر نتيجة التحولات الاقتصادية في الربع قرن الأخير، وهي نتيجة حقيقية لا تعني إلغاء وجود هذه الطبقة العملاقة في تعدادها، ولكنها تعني تعرض هذه الطبقة للسحق والتهميش بلا رحمة، وتتسع الطبقة الوسطى لتشمل المهنيين من خريجي النظام التعليمي والعاملين في مجالات الفن والثقافة والبحث والتطوير العلميين . وقد اكتسبت مسماها من مضمون توجهاتها الاجتماعية وأيضا من كونها تقع في هرم توزيع الدخل بين الفقراء والطبقة العليا . وهذه الطبقة تعتبر معمل المجتمع وأكثر طبقاته تعبيرا عن حالته العامة، فهي الأكثر محافظة وجمودا وركودا في أوقات الجمود الاجتماعي العام، وهي أيضا المعمل المنتج لأفكار النهوض في أوقات النهوض الاجتماعي، وتشكل القطاعات المثقفة منها مشعلا أساسيا لأي عملية للتغيير الاجتماعي بالذات في الوقت الراهن.

٦- من احتجاجات المهنيين إلى احتجاجات النقابات المهنية

شهدت الحركات الاحتجاجية خلال الشهور الأخيرة جهودا لإضافة نقابات مهنية جديدة، أولها نقابة المأذونين الشرعيين وثانيها نقابة الإعلاميين عقب إضراب مخرجي ومذيعي التليفزيون الحكومي. وإذا كانت الدولة لم تنزعج كثيراً لأمر المأذونين فقد بادر أنس الفقي وزير الإعلام بتشكيل لجنة لوضع أسس بناء النقابة الجديدة لتضاف إلي صفوف النقابات الحكومية التي تبنيها أجهزة الأمن وتحكم قبضتها عليها .

فيما يتعلق بالعمل النقابي في مصرلم تشهد النقابات المهنية تطورا يذكر نحو أداء دورها في حماية مصالح أعضائها من ناحية أو المساهمة في تدعيم التطور

النقابي من ناحية آخري ، حيث لا تزال السلطات في مصر تلعب دوراً فاعلاً في الحد من قدرة تلك النقابات علي أدائها لاعمالها فيما عدا نجاح نقابة المحامين في تجاوز أزمة الحراسة التي ظلت مفروضة عليها لنحو ست سنوات حيث أجريت انتخابات مجلس نقابة المحامين في فبراير ٢٠٠١ . فيما ظلت باقي النقابات المهنية في مصر في انتظار الانفراجة إما بواسطة الحكومة عبر الاستجابة لمطالب النقابات بإجراء تعديل تشريعي بديلا عن القانون ١٠٠ لسنة ١٩٩٣ الذى عصف بسلطة الجمعيات العمومية لتلك النقابات و سلب أعضاءها الحق في تسيير شئونها وإما تنظيم صفوفها و تجاوز أزمة تجميد نشاطها.

النقابات المهنية وتاريخ تأسيسها في مصر

تضم النقابات المهنية في مصر أكثر من ٦ مليون مهني يتوزعون بين٢٥ نقابة مهنية تأسست في القرن الماضي يتراوح عدد أعضائها من قرابة مليوني عضو في نقابة المعلمين أو المليون ونصف بالتجاريين إلى بضعة آلاف في العديد من النقابات أهمها الصحفيين، في حين لا تضم النقابات العمالية أكثر من ٣.٩ مليون عامل من بين قرابة ١٥ مليون عامل بأجر.

ويرجع السبب في ذلك ببساطة إلى أن عضوية النقابات المهنية إجبارية وليست اختيارية مما يضعنا أمام التناقض الأول من حيث مدى تطابق وضع النقابات المهنية في مصر مع مفهوم النقابة أصلا بوصفها اتحادا طوعيا بين مجموعة من الأشخاص الذين تجمعهم مصالح مشتركة بغرض الدفاع عن هذه المصالح. ومما يؤكد هذا التناقض أن النقابات المهنية تنشأ بقانون تصدره الدولة تحدد فيه لهذه النقابات الدور المطلوب منها وكأنها جزء من الجهاز الإداري للدولة، والمهمة الأساسية المطلوبة من هذه النقابات هي تنظيم شئون المهنة.

النقابات المهنية فى مصر على صفيح ساخن[١٣]، فكلما هدأت نقابة اشتعلت الأخرى، وكلما انفض إضراب أو احتجاج، اشتعل الآخر، ومن الوهلة الأولى سندرك أن الأسباب التى تفسر موجة غضب النقابات المهنية فى مصر، متشابهة إلى حد بعيد، خاصة فى ظل الظروف الاقتصادية الخانقة التى تضرب الطبقة المتوسطة فى مصر منذ فترة، بالإضافة إلى ضيق أفق المناخ السياسى والذى انعكس سلبا على الدور الإيجابى لهذه النقابات. فمن المفترض ان هذه النقابات لها عدة أدوار على المستوى المهنى و الاجتماعى والسياسى، باعتبارها تنظيمات يكفلها القانون المصرى، ولكن ما حدث، هو أن هذه النقابات أضحت بلا دور على أي من المستويات الثلاثة، بسبب حزمة من القوانين والمتاريس السياسية المفتعلة التى حالت بين أعضاء المهنة الواحدة ونقاباتهم.

مسلسل اسم النقابة	تاريخ التأسيس
١- نقابة المحاميين	١٩٢١
٢- نقابة الصحفيين	١٩٤١
٣- نقابة المهندسين	١٩٤٦
٤- نقابة الأطباء البشريين	١٩٤٩
٥- نقابة أطباء الأسنان	١٩٤٩
٦- نقابة الصيادلة	١٩٤٩
٧- نقابة الأطباء البيطريين	١٩٤٩
٨- نقابة الزراعيين	١٩٤٩

٩- نقابة المعلمين	١٩٥٤
١٠- نقابة السينمائيين	١٩٥٥
١١- نقابة المهن التمثيلية	١٩٥٥
١٢- نقابة المهن الموسيقية	١٩٥٥
١٣- نقابة التجاريين	١٩٥٥
١٤- نقابة العلميين	١٩٦٤
١٥- نقابة الاجتماعيين	١٩٧٣
١٦- نقابة المهن الفنية التطبيقية	١٩٧٤
١٧- نقابة مصممي الفنون التطبيقية	١٩٧٦
١٨- نقابة الفنانين التشكيليين	١٩٧٦
١٩- نقابة التمريض	١٩٧٦
٢٠- نقابة المرشدين السياحيين	١٩٨٣
٢١- نقابة محفظي القرآن الكريم	١٩٨٣
٢٢- نقابة الرياضيين	١٩٨٧
٢٣- نقابة مستخلصي الجمارك	١٩٩٤
٢٤- نقابة العلاج الطبيعي	١٩٩٤
٢٥- نقابة العاملين بالمرافق العامة	١٩٩٤

٧- أزمة النقابات المهنية فى مصر والقانون الصادر في ١٠٠ في ١٨ فبراير عام ١٩٩٣

هذا القانون تم إصداره في أربعة أيام فقط إذ عرض علي لجنة المقترحات والشكاوي بمجلس الشعب يوم ١٩٩٣/٢/١٥ ووافق المجلس يوم ٢/١٦ وعرض علي السيد رئيس الجمهورية يوم ٢/١٧ وصدر بالجريدة الرسمية في العدد (٧ تابع)

يوم ٢/١٨. كل الأزمات يرجعها أعضاء النقابات المهنية للقانون (100) الصادر فى 1993لاحتواء مواده على نصوص تعوق النقابات عن أداء دورها. إذ تنص المادة الثانية على وجوب تصويت نصف عدد أعضاء الجمعية العمومية المقيدة أسماؤهم فى جداول النقابة ، وإذا لم يكتمل النصاب تبطل الانتخابات، ويصبح الحد الأدنى لصحتها تصويت ثلث الأعضاء ،وإلا يتم تعيين لجنة لإدارة العمل النقابى بإشراف قضائى، يحق لها عدم دعوة الجمعية العمومية لإجراء الانتخابات مما يؤدى لبقاء النقابات تحت الحراسة إلى ما لا نهاية.

كما يتعارض القانون فى مادته الخامسة مع الدستور، حيث ينص على أن يكون اجتماع أعضاء الجمعية العمومية لأغراض الانتخابات فى غير أيام الجمع والعطلات الرسمية مما يحد من الإقبال على المشاركة فى الانتخابات، لذلك يعيب البعض على القانون سريانه على جميع النقابات رغم اختلاف كل نقابة عن الأخرى.الشرط المطلوب هو حضور ٥٠% ممن لهم حق الانتخاب ثم الثلث في الإعادة، وهو شرط غير مطلوب ليس فقط لانتخاب أعضاء مجلس الشعب بل ولانتخاب أو الاستفتاء على رئيس الجمهورية نفسه، واشترط أن تجري الانتخابات في غير أيام الجمع أو العطلات الرسمية، وأقر لأول مرة إمكانية تشكيل لجان انتخابية خارج مقار النقابات مما يتيح له احتمال إمكانيات التزوير الواسع في حالة اكتمال النصاب بعيدا عن أعين المرشحين الذين لا يمكنهم إرسال مندوبيهم إلى الوزارات والهيئات الحكومية ناهيك عن مصانع الإنتاج الحربي أو وحدات القوات المسلحة التي يتواجد بها أعداد كبيرة من المهندسين مثلا.

وبفضل هذا القانون استحالت عملية إجراء الانتخابات في معظم النقابات المهنية التي أصبحت تدار بواسطة لجان قضائية أسماها القانون مؤقتة وتحولت في الواقع إلى لجان دائمة بحكم استحالة اكتمال النصاب مما مكن الحكومة من فرض وصايتها على النقابات عن طريق السيطرة على اللجان القضائية التي تعمل طبقا

لأوامرها. ولم تكتف الحكومة بذلك، فتم فرض الحراسة على نقابة الأطباء ثم نقابتي المهندسين والمحامين عام ١٩٩٥، ومما يؤكد أن فرض الحراسة ليس إجراء قانونيا يستهدف حماية أموال النقابات حسب زعم الحكومة وقتها هو أن الحراسة سرعان ما تجاوزت سلطتها في الإشراف المالي إلى الإشراف الإداري والمهني.

ويشير مقال بمجلة أكتوبر إلى دراسة[١٤] عن أزمة النقابات المهنية أن قانون (100)أدى إلى تجميد نشاط عدد من النقابات المهنية وأن فلسفة قانون (100) قامت على الرغبة الحكومية فى فرض التعيين فى جميع القطاعات بدءا من العمد والمشايخ وعمداء الكليات ورؤساء الجامعات والمحافظين وانتهاء باختيار قادة العمل النقابى، وأرجعت الدراسة تلك الأزمة إلى عدد من العوامل التى يحمل الجميع مسئوليتها، منها حالة الصراع السياسى بين أعضاء مجالس بعض النقابات وتبادل الاتهامات فيما يتعلق بالمخالفات المالية وإحجام اللجنة القضائية التى أوكل لها القانون مهمة إجراء الانتخابات وتحديد مواعيدها عن القيام بدورها واتجاهها للتشدد فيما يتعلق بفحص كشوف الناخبين وتقاعس القطاع الأكبر من المهنيين عن المشاركة.

وهناك عدد من الأضرار التي أصابت النقابات من جراء هذا القانون إذ يعتبر هذا القانون هو السيف المسلط على رقاب النقابات المهنية فى مصر، بسبب نصوصه التى جمدت العمل النقابى فى مصر. وهناك عدد من الأضرار التي أصابت النقابات من جراء هذا القانون إذ يعتبر هذا القانون هو السيف المسلط على رقاب النقابات المهنية فى مصر، بسبب نصوصه التى جمدت العمل النقابى فى مصر. يؤكد شريف هلالى رئيس المؤسسة العربية لدعم المجتمع المدنى أن إلغاء القانون (100) هو مطلب الجميع بالإضافة الى ضرورة إجراء الانتخابات وفقا للقانون الخاص بكل نقابة.

كما أشارم./ عبد العزيز الحسيني (مهندسون ضد الحراسة): الى أن القانون مخالف لروح الديمقراطية ولم يضع تصورات لتسهيل العملية الانتخابية من حيث تسهيل إجراءات التصويت ووضع شروط معينة لعقدها في المقار الانتخابية واستخدام التكنولوجيا في إجرائها ، وهو يستهدف التعيين وليس الانتخاب، والمجلس المعين من الصعب سحب الثقة منه بعكس المجلس المنتخب، وليس له مدة محددة كالمنتخب، كما أن القانون تجاوز حق الجمعية العمومية فى سحب الثقة، كما وضع القانون القضاء موضع الخصم والحكم وعمليا لو وجدت نقابة لها فروع كثيرة ، فهذا يتطلب زيادة القضاة الذين يديرونها وهذا يشغلهم عن عملهم القضائي. المهم هو النتائج التي ترتبت على تنفيذ القانون من حيث الجمود والشلل الذي أصاب معظم النقابات المهنية، وحرمان ملايين المهنيين من ممارسة حقوقهم الديموقراطية في ممارسة الانتخابات، فمنذ إقرار القانون لم تجر انتخابات في ١١ نقابة مهنية لمدد وصلت إلى ١٦ سنة، وترتب على ذلك أوضاع شاذة مثل

وجود ٤ نقابات بلا نقباء هي التجاريين والتطبيقيين والبيطريين والمهندسيين، ووجود مجالس نقابية بلا ممثلين للشباب (تحت ١٥ سنة) كما تنص لوائحها لأن ممثلي الشباب لم يعودوا كذلك بمرور الأعوام بل قاربوا على الشيخوخة!

يقول المهندس طارق النبراوي عضو سكرتارية مهندسون ضد الحراسة " إن قضيتنا هي قضية حرية الوطن والمواطن... حقنا في اختيار قيادتنا وحقنا في إدارة شئون مهنتنا وحقنا في محاسبة من يمثلنا... هذه هي قضيتنا وهذا هو السبب في رفض النظام التسليم بحق المهندسين في إنهاء الحراسة عليهم. أننا في سكرتارية مهندسون ضد الحراسة ندرك أن تصدينا للدفاع عن حرية نقابتنا هو تصدى لفلسفة النظام التي ترفض الحرية والديمقراطية لهذا الشعب. لقد كان اعتصامنا في مارس ٢٠٠٩ ناجحا وصفعة لكل من تصور أننا غير قادرين على التصعيد ضد كل من

يقف أمام حرية المهندسين أي حرية الوطن. أيها الزملاء... أننا نتصور أن دورنا في الفترة القادمة يجب أن تكون محدداته كالتالي: (١) علينا أن نسعى إلى تكاتف كافة القوى النشطة من النقابات المهنية من أجل مواجهة طغيان الدولة والتعنت الأمني والسياسي تجاه حق المهنيين المصريين في نيل حقوقهم النقابية والمهنية وحقهم في إدارة شئونهم. (٢) علينا تكثيف الاتصال والتعامل والترابط مع الزملاء المهندسين في أماكن تجمعاتهم ومحافظاتهم في رسالة إلى الجميع عن وحدة المهندسين المصريين ضد كل محاولات التهميش والقهر. (٣) علينا استمرار الجهود القانونية مع الزملاء المحامين الوطنيين الشرفاء والذين يقفون مع مطالبنا في موقف تضامني رائع. لابد من استمرار المواجهة القانونية مع وزير الري والمستشار رئيس محكمة جنوب القاهرة. (٤) التصعيد ولابد من التأكيد على خيار الاعتصام في النقابة العامة للمهندسين في أقرب وقت ممكن، وبعد استكمال كافة الترتيبات ليكون معبرا وبحق عن المهندسين المصريين. (٥) استمرار الاتصال مع المنظمات الإقليمية وعلى رأسها اتحاد المهندسين العرب مع مطالبة برفض تمثيل ممثلي الحراسة في التعبير عن المهندسين المصريين داخل الاتحاد، وأيضا نؤكد على رفضنا محاولات نقل مقر الاتحاد خارج مصر، وكذلك الاستمرار في طرح قضية نقابة المهندسين على الاتحادات الهندسية العالمية وكذلك منظمات العمل الدولية".

٨- قراءة تحليلية لشهادات قيادات النقابيين من المهندسين والأطباء والبيطريين وأعضاء هيئة التدريس بالجامعات

أولا: نقابتا المهندسين والأطباء بالمقارنة مع نقابات البيطريين أو الزراعيين أو التجاريين

تعتبر القيادات النقابية المهنية التي تم اختيارها والحوار معها من أرقى العناصر القيادية وأكثرها إخلاصا ودأبا، وتمت المناقشة باللغة الدارجة كي تحتفظ المحاورة بالتلقائية والصدق، أدلة النقاش المصممة خدمت المحاور في توجيه النقاش ولكنها لم تصل لأحد قبل الحوار لكي يعد إجاباته، وهكذا كان النقاش مباشرا وتلقائيا، سنجد في نقابتي المهندسين والأطباء صراعا محتدما ويزداد شدة حول إحباط الحركة الاجتماعية طيلة أكثر من عشرة أعوام نظرا لتعطيل الانتخابات.

تمكن ملاحظة أن حركة الأطباء وبرنامجهم أكثر تبلورا وراديكالية عن المهندسين. لعل تراكم العمل النقابي وسط الأطباء واحتدام المنافسة بين تياراته الاجتماعية السياسية المتصارعة كاليسار والاخوان والحزب الوطني طيلة الثلاثين عاما الماضية يفسر تلك الحيوية والزخم وسط حركة الأطباء. كما أن هيمنة الحزب الوطني وبيروقراطية الدولة على المهنيين في نقابات الزراعيين والبيطريين والتجاريين والمعلمين عكست نفسها في خمول وتردي وفساد الحركة النقابية بتلك النقابات.

فالنقابات تتأثر بالسياسات القائمة وبالتشريعات القائمة التي تعد ويجب أن تكون لها رؤية نابعة من مصالح أعضائها. عندما ترسل نقابة الأطباء وفدا لإغاثة غزة فهذا جزء من دورها وليس دورا سياسيا للنقابة. لذلك علينا أن نفرق بين عدم خضوع النقابة لتنظيم سياسي وبين اشتغالها بالسياسة. والأساس هو أن تكون معبرا عن غالبية الجمعية العمومية وأعضائها وليس عن رغبة وإرادة تيار أو مجموعة محددة.

وهناك شواهد على اتجاه الاحتجاجات إلى التصعيد والتنسيق. ففي أبريل٢٠١٠ اندلعت احتجاجات مشتركة نظمها ائتلاف من بضع جماعات نقابية (بينهم عمال وإداريون وموظفون) طالبت برفع الحد الأدنى للأجور. كما سمعنا عن تعاهدات بين جماعات مختلفة على التعاضد واستمرار احتجاجات الكل حتى لو حُلت

مشكلات البعض. النقابيون في مجال الطيران أو النقل الجوي يسعون لتوحيد المهنيين ذوي المؤهلات العليا مع القيادات العمالية الأكثر ترابطا وصلابة ولكنها أقل خبرة بالمفاوضات في بعض المسائل الفنية-الاقتصادية النقابية.

كما تتجه حركة المطالبة بكادرات مالية خاصة وسط المعلمين أو الأطباء ورفع قيمة المعاش للاندماج مع تيار المطالبة برفع الحد الأدنى للأجر على مستوى جميع العاملين بأجر فى مصر،لأن موضوع الأجور المتدنية للعاملين قد أخذ أبعادا حادة تمس جميع العاملين بأجر على مستوى المجتمع المصري كله. إن الاقتراب من تحديد حد أدنى لمرتب المهندس أو الطبيب مثلا من حديثي التخرج يستلزم أولا تحديد الحد الأدنى للأجور في المجتمع في حدود ألف وخمسمائة جنيها مصريا مع المطالبة بوضع حد أقصى للمرتبات.

وفي تحليله لمفهوم ودور النقابات المهنية يحذر إلهامي الميرغني[١٥] من التعويل على قانون١٠٠ وحده وكأنه سبب الأزمة وإهمال تأثير الاختلالات الهيكلية ، فيقول:

" إذا حاولنا تأمل مظاهر الخلل الهيكلي نجد الآتي:

١. عدم وجود بنيان نقابي فالعضو في شعبة مثل مهندسي الميكانيكا في نقابة المهندسين أو شعبة التنظيم والإدارة في نقابة التجاريين هو عضو في النقابة العامة كما هو الحال في نقابة الأطباء ونقابة التشكيليين وغيرها يمثل جميع المحافظات وموظفي الحكومة مع القطاع العام مع القطاع الخاص والاستثماري فهل يؤدي ذلك لفاعلية نقابية؟!

٢. خلط المصالح بما يشل الفاعلية النقابية فالمهني الأجير وصاحب العمل والاستشاري كلهم أعضاء في نقابة واحدة. هل ننتظر فاعلية من هذه النقابة؟ إن نقابة المعلمين تضم المعلمين وأصحاب المدارس ونقابة الأطباء تضم أطباء الوحدات

الريفية وأساتذة الجامعات وأصحاب المستشفيات الاستثمارية.هل هذا منطقي؟! هل يؤدي لنشاط نقابي حقيقي ؟!

بل أن الصراعات المهنية الضيقة تمزق فرص وحدة العمل من أجل المطالب العامة المشتركة ولنتأمل الخلاف بين الأطباء وأخصائي العلاج الطبيعي.أو الخلاف بين المعلمين والإداريين بالتربية والتعليم.والخلاف بين أخصائيات التمريض والممرضات والزائرات الصحيات لنعرف أن النقابات القائمة تعكس حالة من الفردية وغياب الرؤية للقضايا المشتركة وتنمية النعرات المهنية للمعلمين علي الإداريين ، ولأخصائيات التمريض علي الممرضات بما يضعف من فرص العمل المشترك.

٣. التمثيل الجغرافي علي مستوي المحافظات وبالتالي محافظة القاهرة التي تضم أكثر من ١٢ مليون مواطن تعد نقابة فرعية واحدة مثلها مثل مرسي مطروح أو الأقصر. هل هذا منطقي؟!!

٤. تنظيم المهنة والتراخيص المهنية والتدريب والتنمية المهنية أمور تخص الجمعيات العلمية التي يجب أن تمثل بها النقابة للدفاع عن حقوق أعضائها.بينما دور النقابة الأصيل هو الدفاع عن مصالح أعضائها وحقوقهم في أجور أعلي وشروط عمل أفضل، ومشاركة أكثر فاعلية في إدارة الشئون العامة.

٥. الخلط بين الحزبي والنقابي. فالحزب الوطني ومن قبله الاتحاد الاشتراكي ظل مسيطراً لسنوات طويلة علي النقابات المهنية ولا توجد مشكلة. وعندما فعلت جماعة الأخوان المسلمين نفس الشئ واستبعدت الآخرين.جمدت الحكومة النقابات بالقانون ١٠٠.هنا تبرز مشكلة ضيق الساحة السياسية وتقييد التعددية الحزبية مما يخلق الخلط بين دور النقابة ودور الحزب السياسي. المطلوب هو استقلال النقابات عن الأحزاب السياسية أو جماعة الأخوان المسلمين.النقابات يجب أن تظل مستقلة عن الأحزاب والجميع يمارسون نشاطهم علي أساس انتمائهم الفئوي وليس علي

أساس انتمائهم السياسي.الانتماء السياسي مكانه الحزب السياسي سواء الشيوعيين أو الأخـــوان المســـلمين أو أي قـــوي سياســـية ولكـــن بعيـــداً عـــن النقابـــة.

٦. النقابات لها دور مهم في العمل السياسي باعتبارها تعبر عن مصالح أعضائها ويمكن لها ممارسة كافة أشكال العمل السياسي ومناقشة كافة القضايا العامة وتشارك في صنع السياسة العامة كجزء من المجتمع المدني

٧. غياب الرؤية العامة للقضايا المشتركة حيث أن قضية الأجور والأسعار وهي القضية الرئيسية علي جدول أعمال الحركة العمالية طوال الوقت وان كانت قد أخذت وتيرة أسرع منذ نهاية عام ٢٠٠٦ وحتى الآن ، أما علي مستوي النقابات المهنية فالقضية اخطر لأن جوهرها هوالتمييزالمهني الضيق وليس النضال العمالي بمعني التضامن العمالي الواسع.

جماعة مهندسون ضد الحراسة ثم المهندسون الديمقراطيون والمستقلون

نشأت **جماعة "مهندسون ضد الحراسة"** بعد غزو العراق وصمت مجلس الحراسة أو جماعة التسيير للنقابة عن هذا الغزو وغياب رد فعلها تماما، مقارنة بالنقابات الأخرى كالأطباء والمحامين والصحفيين، مما دفع نخب المهندسين-خاصة اليساريين ممن سموا في السبعينات بـ "المهندسون المصريون" وقد غيروا الاسم ليصبح "المهندسون الديمقراطيون" - إلى التحرك معا والمطالبة بعقد مؤتمر بنقابتهم ورفض مطلبهم فتوجهوا لنقابة المحامين، وطالبوا في مؤتمرهم في أبريل ٢٠٠٣ – ومعهم المهندسون الإسلاميون- برفع الحراسة وعمل انتخابات وعودة الحياة الطبيعية للنقابة، ثم وجهوا الدعوة للمهندسين القوميين لمشاركتهم جماعة مهندسون ضد الحراسة.

نشأ **المهندسون المستقلون** في مسار العمل المشترك ليميزوا أنفسهم عن باقي النخب المسيسة ولكن العمل المشترك لأكثر من عقد من الاحتجاج ضد قانون ١٠٠

للنقابـات المهنيـة مـع تـدهور الأحـوال المعيشـية والخـدمات وارتفـاع الأسـعار أدى لانـدماج النخـب المسيسـة وغيرهـا فـي نضـال مشـترك قـانوني ودعـائي لإسـقاط مشروعية قانون ١٠٠ وإثبات عدم دستوريته.

أما "أطباء بلا حقوق" فقد ارتبطت نشأتها بتخاذل مجلس النقابة المكون من الإخوان والنقيب د/ حمدي السيد عن تفعيل المطالبة بالكادر منذ عام ١٩٨٨هـى مطالبة متكررة دون جدوى حتى صارت ملحة بعد إقرار كادر للمعلمين وتصاعد الاحتجاجات من فئات أخرى مطالبة بتحسين أحوال المعيشة ونجح معظمها في تحقيق جزء لا بأس به من المطالب بعد إضرابات واعتصامات.

بداية أطباء بلا حقوق:

بدأت الجماعة ببيان تأسيسى نُشر على مدونة باسم أطباء بلا حقوق فى ٢٥ مايو ٢٠٠٩، طالب البيان التأسيسى بتحسين المستوى المادى والعلمى للطبيب، كركيزة أساسية لتحسين حال الخدمة الصحية فى مصر، على أن تمول محاولات الإصلاح من رفع ميزانية الصحة فى مصر، ورفض تحميل المرضى فاتورة الإصلاح الصحى، حيث تثبت الإحصائيات أن أكثر من نصف المصريين تحت خط الفقر، مما يجعل تحملهم لتكاليف العلاج، والإصلاح الصحى أمراً غير معقول وغير إنسانى.

بدأت أطباء بلا حقوق بمحاولات تعاون مع مجلس النقابة، حيث أن شكواهم المتكررة كانت من سلبية الأطباء، وبالفعل أثمر التعاون عن الدعوة المشتركة للجمعية العمومية الغير عادية فى فبراير ٢٠٠٨ ، وكانت الجمعية العمومية الأكبر والأقوى فى تاريخ نقابة الأطباء على الإطلاق ، وأخذت قرارات قوية ومحددة، مثل: الإصرار على وجوب إعتماد رفع أجر الطبيب على زيادة الأجر الأساسي، وليس

الاعتماد على الحوافز المراوغة، وتحديد موعد لإضراب رمزى ساعتين فى ١٥ مارس ٢٠٠٨، إذا لم تستجب الحكومة لطلبات الأطباء العادلة خلال شهر ونصف.

طبعا فرضت هذه القرارات على المنصة فرضاً لم تستطع الفكاك منه، ولكن مجلس النقابة تراجع بعد ذلك عن قرار الإضراب (قبل موعد الإضراب بستة أيام) ، مما سبب نكسة قوية لحركة الأطباء وخلافاً قوياً وتمايزاً فى المواقف بين مجلس النقابة وأطباء بلا حقوق، حيث أصبح موقف مجلس النقابة هو الإكتفاء بالمطالبات والمناشدات للحكومة، مع إستعدادهم لإلتماس الأعذار للحكومة بل وتبرير تراجعها عن وعودها للأطباء، ووصل الأمر بالسيد نقيب الأطباء لمهاجمة طلبة الإمتياز الذين استجاروا به من القرار الظالم لنزولهم المدارس، كديكور لتجميل جهود الوزارة فى أزمة إنفلوانزا الخنازير، وترك بقية تدريبهم الضروري للتأهيل ليصبحوا قادرين على العمل كأطباء بعد ذلك. وصل الأمر بالسيد النقيب أن يخذل هؤلاء الطلبة بل يهاجمهم فى الصحف والفضائيات.

أساليب العمل التى استخدمتها جماعة أطباء بلا حقوق:

تتضامن أطباء بلا حقوق وتدعم كل أشكال الإحتجاج التى يلجأ لها الأطباء لمواجهة الكثير من المشاكل المتفاقمة حاليا، حول تعطيل التقديم للنيابة والدراسات العليا مثلا، أو تعطيل إخلاء طرف الأطباء فى آخر فترة التكليف، والسماح لهم باستلام نياباتهم، أو حول ظاهرة الاعتداء على الأطباء فى مستشفياتهم التى صارت متكررة.

تقوم جماعة أطباء بلا حقوق حالياً بجمع توقيعات الأطباء على مجموعة من المطالب المادية الملحة، التي نرى أنها تمثل أدنى حد مقبول، يعطى للطبيب إمكانية العيش بكرامة، دون الاضطرار للجري وراء أي فرصة عمل بالخارج، أو الجري

في طاحونة العمل من ١٢ إلى ١٨ ساعة يومياً من مستشفى لعيادة لمستوصف، وقد ساهمت فيما يلي:

أولاً: عرفت الرأي العام بمشاكل الأطباء المالية وأحوالهم السيئة وأثرها الخطير على الخدمة الصحية المقدمة، بعد أن كانت هذه المناقشات تجرى وسط الأطباء فقط.

ثانياً: ساعدت جماعة أطباء بلا حقوق فى نشر الإقتناع بطرق المواجهة والإحتجاج لحل المشاكل وسط الأطباء ، لذلك نجد أن كثيراً من الأطباء أصبحوا يلجئون فى الفترة الأخيرة، لطرق الشكاوى الجماعية، والإعتصام بالمستشفيات أو المديريات الصحية ، سواء كان ذلك بتنسيق مع أطباء بلا حقوق ، أو بدون تنسيق، وآخر مثال ناجح على ذلك هو اعتصام جماعة من أطباء التكليف فى المديرية الصحية ببنى سويف بتاريخ ١ ديسمبر ، وإستمر الإعتصام ٣ ساعات حتى نجح الأطباء فى الحصول على الموافقة على إخلاء طرفهم من فترة التكليف التى انتهت فترتها منذ ٦ شهور، حتى يستطيعوا إستلام العمل فى فترة النيابة لبدء الطبيب لمرحلة التخصص.

وقد قدمت الوزارة لنا بالتدريج (بديلاً عن الكادر) مجموعة من الحوافز ، مثل حافز سهر الأطباء البشريين بديلاً عن رفع مستحقات النوتجية ، وحافز الطبيب ، وحافز ماجستير ، وحافز للدكتوراة ، وأخيراً حافز الزمالة والدبلوم السرى (أما لماذا هو سرى فذلك لأنه حافز مقر بقرار من السيد رئيس وزراء مصر بتاريخ ٢٣- ٤- ٢٠٠٩ ورغم ذلك لا يطبق ولا يعرف عنه الإدارات والمديريات الصحية شيئاً !!) كل هذه الحوافز يرتبط صرفها بالإعتمادات المالية، وبلوائح تفصيلية، وتقييم للطبيب تبعاً لقواعد هلامية توجد بها دائماً العديد من الأسباب أو التلاكيك لعدم صرف مستحقات الأطباء ، لذلك نجد هذه الحوافز تصرف فى بعض المديريات بقواعد مختلفة عن المديريات الأخرى، ولا تصرف لقطاعات أخرى.

ولا تصرف مع إستمارة الراتب، لذلك تتأخر شهور ، وتسقط شهور ، بل وتتغير طريقة حسابها فى نفس المستشفى كل عدة شهور.

المأزق الحالي للأطباء: يفهم الأطباء جيداً أن هذه الحلول المسكنة التى أعطتها لنا الحكومة، ضعيفة وغير مستقرة، ويفهم أغلبهم أيضاً أن مجلس النقابة قرر عدم خوض أى معارك دفاعاً عن حقوق الأطباء. والمشكلة أن هذا يفت فى عضدهم كثيرا، ويجعل أغلبيتهم العظمى تتجه للحلول الفردية، التى حتى وإن كان مردودها قد أصبح ضعيفا ولكنها مازالت تشكل حلا، والأكثر من ذلك أنها تشكل حلما بالحل ، لذلك نجد أعداد الاطباء الفارين للخارج متزايدة رغم كل قصص المهانة التى تصلنا، ونجد أن أغلب الخريجين فى سعى حثيث للحصول سريعا على الدراسات العليا التى تؤهلهم للعمل بالخارج. وقد وصلت حمى السفر إلى أن أعداد الأطباء العاملين بمصر تبعاً لإحصائيات الجهاز المركزى للإحصاء العام ٢٠٠٦ هي ٥٦ ألف طبيب (كل الاطباء العاملين بمصر سواء فى القطاع الحكومى أو الجامعى أو الخاص) بينما عدد الأطباء المصريين المؤهلين للعمل تبعا لإحصائيات النقابة فى نفس العام ١٥٢ ألفا، أي أن ثلثي الأطباء المؤهلين هجروا بلادهم للعمل بالخارج، أو هجروا المهنة .. حتى أصبحت نسبة الأطباء للمرضى فى مصر طبيب لكل ١٤٠٥ مواطن (إحصائيات وزارة الصحة فى يناير ٢٠٠٩ المنشورة على موقع الوزارة الإلكترونى) ، أى ٣ أضعاف النسبة التى تطلبها منظمة الصحة العالمية وهى طبيب لكل ٥٠٠ مواطن.

شباب الأطباء ومستقبل المهنة

الضحية هنا هم شباب الأطباء، فهم يظلمون أثناء دراسة الطب بسبب نقص الإمكانيات بكليات الطب، واضطرار كثيرا من الأساتذة للعمل بالخارج أو التركيز فى عملهم الخاص، مما يقلل كثيرا من فرص تلقى طالب الطب لتعليم جيد. أما في

سنة الإمتياز المفترض أنها سنة التدريب الأساسية لطالب الطب بعد ٦ سنوات من الدراسة النظرية، والمفترض أن طالب الطب فيها غير مؤهل لممارسة الطب بشكل مستقل ، ولأنه مازال طبيب تحت التمرين ، يجب أن يعمل دائما تحت ملاحظة الأطباء الأكبر ، نجد حاليا هؤلاء "الأطباء تحت التمرين" يحملون على أكتافهم عبء العمل فى أغلب أقسام الإستقبال فى مستشفيات مصر (لفهم السبب تذكر الإحصائيات التى أوردناها حول العجز فى إعداد الأطباء) ، أو نجدهم مسئولين عن نقل عينات الدم وأفلام الأشعة عبر طرقات المستشفيات الجامعية المترامية الأطراف، توفيراً لأجر العمال الذين يجب أن يكلفوا بهذا النوع من العمل، ولا نجد من أطباء الجامعة أو وزارة الصحة من يملك الوقت أو الجهد ليهتم بتدريب زملائه أطباء المستقبل إلا فيما ندر.

إن حوارا مجتمعيا ديمقراطيا واسعا يجب أن يكون الأساس الوحيد لتحديد نظام صحى مستقبلى لبلادنا، وإن اقتراح إقامة نظام صحى موحد وشامل جوهره غير ربحى، و توسيع المشاركة فى المخاطر بدلا من تفتيت هيكل التأمين مع مشاركة المنتفعين والمواطنين فى الإدارة هو اقتراح يجب التباحث بشأنه بين كل الاقتراحات الأخرى مع القوى الديمقراطية وصولا لتصور متكامل يحقق الصحة لشعبنا.

ضرورة استناد القانون إلى السلطة التشريعية في حقها الأصيل في الموافقة علي كل تفاصيله الخاصة بمحوري حزمة الخدمات التأمينية ونسب الاشتراكات.

١- ضرورة وضع النص الكامل أمام المجتمع في شفافية لمناقشته باستفاضة قبل عرضه علي الجهات التنفيذية والتشريعية.

٢- ضرورة رفع نسبة مساهمة الخزانة العامة ألي المستويات الملائمة مجتمعيا بما لا يقل عن ١٠% من الموازنة، انطلاقا من أهداف المجتمع في التنمية الصحية العادلة والشاملة والتي تكفل إتاحة الحماية التأمينية الشاملة.

٣- ضرورة إيجاد أساليب أكثر عدالة لتمويل ما يطلق عليه الكوارث الصحية الشخصية وعدم تركها لتقدير السلطة التنفيذية المطلقة ما يهدد الحق في الحياة لفئات واسعة من المواطنين.

وترتبط خطة خصخصة الخدمات الصحية والعلاجية فى مصر بتوصيات هيئات التمويل الدولية (البنك الدولى، والاتحاد الأوروبى وهيئة المعونة الأمريكية) فيما عرف بمشروع الإصلاح الصحى منذ عام ١٩٩٨. وتأتى هذه الخطة الحكومية الدولية فى إطار العولمة المتوحشة واقتصاد السوق الذى لا يتورع عن مد نطاق الخصخصة والتجارة إلى الخدمات الأساسية من تعليم وصحة لتصبح سلعة لمن يملك الثمن وتتحول المؤسسات الصحية العامة فى مصر داخل وخارج التأمين الصحى إلى مجرد شركات لتوظيف الأموال تنتزع منها تدريجيا ملكية مؤسسات الأمة لتقع عبر الخصخصة المتواطئة فى يد المستثمرين الأجانب والمحليين الباحثين عن التربح من خلال المتاجرة فى المرض.

ثانيا: الأكاديميون أعضاء هيئات التدريس بالجامعات والمعاهد العليا والباحثين بمراكز البحوث

منذ سنوات يطالب أعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية باصلاح الجامعات العامة المصرية ايمانا منهم بدورها المركزى فى دفع وطننا على طريق النهضة، ويطالبون أن يشمل ذلك إصلاح أوضاعهم المالية حتى يمكنهم القيام بواجبهم نحو طلابهم، ووطنهم.

وخلال الأعوام الماضية عقد أعضاء هيئات التدريس بالجامعات المصرية سلسلة من المؤتمرات العامة بلوروا من خلالها مطالبهم العاجلة التى تتلخص فى:

- زيادة الدعم الحكومي للجامعات العامة القائمة وإنشاء جامعات حكومية جديدة لتقليل الكثافة الطلابية ومن أجل الارتقاء بمستوى التعليم والبحث العلمي.

- زيادة فورية في الأجر الأساسي بحيث يتضاعف الراتب الفعلي الإجمالي لأعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم بنسبة ١٠٠%، وذلك كخطوة أولى نحو تحقيق جدول المرتبات المقترح من المؤتمر العام الرابع لأعضاء هيئات التدريس بالجامعات المصرية.

- عودة وضع شيوخ الأساتذة فوق السبعين عاماً إلى ما قبل القانون رقم ٨٢ لسنة ٢٠٠٠، وإلغاء هذا القانون وإنشاء صندوق تكميلي لمعاشات هيئة التدريس.

وفى ٢٣ مارس ٢٠٠٨ نفذ أعضاء هيئة التدريس اضرابا عن العمل لمدة يوم للتعبير عن غضبهم من تجاهل مطالبهم وجديتهم فى الضغط من أجلها.

منذ ذلك الحين بدأت الدولة ممثلة فى السيد وزير التعليم العالى فى محاولة الالتفاف على مطالب أعضاء هيئة التدريس بأن منحت المعيدين والمدرسين المساعدين زيادة فى دخلهم الشهرى أقل بكثير مما يحتاجونه كى يمكنهم التفرغ لعملهم الأكاديمى حتى يكتمل تأهلهم لوظيفة عضو هيئة تدريس. كما منحت الأساتذة فوق السبعين مكافأة شهرية تحسن دخلهم (دون الكفاية هى الأخرى) وتجاهلت باقى أوضاعهم الأكاديمية والأدبية. اخترعت ما أسمته زورا "مشروع الربط بين زيادة الدخول وجودة الأداء" هذا المشروع الذي يحاسب عضو هيئة التدريس على عمله بالقطعة، كما لو كان عاملاً موسمياً أو موظفاً مؤقتاً، رغم أن روح الجامعة وتقاليدها تقوم على وحدة العمل الجامعي وتكامله، كما أن الاعتبار الأدبي لأستاذ الجامعة وتقييم عمله بشكل متكامل أهم من الاعتبارات المادية، كما أن هذا المشروع يفتح باباً جديداً لتمييز المقربين من السلطة من خلال بنود للدخل تتمثل في المشاركة في أنشطة الاتحادات الطلابية، ووضع الخطط الاستراتيجية للكليات، والعمل في المشاريع والوحدات الخاصة، وهي كلها أمور تقوم على اختيار الإدارة التي يعينها

السيد الوزير بترشيح من أجهزة الأمن، وحتى هذه الزيادات المشوهة لم تدبر لها ما يكفى من الموارد بحيث ينتظم صرفها، وتجاهلت الدولة تماما المطلب الأول الخاص بزيادة دعم الجامعات العامة، والذى من دونه لا إصلاح لجامعة ولا تقدم ولا نهضة.

<u>ثالثا</u>: دور الإخوان المسلمين والأحزاب والقوى السياسية

كان النقابيون يشعرون بأن استخدام الحزب الوطني لقانون ١٠٠ للنقابات أشبه بتطبيق الأحكام العرفية وأحكام الطوارئ بحجة الفزاعة المسماة الإخوان المسلمون، تم توظيف هذا القانون لمنع العمل النقابي والحركة النقابية من التحول لجماعات ضغط مؤثرة اجتماعيا وسياسيا، والحقيقة أن الإقبال المتزايد على الانضمام للنقابات المهنية وتزايد حجم عضويتها والاحتياج الشديد لخدماتها ودورها المهني والخدمي والاجتماعي ومساهماتها في القضايا الحيوية للمجتمع والدولة، جعل هذا كله عددا من النقابات المهنية كالمهندسين والأطباء والصيادلة والعلميين جذابا للتوجه الحركي لجماعة الأخوان المسلمين أكثر من غيرها.

ويتبنى الإسلام السياسي المعاصر جماعات اجتماعية متعددة أهمها قطاعات الطبقة الوسطى من المهنيين وبعض رجال الأعمال خصوصا الذين كونوا ثرواتهم من خلال استغلال نشاطهم السياسي وحصلوا على دعم السعودية وغيرها واستفادوا من دعم المنظمات الإسلامية ومن هيمنتها على النقابات المهنية.

وقد قادت الإسلام السياسي فئات اجتماعية مختلفة من فترة لأخرى ولكن ظلت القاعدة الشعبية الجاهزة لتأييده موجودة وسط الفئات التي لم تندمج جيدا في عالم الحداثة ولم تستفد منه جيدا، خصوصا في الريف والأقاليم .. وهم يختلفون في توجهاتهم بين جماعات مارست العنف ضد الدولة (ثم تابت) وجماعة الإخوان الأكثر ذكاء ومرونة والذين رغم ما يبدو أن علاقتهم بالنظام هى علاقة عدائية ليست في الواقع كذلك أبدا؛ فرغم تعرضهم للقمع، كانوا معظم الوقت في حالة مودة وتعاون

مع السلطة ،بخلاف التقارب الأيديولوجي وقد شكلوا احتياطيا استراتيجيا للنظام ،والسلفيين الأكثر تدينا وصراحة والمعادين للحداثة.

ورغم أن الإسلاميين هم نتاج للحداثة أو بالأصح لمضاعفاتها لم نرهم أبدا يتزعمون حركات ديموقراطية أو مساواتية أو يؤيدون حقوق العمال والفقراء عموما أو يدعون لحقوق **المرأة أو** حقوق الأقليات أو للتقدم العلمي،وقد كانوا - مثلا - دائما في طليعة مؤيدى الختان وقمع النساء والعداء لنظرية التطور وكانوا هم المتحفظين علي نقل الأعضاء والعلاج بالجينات والهندسة الوراثية..وأعداء الحريات الشخصية مثل حرية الاعتقاد.. فهم يحملون جرثومة الماضي قبل الحداثي ويستخدمونها كسلاح في وجه النظام. تؤكد وثيقة الإصلاح الصادرة عن الإخوان في مارس ٢٠٠٤ رؤيتهم الاستبدادية. فبرغم أنها لا تضع شروطا بشأن تشكيل الأحزاب، فإنها تطرح قيام "نظام برلماني دستوري ديمقراطي في نطاق مبادئ الإسلام"، ونظام تعليم يتفق مع ما تسميه الجماعة "ثوابت الأمة وخصوصيتها الثقافية وميراثها الحضاري"، مع "دعم المعاهد الأزهرية والكليات الشرعية"، و"إحياء نظام الحسبة"، و"تحقيق التدين والربانية في المجتمع"[١٦]

٩- مستقبل الحركة الاحتجاجية في النقابات المهنية:

إن مصر لم تشهد هذا الكم من الاحتجاجات العمالية والسياسية منذ أكثر من ٥٠ عاما، وقد وجد جويل بينين المؤرخ الرائد أن ما لا يقل عن ١.٧ مليون عامل شاركوا في إضرابات واحتجاجات عمالية في الفترة ما بين٢٠٠٤ إلى ٢٠٠٨.

لا بديل عن الاهتمام بتطوير هذه الاحتجاجات عبر معادلة مختلفة بمكونات ثلاثة:

وجود تنظيمات جماعية فعّالة، وبلورة مطالب عامة محددة، وتبني إستراتيجية تعمل على رفع تكلفة بقاء الأوضاع على ما هي عليه.

هذه المكونات هي عوامل قوة وضغط ناعمة مكّنت تحركات مماثلة من الصمود والنجاح أمام أعتى النظم الشمولية والتسلطية والعنصرية، قد يرى البعض أن البديل هو تكبيد الحكومة الثمن من خلال إستراتيجية للتحرك الجماعي المنظم، تستخدم فيها كل وسائل المقاومة المدنية السلمية والتضامن العمالي والمهني. وكلما استمرت الاحتجاجات استمرت الحكومة في إنفاق ملايين الجنيهات سنويًا على أفراد قوات الأمن وذلك بدلا من توجيه هذه الملايين إلى قطاعات أخرى كما أن استمرار الاحتجاجات والاعتصامات يهدر الملايين من ساعات العمل سنويا. وتتفاعل رؤية النخب النقابية المهنية مع القوى السياسية ومؤسسات العمل المدني ويتطور هذا التفاعل لدمج رؤية الحركة الاحتجاجية المهنية مع المطالب العامة لحركة شعبية تتصاعد وتنضج شعاراتها يوميا.

المراجـع

(١) د.عمر الزعفورى، الحركات الاجتماعية الحضارية فى المجتمعات التابعة، عالم الفكر

العدد-1 المجلد -38 يولية 2009

(٢) المنظمة المصرية لحقوق الانسان، التقرير السنوي لحالة حقوق الانسان في مصر ٢٠٠١

(4) (3) Touraine, A. Sociologie de l'action, Editions Seuil, Paris 1965. 33

Scott, Alan Ideology and the New Social Movement, London, Unwin Hyman Ltd.1990,

(٥) ندوة العولمة والتحولات المجتمعية في الوطن العربي مهداة إلى د.سمير أمين ، تحرير

د. عبد الباسط عبد المعطي، مركز البحوث العربية والأفريقية بالتعاون مع الجمعية العربية

لعلم الاجتماع، مكتبة مدبولي ١٩٩٩.

(٧) د.عمر الزعفورى، الحركات الاجتماعية الحضارية فى المجتمعات التابعة، عالم الفكر العدد-1 المجلد -38 يولية 2009.

(٨) د. طارق البشري - محاولة للفهم جريدة الشروق٢٦ فبراير ٢٠١٠

(٨) د. أحمد السيد النجار، الاقتصاد المصري في العقود الثلاثة الأخيرة، مركز البحوث العربية والأفريقية ٢٠١٠،

(٩) عبد الخالق فاروق، مشروع للإصلاح الدستوري في مصر، من تقديم د .محمد السيد سعيد ص7

مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان، سلسلة مبادرات فكرية 2004 (25)

(١٠) د. أحمد الأهواني، تأثير تغير العوامل الثقافية والاجتماعية / الاقتصادية والدينية على الحريات الأكاديمية بالجامعات المصرية، ملتقى اليونسكو للحريات الأكاديمية في أفريقيا والعالم العربي في الإسكندرية ١٠-١١ سبتمبر٢٠٠٥ (بحث باللغة الانجليزية)

(١١) د. عماد صيام " الحركة المصرية من اجل التغيير "كفاية.".حركة اجتماعية من نوع جديد ، ندوة حركات الرفض الاجتماعي الجديدة وحركة استقلال القضاء، مركز البحوث والدراسات السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية ،جامعة القاهرة ،يونيو ٢٠٠٦

(١٢) د.عماد صيام خريطة الاحتجاجات السلمية فى مصر مؤشرات أولية على تخلق مجتمع مدني من نوع جديد

ورشة الحركات الاحتجاجية فى مصر، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام

فى ٢٠٠٩/١٢/٦

(١٣) رشا عزب، النقابات فى مصر تنظيمات بلا دور تحت رحمة القوانين، الحوار المتمدن- العدد ٩٩٧

- ٢٥ أكتوبر٢٠٠٤

(١٤) محمد ربيع – مجلة أكتوبر العدد 1735 يناير 2010.

(١٥) إلهامي الميرغني، مفهوم ودور النقابات المهنية في مصر، برنامج الملتقى الديمقراطي الرابع

(مستقبل العمل النقابي في مصر) نحو بناء فضاءات ديمقراطية جديدة ٢٧-٢٨ فبراير٢٠١٠

(١٦) د. عادل العمري، إعادة نقد الثورة المصرية، الحوار المتمدن ديسمبر٢٠١١.

طلال شكر

اعتصام الضرائب العقارية

طريق الاستقلال النقابى

فى عام ١٨٨٣ أنشئت مصلحة الضرائب العقارية، وبهذا تكون أقدم جهاز ضريبى فى مصر. ينتشر هذا الجهاز فى كل ربوع مصر فبالإضافة إلى المدن يغطى حوالى ٦ آلاف قرية ونجع تابعين لتسعة وعشرين مديرية، يتركز عملها بشكل أساسى حول جباية الضرائب على الأطيان الزراعية فى الريف، وعلى العقارات المبنية والملاهى وظلت المصلحة بجميع موظفيها والعاملين بها تابعة لوزارة المالية حتى صدور قرارى وزير المالية ١٩٧٤/١٣٧/١٣٦ واللذين قضيا بنقل التبعية المالية والإدارية للمحليات مع الإبقاء على التبعية الفنية لوزارة المالية، وبقيت المصلحة بالقاهرة وحدها ضمن وزارة المالية، ومنذ ذلك التاريخ أدى الازدواج فى تبعية المديريات ما بين الحكم المحلى والمصلحة إلى كثير من المشاكل التى أثرت بالسلب على العمل ذاته، كما أضرت بمصالح العاملين، حيث ضاعت حقوقهم المالية ما بين المحليات والمصلحة وانخفضت دخولهم بشكل كبير مقارنة بأقرانهم فى المصالح الإيرادية الأخرى حيث كان الفرق بين أجورهم والأجور فى بقية المصالح الإيرادية الأخرى المماثلة من ١:١٠.

وقد نتج عن هذه التبعية المزدوجة مجموعة من النتائج يأتى فى مقدمتها تفكك الجهاز والفساد الذى استشرى فيه بالإضافة إلى التدهور الشديد للأحوال المالية والإدارية للموظفين، وذلك لاقتصار المزايا المالية والوظيفية على العاملين بالمصلحة بالقاهرة وعددهم ٥٠٠ موظف وعامل دون بقية العاملين المنتشرين فى ربوع مصر وعددهم ٥٥ ألف موظف وعامل موزعين على المحليات، وبينما تم حرمان الأغلبية الساحقة من الترقى بعد الدرجة الأول كان الترقى إلى الوظائف الأعلى والقيادية من نصيب هذا العدد الضئيل فى المصلحة، وأصبح استيراد القيادات يتم من المصلحة دون العاملين بالمديريات أصحاب الخبرة الأصيلة فى أعمال الضرائب العقارية، أضف ذلك وهو الأكثر غرابة ضآلة الأجور التى يحصل عليها هذا القطاع الكبير من الموظفين والعاملين فى ظل ظروف عمل سيئة،

وإمكانيات محدودة ومقار عمل أبسط ما يقال عنها إنها لا تصلح للآدميين، وقد انعكس ذلك على الأداء الوظيفى من إهمال التحصيل أو انحراف لدى البعض لاستكمال الاحتياجات الضرورية وهو الآداء السلبى للموظف حينما يشعر بالظلم والمهانة. كانت النتائج المباشرة لفصل العاملين بالمديريات عن وزارة المالية:

١-غياب الرقابة والإشراف والمتابعة وضياعها بين المحليات ووزارة المالية فأثر ذلك تأثيرا كبيرا على العمل.

٢-ضياع كل الحقوق التى يحصل عليها العاملون فى جباية المال العام وضياع حقوقهم وحيرتهم بين المحليات ووزارة المالية.

٣-توقف الترقى والنمو الوظيفى للعاملين عند الدرجة الأولى، ولم تحل الدرجات النمطية التى أنشأت بمسمى كبير (مدير عام تكرارى) المشكلة[١].

تأسيس اللجان النقابية

لم يكن العاملون بالضرائب العقارية وكافة أنواع الضرائب مدرجين فى أى تصنيف نقابى وكانوا يتبعون قسراً نقابة البنوك دون وجود منظمات نقابية داخل الضرائب العقارية وفى منتصف الثمانينيات إتجه موظفوا الضرائب العقارية إلى تشكيل لجان نقابية للدفاع عن حقوقهم، وبالرغم من أن القانون يسمح بذلك إلا أن هذه المحاولات قوبلت بحرب شرسة من الإدارة، ومن التنظيم النقابى الذى كان يضع العراقيل أمام قبول إيدع أوراق التأسيس، وشاركت القوى العاملة فى ذلك بتعطيل الإجراءات، وكانت النتيجة أن الموظفين فى المديريات السبعة وعشرين لم يستطيعوا إلا إنشاء "سبع لجان نقابية فى ٢٧ محافظة بنسبة ١٠% من العاملين فقط وقد حاولوا من خلال اللجان النقابية نقل الظلم الواقع علينا للتنظيم (النقابة العامة للبنوك

---

[١] كمال أبو عيطة. ملحمة اعتصام موظفى الضرائب العقارية. اعداد جمال عويضة مركز الدراسات الاشتراكية.

والضرائب والاعمال المالية) والمسئولين فى الدولة عبر التلغرافات والعرائض ولا من مجيب" [٢].

مؤتمر عام ١٩٩٦

انتقل العمل إلى مستوى آخر اعتمد بشكل أساسى على العاملين وكان ثمرة الجهود التنظيمية انعقاد **أول مؤتمر لموظفى الضرائب العقارية** فى ميت غمر مايو **١٩٩٦** حضره عاملين من أنحاء الجمهورية، وكان محور المؤتمر إلغاء القرار الوزارى ١٣٦ لـ ١٩٧٤، وبعد الاجتماع قام العاملون بالاتصال بأغلب أعضاء مجلس الشعب، واستطاعوا نقل قضيتهم للمجلس الذى أصدر توصية فى مايو ١٩٩٧ بإعادة تبعية العاملين بالضرائب العقارية لوزارة المالية ومساواتهم بالعاملين بديوان مصلحة الضرائب العقارية بالقاهرة، وإلغاء القرار الوزارى ١٣٦ لسنة ١٩٧٤، وأرسلت التوصية **لمجلس الوزراء للتصديق عليها فلم يستجب** لذلك، وحاولوا بطريق أخر إلهاء العاملين بتخصيص بعض المبالغ للمحافظات الغاضبة، وتوفير مخصصات للجهود غير العادية تفوق نسبة الـ ٣٠% التى يقوم العاملون بصرفها، ولجأت المحافظات إلى تصرفات فردية عن طريق المحافظين التابعين لهم، ونجح البعض منهم فى الحصول على نسبة ٥٠% جهود غير عادية إلا أن ذلك اقتصر على بعض المحافظات دون صدور قرار على مستوى الجمهورية.

لم تتوقف محاولات موظفى الضرائب العقارية فى سعيهم نحو الحصول على حقوقهم فتجمع **٢٠٠ موظف فى مارس ١٩٩٩** أمام مجلس الشعب بعد أن طردوا من النقابة العامة للبنوك التى استنكرت هذا التجمع، فما كان منهم إلا أن تجمعوا فى ميدان التحرير ومنه إلى وزارة المالية ووزارة التنمية الإدارية قبل الوصول لمجلس الشعب، ونجحت هذه التحركات فى تقنين الـ ٥٠% جهود غير عادية وتوفير

---

[٢] مكرم لبيب. نوبه صحيان. صوت الضرائب العقارية الحر أكتوبر ٢٠٠٨.

الاعتمادات اللازمة لها، كما حصل العاملون على ٢٥% حافزا إثابه كانوا يحرمون منه بحجة أنه لا يسرى على العاملين الذين يحصلون على جهود غير عادية، كما استحدثت وزارة الإدارة المحلية وظيفة كبير باحثين وهى درجة تتساوى مع درجة مدير عام دون اختصاصاتها الوظيفية وسلطاتها الإدارية، لكن هذا لم يحل مشكلة الترقى إلى وظائف وكيل المديرية أو وكيل الوزراء بالمديريات حيث كانت المصلحة بالقاهرة مفرخه لتفريخ القيادات التى تتولى القيادة بالمديريات.

"انتهت حركة موظفى الضرائب **العقارية (عام ٢٠٠٠) بحصول الموظفين على بعض** مطالبهم، وكانت بمثابة مسكن، ونامت الحركة لفترة طويلة لأن قياداتها أفقها محدود ولأنهم كانوا من قيادات التنظيم الرسمى وفى ٧ محافظات فقط وكانت مشاركة المحافظات ضعيفة لضعف قياداتها وظل الوضع على ذلك **حتى عام ٢٠٠٧. حيث عادت الحركة الاحتجاجية** لموظفى الضرائب العقارية، بسبب وجود حركات احتجاجية كسرت حاجز الضعف الذى انتاب الحركة وفى مقدمتها إضراب عمال شركة مصر للغزل والنسيج بالمحلة الكبرى ديسمبر ٢٠٠٦ وارتفاع الأسعار فوق القدرة على التحمل، وكان لابد من نقله فى أوضاع الموظفين لحل المشكلة" [١].

المحافظات تحتج

لقد كان لنمو الحركة الاحتجاجية العمالية واتساع نطاقها وتنوع خبراتها وتعدد أساليبها وقدرتها على انتزاع مكاسب بفعل الاعتصامات والإضرابات أثره على كثير من القوى الاجتماعية وبعض فئات العاملين من أطباء ومعلمين وموظفين وكان من بين من تأثروا بذلك العاملون بالضرائب العقارية حيث كانت الشرارة الأولى فى ٢٠٠٧/٩/١١ باعتصام موظفى الضرائب العقارية بالجيزة "كنت متخوفاً من رد فعل زملائى لمعرفتى أن الموظفين مذبذبين فعرضت عليهم فكرة أخذ أجازة

---

[١] جلسة نقاشية مع كمال أبو عيطة يوم السبت ٢٠٠٩/٦/٦.

عارضة بشكل جماعى نعلن بها اعتراضنا، ولكن نتيجه المناقشات فاقت كل توقعاتى، وتم الاستجابة بالتوقف عن التحصيل والإضراب عن العمل، بل والاعتصام" [1] ورغم التهديدات الإدارية نجح القادة عبد القادر ندا وكريمة جمعة حنفى وفاطمة النبوية وإيمان موسى وأمال حسين وسلوى واسيلى وعزيزة رشاد ومنى أنيس وسارة (الشهيرة بصفية زغلول) ومرفت قاسم وليلى الشريف وعادل وعبد المنعم نصر والشيخ مجاهد وعبد الحميد عقل ومحمد كاسب وصفاء زكى وعبد الحكيم إبراهيم ونجاة وعايدة حمودة وفتحى العباسى فى حشد ١٠٠٠ موظف وعامل فى الاعتصام أمام مجمع المصالح بالجيزة وتزايد العدد إلى أكثر من ٢٥٠٠ متظاهر نظرا لانضمام موظفين آخرين من مجمع المصالح واستمرت المظاهرة من التاسعة صباحا حتى الثامنة مساءً، وكان هذا كافياً"[2] حيث "تم توجيه رسالة شفوية من خلال الاعتصام إلى المسئول الأول بوزارة المالية لتنفيذ مطلبين رئيسيين الأول إعادة تبعية الضرائب العقارية لوزارة المالية مثل باقى قطاعات الضرائب الأخرى والثانى المساواة فى المعاملة المالية ما بين موظفى المديريات بجميع المحافظات مع موظفى **مصلحة الضرائب العقارية بالقاهرة (الديوان العام) الذين كانوا يتقاضون أربعة أضعاف نظرائهم بالمحافظات[3].** بعد اعتصام الجيزة تحركت المحافظات للتعبير الجماعى عن مطالبهم" عندما سُدت كل الأبواب فى **وجوهنا** قررنا العمل من خارج النقابة وقررنا التخطيط لوقفات فى المحافظات كتدريب وتجهيز لتحرك جماعى واسع"[4] فقد "اعتصم نحو ١٠٠٠ موظف بالضرائب العقارية بالمنصورة

---

[1] كمال أبو عيطة ملحمة اعتصام موظفى الضرائب العقارية إعداد جمال عويضة مركز الدراسات الاشتراكية ٢٠٠٨.

[2] كمال أبو عيطة ملحمة اعتصام موظفى الضرائب العقارية إعداد جمال عويضة مصدر سابق.

[3] جلسة نقاشية مع عبد القادر ندا. النقابة العامة للضرائب العقارية.

[4] م‍كرم لبيب. نوبه صحيان صوت الضرائب العقارية الحر أكتوبر ٢٠٠٨.

ووسط اسطبل للمواشى احتشدوا احتجاجا على أوضاعهم المالية واستمرار فصلهم عن وزارة المالية وتبعيتهم للمحليات وتقدم المظاهرة مكرم لبيب عبد السيد رئيس اللجنة النقابية، وصلاح محمد عبد السلام نائب الرئيس، وجمال محمود عويضة أمين عام النقابة ومنصور الحسينى أمين الصندوق، على السعيد محمد حسن الأمين العام المساعد، ونجلاء فتحى عبد العزيز، ومحمود عبد العظيم سلامة، ومحمد السيد عبد الرحمن، والسيد محمد إبراهيم رزق أعضاء النقابة، وممدوح الشامى، وعماد شعبان، وأيمن السيد على أبو غزة وعبد الغنى السيد عباس، ومحمود قاسم، وكريمة علوى والسيد الحديدى، وأكد المتظاهرون أنه **فى حالة عدم الاستجابة لمطالبهم سينظمون إضرابا عاما يبدأ يوم ٣٠** سبتمبر ٢٠٠٧ بالمحافظة تتبعه **اعتصامات متتالية فى محافظات أخرى"[١].**

انقلب حال **بنى سويف** المدينة والمحافظة التى تتسم بالهدوء "عرفت باعتصام مأمورية الجيزة من زميل لى فى العياط ثم تشاورت مع زملائى بهدف تنظيم تحرك فى محافظتنا، وقد كان حيث نظمنا وقفة احتجاجية يوم ٢٠٠٧/٩/٣٠ وكان التجمع بمنطقة صلاح سالم التى يقع بها العديد من المصالح الحكومية ومن بينها الضرائب العقارية، واستمرت الوقفة من الصباح حتى الساعة الواحدة وانتهى الإضراب، وقد أمر مدير المصلحة بانصراف الموظفين مبكرا فأدى هذا إلى تفرق الوقفة مبكرا"[٢].

وفى المحافظات الأخرى وبالرغم من معاناه الموظفين من تبعيتهم للمحليات وتأييدهم للتحركات فلم يتم تنظيم حركات احتجاجية بها لسيطرة عناصر تابعة للتنظيم النقابى الحكومى على النقابة بهذه المحافظات **"عرفت من الإعلام** أن زملائى

---

[١] جمال محمود عويضة ملحمة اعتصام الضرائب العقارية إعداد جمال عويضة. مركز الدراسات الاشتراكية.

[٢] جمال الصادق نوبة صحيان صوت الضرائب العقارية الحر أكتوبر ٢٠٠٨ مصدر سابق.

بالجيزة والدقهلية بدأوا في الحركة لكن الوضع فى القليوبية لم يكن يسمح بغير الحركة الفردية فشاركت بمفردى فى الاعتصامات الجماعية ابتداءا من اعتصام الاتحاد العام للعمال"[٣].

كانت الوقفات الاحتجاجية بالجيزة والدقهلية وبنى سويف مصدر إلهام لموظفى الضرائب العقارية خصوصا بعد التغطية الصحفية والإعلامية الواسعة من الصحافة المستقلة (الدستور- البديل- المصرى اليوم- الوفد- صوت الأمة- الكرامة).

"كانت أول مشاركة لى فى الوقفة الاحتجاجية أمام وزارة المالية بناءاً على دعوة من مكرم لبيب الذى رأيته لأول مرة ٢٠٠٦، وكنت بمفردى ممثلا عن الشرفية وكان زملائى يسخرون منى عندما يعلمون أننى ذاهب للتظاهر، ولكن الوضع تغير أثناء اعتصام شارع حسين حجازى حتى وصل العدد فى نهايته إلى **٦٠ موظف من الشرقية**[٤]. وهكذا توالت مشاركات المحافظات فى الحركة رغم الحصار الإدارى فى كل مديرية فامتد النشاط إلى البحيرة، المنوفية، الإسماعيلية، دمياط، الغربية، وفى أسوان سلم الموظفين قسائم العمل للإدارة. لقد بدأ الاحتجاج الشامل فى كل مديريات الضرائب العقارية ومن خلاله اكتسب قادة الإضراب خبرات كبيرة فى أساليب الدعوة والتنظيم والحشد. لقد كان للوقفات الاحتجاجية التى نظمها قادة الضرائب العقارية بالمحافظات أهميتها فى الإعلان بقوة عن مشكلة بلغ عمرها ثلاثة وثلاثون عاما، وفى قطاع لم يعرف هذا النوع من الأساليب الاحتجاجية فى المطالبة بحقوقه، ومن خلال هذ الاحتجاجات وعن طريق الإعلام المستقل والحزبى بل والحكومى تعرف المجتمع المصرى على مشكلة موظفى الضرائب العقارية ووصل صوت القادة إلى جميع المحافظات عبر الدستور والبديل

---

[٣] طارق مصطفى نوبة صحيان صوت الضرائب العقارية الحر أكتوبر ٢٠٠٨.

[٤] أحمد عبد الصبور عضو اللجنة العليا للإضراب. نوبه صحيان صوت الضرائب العقارية مصدر سابق.

والمصرى اليوم والوفد والكرامة حتى الصحف التى كانت تنقل أخبار الحركة بشكل سلبى ساعد ذلك على وضع المشكلة فى بؤرة الضوء وبشكل يومى مع دخول القنوات الفضائية المجال خصوصا برنامج العاشرة مساء كان من الممكن أن يمنع السياج الأمنى، والتعتيم نتيجة الإعلامى، والحصار النقابى الحكومى من وصول صوتنا ومطالبنا للمسئولين ولكن هذه الصحف اخترقت كل الحواجز وكان نتيجه ذلك": ١-تعاطف الرأى العام معنا فى كل مراحل حركتنا بأفضل من كل توقعاتنا ٢- أوصلت رسالتنا لمن بيده القرار ٣- أن بعض المناطق التى كان من الصعب علينا الوصول إليها اخترقتها الصحافة الخاصة والمستقلة والحزبية ٤- مثلت لنا سياج أمان من بطش الأجهزة" [٢] استخدم قادة الضرائب العقارية حصاد الحركة فى التجمع أمام وزارة المالية يوم ٢١ أكتوبر ٢٠٠٧، وكان وراء هذا المشهد خبرات حقيقية فى التنظيم والحشد وقيادة التجمعات بشكل بسيط وسهل، والمراقب للأحداث عن قرب لا يجد صعوبة فى التعرف على المشهد بكل تفاصيله فقادة الجيزة والدقهلية كان لهم دور كبير فى الترتيب لهذا الحدث الذى نقل الحركة إلى مستوى متقدم، حيث تم الاتصال بكافة المحافظات والاتفاق على حضور أكبر عدد ممكن والتظاهر فى القاهرة "فى **٢١ أكتوبر تحولت ٤٠٠ مأمورية ضرائب** و١٠٠ مقر إدارة فى أنحاء مصر إلى ثكنات عسكرية يحيط بها أفراد أمن من كل شكل لمنع الموظفين من الخروج والمشاركة فى الاعتصام فى القاهرة وعلى الرغم من ذلك وفى **تمام الساعة التاسعة صباحا كان أمام وزارة المالية ٧ آلاف موظفا من موظفى الضرائب العقارية** من الدقهلية والقليوبية والمنوفية والجيزة والمنيا وبنى سويف والفيوم جاء معظمهم فى **أتوبيسات**"[١] . "فى الدقهلية كان لابد من التنظيم

---

[٢] كمال أبو عيطة جلسة نقاشية مع نقيب نقابة الضرائب العقارية المستقلة.

[١] كمال أبو عيطة نوبة صحيان. صوت الضرائب العقارية ...... أكتوبر ٢٠٠٨ مصدر سابق.

بشكل جيد وخصوصا بعد النشر فى الصحف الرسمية وغير الرسمية والإذاعات والتلفزيون والقنوات الفضائية عن مناقشة مشروع العقارات المبنية فى دوره مجلس الشعب الحالية فكان لابد من الجلوس مع أعضاء مجلس الشعب والشورى بالمحافظات ومناقشة مشروع القانون حتى يكون واضحا فى أذهانهم وأيضًا محاولة كسبهم إلى صفوفنا أثناء المناقشة" [١] وبعد هذه الخطوة كان لابد من رسم خطة الحركة إلى القاهرة "تم الاتصال بالعناصر الفعالة فى كل مأمورية حيث يشمل الدقهلية" ٢٣ مأمورية بالإضافة إلى ديوان عام المديرية وبالتالى تجمع" ٤٠٠ عضو وبحضور عدد كبير من المديرية تم عمل كشف مرفق حُددت فيه الاعداد التى ستتوجه إلى القاهرة، وتم التجمع على الطريق الدائرى بناحية قرية سلكا وتحركنا على الطريق باتجاه مأمورية أجا ومأمورية ميت غمر مركز وبندر وتحركنا بأسرع ما يمكن إلى القاهرة على الطريق الدائرى، وصلنا فى الميعاد المحدد وهو الثانية عشر ظهرا أمام وزارة المالية فى مظاهرة على مستوى الجمهورية لم يحدث مثلها من قبل"[٢].

"كان الهدف مقابلة وزير المالية ولكن لم يتم مقابلته لوجوده خارج مصر، وتم مقابلة ممتاز السعيد مستشار وزير المالية ومدير المكتب الفنى بوفد مكون من (كمال أبو عيطة كريمة جمعة- مرفت قاسم- عبد القادر ندا- محمد البجيجى- عبد الناصر شديد- مكرم لبيب – جمال عويضة- طارق مصطفى كعيب - على مصطفى- أحمد

---

[١] جمال عويضة ملحمة اعتصام الضرائب العقارية. مركز الدراسات الاشتراكية مصدر سابق.

[٢] جمال عويضة ملحمة اعتصام الضرائب العقارية. مركز الدراسات الاشتراكية مصدر سابق

أبو اليزيد الشافعى) وأكد مستشار الوزير للوفد أنه لا يملك القرار وحاول إقناعنا بانتظار عودة الوزير وأن الموضوع فى يد رئيس الوزراء وليس وزير المالية"[٣].

المسيرة الكبرى

بعد خروج وفد التفاوض ومعرفة الحشد نتيجة المقابلة انطلق هتاف كريمة علوى القادمة من الدقهلية "هنوردها خالية" وهو هتاف تردد بعد ذلك فى كل الوقفات الاحتجاجية وفى كل المديريات. رفض المعتصمون الرحيل **وقرروا الذهاب إلى رئاسة الوزراء فى مسيرة طولها ٢٤ كيلو متر مشيا على الأقدام"[٤]**

"كان الأمن مصاحبا لنا وكان يحاول أن يحضر لنا أتوبيسات لمنعنا من السير فى الشوارع، ولكننا رفضنا واستمرينا فى السير فى طابور رائع، واضطر كل قسم شرطة كنا ندخل فى دائرته إلى وقف المواصلات حتى مرورنا". [٥]

"وصلنا إلى مجلس الوزراء، وهناك لم نجد من يقابلنا سوى موظف متواضع فى مكتب الشكاوى. واستشاط المعتصمون غضبنا" نتيجة الاستهتار الذى قوبلوا به وأرادوا الاستمرار فى اعتصامهم، ولكنى وجدتهم فى شدة الإرهاق نتيجة للمسيرة وأقنعتهم بتعليق الإضراب حتى ٣ ديسمبر"[١] اقتنع الجميع بتعليق الاعتصام "وأخذ كمال أبو عيطة يردد القسم ومن ورائه جميع المعتصمين أمام مجلس الوزراء بأننا سنواصل الإضراب ولن تغمض لنا عين حتى نحصل على حقوقنا"[٢] عاد

---

[٣] جلسة نقاشية مع عبد القادر ندا أمين عام نقابة الضرائب العقارية المستقلة.

[٤] كمال أبو عيطة نوبه صحيان. صوت الضرائب العقارية الحر أكتوبر ٢٠٠٨ مصدر سابق.

[٥] جلسة نقاشية مع عبد القادر ندا أمين عام نقابة الضرائب العقارية

[١] كمال أبو عيطة نوبه صحيان. صوت الضرائب العقارية الحد أكتوبر ٢٠٠٨ مصدر سابق

[٢] جلسة نقاشية مع عبد القادر ندا أمين عام الضرائب العقارية

المعتصمون بخيبة أمل كبيرة، وكان هناك تصميم على العودة يوم ٣ ديسمبر لمعاودة الاعتصام ولكن حدثت عدة متغيرات فى هذه الفترة حيث تم طلب وفد لمقابلة مسئول بوزارة المالية بخصوص المطالب التى أعلنها موظفوا الضرائب العقارية، وذهب بالفعل وفد أوائل شهر نوفمبر لمقابلة المسئول، ولكن بعد وصول الوفد الوزارة قابلهم اللواء مدير الأمن وتم التعامل معهم بشكل مهين، ولم يقابلهم وكيل الوزارة الذى قام باستدعائهم، وكان لابد من رد قوى وعدم الانتظار لـ ٣ ديسمبر فقررنا تنظيم اعتصام بعدها بيومين داخل مقر الاتحاد العام للعمال "فى الحقيقة أن اللجنة العليا للإضراب كانت تقوم فى كل مرة يتقرر فيها الاعتصام باختيار درجة الحشد والمكان الذى سيكون محلا للاعتصام ولأنه كان الممكن أن يكون هناك مبيت لذلك كان قرارنا بالاعتصام داخل الاتحاد، ونجح **الاعتصام بالفعل يوم ١١/١٣** واستمر لمدة يومين تم الاجتماع خلالها بحسين مجاور الذى كان يعطى وعود زائفة، ويطلب فض الاعتصام وإعطاؤه فرصة للتفاوض مع وزير المالية، وكان اليوم التالى افتتاح الدورة البرلمانية ومر رئيس الجمهورية من فوقنا (شارع الجلاء) متوجها لمجلس الشعب وافتتح خطابه بمناشدة وزير المالية حل مشكلة الضرائب العقارية، وقررنا الاستمرار فى الاعتصام بعد الخطاب وكانت المفاوضات هذه المرة مع عبد الرحمن خير عضو مجلس الشورى، وأثناء المفاوضات مساء اليوم التالى كان هناك واحد أراجوز من العلاقات العامة فى الاتحاد وانتهز الفرصة ونزل للمعتصمين بمعاونة بعض الأفراد من اللجان النقابية والنقابة العامة للبنوك وأوهم المعتصمين أنه تم حل المشكلة ونزلنا من الاجتماع فوجدنا العدد قليل وعرفنا اللعبة (لعبة اتحاد العمال ونقابة البنوك) وقررنا تعليق الاعتصام ليوم ٣ ديسمبر ٢٠٠٧)[٣]

---

[٣] جلسة نقاشية مع عبد القادر ندا أمين عام النقابة العامة للضرائب العقارية

والغريب "أن التدخل الوحيد الذى قامت به وزيرة القوى العاملة فى قضيتنا هو الاتصال بزميلتنا ميرفت قاسم أثناء الاعتصام ونصحتها بالانسحاب هى وبقية النساء قائلة "مش أصول تقعد النساء إلى جوار الرجال"[٤].

وعن فض الاعتصام كرر حسين مجاور عن طريق نائبة عبد الرحمن خير "قائلا خلونى راجل متبقوش قاعدين فى بيتى ومش عارف اخرجكم وتبقوا عاوزنى أتفاوض باسمكم فقال كمال لم اعترض على الفض عبد الناصر قبل الهدنة ليس حبا فى أمريكا وإسرائيل، ولكن ليتمكن من بناء حائط الصواريخ وهذه ستكون خطتنا، وبذلك تم تعليق الاعتصام حتى ٣ ديسمبر"[١].

"اتفق الجميع على قيام كل محافظة من محافظات مصر بوضع استراتيجية وخطة عمل بداخلها وتقوم اللجنة العليا للإضراب بالتنسيق بين المحافظات ففى الدقهلية على سبيل المثال تم تحديد التكليفات لكل مندوب وعدد المعتصمين والأيام التى سيقضونها فى الاعتصام على أن يظل عدد الدقهلية الثابت فى مقر الاعتصام ٦٠٠ معتصم يوميا وألا يقل العدد عن هذا الرقم بل يتم زيادته قدر الإمكان وقد أنضم إلينا من دمياط الزميل صلاح صفوت وكان له دور كبير فى اعتصام ٣ ديسمبر" [٢]

وإلى جانب الدقهلية برزت محافظة الجيزة بقدرتها على حشدا المعتصمين خصوصا فى الأيام الأولى للإضراب وهى أصعب أيام الإضراب، وكان للقدرات

---

[٤] كمال أبو عيطة نوبة صحيان صوت الضرائب العقارية الحر أكتوبر ٢٠٠٨ مصدر سابق.

[١] مكرم لبيب نوبة صحيان صوت الضرائب العقارية الحر أكتوبر ٢٠٠٨ مصدر سابق

[٢] جمال عويضة ملحمة اعتصام موظفى الضرائب العقارية مصدر سابق.

التنظيمية لقادتها أثره الكبير على استمرار الحشد بالمعدلات المطلوبة بل زادت كثيرا عن هذه المعدلات"[٣].

لم تكن استعدادات موظفى الضرائب العقارية للاعتصام والإضراب خافية على أحد، حيث تجرى الترتيبات على قدم وساق لحشد أكبر الإعداد أمام مجلس الوزراء يوم ٣ ديسمبر ففى يوم ٢٩ نوفمبر تنشر البديل "قرر ممثلوا المحافظات بمديريات الضرائب العقارية فى اجتماعهم أمس الاعتصام أمام مجلس الوزراء (٣ ديسمبر) والتظاهر أمام مديرياتهم فى المحافظات البعيدة، ومواصلة الامتناع عن التحصيل وذلك للمطالبة بمساواتهم ماليا مع زملائهم فى مصلحة الضرائب العقارية مما يعنى زيادة حوافزهم بنسبة ٤٠٠% على الأقل وإقالة إسماعيل عبد الرسول رئيس المصلحة، وقال بيان اللجنة العليا للإضراب أن موظفى الضرائب العقارية البالغ عددهم ٥٥ ألف موظف ردا على تجاهل المسئولين بالدولة لمطالبهم المشروعة، وعدم تنفيذ رئيس الاتحاد العام العمال حسين مجاور لوعوده بسرعة حل المشكلة وهى الوعود التى تم على أثرها تعليق اعتصامهم لمدة ثلاثة أسابيع لمنح فرصة حل المشكلة التى لم تسفر عن شئ وأضاف البيان أن موافقة وزير المالية على صرف ٨٨ مليون جنيه للعاملين فى مكتبه فى صورة مكافآت لمواجهة الغلاء وارتفاع الأسعار بينما تجاهل تماما العاملين بالضرائب العقارية الذين يأكلون الحصرم كان صبا للزيت على النار ودفع إعداد واسعة من العاملين للانضمام إلى حركة الاحتجاج الراهنة" [١].

---

[٣] لمزيد ممن التفاصيل راجع عن خطط الحشد راجع ملحمة اعتصام الضرائب العقارية صـ ٤٨ ووما بعدها.

[١] عبد الغفار شكر الصحافة المستقلة والاحتجاجات العمالية دراسة غير منشورة.

شارع حسين حجازى

"فى ٣ ديسمبر قمنا بعمل مناورة فأوحينا للجميع أننا سنبدأ الاعتصام لمدة ساعتين أمام مجلس الوزراء ثم ننتقل بعدها إلى الاتحاد العام للعمال لتكملة الاعتصام المفتوح بداخله"[٢]

تحركت التجمعات من مختلف المحافظات فى اتجاه مجلس الوزراء حيث "لاقى هذا المكان ارتياح كل الموجودين لخطورة المكان،والصدى الكبير لهذا الحدث، وأنه لم يكن غريب عليهم. تقابلنا بالاحضان والهتافات، الوجوه متآلفة وضاحكة ومبتسمة وبشوشة كأنك تعرفها من سنوات، والمكان جئناه مشيا على الاقدام لمسافة ٢٥ كيلو متر من مدينة تصر (وزارة المالية) إلى القصر العينى شارع حسين حجازى الذى لقب بعد ذلك بشارع الضرائب العقارية (الكل فى انتظار الكل) الدفوف والطبول والميكروفونات والهتافات والفرحة والصراخ مش مصدقين **أن يصل العدد فى هذا اليوم إلى أكثر من عشرة آلاف متظاهر**، والكل يتسابق. بدأت الهتافات الجميلة والقرار.. القرار.. مش ماشيين إلا بقرار) (المساواة- المساواة) (يا تساوونا بالمصلحة يا تودونا على المشرحة) (يا وزير المالية نظرة عطف للعقارية). وضعنا الحقائب والامتعة على الأرض أمام رئاسة مجلس الوزراء، وجلسنا حتى المساء، وكان من المقرر أن يكون المبيت فى الاتحاد العام وذلك لبرودة الجو وخوفا من الشتاء، ولكن فى السادسة مساءً أحضر الأمن الاتوبيسات حوالى ١٢ أتوبيس لتأخذ المعتصمين إلى مقر المبيت بالاتحاد العام للعمال، ولكن حدث شئ جميل جدا، وبميكروفون تم السؤال نذهب للاتحاد ولكن المعتصمين فضلوا المبيت مكان الاعتصام، وتعبنا جدا فى هذا اليوم. حيث الأغطية لا تكفى وبدون بطاطين، ولكن تحملنا فى هذه الليلة وبدأ اليوم الثانى ١٢/٤ بصلاة الفجر فى السيدة زينب والبعض

---

[٢] جلسة نقاشية مع عبد القادر ندا. أمين عام النقابة العامة للضرائب العقارية.

صلى فى الحسين، وبدأ كمال أبو عيطة طابور الصباح بتحية العلم وتعالت الأناشيد والهتافات الجميلة التى كانت وليدة اللحظة"[٣]

وفى نفس اليوم التالى ١٢/٤ تنشر المصرى اليوم "أن المعتصمين يمثلون ٢٢ محافظة رددوا قسما فى البداية (نقسم بالله العظيم أننا لن نفض اعتصامنا واضرابنا عن العمل لحين صدور قرار مالى يحسن من أجورنا). وأن الآلاف نظموا اضرابات واعتصامات متفرقة فى المحافظات" كما نشرت البديل أخبار عن الاعتصام "وسط حصار عربات ومصفحات وجنود الأمن المركزى، ورفع لافتات مكتوب عليها(مرتبنا يساوى جزمة ويساوى ٢ كيلو لحمة) وتعرض الموظفون لضغوط شديدة لإجبارهم على التراجع عن الاعتصام. وأن المشاركين يمثلون محافظات الجيزة والدقهلية وبنى سويف والفيوم والمنوفية وكفر الشيخ وشمال سيناء والشرقية فضلا عن اعتصام زملائهم فى الدقهلية والغربية، كما نشرت الجريدة تصريحات مكرم لبيب رئيس اللجنة النقابية بالدقهلية **وعلى السعيد** الأمين العام المساعد ورشدى عبد الحميد النجار ومنصور الحسينى عبد الرحيم"[١].

"فى ٤ ديسمبر توالت الضغوط بنقل الاعتصام من أمام مجلس الوزراء إلى مقر الاتحاد العام وقد فشلت الجهود التى بذلها الوسطاء، وفشلت جهود اتحاد العمال فى أحتواء الأزمة، واتهم المتظاهرون الحكومة والاتحاد بالتسويف، وقرر المعتصمون الاستمرار فى الإضراب على مستوى الجمهورية والتوقف عن العمل تماما، والتوقف عن تحصيل الضريبة وعدم فض الاعتصام" [٢]

---

[٣] جمال عويضة ملحمة اعتصام موظفى الضرائب العقارية. مركز الدراسات الاشتراكية مصدر سابق

[١] عبد الغفار شكر الصحافة المستقلة والاحتجاجات العمالية. مصدر سابق

[٢] جمال عويضة ملحمة اعتصام موظفى الضرائب العقارية. مركز الدراسات الاشتراكية مصدر سابق

في ١٢/٥ تنشر المصرى اليوم "مواصلة المعتصمين للتحدى وإعلانهم أنهم لن يغادروا شارع حسين حجازى دون حل. واتهام جهات رسمية نواب الإخوان بالتحريض على نقل الاعتصام إلى مجلس الشعب، وصرح مكرم لبيب أحد قيادات الاعتصام أنهم رفضوا ذلك خشية استغلال قضيتنا سياسيا مشددا على أن اعتصامهم للحصول على حقوقهم المسلوبة للتنديد بسياسات الحكومة، وفشل أجهزة الامن ورئيس النقابة العامة للبنوك فى اقناع المعتصمين بفض الاعتصام بعد إحالة قانون الضرائب العقارية الجديد إلى مجلس الشعب الذى سيحل مشكلتهم، وتنشر البديل "أن الموظفين ناموا على أوراق الصحف أمام مجلس الوزراء وأن رئيس النقابة العامة للبنوك رفض توفير أى احتياجات للمعتصمين كالأغذية والأغطية وأن وفد الاعتصام توجه إلى مجلس الوزراء فلم يجد أى مسئول، وقد زار النائب حمدين صباحى المعتصمين للتضامن معهم"[٣]

وفى ٢/٦ تنشر المصرى اليوم "أن المعتصمين يتجاوزون أحمد نظيف ويلجأون للرئيس مبارك (أبو علاء) وأن الإضراب دخل يومه الثالث، وقام المعتصمون بإقامة الخيام فى شارع حسين حجازى للتأكيد على أنهم لن يرحلوا حتى تتم الاستجابة لمطالبهم كما تنشر البديل عن مشاركة موظفى الضرائب العقارية بالقاهرة لأول مرة واعتذارهم عن التأخير فى المشاركة، كما تسير حملة سحب الثقة من اللجان النقابية بوتيرة سريعة فى عدة محافظات مثل البحيرة والجيزة والمنيا وبنى سويف وأنباء عن إضراب الموظفين فى دشنا والموظفات فى الدقهلية و٦٠٠ موظف فى كفر الزيات ولقاء حسين مجاور مع قيادات الاعتصام، وأن المعتصمين يدرسون استدعاء أسرهم للإقامة معهم فى الشارع. قام المعتصمون بتشكيل لجان إحداها تتابع البرامج التلفزيونية على المقاهى وتشترى مختلف الصحف وتوصيلها للمعتصمين، وأخرى تقوم بأعمال المعيشة وجمع أموال لشراء الطعام ونصب الخيام

---

[٣] عبد الغفار شكر الصحافة المستقلة، وحركة الاحتجاجات العمالية. مصدر سابق.

وعمل الشاى، ومجموعة للهتافات وتجميع المجموعات وتوحيدهم فى تظاهره صغيرة، ومن المتضامنين الذين زاروا مقر الاعتصام وفد أمانة العمال بحزب التجمع يرافقهم عدد من الأطباء، مركز الدراسات الاشتراكية، النائب سعد عبود"[١]

"**وكان للتواجد النسائى فى الاعتصام أكبر الأثر على نجاح اعتصام الضرائب العقارية، حيث الدور المهم والمؤثر** كان واضحا فى تواجدهم سواء فى الهتافات أو فى الإعاشة ووقفن بجانب الرجال كتفا بكتف وذراعا بذراع حيث الهدف المشترك والسبيل الواحد والهم الواحد والمعاناة الواحدة، وإهدار الكرامة والإحساس بالظلم وعدم المساواة بينها وبين زملائها فى المصلحة بالقاهرة"[٢] .

فى يوم ١٢/١٠ تنشر المصرى اليوم تصريحات يوسف بطرس غالى أمام اللجنة المالية بمجلس الشورى "أنه يعرف أن موظفى الضرائب العقارية ناس تعبانه وشقيانة لكن يوجد غيرهم دخولهم اقل فضلا عن ٢ مليون عاطل وأضاف محدش يلوى دراعى، ولو قالوا لى أما أن تحل المشكلة وإما أن نظل فى الشارع سأقول لهم أبقوا فى الشارع ثم التقى بممثلين عنهم ووعدهم بحل المشكلة، خبر عن عقد اجتماع عاجل لهيئة مكتب الاتحاد العام لنقابات عمال مصر برئاسة حسين مجاور أكد فيه حرص الاتحاد على حماية حقوق العمال المشروعة والعمل على تحقيق الاستقرار الاقتصادى والاجتماعى داخل وحدات العمل المختلفة، المعتصمون نشروا غسيلهم أمام مجلس الوزراء تعبيرا عن إصرارهم على مواصلة الاعتصام، وصلت أكثر من ٢٠٠ بطانية وكمية كبيرة من الأطعمة والمشروبات".[٣]

"فى اليوم السابع من أيام الاعتصام ١٢/٩ وطلب من خلال قنوات أمن الدولة أنه مطلوب أربعة للتفاوض مع مسئول كبير. احسسنا مباشرة أنه الوزير فكان

---

[١] عبد الغفار شكر الصحافة المستقلة، وحركة الاحتجاجات العمالية. مصدر سابق.

[٢] عبد الغفار شكر الصحافة المستقلة، وحركة الاحتجاجات العمالية. مصدر سابق.

[٣] عبد الغفار شكر الصحافة المستقلة، وحركة الاحتجاجات العمالية. مصدر سابق.

الاختيار من بيننا أن يكون الوفد مشكلا من محافظات مختلفة معبرة عن مواقع الجمهورية فيها الصعيدى والبحراوى والسيناوى والجيزاوى ويمثل تعانق الهلال مع الصليب من خلال وجود عضو بالوفد هو مكرم لبيب (الدقهلية)، جمال الصادق (بنى سويف) محمد سالم (العريش)، كمال أبو عيطة (الجيزة)، وقد تم اختيارهم بشكل ديمقراطى من خلال محافظاتهم، وانتظر الجميع عودة الوفد بعد الاجتماع الذى استغرق ساعتين، وبعد عودة الوفد وسط هتافات المعتصمين وأمالهم فى التوصل إلى قرار أكد كمال أبو عيطة أنه ليس هناك شئ ملموس أو قرار وأنما كل ما دار على طريق الوعود من جانب الوزير، وحاول مكرم مناشدة المعتصمين إعطاء فرصة للوزير وأنه راجل محترم، ولكن المعتصمين رفضوا ذلك من خلال تصويت ديمقراطى كانت الاغلبية بأكملها مع الاستمرار فى الاعتصام"[١] ومع اقتراب عيد الأضحى المبارك وعدم ظهور حلول فى الأفق "أعد المعتصمون برنامجا للاحتفال بعيد الأضحى المبارك فى الشارع حيث خططوا لاحضار مراجيح لأطفالهم، واصل موظفوا الضرائب العقارية اعتصامهم لليوم العاشر على التوالى احتجاجا على تجاهل الدولة لمطالبهم بشأن المساواة ماليا مع زملائهم، وأعلنوا أن أسرهم تعتزم التضامن معهم، وانتقدوا ما وصفوه بأكاذيب المسئولين وأن وزير المالية عرض عليهم خلال التفاوض منحة قدرها ٤٠٠% مؤكدين أن هذا عار تماما من الصحة"[٢]، وتنشر الصحف "الإعلان عن بدء مرحلة جديدة بتنظيم مسيرة إلى رئاسة الجمهورية يشارك فيها ١٥ ألف موظف وأنها ستكون الليلة الكبيرة مما دفع مباحث أمن الدولة للتدخل وقدمت العرض الأخير"[٣] فى "منتصف ليلة ١٢/١٢ اتصل بنا لواءات الرئاسة الذين كانوا يرعون التفاوض وقالوا الوزير وافق على

---

[١] جلسة نقاشية مع عبد القادر ندا أمين عام نقابة الضرائب العقارية

[٢] جمال عويضة ملحمة انتصار الضرائب العقارية مصدر سابق

[٣] عبد الغفار شكر الصحافة المستقلة، وحركة الاحتجاجات العمالية. مصدر سابق.

القرار، واستقبلنا الوزير فى معهد المحصلين والصيارف الكائن بحلمية الزيتون وهو يقول "أهلا بكم فى بيتكم فى إشارة إلى ضمنا لوزارة المالية، وقال أنه أصدر قرار بمساواتنا بزملاءنا فى مصلحة الضرائب العقارية بالقاهرة اعتبارا من أول يناير المقبل، وكذلك صرف مكافأة شهرين على عيد الأضحى المبارك لجميع العاملين بالمصلحة والمديريات والمأموريات على مستوى الجمهورية، واتفقنا على وضع الخطوط العريضة بين عيدى الأضحى والميلاد، وفى ٢٣ ديسمبر قابلناه مباشرة لوضع الخطوط العريضة لطريقة الضم فحصلنا على ٥٠% جهود غير عادية ٢٢٠% مكافأة تشجيعية وهو ما أعتبره جزء مهم، ولكن يظل مجرد جزء من مطالبنا"[٤] ثم نشرت الصحف "انتهاء الاعتصام بعد تحقيق مطالب موظفى الضرائب العقارية وهى:

١-صرف مكافأة شهرين لجميع الموظفين البالغ عددهم ٥٥ ألف موظف وعقد اجتماع مع زملائهم فى المصلحة. ٢- البدء فى صرف عمولات التحصيل لجميع الانواع. ٣- صرف ٤٥ يوم للقائمين بالتحصيل. ٤-إلغاء الجزاءات ووقف التحقيقات التى تمت بسبب الاشتراك فى الاعتصام.

وقرر المعتصمون تعليق الاعتصام مع الاستمرار فى الإضراب عن التحصيل حتى صدور القرار الخاص بتحويل تبعية مصلحة الضرائب من الحكم المحلى إلى وزارة المالية على أن يعودوا للاعتصام يوم ٩ يناير المقبل فى حالة عدم تنفيذ الاتفاق ونقل الاعتصام إلى رئاسة الجمهورية، وفى آخر ديسمبر صدر قرار وزير المالية بضم موظفى الضرائب العقارية بالمديريات إلى وزارة المالية.

"كشفت تجربة هذا الاعتصام عن تنامى الدور الذى يلعبه الإعلام، ليس فقط على صعيد تعريف الرأى العام بقضايا المعتصمين ومطالبهم، وإنما أيضا على صعيد توفير نوع من السياج الحامى للاعتصام والمعتصمين، ورغم أنه لم تحدث

[٤] مكرم لبيب. نوبة صحيان صوت الضرائب العقارية الحر مصدر سابق

فـى هـذا الاعتصـام أى احتكاكـات مـن أجهـزة الأمـن والاعتصـام فـإن الحضـور شـبه الـدائم للإعـلام لعـب دورا رادعـا فـى وجـه احتمـالات انفـلات النزعـة القمعيـة مـن عقالها"[1].

لعبت وسائل الإعلام وفى مقدمتها الصحافة الخاصة والمستقلة والقنوات الفضائية دورا هاما فى تغطية الاحتجاجات العمالية ومن بينها اعتصام الضرائب العقارية و وتعتبر الصحافة الخاصة ظاهرة جديدة أيضا فى المجتمع المصرى"حيث لا يزيد عمر الصحافة الخاصة اليومية عن خمس سنوات، وكان لظهورها تأثير كبير على العملية الإعلامية وعلى المحكومية (الحكم الجيد) فقد أصبح بإمكان المواطن الحصول على المعلومات عما يجرى فى المجتمع من مصادر متعددة يمكنه من معرفة الحقيقة من خلال مقارنته بين ما يحصل عليه من معلومات وفرزها بعد أن كان الإعلام الحكومى منفردا بالمساحة الإعلامية يقدم للمواطنين من وجهة نظر الحكومة غالبا بما فى ذلك أخبار الحركات الاحتجاجية، مما يمكن أجهزة الأمن من التعامل معها فى غيبة رأى عام مساند لها، والتنكيل بالقيادات التى تحركها كما حدث فى إضراب سائقى ووقادى قطارات السكة الحديد عام ١٩٨٦. حيث تم اعتقال قادة الإضراب وتقديمهم للمحاكمة، وحل رابطة سائقى ووقادى القطارات التى تم تنظيم الإضراب من خلالها بعد أن خذلتهم النقابة العامة الرسمية، وغابت عن المجتمع فرصة معرفة ما حدث لغياب وسائل الإعلام الخاصة ويكشف التحليل الكمى لاعتصام موظفى الضرائب العقارية عن تغطية مستمرة ففى الفترة من ٢٠٠٧/٩/٢٠ إلى ٢٠٠٩/٥/٢١ بلغ عدد الموضوعات التى نشرت ٥٣٠ موضوعا كان نصيب الصحافة الخاصة (الدستور- المصرى اليوم- البديل) ٢٥٠ موضوعا مستخدمه كافة أشكال الفن الصحفى من خبر وتحقيق ومقال وملف"[2].

---

[1] د. سمير غطاس سلسلة مقالات منشورة بجريدة المصرى اليوم.

[2] عبد الغفار شكر الصحافة المستقلة، وحركة الاحتجاجات العمالية. مصدر سابق.

"النقابـات العماليـة الرسمية تعيش حالـة مـن الغيبوبـة إزاء سياسـات وسلطات إدارية متسلطة أو فاسدة تنتهك حقوق العمال والموظفين وهم أهم عناصر الإنتاج، لقد أصبح العامل أو الموظف يعانى أوضاعا مادية سيئة، ولم يعد يستطيع سد احتياجاته الدنيا هو وأسرته وذلك لضعف مرتبه ومكافأته التى يسطوا عليها مديريه، وكذلك لم يعد الموظف يجد من يتفاوض باسمه لتحسين بيئة العمل أو يحميه من ابتزاز السلطة، وفى ظل صحوه العاملين بالضرائب العقارية، وتصميمهم على استرداد حقوقهم المادية والاجتماعية والصحية بالمساواة مع اقرانهم بمصالح الضرائب المصرية ظهر لفيف من القيادات حملوا المسئولية على أكتافهم ليملأوا الفراغ ويقوموا بالدور النقابى كما يجب أن يكون .

لقد أفرزت الحركة الاحتجاجية لموظفى وعمال الضرائب العقارية جيلاً جديداً من القادة قادر على حمل أعباء القيادة تربى فى حضن وخبرة الحركة فى المحافظات عن كيفية الإعداد الجيد لكل خطوة ومناقشة كل صغيرة وكبيرة بكل تفاصيلها والترتيب لأى حدث مقبل وفق آليات ديمقراطية لا تتجاهل أى رأى وهذه القيادات الحقيقية لم يكن لها من قبل أى نشاط سياسى أو نقابى ولم تكن تركيبتها العمرية واحدة بل كانت من مختلف الأعمار وكان لهم تأثير كبير على نجاحها حيث تم صقل الكثير من الخبرات فالحركة التى بدأت بعناصر قيادية قليلة العدد وصلت فى نهاية الاعتصام إلى تخرج المئات من القادة فى مدرسة الضرائب العقارية بشارع حسين حجازى.

وقد طرحت تلك القيادات على نفسها وعلى موظفى الضرائب العقارية هدفا استراتيجيا هو تحرير حركة الموظفين وتنظيمها على طريق تأسيس نقابة مستقلة، لا تدخل للدولة فى شئونها وتسعى تلك القيادات إلى تحقيق الهدف على المدى الطويل بنفس الطريقة الحضارية التى أدارت بها اعتصامها الأخير فى ٢٠٠٧/١٢/٣"[١].

---

[١] عبد القادر ندا. نوبة صحيان صوت الضرائب العقارية الحر. مصدر سابق.

أدوات تحقيق النصر

انتصر موظفو الضرائب العقارية بشكل قاطع وواضح وحققوا من خلال حركتهم الذاتية جميع المطالب التى حددوها قبل القيام بحركتهم **وفى مقدمتها العودة إلى وزارة المالية والمساواة بينهم وبين موظفى ديوان المصلحة بالقاهرة** ولم يكن لهذا أن يتحقق إلا بتوافر **مجموعة من العوامل التى حسمت الصراع لصالح الموظفين من بينها:**

١-**توفر القيادة الواعية** القادرة على الرؤية الصحيحة وتحليل المواقف وفق البوصلة الرئيسية وهى تحقيق الهدف الأساسى من الحركة دون الميل إلى ما عداها من أهداف مرحلية ومؤقتة وممارسة الديمقراطية النقابية فى الوصول إلى القرارات.

٢-**القيادة الجماعية** التى تأكدت واكتسبت شرعيتها من خلال قيادة الاحتجاجات على المستوى المركزى وهى اللجنة العليا للإضراب.

٣-استخدام **الأساليب الديمقراطية السلمية** فى الحركة بوعى كامل وعدم الاستجابة لأى استفزازات فى طريق الكفاح من أجل تحقيق الأهداف.

٤-**التحليل السليم لقوى** المجتمع وفرزها بشكل دقيق بين قوى صديقة وقوى معادية وفرض قوانين الحركة طبقا لرؤية القيادة على القوى الصديقة وتجنب جميع الافخاخ التى نصبتها القوى المعادية لتضليل الحركة عن المسار السليم.

٥-بناء وعى جماهير موظفى الضرائب العقارية على أساس عدالة المطالب وبناء قدرات القيادات التى تم اكتشافها من خلال الحركة واكتساب الجميع خبرات التعامل طبقا للإمكانيات المتاحة مع المواقف الصعبة والقوى المحلية فى كل محافظة.

٦-**بناء شبكة اتصال يومى** وعبر اليوم للتأكيد على الحركة والحشد وجوده التنظيم.

٧-تحييد أجهزة وقوات الأمن تجاه الحركة بعد طبعها بالطابع السلمى من أول لحظة.

٨-الاستفادة من الإمكانيات الهائلة فى الانتشار الجغرافى والتراكم اليومى للصحافة الخاصة والحزبية والقنوات الفضائية الخاصة للوصول إلى جميع العاملين فى المناطق النائية واكتساب عطف المجتمع وقواه إلى جانب الحركة.

بند ٣ لقد جسدت حركة موفظوا الضرائب العقارية الديمقراطية على أرض الاعتصام حيث التصويت المباشر وبطريقة أقرب لما عرفته الديمقراطية اليونانية فى أسبرطه وأثينا حيث الاحتكام إلى الموظفين والعمال مباشرة دون وكلاء أو نواب أو وسطاء، ومارسوا الديمقراطية فى الشارع عل مقربة من مجلس الشعب والشورى، وكشفوا بذلك مدى زيف دعاوى الديمقراطية التى ترفع فى هذه المجالس.

٩-اختفاء اللون السياسى فى الحركة وظهر فقط الثوب النقابى المطالب بحقوق العاملين، كما أن نسبة العاملين المنتمين لاتجاهات سياسية كان ضئيلاً ولا يقاس بالعدد الضخم الذى شارك فى الحركة بل سخر الجميع إمكانياتهم السياسية فى انتصار العامل النقابى ولم يكن هناك أى دور للأحزاب أو الحركات السياسية (مثل جماعة الإخوان المسلمين) أو غيرهم، غير أن الحركة التضامنية مع موظفى وعمال الضرائب العقارية اتسع نطاقها بطول وعرض الوطن وقد شملت الجميع من أحزاب وحركات سياسية ومنظمات مجتمع مدنى ومراكز حقوقية وأعضاء مجلس شعب وشورى وكان المحور الأساسى لحركة الضرائب العقارية هو التمويل الذاتى من زملائهم الذين أرسلوا إلى أرض الاعتصام الطعام والمؤن من كافة المحافظات عبر الوفود المتضمنة لأرض الاعتصام ولهذا انتظم الصمود واستمر وهذا لا ينفى مساهمات الشرفاء وسكان الشارع ذاته الذى ضرب أحد سكانه المثل بتأجيل الحج وإنفاقه المبلغ على الاعتصام (الحاج حيدر) ومع ذلك ظل كل هذا إضافياً للدعم الوارد من الزملاء أنفسهم.

١٠-كان للمرأة دور مهم وبارز فى الحركة الاحتجاجية لموظفى الضرائب العقارية سواء فى القيادة أو الهتافات أو الترتيب للحشد والقدرة على إقناع الزملاء والزميلات والمشاركة فى كافة الوقفات الاحتجاجية بالمحافظات والمسيرة الكبرى من وزارة المالية إلى مجلس الوزراء واعتصام الاتحاد العام للعمال والمشاركة فى المبيت وليس هذا غريباً على المرأة المصرية فهى التى يقع عليها عبء مواجهة نار الأسعار يومياً سواء أكانت عاملة أو غير عاملة، وكل ما يقوم به الرجال هو إعطاء زوجاتهم الميزانية الشهرية للبيت وعليها تدبير الحياة المعيشية للأسرة وكذلك موقفها كان أشد من الرجل، وقد انعكس موقفها المتشدد على زوجها، ولأنه موقف أصيل لديها اقتنع زوجها فكان الزوج الذى يعد الطعام لزوجته ويحضره إلى مقر الاعتصام، وكان الزوج الذى يقوم بالاتصال بزوجته عن طريق الهاتف فتوصله بقائد الاعتصاد (كمال أبو عيطة) فكان يطمئن أنها فى حماية إخوتها بمقر الاعتصام، وكان هناك الزوج الذى يصاحب زوجته فى مقر الاعتصام اقتناعاً بوجهة نظرها، ولأن المطالب كانت عادلة وتنبع من قيم العدالة والمساواة فقد اقتنع بها المجتمع والازواج فسمحوا لزوجاتهم بالمشاركة فى الوقفات الاحتجاجية والإقامة بمقر الاعتصام.

١١-نجحت حركة الضرائب العقارية ولا يقلل من شأن نجاحها أن معظمهم من الموظفين حيث ينظر البعض إليهم باعتبارهم جزء من الطبقة الوسطى وهو مفهوم تقليدى عفا عليه الزمن ويحتاج إلى إعادة صياغة للمفاهيم الطبقية حيث يتمتع عمال الإنتاج بالمصانع بدخول أكبر من زملائهم فى الضرائب العقارية قبل الاعتصام الذين يأتون فى أخر السلم الطبقى. إن كل من يعمل بأجر لدى صاحب عمل هو جزء من الطبقة العاملة وبهذا لا يمكن أن ندرج موظفى وعمال الضرائب العقارية ضمن الطبقة الوسطى وإذا كانوا قد حققوا هذا النجاح فذلك يرجع لأسباب كثيرة ذكرناها وفشل غيرهم يعود لأسباب ذاتية لديه.

١٢-أخذ قادة الحركة بكل أسباب النجاح ولم يتركوا أيه وسيلة تساعدهم على تحقيق أهدافهم إلا وقاموا بالاستفادة منها ومن بين ذلك تنظيمهم دورة سريعة لاكتساب خبرة المفاوضة من خلال دوره استغرقت عشر دقائق عن أسلوب تكوين الوفود ودور كل عضو بالوفد وسقف المطالب، وعدم التحدث إلا عندما يطلب رئيس الوفد ذلك، وعدم إبداء أى رأى على ما يطرح من اقتراحات إلا بعد العودة إلى الزملاء إلى آخر فنون وأساليب المفاوضة وذلك كله فى مقر الاعتصام بشارع حسين حجازى.

طريق الاستقلال النقابى

لم يتحقق لأى حركة مثلما تحقق لحركة موظفى الضرائب العقارية فبعد أن مارس العمال خلال الحركة كل أشكال تمثيل المصالح من تنظيم وحشد وبناء أكبر كتلة منظمة والحصول على تفويضها بعرض مطالب الموظفين وتمثيلهم فى المفاوضات اليومية الشاقة وفقدانهم الثقة فى التنظيم النقابى الموالى للحكومة واكتشافهم أنهم من خلال الحركة امتلكوا قياداتهم على مستوى المحافظات وعلى المستوى العام للضرائب العقارية وأنهم بالفعل قاموا ببناء هيكل تنظيمى حقيقى مستقل وديمقراطى يمارس الديمقراطية النقابية بأسمى معانيها ووجود مندوبين حتى مستوى المأموريات فى المستوى القاعدى خطا موظفو الضرائب العقارية "إنها حقاً الخطوة الأولى فى طريق الألف ميل" وكانت ضربة البداية.

انطلق العاملون فى جمع التفويضات اللازمة لإنشاء النقابة وفوضوا زميلهم كمال أبو عيطة فى اتخاذ إجراءات التأسيس وجمعوا ٢٧ ألف تفويض وبدأوا فى اتخاذ إجراءات التأسيس عبر تحرير استمارات العضوية للنقابة وما إن وصل العدد ٢٧ ألف استمارة حتى قام العاملون بالتوجه إلى وزارة القوى العاملة وقابلوا الوزيرة وقاموا بإيداع أوراقهم بالجهة الإداري حيث ينص القانون "تثبت الشخصية

الاعتبارية للمنظمة النقابية بإيداع الأوراق" حيث تم ذلك فى ٢٠٠٩/٤/٢١ وفى يوم ٢٠٠٩/٥/٢٠ انتهت مهلة الثلاثون يوماً التى حددها القانون لإبداء أى ملاحظات أو اعتراضات وبهذا أصبحت نقابة الضرائب العقارية نقابة رسمية استمدت شرعيتها من الدستور المصرى المادة ٥٦، ومن القانون ٣٥ لسنة ١٩٧٦ (وهو ذات القانون الذى نرفضه) وكذلك من أحكام المحكمة الدستورية التى تؤكد حرية إنشاء النقابات دون وصاية والاتفاقيات الدولية التى وقعت عليها مصر وقبل هذا وبعده قرار الجمعية العمومية للعاملين بالضرائب العقارية.

د. عماد صيام*

حركة كفاية..بداية تحول نوعى لحركة الاحتجاج في المجتمع المدني

* باحث متخصص فى قضايا المجتمع المدنى والتعليم

شهدت مصر مع مطلع عام ٢٠٠٥ تفجر سلسلة من الأنشطة الاحتجاجية المتصاعدة والمتنامية ، والتي طالت باحتجاجاتها جميع جوانب الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمع المصري وهى الأنشطة التي صاحبها بروز العديد من الحركات والتجمعات والتي كانت حركة كفاية بدايتها و الأبرز فيما بينها ، وهى التحركات الاحتجاجية التي تعبر بشكل أو بآخر عن بدء تحول نوعى في علاقة المواطن المصري بالشأن العام وبالعمل السياسي على نحو خاص ، بما يفتح الآفاق في المدى المتوسط أمام إمكانية حدوث تغير عميق في بنية النظام السياسي تجاه تحول ديمقراطي حقيقي للمواطنين دور فاعل في انجازه ، في إطار هذا الفهم يمكن تناول حركة كفاية كنموذج وحالة تمثل مؤشرا على بدء استعادة المجتمع المدني في مصر لعافيته أو بمعنى اصح بناءه وفق أسس جديدة وهو ما تسعى هذه الورقة إلى تناوله ورصده بشكل أكثر تفصيلا.

يتصاعد الجدل الدائر على الصعيد العالمي حول دور المجتمع المدني سواء على الصعيد الوطني أو الدولي ، و إمكانية أن يلعب دورا في بناء توازنات قوى جديدة تسمح بقيام تحالفات اجتماعية بديلة لتلك القائمة ، تحالفات يمكن على الصعيد الوطني أن تنجز سياسات اجتماعية أكثر عدالة وديمقراطية ،وعلى الصعيد العالمي تسهم في مواجهة الهيمنة الرأسمالية وسياسات العولمة التي تؤدى إلى مزيد من الإفقار والتهميش والتدهور البيئي .

ومن منظور آخر خاصة في مجتمع مثل المجتمع المصري ترتبط التغيرات في مدى فاعلية المجتمع المدني بمدى تحرك المصريين لتحرير المجال العام من سيطرة الدولة، وبالتالي تنامي مساحات وأشكال المشاركة السياسية

في هذا السياق الإطار يأتي تحليل تطور واقع المجتمع المدني في مصر في محاولة رصد التغير في قدرته على التأثير في تفاعلات الصراعات والتوازنات

الاجتماعية والسياسية الداخلية لإخراج المجتمع المصري من أزمته الشاملة ، وهى التغيرات التي ترتبط بقدرته على:

- بناء نماذج ديمقراطية من العلاقات الاجتماعية والسياسية المبنية على مبادئ المشاركة والمسئولية والتفاعل المدني، سواء كانت تلك العلاقات بين قوى ومؤسسات المجتمع المدني نفسها أو بينها وبين أجهزة الدولة ومؤسساتها.

٢- حماية منظمات و أطرافه لمصالح الفئات التي تعبر عنها، وقدرتها على تعبئتها وحشدها خلف مصالحها المباشرة وغير المباشرة.

٣-التوسط الإيجابي(بمعنى القدرة على التفاوض وممارسة الضغوط)بين المواطنين والدولة .

هذه المهام فرضت على الحركة المتنامية للمجتمع المدني منذ ما يقرب من الربع القرن الدخول في جدل عميق يستهدف السعي لتجاوز الصراعات الأيديولوجية بين أطرافه وتياراته والتوقف عند ما هو عام ومشترك، هذا الجدل الذي يعبر في جوهره عن نوع من النقد الذاتي الذي تقوم به قطاعات واسعة من مفكري ونشطاء اليسار واليمين ، والتي لا تجد غضاضة في مواجهة العديد من الأدلة الواقعية التي لا تتفق والأيديولوجية التي ينحازون إليها ، وهو ما يعكس إحساسهم بعمق التغييرات الناتجة عن حالة الأزمة الشاملة التي يمر بها المجتمع ،وهو ما دفع الجميع للبحث عن أرضية مشتركة أكثر صلابة يمكن البدء منها ،و هو ما وجده الجميع في ضرورة بناء وتقوية حركة المجتمع المدني و إن كان كل طرف يرى له دورا مختلفا.

ففي الوقت الذي يرى فيه اليسار الليبرالي (والذي ينحدر معظم نشطاؤه من تنظيمات اليسار والحركة الطلابية في السبعينيات)أن المجتمع المدني هو الوسيلة المثلى لإعادة بناء نوعية للحياة العامة ،وإعادة الاعتبار لمفهوم المواطنة كعقد اجتماعي ينظر إلى الأفراد على أنهم قادرين على حكم الذات ، وبواسطة أنفسهم ،

وهو ما يجب أن يتم في بيئة من الحياة المشتركة بمفهومها الأشمل وليس فقط من خلال المشاركة السياسية بمفهومها الضيق. ترى تيارات اليمين الإسلامي (خاصة من جماعة الأخوان المسلمين) في المجتمع المدني مجرد إطار للتحرك الدعوى ونشر النفوذ السياسي أي أنها مجرد أطر للتعبئة السياسية.

ويزيد من تعقيد الأمور هنا السياقات الاجتماعية والسياسية التي تحيط الواقع المصري والتي يتم في ظلها استنهاض وبناء حركة للمجتمع المدني وهى السياقات التي تتميز بـ:

- الانسحاب المرتبك والمتنامي للدولة من مجالات الرعاية الاجتماعية والصحية والتعليمية والتحول لاقتصاد السوق، وضعف قدرة أطراف المجتمع المدني ومؤسساته على القيام بدور الوسيط بين نظام السوق والدولة،وبما يحمى الفئات المهمشة من آثار هذا الانسحاب أو يخففها .

- تمسك النظام السياسي الحاكم بتراثه وأساليبه الاستبدادية، وضعف قدرة قوى المجتمع المدني على تشجيع الناس على المشاركة السياسية، أو أن تتحول هي لمؤسسات مشاركة حقيقية تجتذب أعداد متزايدة من المواطنين إلى مجال السياسة القومية.

- رسوخ فكرة الاعتماد أو الاتكال على الدولة، وسيادة النزعات الفردية وغياب روح العمل الجماعي والمبادرة المستقلة نتيجة احتلال الدولة للمجال العام لما يزيد على نصف قرن ، وضعف قدرة قوى المجتمع المدني على تنمية الإحساس بالمسئولية لدى الناس وتشجيعهم على تحمل مسئولية أنفسهم ومسئولية هؤلاء الذين يشاركونهم مجتمعهم.

في هذا السياق السياسي الاجتماعي ظهرت الحركة المصرية من اجل التغيير "كفاية"، والتي كان ظهورها كحركة احتجاجية أحد التغيرات البارزة في مسار الصراع الديمقراطى ، خاصة وأنها لا تستهدف فقط تغيير بنية وأساس النظام

السياسـي القـائم ولكـن وبالأسـاس تغييـر ذهنيـة تفكيـر وأسـاليب واسـتراتيجيات عمـل النخبة السياسية في مصر .

والراصد للواقع السياسي في مصر سوف يدرك من الوهلـة الأولـى أن حركـة كفاية لم تكن وليدة لحظة أو فكرة أو حتى بيان تم إعلانـه بطريقـة مغايرة فـي وقفتهـا الاحتجاجيـة الأولـى أمـام دار القضـاء العـالي ، بـل كانـت محصـلة لتطـور سياسـي واجتمــاعي شــاهدته مصــر منــذ منتصــف التســعينيات، فوســط المنــاخ الطــائفي والصـراعي الـذي وصـل لمرحلـة الاقتتـال بـين الدولـة وتنظيمـات الإسـلام الجهاديـة ، والتــردي الواضــح والمســتمر لواقــع الأحــزاب والتيــارات الفكريــة والسياســية التقليدية(القومية /الناصرية / الماركسية /الإسلامية /الليبراليـة) وعجزهـا عـن إخـراج الوطن من أزمته اخذ في التبلور تيار جديد ينتمـي إلـى عـدد مـن الأطـر و المؤسسـات التي تنشط في الحياة العامة وتنتمي بشكل أو بـأخر إلـى حركـة المجتمـع المـدني علـى اختلاف تنويعاتها ([1])،و تسعى للتـأثير فـي قطاعـات أوسـع مـن الجمهـور،وتتميز هذه الأطر أو المؤسسات بـ:

١- اهتمامهـا بالشـأن العـام (مـن خـلال مناقشـة قضـايا ذات طـابع سياسـي، تنمـوي، ثقــافي، اجتمــاعي...الــخ)، وممارســتها لأنشــطة ذات طــابع جمــاهيري أو موجهــه للجمهور (ندوات، مؤتمرات، إصدار كتب، مجلات، عمل بحوث، برامج تـدريب، تنظيم حوارات، تنفيذ مشروعات تنموية، إصدار بيانات).

٢- عدد منها يستمد شرعيته الفكريـة مـن الانتمـاء لإحـدى المؤسسـات الدينيـة، إلا أن خطابها السياسي أو الثقافي خطابا غير ديني في عمومه.

---

[1])تتنوع أشكال هذه المؤسسات والتي تنتشر في كل محافظات مصر بين منظمات غيــر حكومية /مراكز بحثية غير حكومية /منظمات حقوقية /صالونات ثقافية / اسر وتجمعــات في منظمات نقابية مهنية /صحف ومجلات حزبية ومستقلة / شبكات لمنظمــات أهليــة / اسر جامعية /مؤسسات دينية...الخ.

٤-انتماء النشطاء والفاعلين أو المؤثرين في هذه الأطر أو المؤسسات إلى جيل الوسط الذي عاصر أو شارك أو لعب دورا قياديا في الحركة الطلابية التي شاهدتها الجامعات المصرية منذ عام ١٩٦٨ وعلى امتداد السبعينيات وأوائل الثمانينيات بكل تياراتها الماركسية والقومية الناصرية والإسلامية والليبرالية ، وقد كان للغالبية العظمى من هؤلاء النشطاء أو الفاعلين ارتباطات فكرية وتنظيمية بالقوى السياسية الرئيسية في مصر (الشرعية أو المحجوب عنها الشرعية القانونية)، ومازال لبعضهم ارتباطا بها ، لكن كان لهم أيضا موقفا نقديا منها يسعى لتطوير وتجديد خطابها السياسي والفكري وبناء فاعلية سياسية حقيقية لها .

٥- تنامي درجة واضحة من التعاون والحوار والأنشطة المشتركة بين عدد من النشطاء والفاعلين في تلك الأطر والمؤسسات على اختلاف توجهاتهم الفكرية والسياسية ، وهو ما مكنهم على امتداد عقد من الزمان من بلورة حالة حوارية أنتجت خطابا فكريا وسياسيا له العديد من الملامح المشتركة حول قضايا الديمقراطية ، وحقوق الإنسان ، والعدالة الاجتماعية ، وهو خطاب تأسس على السعي لترسيخ وإعلاء مفهوم المواطنة والمساواة الكاملة والتجاوز عن أي شكل من أشكال التمييز على خلفية الدين أو الجنس([٢]).

كان هذا التطور الموضوعي الذي بدأ وتنامي تدريجيا منذ منتصف تسعينيات القرن الماضي هو الممهد الحقيقي لظهور " الحركة المصرية من اجل التغيير"

---

[٢])من أكثر الأنشطة الحوارية التي ساهمت في بناء هذه الملامح العامة لهذا الخطاب السياسي والفكري الأنشطة الثقافية والفكرية التي تبنتها لجنة العدالة والسلام التابعة للكنيسة الكاثوليكية ، وأنشطة المركز القبطي للدراسات الاجتماعية التابع للكنيسة الأرثوذكسية ، ومنتدى حوار الثقافات الذي تتبناه الهيئة القبطية الإنجيلية للخدمات الاجتماعية ، لجنة الشباب بنقابة المحامين والتي كان يقودها شباب منتمين لجماعة الإخوان والتي نظمت مؤتمرا للحوار الوطني عام ٩٣، وهى الأنشطة الحوارية التي قادها ونشطاء ينتمون لجيل الوسط كانوا هم النواة الأساسية التي شكلت حركة كفاية فيما بعد ، وتمتع معظمهم بعضوية لجنة تنسيق الحركة .

والتي تعبر بشكل اساسى عن أبناء جيل الوسط. وهو التطور الذي ارتبط بلحظة سياسية مواتية هي ظهور اتجاه قوى بين النخبة السياسية الحاكمة يسعى لتوريث منصب الرئاسة لنجل رئيس الجمهورية الحالي ، وهو ما قوبل برفض واسع خاصة مع نضج وتوحد موقف مختلف الاتجاهات السياسية على ضرورة الإصلاح السياسي والديمقراطي ([٣])، كان هذا الظرف المواتي عاملا دفع أبناء جيل الوسط الذين كانوا في قلب حركة الحوار والنقد منذ منتصف تسعينيات القرن الماضي لإطلاق شرارة الرفض لتوريث منصب رئيس الجمهورية ، ومحاولة تنظيم صفوفهم والإعلان عن أنفسهم كتيار مدني ديمقراطي من خلال بيان توجهوا به للأمة المصرية وحدد مطالبهم الأساسية في عملية الإصلاح الديمقراطي والسياسي والذي ركز على تعديل الدستور الحالي خاصة ما يتعلق بطريق اختيار رئيس الجمهورية وضرورة أن تكون بالانتخاب الحر المباشر من بين أكثر من مرشح ، وتحديد مدد ولاياته كمفتاح لبدء عملية التحول الديمقراطي وكسر جمود وشيخوخة النظام السياسي الحالي الذي يتمتع فيه رئيس الجمهورية بصلاحيات مطلقة ([٤]).وهو البيان الذي وقع عليه حوالي ثلاثة آلاف من المثقفين والمفكرين والفنانين والمهنيين وأساتذة الجامعات والطلاب والعمال معلنين تضامنهم مع ما جاء فيه، والذين ينتمي معظمهم لأبناء جيل الوسط ويرتبطون بعشرات من منظمات المجتمع المدني و ينشطون في إطارها ، وسرعان ما تحول هذا الإعلان إلى بيان تأسيسي "للحركة المصرية من اجل التغيير" في اجتماع عام عقده الموقعون عليه ،أعلنوا التزامهم بما جاء فيه ، واختيارهم لشعار "كفاية" كشعار عام للحركة يعبر عن رفضهم لمجمل الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية الحالية وفى مقدمتها السعي لتوريث منصب

---

[٣])هذا التطور الموضوعي والداخلي لا ينفى وجود تأثير لعامل آخر دخل على الخط هو الضغط الاوربى و الامريكى لإحداث تحولات ديمقراطية في بنية النظم السياسية الاستبدادية لدول المنطقة كأحد استراتيجيات مكافحة الإرهاب .

[٤])راجع البيان التأسيسي لحركة كفاية .

رئيس الجمهورية أو التمديد للرئيس الحالي ،وتم اختيار لجنة ميسرة للحركة تضم حوالي خمسة وثلاثين فردا يشكلون تنويعة متكاملة من الخبرات والمهارات العملية والمهنية وتعبر عن كل التيارات الفكرية والسياسية ([٥])،وهى اللجنة التي تحملت مسئولية التخطيط لأنشطة وفاعليات الحركة ونظمت أولى أنشطة الحركة في مظاهراتها الشهيرة يوم ٢٠٠٤/١٢/٢١.([٦])

وقد وضعت المجموعة المؤسسة للحركة عدد من القواعد تؤكد على :

- مبدأ الديمقراطية والشفافية فالقرارات تأخذ بالتصويت بعد الحوار والجميع يلتزم بقرار الأغلبية، والاجتماعات مفتوحة ويحق لأي موقع على البيان أن يحضرها.

- تجاوز القيود والالتزامات السياسية والقانونية التي تفرضها الأحزاب أو التنظيمات السياسية على أعضاءها والتي تضع سقفا لا يمكن تجاوزه في أطروحتها وتحركها الجماهيري ،وهو ما تجاوزته الحركة بجعل الانضمام إليها فرديا مع احتفاظ كل فرد بانتمائه السياسي أو الفكري أو التنظيمي(إن وجد) .

- التجاوز العملي لكل ما يقال عن شبهات التمويل الأجنبي بالاعتماد الكامل على تمويل المصريين لكافة أنشطة الحركة ، ليس هذا فقط ، بل ووجود اتفاق على عدم

---

[٥])تم اختيار هذه اللجنة في أول مؤتمرات الحركة والذي عقد في جمعية الصعيد في ٢٠٠٤/٩/٢، وتم فيه اختيار تلك اللجنة التي أصبح الاسم المتداول لها "لجنة التنسيق" و ارتفع عددها ووصل إلى ٦٥ عضوا.

[٦])كان أولى مبادرات الحركة ذات الطابع الرمزي عميق الدلالة إعلان بيانها التأسيسي للمصريين في الشارع من خلال هذه التظاهرة التي نظمت على سلم دار القضاء العالي تأكيدا على احترام القانون والاحتماء بالقضاء ، وفى يوم ١٢/٢١ذكرى الإعلان العالم لحقوق الإنسان احتجاجا على الحقوق والحريات المهدرة والتي ضمنها الإعلان العالم لحقوق الإنسان والذي وقعت عليه الحكومة المصرية وصدق عليه البرلمان وأصبح جزءا من المنظومة القانونية المصرية .

تصدر أي مسئول في منظمة تتلقى تمويلا أجنبيا حتى ولو لدعم مشرعات التنمية لواجهة الحركة أو لأنشطتها الإعلامية .

- تجاوز عبء البنية التنظيمية الهرمية وما تفرضه من ترهل بيروقراطي، إلى بنية اقرب ما تكون إلى التنظيم المفتوح ، تعتمد على قلب فاعل (لجنة التنسيق) ،ودوائر عديدة نشطة وفاعلة (لجان محافظات/تجمعات ذات طبيعة نوعية ومهنية([٧]) يجمعها اتفاقها على المبادئ العامة التي جاءت في البيان التأسيسي، والتنسيق في الأنشطة الميدانية مثل التظاهرات أو الوقفات الاحتجاجية، المؤتمرات السياسية ، الأنشطة التضامنية ..الخ ، مع ترك حرية الحركة في تقرير الأنشطة والفاعليات لنشطاء كل محافظة أو لكل تجمع نوعى أو مهني، في محاولة للخروج بالنشاط الاحتجاجي خارج العاصمة ونخبتها النشطة ([٨]).

- التوجه المباشر لجماهير الشارع المصري وفى الأماكن المفتوحة أو عبر وسائل اتصال لا تخضع لرقابة الدولة وتوجيهها ([٩]) ، في محاولة لكسر استبداد الدولة

---

[٧]) مع تصاعد الحركة ظهرت العديد من التجمعات التي تتبنى خط الحركة في المحافظات وقام النشطاء في كل محافظة بمبادرة منهم بتشكيل لجنة قيادية لتسيير العمل داخل المحافظة ، كما ظهرت مبادرات أيضا لتشكيل تجمعات نوعية ومهنية مثل عمال من اجل التغير التغيير ، شباب من اجل التغيير ، أدباء وفنانون من اجل التغيير ..الخ

[٨])لتأكيد هذا التوجه تم تنظيم تظاهرة في ثلاث مدن مختلفة هي القاهرة والإسكندرية والمنصورة في نفس التوقيت تحت شعار "التغيير الآن وبإرادة الشعب"في ٢٠٠٥/٣/٣٠، ثم مظاهرة أخرى في ١٤ محافظة في نفس التوقيت في ٢٠٠٥/٤/٢٦.

[٩])في هذا الإطار لا يمكن تجاهل الدور الداعم الذي لعبته العديد من الصحف المستقلة مثل الدستور والمصري اليوم والبديل ، وكذلك مدونات الشاب على شبكة الانترنت والتي كانت أداة للتواصل المباشر والإعلان عن أنشطة الحركة ودعوة المواطنين للمشاركة فيها ، بالإضافة للعديد من الفضائيات التي غطى الكثير من أنشطة الحركة وأتاح للكثير من قادتها مخاطبة المصريين مباشرة والرد على اتهامات النظام للحركة وتفنيدها .

البوليسية والمناخ الذي خلقه قانون الطوارئ ([10])، وهو ما دعمه عدم اخذ أي تصريح أو استئذان الجهات الأمنية عند تنظيم أنشطة الحركة السلمية والتي لا يجرمها القانون أو الدستور .

واستطاعت الحركة عبر هذه القواعد والالتزام بها أن تفرض وجودها على ساحة العمل العام في مصر، وأن تستنفر في مواجهتها القوى السياسية التقليدية ممثلة في:

١-النظام السياسي الذي خاض أركانه حملات هجوم مباشرة علي الحركة في الصحف والمجلات الحكومية.

٢- الأحزاب السياسية التي تجاهلت بشكل تام أنشطة الحركة في صحفها، بل وحرضت أعضاءها على عدم المشاركة في أنشطتها.

٣- سعى جماعة الإخوان في البداية لفرض أساليب عملها أو شعاراتها على الحركة، وحين فشلت انسحبت من المشاركة التامة في كافة أنشطتها وإن كانت لم تعلن هذا رسميا.([11])

---

[10])لعل ابرز أنشطة الحركة لتحقيق هذا الهدف التظاهرة الضخمة في ٢٠٠٥/٦/٢٦ التي جابت وسط العاصمة واتجهت إلى مبنى وزارة الداخلية ومباحث امن الدولة في لاظ اوغلى وسعت لحصاره تنديدا بالدور القمعي لأجهزة الأمن والتي اضطرت أجهزة الأمن لأول مرة لقفل الشارع المؤدى إلى مبنى وزارة الداخلية بالعربات المصفحة ، ثم تلي ذلك مظاهرة أخرى شبيهة توجهت إلى مبنى مباحث امن الدولة بالدقي محافظة الجيزة والذي طالما ارهب طلاب جامعة القاهرة في ٢٠٠٥/٩/١٤ن وتظاهرة الفيوم المطالبة بحل جهاز امن الدولة في ٢٠٠٥/٣/١٤.

[11]) لمزيد من التفاصيل حول موقف القوى السياسية من حركة كفاية يمكن الرجوع إلى:د. عماد صيام" الحركة المصرية من اجل التغيير "كفاية.".حركة اجتماعية من نوع جديد ، ندوة حركات الرفض الاجتماعي الجديدة وحركة استقلال القضاء،مركز البحوث والدراسات السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية ،جامعة القاهرة ،يونيو ٢٠٠٦ .

واستطاعت الحركة في عامها الأول أن تحقق قدر من النجاح الجزئي في بدء عملية بلورة قطب ديمقراطي مدني يمكن أن يصبح قاطرة حقيقية لتأسيس حركة اجتماعية واحتجاجية من نوع جديد في مصر بعد نجحت فعلى امتداد عام ٢٠٠٥ في تنظيم ٢٧ تظاهرة ونشاط احتجاجي وهو النجاح الذي تبدو ابرز ملامحه في :

- تغليب ما هو وطني وداخلي وإعطاءه الأولوية على أجندة العمل السياسي.
- تثبيت قيم النضال الديمقراطي السلمي ، كجزء من ثقافة الاحتجاج كثقافة سياسية جديدة لازمة لنجاح عملية التحول الديمقراطي ، وهو ما مكن الحركة من أن تنتزع حق التظاهر والتجمع السلمي بدون الحاجة إلى استئذان أجهزة الأمن لها ولكل المصريين ، بل كان تبنى الحركة لأساليب أخرى مثل اللجوء للقضاء ، وإصدار التقارير، واللجوء للرأي العام عبر وسائل الإعلام المستقلة بمثابة مبادرات ودروس ملهمة للعديد من التجمعات والقوى الشعبية ، وهو ما ساهم في انتشار التحركات الاحتجاجية لكل القوى والفئات الاجتماعية وفى كل محافظات مصر .
- رفع سقف المطالب السياسية وتكثيفها حول ضرورة تغيير طبيعة النظام السياسي (سياسات/بنية/أشخاص).
- خلق أرضية للتنسيق والتعاون بين معظم نشطاء التيارات الفكرية والسياسية يمكن أن تتطور لإطار فاعل للعمل الجبهوى بين أطراف الحركة الوطنية خاصة بين أبناء جيل الوسط([١٢]).

---

[١٢])يذكر في هذا الإطار العديد من الأنشطة الاحتجاجية ذات الطابع التضامني التي نظمتها الحركة مثل مظاهرات التضامن والدعم القانوني لأسر ضحايا العبارة السلام اعتصام ومظاهرات التضامن مع القضاة ، الصحفيين ، الفنانين ضحايا حريق قصر بني سويف،معتقلي الإخوان.

- خلق مساحات من التواصل الإعلامي مع قطاعات من الجمهور، خاصة المهتمة بالشأن العام خاصة عبر الصحف المستقلة، وشبكة الانترنت، وبعض الفضائيات.
- فتح ثغرة في جدار ثقافة الخوف مكنت كل القوى الاجتماعية من البدء في تحرك متنامي دفاعا عن حقوقها وعلى امتداد كل محافظات مصر([١٣])ولعل ابرز أنشطتها في هذا المجال مظاهرتي مظاهرة يوم الاستفتاء في ٢٠٠٥/٥/٢٥والتى أطلقت فيها أجهزة الأمن البلطجية وفرق مكافحة الإرهاب لهتك عرض المتظاهرات وسحل المتظاهرين والتي ردت عليها كفاية بمظاهرة في ٦/١شارك فيها رموز المجتمع وعشرات المنظمات النسائية ثم مظاهرة احتجاجية أخرى بالشموع يوم ٢٠٠٥/٦/٨.

إلا أن هذه النجاحات لا تنفى طبيعة التحديات التي واجهتها حركة كفاية والتي ساهمت في تراجعها الواضح في العامين الأخيرين ، وهى التحديات التي تشير إلى سلسلة من الإشكاليات عجزت الحركة حتى وقتنا الراهن عن وضع حلول غير تقليدية لمواجهتها ، ويأتي في مقدمة هذه الإشكاليات:

- عجز الحركة على جذب اهتمام الكتلة الصامتة من الشعب المصري في التحرك وراء مطالبها الديمقراطية رغم انفجار تحركات احتجاجية و مطلبية واسعة بتأثير غير مباشر من حركة كفاية ذاتها.

---

[١٣]) انظر للطبيعة هذه التحركات الاحتجاجية ومؤشراتها في : "خريطة الاحتجاجات السلمية في مصر
مؤشرات أولية على تخلق مجتمع مدني من نوع جديد"، د. عماد صيام، دراسة مقدمة إلى ورشة الحركات الاحتجاجية في مصر مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام في ٢٠٠٩/١٢/٦

- عدم التقدم تجاه تطوير بنية الحركة التنظيمية بحيث تصبح تحالفا اجتماعيا حقيقيا يحتوى بداخله على كل أشكال المنظمات الاجتماعية ، رغم بروز ميل واضح لدى التحركات الاحتجاجية لتنظيم نفسها، وبروز عشرات اللجان والمنابر والتجمعات التي قادت تلك التحركات الاحتجاجية والتي تولد بعضها من حركة كفاية ذاتها .

- عدم الاهتمام بوضع تصورات للسيناريوهات البديلة وكيفية التفاعل معها، خاصة سيناريوهات إدارة الأزمات أو التطورات السياسية المفاجئة أو المتوقعة ، وهو ما أوقع الحركة في مأزق حقيقي خاصة في ظل شعارها المحدد لا للتمديد لا للتوريث ، بعد التمديد للرئيس لفترة خامسة ، وتصاعد سيناريو التوريث .

- تراجع استمرار وتطور الحالة الحوارية التي ساعدت على بروز الكتلة المؤسسة لحركة كفاية من بين أبناء جيل الوسط ، وخلقت هذا الانسجام والتوافق السياسي فيما بينها ، بحيث لم تمتد إلى باقي أطراف النخبة السياسية النشطة ، خاصة من انضم منها إلى كفاية في لحظة صعودها ، بحيث تراجع حتى الخطاب السياسي الداخلي للحركة والذي كان يتميز بأنه كان خطابا عابرا للأيدلوجيات السياسية ، وانعكس هذا التراجع في الأزمات التي ارتبطت بموقع المنسق العام للحركة ، والتي تم التغلب عليها بالتراجع عن التوجه العام للحركة وعن أهم ما يميزها باختيار أربع منسقين مساعدين ممثلين للتيارات السياسية الأساسية (الليبرالي /الماركسي /الناصري /الاسلامى)، وهو ما نقل لقلب الحركة كل التراث السلبي لصراع التيارات السياسية المصرية .

- عدم التوافق على رؤية إستراتيجية للحركة تحدد دورها في عملية التغيير والتحول الديمقراطى وبالتالي طبيعة ونوعية الأنشطة والفاعليات التي على الحركة أن تنخرط فيها ، حيث تنازع الحركة اتجاهان رئيسيان، الاتجاه الأول والذي ارتبط أصحابه أكثر بخبرة الحوار والعمل في منظمات المجتمع المدني والتقدير الموضوعي

لقدرات وقوة الحركة ، وكان يرى أن الحركة هي دعوة للتغيير وأن دورها الاساسى يجب أن يدور حول ترسيخ ثقافة النضال الديمقراطى السلمي ومنح الجماهير دروس وخبرات ملهمة تعزز قدراتها وتمكنها من خوض عملية التغير بنفسها وعبر مشاركتها ، وإعادة الاعتبار لدى المواطن العادي للاهتمام بالشأن العام . والاتجاه الثاني كان يرى حركة كفاية ذاتها هي طليعة وقوة التغيير والتحول الديمقراطى وهو اتجاه ارتبط أصحابه بالعمل السياسي التقليدي ، وتقوم رؤيته على بذل الجهد في اتجاه بناء حركة عصيان مدني لإسقاط النظام ، وأن هذه الإمكانية قابلة للتحقق عبر دعوة الأحزاب وكل القوى المعارضة للهيمنة الأمريكية للالتفاف في جبهة واحدة ،و بالطبع في قلبها أو مقدمتها حركة كفاية ، وهو توجه بصرف النظر عن عدم واقعيته (لوجود أكثر من جيل لم يمارس العمل السياسي وليس لديه أي خبرة بالنضال الديمقراطى السلمي) يمثل إعادة إنتاج لأفكار التحالفات السياسية القديمة الذي ثبت عدم جدواها، لأن القوى السياسية المدعوة للتحالف هي ذاتها تفتقد القدرة على حشد وتعبئة الجماهير، ناهيك عن استمرارية عدم اهتمام الجماهير بقضايا التغيير السياسي نتيجة عدم قدرتهم على ربطها بتحسين نوعية حياتهم .

وعلى الرغم من بروز هذه التحديات التي ساهمت في خفوت صوت حركة كفاية أمام قادتها وعدم قدرتهم على تجاوزها إلا أن الظروف القادمة خلال العامين القادمين من انتخابات رئاسية وبرلمانية ، وتزايد التدهور الاقتصادى والاجتماعى لأوضاع ملايين المصريين ، واتساع نطاق تحرير المجال العام عبر مئات الاحتجاجات الصغيرة التي ينخرط فيها مئات الآلاف من المصريين من مختلف الفئات الاجتماعية وهو ما يراكم لدى المواطن العادي خبرات هائلة في النضال الديمقراطى السلمي ، ربما تخلق هذه العوامل والظروف أرضية مناسبة لعودة حركة كفاية واستعادتها لزخمها السياسي بشرط أن يعي قادتها التحديات التي تواجهها ويضعوا لها حلولا غير تقليدية .

طلال شكر

دمياط ضد أجريوم
معركة الدفاع الشعبى عن البيئة

مقدمـة

تقع مدينة دمياط فى الوجه البحرى لمصر، وتغطى جغرافياً مساحة ١٠٢٩ كم، وتبلغ الكثافة السكانية للمحافظة (٩٢٦.٥٦ نسمة كم)، وتعتبر محافظة دمياط شبه جزيرة تحدها من كل الجوانب محافظة الدقهلية باستثناء حدها الشمالى الذى يطل على البحر المتوسط[1]، وفى الجزء الشرقى من المحافظة توجد بحيرة المنزلة، والتى تغطى ما يقرب من ٢٠% من مساحة المحافظة.

تكونت أراضى المحافظة من رواسب نهرية على مدار آلاف الأعوام وتتضمن خصائصها الجغرافية السائدة نهر النيل والدلتا والتى تغطى ٥% من مساحة المحافظة، بينما توجد الضفاف الرملية والمستنقعات الساحلية بطول الساحل، وتمتد كثبان الرمال بالتوازى مع الساحل الشمالى للدلتا من شرق البرلس حتى الحدود الشمالية لكفر البطيخ، وتحد هذه المنطقة من الجنوب أشجار نخيل كثيفة، وبالتحرك للداخل بعيداً عن الشاطىء الشمالى نجد أن مناطق المروج والمستنقعات تغلب على طبيعة المنطقة، وتشكل الأراضى المزروعة فى المحافظة ٧٤% من المساحة الأرضية، بينما تغطى المياه مساحة تتعدى ٢٠% من مساحة المحافظة، ويقسم نهر النيل المحافظة إلى قسمين حاملا المياه بطول فرعه الشرقى خلال الدلتا من القاهرة إلى البحر المتوسط، ومنطقة الدلتا هى المسئولة عن إنتاج معظم المحاصيل التى تتم زراعتها فى دمياط، ويعد توفر العمل مؤشراً اقتصادياً هاماً، ويتضح أن الصناعات التحويلية والزراعة وصيد الأسماك هى القطاعات الرئيسية الموفرة لفرص العمل فى المحافظة **حيث يعمل بالزراعة ١٨.٦٩% من القوة العاملة، ويعمل بالصناعة حوالى ٥٣%** من القوة العاملة والباقى يعمل فى مهن أخرى تحتل جزيرة رأس البرموقعاً سياحياً ممتازاً فى دمياط إذ يحدها من الشمال

---

[1] أنظر خريطة دمياط.

البحر الأبيض المتوسط ومن الشرق القناة الملاحية التى تم شقها ضمن إنشاءات ميناء دمياط، ومن الجنوب مجرى النيل[٢] ، ولمدينة رأس البر سحر خاص لدى المصريين، ولدى الشعب الدمياطى بشكل أخص، فعلى شواطئها يقضون أوقات راحتهم فضلاً عن اتخاذها سكناً للآلاف منهم، **وتزيد استثمارات الدمايطة فى رأس البر على ١٧ مليار جنيه،** وفى الوقت الذى كان **يحدوهم الأمل فى تحولها إلى محمية طبيعية** [٣] كانت حكومة **نظيف** ترتب مفاجأة من نوع آخر. بدأ المشهد الدمياطى هادئاً طوال عام **٢٠٠٧** بينما على الجانب الآخر تسارعت خطوات المسئولين فى **شركة أجريوم** للحصول على موافقات الوزارات المصرية المختلفة على إنشاء مصنع للأسمدة النيتروجينية.

"لم تكن محاولة أجريوم هى الأولى من نوعها، فقد **سبقتها اندوراما الهندية** لبناء مصنع مشابه ووقتها اجتمعت لجنة التنسيق بين النقابات المهنية وقدمت مذكرة لنائب الشعب محمود كسبه، **ونجح النائب عن طريق البرلمان فى منع تراخيص المصنع** لكن الشارع الدمياطى لم يشارك فى هذا، ولم يتم تسليط الضوء عليها[٤] واستفادت أجريوم **من هذا الدرس وحصلت على الموافقات فى تكتم وسرية شديدين** بعدما تهيأ المسرح لدخول الصناعات الملوثة للبيئة إلى مصر ومن بينها دمياط وكان ذلك **عبر تأسيس الشركة القابضة للبتروكيماوت** بهدف إيجاد كيان جديد من مهامه إنشاء مشروعات للبتروكيماويات من بينها **مشروع للميثانول** بطاقة ١.٣ مليون طن سنوياً وبتكلفة استثمارية ٧٥٠ مليون دولار **ويقع داخل ميناء دمياط** وتشارك شركة ميثالكس الكندية بنسبة ٦٠% وقطاع البترول والقطاع الخاص ٤٠% **والمشروع الثانى هو موبكو**

---

[٢]أنظر خريطة رأس البر.

٣راجع خطاب وزير البيئة إلى محافظ دمياط.

٤جلسة نقاش مع د. أحمد شوقى عماشة عضو اللجنة الشعبية ممثل نقابة البيطريين.

لإنتاج **الأمونيا واليوريا** وبدأ الإنتاج فيه يوليو **٢٠٠٨** ويقع داخل المنطقة الحرة الصناعية شرق ميناء دمياط والمشروع **الثالث** هو مشروع **سى جاز** لإنتاج وتصدير الغاز المسال لإنتاج ٤.٨ مليون طن من الغاز المسال سنوياً باستخدام كمية من الغاز تصل إلى ٧.٥ مليار متر مكعب غاز وباستثمارات حوالى ١.٣ مليار دولار يساهم الجانب الأسبانى بـ ٨٠% والجانب المصرى (بتروجيت إنبى) ٢٠% وبدأ التصدير بالفعل فى مايو ٢٠٠٥ ويقع المشروع داخل ميناء دمياط **والمشروع الرابع** هو مشروع **H.G.D** لإنتاج وتصدير الغاز المسال (مجمع مبارك للبتروكيماويات) أما المشروع **الخامس** فهو لإنتاج **الأمونيا واليوريا** لإنتاج حوالى ١.٢ مليون طن يوريا سنوياً بالإضافة إلى ٤٠ ألف طن أمونيا سائل والمكان الذى تم اختياره موقعاً له منطقة مثلث رأس البر السياحى، ويشارك فيه شركة أجريوم الكندية بنسبة ٦٧% والشركة القابضة للكيماويات ٢٤% وشركة جاسكو بنسبة ٩% وكان مقرراً بدء التصدير فى سنة ٢٠١٠ أما الخطوة الثانية لتسهيل دخول هذه الصناعة فكان قيام رئيس وزراء مصر **أحمد نظيف عام ٢٠٠٥ بإلغاء قرار الحاكم العسكرى رقم ٢ لسنة ١٩٩٧** الذى أصدره نظيره كمال الجنزورى والذى يحدد مناطق التلوث فى خريطة مصر محددة بخطوط الطول والعرض، وطبقاً لهذا القرار لم تكن دمياط ضمن المناطق المحددة لإنشاء مصانع ملوثة للبيئة **وبهذا فتح أحمد نظيف الباب على مصراعيه أمام الصناعات الملوثة للبيئة** فى دمياط وهو أمر يدعو للتساؤل كما ورد فيما كتبه د. سعيد اللاوندى "من **أن نظيف باع دمياط لأصدقائه الكنديين".**

بدأت عملية أجريوم بإعلان من هيئة ميناء دمياط يدعو لاستغلال قطعة أرض مساحتها ١٢٠ ألف متر مربع بجوار الحاجز الشرقى للميناء، وتصلح لإقامة رصيف

بحرى ومنطقة تسهيلات لمشروع بتروكيماويات غير ملوث للبيئة [5] وبتاريخ **٢٠٠٦/٦/٢٥** تقدمت شركة أجريوم بعرض فنى ومالى لاستغلال الأرض وفى **٢٠٠٦/٦/٣٠** تم إرسال العرض الفنى والمالى لأجريوم إلى وزارة النقل [6] ويتضمن رأى هيئة الميناء، الذى يؤكد على **إنتاج اليوريا وعدم إنتاج الأمونيا** وأن يكون مأخذ السحب والمرتجع للمياه اللازمة للتبريد خارج حدود الميناء[7]، ويذكر رأى هيئة الميناء وجود قضية تحكيمية على أرض المشروع المعلن عنها مع الشركة العالمية للصناعات الغذائية وبالرغم من عدم الفصل فيها ترى الهيئة الموافقة على التصريح بقيام المشروع، وبعد دراسة العرض المالى والفنى بوزارة النقل وكذلك مراحل الاتفاق على العقد تم **إخطار أجريوم بقبول العرض** بشكل مبدئى، وتم التأكيد على تداول اليوريا وعدم الموافقة على تداول الأمونيا من الميناء، وبتاريخ **٢٠٠٧/٣/٧** وافق مجلس الوزراء بجلسته رقم ٢٦ على الترخيص برصيف بحرى ومنطقة تسهيلات للشحن بنظام **B.O .T** طبقاً للقانون لـ ١٩٩٦ المعدل بالقانون ٢٢ لسنة ١٩٩٨ بشأن الموانىء التخصصية وصدر قرار رئيس مجلس الوزراء ٥٥٥، وتم تسليم الأرض فى **٢٠٠٧/٤/١٢**، ثم ورد لهيئة الميناء خطاب من الشركة مرفق به موافقة جهاز شئون البيئة، وفى ٢٠٠٧/٦/١٧ وافق وزير الرى محمود أبو زيد على التصريح للشركة بسحب ١٢٠٠ متر مكعب/ ساعة بداية من عام **٢٠٠٩** وذلك لاستيفاء احتياجات المصنع طوال مدة المشروع فى منطقة تعانى الأراضى الزراعية من عدم وجود المياه الكافية لأعمال الزراعة خصوصاً فى مركز كفر سعد.

٥راجع إعلان هيئة ميناء دمياط بالأهرام.

٦راجع العرض المالى والفنى المرسل من هيئة ميناء دمياط إلى وزارة النقل.

٧راجع مجموعة الموافقات الحكومية للشركة على قيام المشروع.

وفور تسرب المعلومات عبر الوثائق التى تم الحصول عليها نبه **مراسل الأهالى** حلمى يس المجتمع المصرى والدمياطى عبر سلسلة من التحقيقات حول المشروع وخطورته على البيئة وفور تسرب المعلومات حول المشروع وحجم الموافقات الحكومية والتى أكد جميع أطراف المواجهة الشعبية أنها كانت **بحوزة منسق اللجنة الشعبية للدفاع عن البيئة جمال البلتاجى**، دعا **حزب التجمع** الأحزاب والقوى السياسية والنقابات المهنية ومنظمات المجتمع المدنى لعقد اجتماع تنسيقى مشترك لبحث ودراسة الموضوع على ضوء المستندات المتوفرة، حيث حضر الاجتماع د.عبده البردويل أمين عام لجنة التنسيق بين النقابات المهنية والمهندس جمال ماريه رئيس جمعية حماية المستهلك وصلاح مصباح أمين حزب التجمع ومحمد حلمى دره أمين حزب الأحرار ومحمد محمد بصل أمين الحزب الناصرى وفاروق هلال نقيب الاجتماعيين ود. أحمد شوقى عماشة أمين نقابة الأطباء البيطريين وأحمد محمد البيلى أمين عام نقابة الصيادلة وانتظم بعد ذلك باقى النقابات المهنية ومن بينهم نقابة الأطباء البشريين الأسنان- الزراعيين- المهندسين- التجاريين- العلميين- المحامين من خلال لجنة التنسيق بين النقابات المهنية **واتفق الجميع على إنشاء اللجنة الشعبية للدفاع عن البيئة بدمياط** واختاروا المهندس **جمال البلتاجى** منسقاً لها. كان تشكيل اللجنة الشعبية للدفاع عن البيئة "استمراراً **لخبرة العمل الشعبى** المشترك والتضامن الجماعى قبل بدء أزمة مصنع أجريوم بفترة طويلة، **فقد تشكلت عام ١٩٩١ لجنة التنسيق** بين الأحزاب والقوى السياسية والنقابات المهنية التى قادت الكثير من الفاعليات إبان فترة الحصار على العراق ونظمت العديد من المؤتمرات الشعبية ونسقت الأنشطة الجماهيرية بين مكوناتها واكتسبت قيادات دمياط السياسية والشعبية من خلال هذه اللجنة خبرة التعامل مع أجهزة الأمن، وكيفية تحمل ضغوطها ومناوراتها كما تشكلت أيضاً لجنة الدفاع عن صناعة وصناع الأثاث، وكان مسئولاً عنها على زهران،

وفى ٢٠٠١ تشكلت اللجنة الشعبية لمناصرة الشعب الفلسطينى التى ضمت الأحزاب والقوى السياسية (الإخوان المسلمين) والنقابات المهنية ومنظمات المجتمع المدنى، وقدمت **على طول ٨ سنوات أكثر من ١٥ قافلة سياسية وطنية ومواد غذائية** تقدر بسبعة ملايين جنيه، ونظمت أكثر من ثلاثين مؤتمراً شعبياً ومظاهرة تأييدًا للشعب الفلسطينى"[٨] وكان منسقها العام هو أنيس البياع.

وقد شكلت اللجنة الشعبية للدفاع عن البيئة ٤ لجان إعلامية وقانونية، وعلمية، واقتصادية لإعداد دراسات حول المشروع تتناول المجالات الأربعة بحيث تتناول الإعلامية المنهج الصحيح فى كيفية التعامل مع الإعلام وكيفية الاستفادة من وسائل الإعلام المختلفة من صحافة وتلفزيون لصالح قضية البيئة الدمياطية، وتتناول الدراسة العلمية ماهية صناعة البتروكيماويات والأسمدة النتروجينية وخطورتها على الأرض والمياه والجو والإنسان والنبات والحيوان، وتتعرف الدراسة الاقتصادية على الفرصة البديلة لاستخدام الأرض والغاز والمياه وتكلفة علاج الأضرار المترتبة على التلوث باعتبارها نفقات مهدرة، أما القانونية فتكشف خطورة الوثائق وما بها من عوار وأخطاء قانونية ضد الدستور والقانون المصرى للبيئة رقم ٤ لسنة ١٩٩٤.

المواجهة:

كيف تصرفت قيادات دمياط صاحبة العمل الجماعى والمشترك لسنوات طويلة إزاء هذا الخطر الداهم على البيئة الدمياطية؟!

٨راجع عبد الغفار شكر الصحافة المستقلة والحركات الاحتجاجية ص ٢٠ دراسة غير منشورة.

"كان أول شىء فكرنا فيه أن نقوم بعمل مدنى سلمى للتعريف بالموضوع ولفت أنظار الدمايطة والمجتمع المصرى للخطورة الكامنة وراء إقامة هذا المصنع، لذلك تم عقد اجتماع موسع بمكتبة مبارك يوم ٢٠٠٨/٢/١٩ للتخطيط لهذا العمل واتفقنا على تنظيم وقفة احتجاجية بميدان **البوستة أكبر ميادين دمياط** احتجاجاً على إنشاء هذا المصنع" **وحددنا يوم ٢٠٠٨/٢/٢٤ الساعة** الواحدة ظهراً موعداً للوقفة، وكان هناك تحضير جيد لها وتم الاتفاق على أن تكون محدودة العدد على أن يحضرها القيادات والرموز الشعبية بدمياط والمشكلة للجنة الشعبية، ولكن قبل يوم الوقفة **استدعى الأمن أنيس البياع وصلاح مصباح لظنه** أن التجمع وراء تنظيم الوقفة الاحتجاجية وضغط عليهما لإلغائها ولكنهما أوضحا للأمن أن اللجنة الشعبية للدفاع عن البيئة هى الداعية للوقفة وعليه أن يتصل بجميع أطراف اللجنة أو أن يلقى القبض عليهم جميعاً، وفى يوم ٢٠٠٨/٢/٢٤ وجدنا ميدان البوستة محتلاً بعدد كبير من قوات الأمن وقوات فض الشغب والقوات مسلحة ويرتدون الخوذات الحديدية، وكان مشهداً غريباً على دمياط وحاول الأمن إرهاب الجميع وتعرض لنا ومنعنا من التواجد بالميدان، وطلب منا التوقف وإلغاء الوقفة، وبدأ الأمن يهاجم وطلبنا عدم التدخل على أن نتفرق، ومن خلال الحوار بدأنا نستهلك الوقت ثم توجهنا إلى مكان آخر أمام حزب الأحرار وكان عدد الحضور ٢٠٠ شخص تقريباً، وحققت الوقفة النتائج المرجوة"[٩] "وكان تصوير ٣٠ ثانية وتهريبها من

٩جلة نقاش مع د. صلاح مصباح عضو اللجنة الشعبية للدفاع عن آلية البيئة أمين حزب التجمع.

الأمن وإذاعتها فى قناة الجزيرة والنشر الإعلامى فى الصحف المستقلة إعلاناً ببداية المواجهة مع شركة أجريوم وخطورة هذا المصنع على البيئة الدمايطية"[١٠].

وفى المساء توجه وفد اللجنة الشعبية للدفاع عن البيئة إلى محافظة دمياط ومعه وثيقة أعدتها اللجنة ووقع عليها جميع الأعضاء وتكون الوفد من د.عبده البردويل ومحمد درة وصلاح مصباح وسامى بلح وتم عقد لقاء مع المحافظ لتسليمه الوثيقة لتوصيلها إلى المسئولين (رئيس الوزراء) وقد وعد المحافظ بتحقيق ذلك.

فى مارس ٢٠٠٨ تسربت معلومات لأصحاب الأرض المجاورة للمشروع وأهالى قرية السنانية ولم يكن بيننا وبينهم أى تنسيق ولما علموا بخطورة المصنع عليهم تجمع عدد كبير منهم، وقاموا بقطع طريق رأس البر وقاموا بإشعال النيران فى جذوع النخل وفى إطارات السيارات، وتعامل الأمن معهم بقسوة بالغة زادتهم هياجاً وتم اعتقال العشرات منهم وهددهم الأمن ثم أفرج عنهم بعد عدة أيام، وكان هذا درساً للأمن وتأكيداً على صواب ما اختارته القيادات الشعبية الدمايطية طبع حركتهم الاحتجاجية بالطابع السلمى وبالأساليب الديمقراطية الأخرى التى اختاروها سبيلاً واحداً لمواجهة هذه الصناعة الملوثة للبيئة.

أوضح بيان اللجنة الشعبية للدفاع عن البيئة أن دمياط ليست ضد التنمية أو الاستثمار بل تسعى إليهما، ولكن نظرة شاملة تؤكد أن إقامة هذه الصناعة يترتب عليها خسائر بالمليارات وأكد بيان اللجنة على رفض شعب دمياط إنشاء هذا المصنع على أرض دمياط كلها ويرى انشاؤه بعيداً فى الصحراء وما أكثرها فى مصر.

١٠جلسة نقاش مع د.أحمد شوقى عماشة عضو اللجنة الشعبية للدفاع عن البيئة عن نقابة الأطباء البيطريين.

بدأت الحركة الدمياطية تكتسب أبعاداً جديدة فى التخطيط والحشد والحركة المدروسة لمواجهة هذا الخطر، **وتشكلت عناصر المواجهة على عدة محاور**: الأول **اللجنة الشعبية للدفاع** عن البيئة بكل مكوناتها التى ذكرناها سابقاً والمحور الثانى: **الشخصيات العامة المستقلة** داخل دمياط وخارجها من أبناء دمياط وقد ساعدوا اللجنة الشعبية بكل ما لديهم من إمكانيات مادية ومعنوية والمحور **الثالث: منظمات المجتمع المدنى** والتى تجمعت تحت مسمى شبكة الجمعيات الأهلية مثل جمعية الحفاظ على البيئة وجمعية حماية المستهلك وجمعية مصر للثقافة والحوار وجمعية إسكان العسكريين القدماء وجمعية دمياط للتنمية والتنسيق الحضارى وجمعية التنمية الثقافية وجمعية الرعاية الاجتماعية وتيسير شئون الحج والعمرة بحى الناصرية وجمعية المرأة والتنمية والجمعية التعاونية لبناء مساكن ضباط الشرطة وغيرها من الجمعيات، وتمثل هذه الجمعيات داخل اللجنة الشعبية **روان بيضون** أما **المحور الرابع/** فكان **المواطن الدمياطى العادى عصب** المقاومة الشعبية وسر نجاحها والذى كان لحضوره الدائم واستيعابه لقضية البيئة وأهمية الحفاظ عليها من التلوث أثره الكبير فى استمرار قوة الدفع بالإضافة إلى دور المستثمرين والذى شكل إنشاء المصنع تهديداً مباشراً لاستثماراتهم.

نجحت حركة المقاومة الشعبية الدمياطية بمحاورها الأربعة فى الاستفادة الجيدة من الإعلام وتوظيفه لصالح أهداف الحركة وكان قادتها على وعى كامل بأهداف الإعلام فاستفادوا من ذلك "إن الهدف من الإعلام هو تزويد الناس بالأخبار الصحيحة والمعلومات السليمة والحقائق الثابتة التى تساعدهم على تكوين رأى صائب فى واقعه من الوقائع أو مشكلة من المشكلات بحيث يعبر هذا الرأى تعبيرًا موضوعياً عن عقلية الجماهير وميولهم واتجاهاتهم، وهذا يعنى أن الغاية من الإعلام هو توسيع مدارك

الجماهير عن طريق تزويدهم بالمعارف وإقناعهم بأن يسلكوا مسلكاً معيناً، ولكى يحقق الإعلام هذا الهدف فإنه يجب أن يقوم على الوضوح والصراحة ودقة الأخبار مع ذكر مصادرها، كما يشترط الالتزام بمعايير الصدق والأمانة فالإعلام الصحيح كما أسلفنا هو تزويد الجماهير بأكبر قدر ممكن من المعلومات الصحيحة والحقائق الواضحة التى يمكن التثبت من صحتها أو دقتها بالنسبة للمصدر الذى تنبع منه أو تنسب إليه وبقدر ما فى الإعلام من حقائق صحيحة ومعلومات دقيقة منبثقة من مصادر أمينة بقدر ما يكون هذا الإعلام سليماً وقوياً ومؤثراً فى الوقت نفسه، وهكذا فإن تناول الإعلام لقضايا المجتمع ملتزماً بهذه المعايير يلعب الدور الأساسى فى تشكيل الرأى العام تجاه هذه القضايا، فالرأى العام هو رؤى ومشاعر أفراد جمهور معين فى لحظة معينة بخصوص أى قضية تثير اهتمامهم"[١١] وقد أدرك قادة شعب دمياط أهمية الإعلام فى إدارة المعركة ضد أجريوم ومن يقفون وراءها، ونجحوا بالفعل فى الاستفادة من الإعلام المستقل سواء أكان صحافة أو قنوات فضائية وبهذه الكيفية شكل الإعلام المحور الخامس من عناصر المقاومة الدمياطة.

كان لشعب دمياط مطلب وحيد وهو **عدم إقامة المصنع فى منطقة رأس البر السياحية** لما سوف يحدثه من أضرار بالبيئة، وإهدار للاستثمارات الهائلة فى هذا المصيف المشهور فالمصنع المزمع إنشاؤه يصنف ضمن القائمة السوداء وهى القائمة الأعلى من حيث تلوث البيئة، فقد كان مقرراً أن ينتج يومياً أسمدة ٢٣٠٠ طن أمونيا، ٣٥٠٠ طن يوريا بقدرة تخزينية ٤٠ ألف طن أمونيا، ١٦٠ ألف طن يوريا وهى التى

١١راجع عبد الغفار شكر الصحافة المستقلة والحركات الاحتجاجية ص ٣ مصدر سابق.

قال عنها الدكتور مصطفى طلبة العالم المصرى فى شئون البيئة أنها لو اشتعلت فيها النيران فإنها كفيلة بتفجير المنطقة حولها شاملة منطقة الدلتا"[١٢].

حددت دمياط هدفها، وتحركت لتحقيق هذا الهدف فقد ناشد **مجلس أمناء مدينة دمياط الجديدة الحكومة (بأغلبية ٢٠ صوتاً ومعارضة ٩ أعضاء)** أن تصدر قراراً عاجلاً بالوقف الفورى لعملية إنشاء مصنع سماد آخر بالقرب من ميناء دمياط ومدينة رأس البر والذى يشكل خطراً واضحاً على مظاهر الحياة المختلفة، وفوض رئيس مجلس الأمناء السيد خلف محمد فى إبلاغ الحكومة بقرار المجلس، ثم تلته فى ذلك غرفة المنشآت السياحية لوسط الدلتا والتى رفضت وأدانت إقامة مصنع البتروكيماويات أجريوم والذى سيكون سبباً فى تدمير وتلويث مصيف رأس البر، وأرسلت الغرفة بياناً بهذا المعنى لوزير السياحة ورئيس الجمهورية للتدخل لوقف إقامة هذا المصنع، وتبعهم المجلس الشعبى المحلى لمحافظة دمياط الذى وضع أجريوم على رأس جدول أعماله وفى جميع الجلسات إلى أن يتم نقل المصنع إلى الجهة التى تناسب مثل هذه المشروعات.

المجتمع المدنى بكل مكوناته أراد "أن يلعب دور الوسيط النزيه لبلده دمياط، والتأكيد على حق المواطن فى الحوار مع الحكومة فيما يعن له من مشكلات، وكيف يكون الأداء المركزى للحكومة؟! وكيف يكون أخلاق فكر الشفافية داخل المجتمع والدور الحقيقى للمجتمع المدنى وهو دور الوسيط الجيد فكانت التجربة على أرض دمياط نموذجاً لهذا الأداء فنحن نريد أن نعيش فى بيئة مستدامة، وليس بيئة مركزية، فالبيئة المستدامة تعطى مفهوم جيد للمجتمع المدنى"[١٣].

---

[١٢] راجع عبد الغفار شكر الصحافة المستقلة والحركات الاحتجاجية ص ٢١ مصدر سابق.

١٣جلسة نقاش مع المهندس جمال الدين مارية جمعية حماية المستهلك.

وانطلق المجتمع المدنى **يصور القرارات والوثائق بالآلاف ويوقعها ويختمها ويوزعها على الشعب الدمياطى لكى يتحقق فكر الشفافية**، وتكون المعلومات متاحة للمجتمع ككل، الكل يتحرك ويعد المذكرات التى تعكس رأى المواطنين بكل أمانة ويرسلها للمسئولين ابتداءً من الوزير مروراً برئيس الوزراء وصولاً لرئيس الجمهورية ولم يتوقف المجتمع المدنى عن التعبير عن رأى المواطنين "الذين أُتيح لهم معرفة ما يدور بكل أمانة ونقل هذا الرأى بشكل نزيه للمسئولين التنفيذيين وترك الباب مفتوحاً للحوار الذى يجعل الوزير يرجع فى قراره والمجتمع المدنى يرضى بالتنمية الاقتصادية على أرض بلده نحن فى احتياج إلى قانون واحد وأعنى به قانون شفافية **المعلومات الذى يُجرم الموظف** الذى يمتنع عن إعطاء المعلومات إذا طُلب منه ذلك"[١٤].

"فى شهر مارس دخلت جمعية الثقافة والحوار المواجهة إلى جانب اللجنة الشعبية وعضواً بها بأنشطة تساعد على فهم حقيقة الأخطار المترتبة على إقامة المصنع فى جزيرة رأس البر وكانت المخاوف لا دليل عليها أمام المجتمع المحلى، وبدأنا البحث على **الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنت)** حول الآثار المترتبة على إقامة صناعة الأسمدة النتروجيتية، وحصلنا على دليل التفتيش على هذه الصناعة وكل ما يتعلق بها: خطوات التحضير- المواد المستخدمة فى الصناعة- مصادر الطاقة- المياه مروراً بالأخطار التى تهدد حياة العاملين بهذه الصناعة، والأخطار على الماطق المجاورة وأعددنا C.D بكل هذه المعلومات وتم توزيعه على نطاق واسع، وكذلك تم إعداد دراسة قام بها **د.عبد الغنى العجمى ود. رضا العربى بكلية العلوم جامعة المنصورة** عن جزيرة رأس البر وسمات ومواصفات الجزيرة التى تؤهلها لأن تكون محمية طبيعية وعوامل

١٤جلسة نقاش مع المهندس جمال الدين مارية جمعية حماية المستهلك.

التميز بها ووضعناها على C.D تم توزيعه أيضاً، وأعدت الجمعية ورش عمل أسبوعية ومحاضرات للتعريف بأخطار هذه الصناعة، وفى ٢٠٠٨/٣/١٨ تم عقد الندوة العلمية عن صناعة البتروكيمات بالتعاون مع اللجنة الشعبية للدفاع عن البيئة، ومنظمات المجتمع المدنى"[١٥]، وقدم المهندس جمال البلتاجى عرض بيانات حول مشروع مصنع السماد من واقع البيانات المتوفرة لديه "كان هناك مستندات متاحة بشكل يمكن اعتباره بأن موقعة أجر يوم إذا جازت هذه التسمية هى أول معركة للدفاع عن البيئة يتم فيها تداول البيانات والمعلومات والمستندات بهذه الحرية ومن خلالها اكتشف الناس أن هناك قضية فساد".

شارك فى هذه الندوة الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدنى وساهم بدور قوى أحزاب **التجمع والوفد والأحرار**، وشاركت شخصيات مستقلة، وتوصلنا إلى إصدار بيان هادىء النبرة ليس به أى شكل من أشكال الصراع مع النظام ولكن عبارة عن مناشدة من اللجنة الشعبية وجمعية حماية المستهلك وجمعية التنسيق الحضارى ويمثلهما المهندس جمال ماريه، وتم دعوة الشخصيات العامة للندوة وكذلك المسئولين وفى مقدمتهم محافظ دمياط وباقى المسئولين وبالطبع لم يحضر أحد من المسئولين، وبالرغم من الوجود الكثيف للأمن أمام الجمعية والإرهاب المعنوى الذى مارسه إلا أن الندوة كانت ناجحة وحققت الأهداف المنشودة من وراء تنظيمها، وتتواصل خطوات زيادة الوعى المجتمعى بقضية البيئة، وتبرز من خلال المواجهة قضايا جديدة مثل سياسة التنمية المستدامة فى كل نواحى الحياة، وفى ٢٠٠٨/٣/٢٨ يتم عقد اجتماع بدعوة من اللجنة الشعبية للدفاع عن البيئة وجمعيتى مصر للثقافة والحوار وحماية المستهلك

---

[١٥] جلسة نقاش مع ماهر الشيال المحامى عضو اللجنة الشعبية للدفاع عن البيئة وجمعية مصر للثقافة والحوار.

لمناقشة موضوع التنمية المستدامة ويعلن المجتمعون الممثلين لكافة الاتجاهات والنقابات المهنية والعمالية والجمعيات الأهلية والأحزاب السياسية والأفراد عن تبنيهم لسياسة التنمية المستدامة فى إطار المثلث المتساوى الأضلاع للحياة الأفضل:

١-التنمية البيئية.

٢-التنمية الاقتصادية الصناعية والزراعية.

٣-الإنسان.

وتبنت اللجنة الشعبية للدفاع عن البيئة البرنامج التالى الذى وافق عليه الجميع فى نهاية الاجتماع.

١-رفع الدعاوى القضائية ضد كل من:-

أ-الحكومة المصرية.

ب-الشركة القابضة للبتروكيماويات.

ج-شركة أجريوم.

٢-مخاطبة منظمة الأورومتوسطى وإعلامهم بخطورة بناء مثل هذه المصانع على شاطىء المتوسط.

٣-مخاطبة وزيرى الصناعة والتجارة الكنديين لتوضيح أبعاد الموقف وخطورته على البيئة.

٤-مخاطبة السفير الكندى بالقاهرة لتحديد موعد لوفد الجمعيات الأهلية ومنظمات المجتمع المدنى بدمياط لشرح الموقف الدمياطى من المصنع.

٥-مخاطبة الوزراء المصريين للبيئة والبترول والزراعة والرى والصناعة والإسكان والاستثمار والدفاع والنقل للتنبيه بضرورة سحب الموافقات التى أعطيت للشركة حيث أنها لم تراعى الاشتراطات البيئية التى حددها القانون المصرى.

٦-مطالبة وزير البيئة بالإسراع فى إنشاء المرصد البيئى بالمنطقة الصناعية بميناء دمياط، وتدريب كوادر من المجتمع المدنى على رصد الاختراقات البيئية.

٧-مطالبة شركة المياه بعدم مد هذه الصناعة بالمياه.

٨-الإعداد لمجموعة من الفاعليات أيام شم النسيم ٢٠٠٨/٤/٢٨، وعيد دمياط القومى ٥/٨ والإعداد لمؤتمر البيئة الأول برأس البر فى يوم البيئة العالمى.

٩-حث الكتاب ذوى المصداقية على الكتابة عن هذه الكارثة المضرة بالبيئة.

١٠-التواصل مع المنظمات الدولية ومطالبتها بسرعة التدخل للحيلولة دون إقامة هذا المصنع.

١١-مد جسور التعاون مع الفضائيات لتنبيه الشعب المصرى بخطورة إقامة مثل هذه المشروعات على أرض مصر.

ولا تتوقف الحركة الشعبية الدمياطية عن إبداع أشكال جديدة ما تلبث أن تنخرط فى حركة المقاومة ضد تلويث بيئتهم **فيجتمع عدد من المحامين معلنين إنشاء** اللجنة الشعبية لمناهضة أجريوم يوم ٢٠٠٨/٤/١٢ "**ورغم الالتباس بين الأسماء فيما بين اللجنة الشعبية للدفاع عن البيئة** وبين الوليد الجديد فلم يكن هناك **أى حساسية تجاهها لأنه ليس هناك أية تناقضات** فى الأهداف والقضية أسمى من أى اعتبار آخر"[١٦] بل الأكثر من ذلك "حضرنا تشكيل اللجنة وقدمنا إليها خبرتنا ولم نبخل عليها بنصائحنا"[١٧] واختارت اللجنة ناصر العمرى المحامى منسقاً عاماً لها، وهكذا تبنى دمياط منظمات شعبية تواصل مع غيرها بلا هوادة معركة الحفاظ على البيئة ضد من يريدون تلويثها،

---

[١٦]جلسة نقاش مع صلاح مصباح عضو اللجنة الشعبية للدفاع عن البيئة وأمين حزب التجمع.

[١٧]جلسة نقاش مع د. أحمد شوقى عماشة عضو اللجنة الشعبية للدفاع عن البيئة وأمين نقابة الأطباء البيطرين..

وتصدر اللجنة البيان رقم (١) الذى يوضح مخاطر المشروع وأضراره البيئية، واستعداد الأهالى لشراء المساحة المخصصة للمصنع واستغلالها كمحمية طبيعية.

وتواصل اللجنة الشعبية حركتها فى اتجاه تحقيق الأهداف التى وضعتها "ففى يوم ٢٠٠٨/٤/٢٣ ينعقد المؤتمر العلمى الشعبى حول صناعة البتروكيماويات بنقابة الأطباء (دار الحكمة) برأس البر بدعوة من اللجنة الشعبية للدفاع عن البيئة ولجنة التنسيق بين النقابات المهنية والأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدنى والشخصيات المستقلة جميعاً قاموا بالدعوة لحضور المؤتمر، وشاركوا فى محاوره الأربعة فى تجربة ستظل دائماً نموذجاً للتفاعل المنزه عن كل غرض، **فليس هناك جماعة واحدة أو اتجاه معين هو الذى حمل أعباء المؤتمر** وحده، ولكن الجميع سارعوا للمساهمة فى المناقشة وإثرائها بالمعلومات الدقيقة والموثقة حول موضوعات المؤتمر وكان من أهداف المؤتمر جمع وتنسيق الجهود النقابية والشعبية والعلمية لرفض إنشاء مصنع أجريوم الملوث للبيئة بدمياط وتفرع من المؤتمر أربع ورش عمل علمية لتحديد الآثار المدمرة للمصنع على البيئة والاقتصاد وشارك كل من:

فى الملف القانونى المحامون: مدحت عاشور ومحمود الشربينى ومحمود شبانة.

فى الملف الاقتصادى: أنيس البياع ومهندس على مطاوع وصلاح مصباح.

فى الملف البيئى والصحى: د.عبد البردويل د. عبد الغنى العجمى د. محمد والى.

فى الملف الإعلامى: محمد التويرجى- مجيد البسيونى- د. أحمد شوقى عماشة.

واستطاع المؤتمر إنجاز الأسس التى يمكن الارتكاز عليها فى الحركة وفى التصدى لكل الادعاءات التى كانت الشركة تقوم بنشرها فى الصحف عن طريق الإعلان وفى ردود بعض المسئولين وكانت الخطوط العريضة لكل محور كما يلى:

١-الإعلام وكيفية التواصل مع الصحف بأسلوب راق ومحترم، وعرض قضيتنا من خلال الفضائيات واختيار الأنسب من القيادات للتواصل مع الإعلام.

٢-الملف القانونى ودراسة متكاملة حول الثغرات التى وردت بالموافقات الحكومية والاشتراطات الواردة بقانون البيئة ٩٤/٤ والاتفاقيات الدولية ومخالفة أجريوم للمبادىء البيئية الواردة بهما.

٣-الملف البيئى والصحى وأثر هذه الصناعة على الأرض والنبات والحيوان والجو وصرف المياه والأضرار التى سوف تلحق بالثروة السمكية وبالإنسان.

٤-الملف الاقتصادى والاستثمارى: الأرض والمياه واستغلالها فى أغراض الزراعة والعائد الاقتصادى المتولد عن ذلك –كمية الغاز المستخدمة والفرص المتاحة من بيعه بالثمن المناسب لقيمته فى السوق العالمى –فرص العمل المتولدة فى الحالتين- رأس البر والمبالغ المستثمرة فيها والأضرار المترتبة عليها من إقامة المصنع- التكلفة الاقتصادية المترتبة على علاج التلوث الناشىء عن إقامة هذه الصناعة، كان لابد لنا من إدارة الحدث بشكل جيد وإجراء بحث علمى وبيئى دقيق خاصة وأن دمياط ورشة كبيرة سوف يشكل تجمع الأثر البيئى الناتج عن كل هذه الانبعاثات حمل بيئى غير محتمل"[١٨].

وفى ختام المؤتمر تم عقد مؤتمر شعبى تحدث فيه ممثلوا النقابات المهنية والأحزاب السياسية والمجتمع المدنى، وتتوالى المؤتمرات الشعبية ثم يتم تنظيم حملة لجمع التوقيعات تستهدف الحصول على ٢٥٠ ألف توقيع من المواطنين لرفض مصنع أجريوم يسجل فيه المواطن الدمياطى اسمه ورقمه القومى وتوقيعه لرفض إقامة مصنع أجريوم الملوث للبيئة وشارك فى حث المواطنين على المشاركة فى حملة التوقيعات

---

[١٨]جلسة نقاش مع المهندس على مصطفى لجنة التنسيق بين النقابات المهنية.

الشيخ حنفى العسيلى والأب بندلايمون ووصل حجم عدد الموقعين إلى أكثر من ٣٥ ألف توقيع.

ثم مسيرة بالشموع يوم ٤/٢٨ على لسان رأس البر يوم شم النسيم "وقمنا بعمل دمية اللمبى وتمثل أجريوم، وقررنا عدم حرقها حفاظاً على البيئة، وبدلاً من ذلك قررنا أن ندوسها بالأقدام".[١٩]

وفى يوم ٢٠٠٨/٤/٢٩ حدثت أكبر مظاهرة فى تاريخ دمياط أمام المحافظة، وكانت هناك محاولات محمومة لمنع المظاهرة "جميع الأطراف دعت المواطنين للتجمع أمام المحافظة والمواطنين لبوا النداء بأعداد كبيرة، ولم يستجيبوا لمحاولات أحد لإثنائهم عن التجمع رغم المحاولات المتكررة من رجال الحزب الوطنى والأمن، الجميع احتشدو الحضور كان عاليًا وقوات الأمن كانت أيضًا بأعداد كبيرة، وخشى بعض القيادات انفلات الأمور التى تعطى الأمن فرصة افتعال اتهام لبعض الأطراف، والحقيقة أن الأمن تعامل مع المظاهرة بشكل محترم، حاول إجهاضها ولكنه لم يفلح، **وكان أكبر تجمع فى تاريخ دمياط فى أى حدث من الأحداث، وتجاوز العدد ٥ ألاف مواطن مما اضطر المحافظ إلى الخروج والحديث مع المتظاهرين،** وأعلن أن القيادة السياسية لا يمكن أن تسمح بما يضر شعب دمياط، وأن المصنع لن يقام، ولكن الجميع لا يصدقون وعود الحكومة فكانوا يطالبون بصدور قرار، وحرصاً منا على الحشد الموجود وعلى التجربة ألا تأخذ منحى غير مرغوب فيه استطعنا أن نفض الجمع، وهى تجربة رائدة فى مصر لكيفية الدفاع السلمى عن حقوق المواطن والشعب"[٢٠] . والأكثر من ذلك حرص الجميع على أن يكون هناك آداب لتجمعاتهم وحين يتفرقون "كل من كان يعرف يتحرك بوعى

---

[١٩] جلسة نقش مع المهندس صلاح مصباح عضو اللجنة الشعبية أمين حزب التجمع.

[٢٠] جلسة نقاش مع المهندس على مصطفى مطاوع لجنة التنسيق بين النقابات المهنية.

وعند تفرق المظاهرة كان لها آداب كما نقوم بتوصيل نائب الشعب لمقره، والشيخ لمسجده، والقسيس لكنيسته لكل واحد منا دور يؤديه بشكل جيد، وعند الانتقال من شكل إلى آخر كنا نجلس نتناقش ونختلف لكن عندما نصل إلى قرار الكل يلتزم به، وكنا نمارس دور الوسيط للحفاظ على الشكل المدنى"[٢١].

بدأت اللجنة الشعبية للدفاع عن البيئة الحركة فى اتجاه مجلس الشعب وطلبت من النائب عمران مجاهد عضو مجلس الشعب عن الحزب الدستورى الحر أثاره الموضوع بالمجلس فتقدم باستجواب ولما أحست اللجنة أن الاستجواب سيتم إحباطه طلبت من النائب المستقل محمود صيام عضو مجلس الشعب تقديم طلب إحاطة فتقدم به وكذلك النائب د.جمال الزينى وكانت الصحافة داعماً كبيراً لنا واستجاب المجلس لما آثاره النائبين فقرر بجلسته يوم ٤ مايو تشكيل لجنة تقصى حقائق وقد تضمن التقرير المبدأى الذى قدمته اللجنة الأسباب الخمسة لرفض نواب دمياط وشعبها إقامة مصنع السماد على أرض محافظتهم"[٢٢].

وفى يوم ٥/٨ عيد دمياط القومى قرر المجتمع الدمياطى عدم الاحتفال بهذا اليوم فاتشحت دمياط **بالسواد بفعل اللافتات العملاقة سوداء اللون**، وتعاونت الغرفة التجارية مع اللجنة الشعبية، وانسحب الناس من الشوارع واختفت كل مظاهر الاحتفال كأنه ليس هناك عيد لدمياط، وسمى هذا اليوم بيوم الحزن، واقتصرت اللافتات على عبارة واحدة "لا لمصنع الموت".

وإزاء تباطؤ الحكومة فى اتخاذ قرار تجاه المصنع أضرب المحامون بدمياط يوم ٥/١٥، وفى يوم ٥/١٧ نشرت صحيفة البديل أن البنك الدولى اشترط موافقة المجتمع

---

[٢١]جلسة نقاش مع المهندس جمال ماريه رئيس جمعية حماية المستهلك.

[٢٢]راجع أسباب الرفض تقرير لجنة تقص الحقائق بمجلس الشعب ص ١.

المدنى فى دمياط لتمويل المشروع ونشرت الصحيفة أنباء تشكيل لجنة للتفاوض مع أجريوم تضم سبع شخصيات منهم المهندس حسب الله الكفراوى والدكتور ممدوح حمزة والدكتور زاهى حواس أمين عام مجلس الآثار وهو ما نفاه كل قادة الحركة الشعبية وتساءلوا جميعاً نفاوض عماذا؟! هذه ليست مسئوليتنا إنما هى مسئولية الحكومة التى تورطت فى إصدار كل هذه الموافقات دون تحرى للدقة.

المجتمع الدمياطى رفض التفاوض ووزعت أجر يوم مطوية تحت عتبات البيوت، حيث استيقظ عدد كبير من أحياء دمياط على وجود هذه المطوية التى تزعم أن مصنع أجريوم شىء جيد لدمياط وأبنائها، ورددنا على ذلك بترجمة أوراق صادرة فى كندا تحذر من وجود مثل هذه المصانع بالقرب من الكتل السكانية والنتائج المترتبة على وجود هذه الصناعة بالنسبة للإنسان والحيوان والنبات والهواء"[٢٣]، بعدها حاولت الشركة أن تخطب ود المجتمع المدنى للمرة الثانية بعد فشل محاولتها الأولى "فى أول جلسة **حوارية مع أجريوم فى نهاية عام ٢٠٠٧** بدأ المجتمع المدنى بجرأة شديدة بين مؤيد ومعارض على خلفية الفكر التنويرى الذى اكتسبته دمياط بعد قضية إزالة الأقفاص السمكية وهو ما يؤكد التفاعل بين المجتمع المدنى والأحداث وقد تم تصوير هذا الحوار وكنا نعلم أن الشركة تعمل وفقاً للقوانين العالمية لكى تحصل على موافقة المجتمع المدنى حيث كان هناك ٥ جمعيات وعضو مجلس شعب موافقون وبقية الجمعيات وأعضاء مجلس شعب معارض والمجلس الشعبى معارضة بالكامل، ومن وافقوا كانت موافقتهم دون أى سند علمى وبعد الجلسة أصبح هناك فى الشارع مؤيد ومعارض كان عدد الحضور ٦٨ ومن خلال التسجيل كانت الأغلبية الساحقة معارضة وفى المرة الثانية

---

[٢٣] جلسة نقاش مع المهندس على مصطفى مطاوع لجنة التنسيق بين النقابات المهنية.

"دعت ممثلين للمجالس الشعبية وبعض منظمات المجتمع المدنى على غذاء فى شطا برأس البر ولم تجدى محاولاتها للحصول على توقيع الحاضرين بالموافقة"[٢٤].

تم تنظيم وقفة احتجاجية يوم ٥/٢٥ أمام نقابة الصحفيين وبعدها عُقد مؤتمر صحفى لشرح خطورة المشروع من الناحية البيئية والصحية والاقتصادية رداً على المؤتمر الذى عقدته أجريوم يوم ٥/٢١ وقام بترتيب المؤتمر والإعداد له محمود الشربينى المحامى عضو اللجنة الشعبية للدفاع عن البيئة ورئيس جمعية مصر للثقافة والحوار بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية بنقابة الصحفيين، وحضر المؤتمر عدد كبير من دمياط وأبنائها المقيمين بالقاهرة وتم توفير ٧ أتوبيسات لنقل أبناء دمياط، وتحدث فى المؤتمر د.عبده البردويل وأنيس البياع والباحث عبد الخالق فاروق والأب بندلايمون راعى كنيسة الروم الأرثوذكس بدمياط وصلاح مصباح وحسنى المدبولى ود.محمد شلبى ومجيد البسيونى الصحفى منسق المؤتمر وقدم عبد الخالق فاروق عرضا اقتصاديا بمدخلات المشروع شبه المجانية طبقاً للموافقات الحكومية[٢٥] (مياه- غاز- أرض- رصيف بحرى) وأوضح أن تكلفة إنتاج الطن تتراوح بين ٩٣-١٤٩ دولار يباع بسعر الطن ما بين ٤٢٥-٤٥٠ دولار ويحقق المصنع أرباح ما بين ٤٥٠-٥١٠ مليون دولار يحظى الجانب الكندى بـ ٧٥% من الأرباح كما قدم عصام سلطان المحامى عرض قانونى عن الثغرات الموجودة بالموافقات وفى يوم ٢٠٠٨/٥/٢٧ عقد مؤتمر سيدات دمياط بنادى الزراعيين استمراراً للفعاليات الرافضة لمصنع أجريوم من طوائف شعب دمياط، وتوضيح الآثار المدمرة للمصنع على الإنسان والبيئة والاقتصاد فى دمياط وتحدث فى المؤتمر د.نشوى والمهندسة نهى ذهنى وعايدة جبر والأستاذة هيام الشربينى

[٢٤]جلسة نقاش مع المهندس جمال ماريه رئيس جمعية حماية المستهلك.

[٢٥]جلسة نقاش مع المهندس جمال البلتاجى منسق اللجنة الشعبية للدفاع عن البيئة.

المحامية ووقفت الطالبات فى مدخل المؤتمر مرتدية الملابس السوداء، ورفعت اللافتات والبالونات السوداء. "فى يوم ٦/٦ نظمنا أكثر من ٢٠ مظاهرة أمام مساجد المدينة فى وقت واحد عقب صلاح الجمعة فى دمياط مظاهرات أمام المسجد الجديد –عباد الرحمن- مسجد البحر وهو المسجد الرسمى للمحافظة- مسجد الرحمة برأس البر- كفر سعد- فارسكور"[٢٦].

كما أصدرت **اللجنة الشعبية** بيان يعتبر مماطلة الحكومة فى نقل المصنع دعوة للعنف كما تظاهر أهالى دمياط منددين بالصمت الحكومى **ثم أعلنت اللجنة عن تشكيل لجنة تقصى حقائق شعبية موازية للجنة مجلس الشعب** وتسعى إلى إعداد ملف قانونى بإشراف الدكتور يحيى الجمل والدكتور محمد نور فرحات "اللجنة اتصلت بالاثنين وأبدوا استعدادهما، ولكننا قصرنا فى مواصلة هذا الاتجاه وبقى عصام سلطان المحامى وقد بذل مجهوداً كبيراً"[٢٧] .

استجاب **مركز حابى للحقوق البيئية** لدعوة المجتمع المدنى بدمياط واللجنة الشعبية للدفاع عن البيئة وقرر الاحتفال بيوم البيئة العالمى معنا ضد أجريوم إيماناً من المركز بحق دمياط فى المساندة والاهتمام بالحقوق البيئية بها ووجه الدعوة لمحافظ دمياط والسكرتير العام أحمد حشمت للاحتفال بيوم البيئة العالمى يوم ٢٠٠٨/٦/١٠ كما اصدر المركز بياناً أعلن فيه رفضه لإقامة المشروع فى موقعه الحالى، كما أوضح الآثار المترتبة على إنشائه بالنسبة للزراعة والأسماك ومياه النيل ونظمت اللجنة **الشعبية مسيرة للأطفال لموقع المصنع شارك فيها مركز حابى وتصدت** الشرطة للمسيرة، ولكن وجود الأطفال فتح الطريق أمام المسيرة، وحمل الأطفال البالونات السوداء وسعف

[٢٦] جلسة نقاش مع ماهر الشيال المحامى مصدر سابق.

[٢٧] جلسة نقاش مع صلاح مصباح مصدر سابق.

النخيل كأنهم ذاهبون لزيارة المقابر يوم الجمعة وارتدوا مرايل مكتوب عليها "لا للتلوث نعم للقانون" أما الشباب فقد نظموا مسيرة بدرجاتهم إلى ميدان البوستة عبر كورنيش النيل وبلغ عددهم ما يقرب من ٥٠٠ شاب وكان تنظيم مسيرة الدراجات استلهاماً لمسيرات مماثلة نظمها مرشحوا الإخوان المسلمين فى دوائرهم أثناء انتخابات المجالس المحلية فى شهر ابريل ٢٠٠٨، وفى المساء انعقد الاحتفال بيوم البيئة العالمى بمقر نقابة الأطباء بحضور حشد كثيف من أهالى دمياط وممثلين عن ١٠ محافظات من بينها محافظات أسوان والأقصر وبور سعيد، وفى يومى **١٥-٦/١٦** تخرج **مظاهرات حاشدة احتجاجاً على تقرير لجنة تقصى الحقائق بمجلس الشعب، ويصدر المجتمع المدنى الدمياطى بياناً يؤكد فيه أن الدمايطة** بكل طوائفهم وفئاتهم وأحزابهم وهيئاتهم ونوابهم فى الشعب والشورى والمجالس الشعبية المحلية والنقابات والمهنية والعمالية والجمعيات والروابط والنوادى والأفراد يؤكدون من جديد رفضهم المطلق لإقامة مصنع أجريوم للسماد بدمياط لما له من آثار مدمرة بيئياً وصحياً واقتصادياً على المجتمع الدمياطى وفى يوم الثلاثاء ٢٠٠٨/٦/١٧ يتم تنظيم وقفة احتجاجية الساعة الواحدة ظهراً أمام نقابة الأطباء على كورنيش النيل لدعم نواب مجلس الشعب عن محافظة دمياط فى موقفهم الرافض لانشاء المصنع وتحفيزاً للنواب فى لجنة تقصى الحقائق لنقل المصنع خارج دمياط، **ونتيجة لكل هذه التحركات يصدر مجلس الشعب توصية للحكومة يوم ٦/١٩ بنقل أجريوم وفى ٦/٢٤ تنتهى الموافقات التى حصلت عليها أجريوم لإنشاء المصنع، ويكون بداية موجة جديدة لرفض نقل المصنع إلى ميناء دمياط وفى ٧/٤** تنظم نقابات دمياط واللجنة الشعبية للدفاع عن البيئة وقفة احتجاجية أمام نقابة الصحفيين بالقاهرة لرفض الالتفاف على توصية نقل أجريوم يعقبها مؤتمر صحفى بالنقابة تم تنظيمه بالاشتراك مع لجنة الحريات بنقابة الصحفيين وتحدث فى المؤتمر (د.محمد السيد سعيد)

ود.يحيى القزاز ونور الهدى زكى وممثلين عن المجتمع الدمياطى لإعلان الحقائق حول نفس الموضوع وكان للمؤتمر صدى واسع وفى ٧/١١ تخرج مظاهرات واسعة استنكاراً لتصريحات رجب هلال حميدة عضو مجلس الشعب الذى صرح فى التلفزيون "أن المصنع لا خطورة من إنشائه، وأن شعب دمياط مضحوك عليه" وفى ٧/٢٥ يتم تنظيم وقفة احتجاجية ثالثة **أمام نقابة الصحفيين ومؤتمر صحفى لرفض نقل المصنع داخل ميناء دمياط تحت أى مسمى جديد وفى** ٨/١١ تغطى مدينة دمياط الجديدة إعلام سوداء فى العيد السنوى للمدينة، ثم يصدر المجلس الأعلى للطاقة **قرار فى ٨/٣ بإلغاء اسم أجريوم وإقامة المصنع فى المنطقة الصناعية تحت اسم موبكو** "كان الحديث يدور باستنكار شديد حول كيف يمكن لكيان ملغى الاستيلاء على كيان قائم بعد صدور إعلان شديد الغموض من المجلس الأعلى للطاقة **بدايته إغلاق أجريوم، والفقرة التالية استحواذ أجريوم على موبكو** وصدر القرار فى اجتماع حضره رئيس الوزراء أحمد نظيف وسامح فهمى وهو الخصم والحكم فى ذات الوقت، وحضر عصام سلطان المحامى وأقام دعوى قضائية ضد القرار وما زالت منظورة حتى الآن"[٢٨] ويتساءل منسق اللجنة الشعبية للدفاع عن البيئة عن سر هذا القرار قائلاً "دمج أجريوم فى موبكو صفقة تثير الشك والتساؤل" وفى ٨/٨ تطالب اللجنة الشعبية مجلس الدولة بوقف الصفقة وفى ٨/١١ **تتم صفقة البيع، ومحافظ دمياط يؤكد إغلاق الملف نهائياً.**

أصدرت اللجنة الشعبية للدفاع عن البيئة بياناً عقب صدور قرار المجلس الأعلى للطاقة وجهت فيه التحية لشعب دمياط على صموده فى وجه الفساد والتبديد لثروات مصر، ووجهت التحية لكافة أجهزة الإعلام المرئية وللصحافة، وللصحفيين والكتاب[٢٩] .

---

[٢٨]جلسة نقاش مع حلمى يسن عضو اللجنة الشعبية– مراسل الأهالى والبديل.

[٢٩]جلسة نقاش مع جمال البلتاجى منسق اللجنة الشعبية.

كما كان "للإعلام الخاص والمستقل دور شديد الأهمية فى دعم الحركة والتعبير عنها سواء أكانت صحف أو قنوات فضائية وبالذات جريدة البديل والعاشرة مساءً كنموذج للتغطية الجيدة والمتواصلة للموضوع وتم أفراد مساهمات كبيرة فى الصحف الخاصة عن طريق مراسليهم فى دمياط"[٣٠] أما "جريدة البديل فسوف يذكر لها تاريخياً تدعيمها للحركات الاحتجاجية. "لقد حظيت حركة شعب دمياط بتغطية صحفية وإعلامية واسعة النطاق من الصحافة الخاصة والحزبية والمستقلة ومن القنوات التلفزيونية، ووكالات الأنباء خاصة وأن المصنع المزمع إنشائه يصنف ضمن القائمة السوداء" كما كان للإعلام الخاص والمستقل دور شديد الأهمية فى دعم الحركة والتعبير عنها سواء أكانت صحفاً أو قنوات فضائية وبالذات جريدة البديل والعاشرة مساء كنموذج للتغطية الجيدة والمتواصلة للموضوع، وتم إفراد مساحات كبيرة فى الصحف الخاصة عن طريق مراسليهم فى دمياط"[٣١] كما وأن "جريدة البديل سوف يذكر لها الدور المتميز الذى قامت به فى دعم الحركات الاحتجاجية وكان رئيس تحريرها د. محمد السيد سعيد يكتب بالدم عن بطولات شعب دمياط حيث تم اختيار دمياط مقراً للاحتفال بمرور سنة على إصدارها وتكريم أربعة فرسان كرموز للحركة وهم جمال البلتاجى منسق اللجنة الشعبية للدفاع عن البيئة وناصر العمرى منسق اللجنة الشعبية لمناهضة أجريوم والشيخ الحنفى العسيلى إمام مسجد عباد الرحمن والأب بندلايمون راعى كنيسة الروم الأرثوذكس

---

[٣٠] "راجع عبد الغفار شكر" الإعلام المستقل والحركات الاحتجاجية مصدر سابق.

[31] "راجع عبد الغفار شكر" الإعلام المستقل والحركات الاحتجاجية دراسة غير منشورة مصدر سابق. ٣١

وأكدت الجريدة على حق الشعب فى التظاهر السلمى وأن يكون لديه معلومات عما يجرى على الأرض"[٣٢] .

"بلغ عدد ما نشرته الصحف عن حركة دفاع شعب دمياط عن البيئة ١٢٦٨ موضوع فى الفترة من ٢٠٠٨/٤/٢ حتى ٢٠٠٩/٣/١٣ ما بين ٦٩٦ تقرير، ٢١١ خبر ٢٥٧ مقال والباقى فنون صحفية مختلفة وكان النشر داعماً للحركة فى أمرين أولهما:-

تغطية التحركات والوقفات الاحتجاجية ثانياً: رفع الروح المعنوية للناس وزيادة الوعى بالبيئة"[٣٣].

هل انتصر شعب دمياط فى معركته للحفاظ على البيئة "لقد كان لدينا إيمان منذ البداية أنه لا يمكن هزيمة الحكومة بالضربة القابضة وكان لدينا سيناريوهات متعددة لقياس مدى انتصارنا لذلك فنحن نشعر أننا حققنا جزء كبير من مطالبنا:-

كان الهدف الأول: ألا تصبح هذه المنطقة موقعاً لصناعة البتروكيماويات وهى من ٥٠٠-٢٠٠٠ فدان وهو ما حدث بالفعل.

الهدف الثانى: تعديل أسعار الغاز والمياه المستخدمة فى المصنع على اعتبار أنها من الصناعات كثيفة الاستهلاك للطاقة وقد حدث تعديل لأسعار الغاز (تراجعت حكومة نظيف فيما بعد عن هذا التعديل فى بعض المجالات).

الهدف الثالث: إلغاء الرصيف البحرى الذى كان مخصصاً وبشكل شبه مجانى للمصنع وهناك دعاوى قضائية لتحقيق هذا الطلب.

---

[٣٢] جلسة نقاش مع حلمى يسن مراسل الأهالى والبديل بدمياط.

[٣٣] المعلومات مستقاه من عبد الغفار شكر الإعلام المستقل والحركات الاحتجاجية. مصدر سابق.

الهدف الرابع: الحفاظ على نظافة البيئة الدمياطية وجعلها قضية محورية وهو ما تحقق إلى حد كبير.

الهدف الخامس: وعد من وزارة البيئة بإنشاء مرصد بيئى فى دمياط لرصد نسب التلوث.

الهدف السادس: محاولات عدم **تمكين شركة أجريوم من الاستحواذ على موبكو علماً بأننا ضد الشركتين وقد لجأنا فى هذا للدكتور مهندس ممدوح حمزة ابن دمياط الذى ساعدنا بكل قوة على شراء بعض أسهم موبكو ليكون لنا صوت مؤثر داخل الجمعية العمومية"[٣٤].**

والحقيقة الواضحة أن شعب دمياط قد انتصر فى معركته ضد أجريوم وحافظ على خلو جزيرة رأس البر من المصانع الملوثة للبيئة ويمكن رصد مظاهر هذا الانتصار مما يلى:-

١-**عدم تمدد صناعة البتروكيماويات** خارج **المنطقة الصناعية** بميناء دمياط على أرض جزيرة رأس البر.

٢-تعهد وزارة البيئة بإنشاء مرصد للبيئة لرصد كافة الظواهر البيئية بالمنطقة.

٣-وضع قضية الغاز والمياه والأرض فى بؤرة الاهتمام وإثارة قضية الاثمان النجسه التى تباع بها.

انتصر شعب دمياط فى دفاعه عن البيئة وكان انتصاره راجعاً لعدة عوامل أهمها:-

١-**الطابع السلمى** للحركة الاحتجاجية فى كافة مراحلها.

٣٤-صلاح مصباح عضو اللجنة الشعبية للدفاع عن البيئة.

٢-ما **توفر للجنة الشعبية للدفاع عن البيئة من وثائق ومستندات خاصة بالمشروع.**

٣-**الاتصال المستمر بكافة الأطراف المجتمعية لشرح قضية البيئة** وكسبهم إلى جانب حماية البيئة.

٤-مساندة **أصحاب الاستثمارات السياحية فى رأس البر للحركة ودعمها.**

٥-قدرة اللجنة على **تنويع أشكال الاحتجاج** بما يضمن تجديد قوة الدفع للحركة واستمرارها.

٦-**تعبئة الشارع الدمياطى داخل وخارج دمياط** والاستفادة من القوة المادية والمعنوية لأبناء دمياط البارزين مثل المهندس حسب الله الكفراوى والدكتور مهندس ممدوح حمزة والسيد عبد الرؤوف الريدى والإعلامية د.درية شرف الدين وغيرهم.

٧-المساندة المكثفة والواسعة والمستمرة من الإعلام المصرى المستقل من صحافة مستقلة وحزبية خاصة وقنوات فضائية.

ما هى النتائج التى تحققت نتيجة لجهود اللجنة الشعبية للدفاع عن البيئة؟ وهل إنتهت مهمتها بعد هزيمة محاولات إقامة مصنعأجريوم على جزيرة رأس البر؟ الحقيقة أن جميع الأحزاب والقوى السياسية، والنقابات المهنية، ومنظمات المجتمع المدنى شعروا أنهم قد حققوا انتصاراً هاماً، وأن المحافظة على جزيرة رأس البر خالية من مصانع البيتروكيماويات هو فى حد ذاته إنجاز كبير، لكنهم فى نفس الوقت يشعرون بعدم الرضا لعدم تنبههم لخطورة مصنع موبكو فى الوقت المناسب "[٣٥] .

---

[٣٥]جلسة نقاش مع الحاج حسن الديول عضو اللجنة الشعبية للدفاع عن البيئة.

ويصر الجميع على أن مهمة اللجنة الشعبية للدفاع عن البيئة مستمرة فى الدفاع عن البيئة الدمياطية ضد الميثانول وينبهون إلى تصديهم لشحنات القمح الفاسد حتى تم إعادة تصديرها، وأن قضيتهم الكبرى هى القضاء على تلوث نهر النيل ابتدءًا من أسوان وعلى طول مجرى النهر حتى تأتى إليهم المياه نظيفة فى دمياط.

إعداد: عزة خليل*

حلقة نقاش حول مشروع بحث إمكانيات الحركات الاجتماعية والاحتجاجات الجماعية التلقائية في التغيير الاجتماعي والسياسي

* باحثة بمركز البحوث العربية والأفريقية سابقا

* (تقرير لفريق البحث)

عقدت حلقة النقاش في ١٢ ابريل ٢٠٠٨ في مقر مركز البحوث العربية والأفريقية بالجيزة. وانقسمت إلى جلستين، نوقش فيهما المشروع العام ومشروعات الأوراق الفرعية بالبحث.

و حضر الحلقة أعضاء فريق البحث الأساتذة (وفق الترتيب الأبجدي) : الدكتور حسنين كشك (مشرف العمل الميداني) و حلمي شعراوي (مشرف البحث) وخالد علي و الدكتور سعيد المصري و عزة خليل (منسقة البحث). واعتذر الاستاذ احمد النجار لظروف شخصية

كما حضر الحلقة الاساتذة (وفق الترتيب الابجدي): الدكتور احمد زايد والدكتور سمير امين و صابر بركات و عبد الغفار شكر و الدكتور عروس الزبير و الدكتور علي بركات و عمرو عبد الرحمن وفتح الله محروس و محمد عبد العظيم و الهامي الميرغني.

الجلسة الأولى

ركزت الجلسة الأولى على المشروع العام للبحث ومشروع خطة العمل الميداني ومشروع ورقة عن الاحتجاجات القاعدية التلقائية. وفي أول الجسلة عرضت المشروعات من الأساتذة عزة خليل و دكتور حسنين كشك و دكتور سعيد المصري على التوالي. ودارت النقاشات حول مشروع البحث ومقترحات حول تطويره وموضوع الحركات الاجتماعية في مصر اليوم، وفيما يلي عرض ملخص للنقاشات بالتركيز على الاضافات المقترحة لتطوير مشروع البحث.

بدأ النقاش **الأستاذ ممدوح حبشي** مشيرا إلى مفهوم التغيير الذي يتضمنه مشروع البحث، وأفاد إنه يتضمن التغيير بمعني تحقيق مطالب حركات تسعى إلى مطالب فئوية أو اقتصادية. و هذه الحركات حتى وإن وصلت إلى تحقيق بعض من اهدافها تعود إلى قواعدها وتنفض. وذلك لا يعتبر تغيير ولا يحدث تغيير. فالتغيير من وجهة نظر المشارك معناه التغيير السياسي. بمعنى حركة او مجموعة حركات تصل إلى التغيير السياسي.

وأعترض **الأستاذ صابر بركات** على تضمين الاحتجاجات المهنية ضمن الفئات المبحوثة في المشروع، حيث من وجهة نظره لا يوجد في مصر حتى الآن احتجاجات يمكن وصفها باحتجاجات مهنية. وهو يرى أن ما يتم الاحتجاج بشأنه الآن هو المطالب حول استحققات مثل الحق في السكن (قلعة الكبش) – الحق في الصحة. ويرى أن العمال والموظفين يطالبون بحقوق العمل، في حين أن الاحتجاجات حول المياه هي من أجل الحق في الحياة.

وفيما يتعلق بالتطور التنظيمي وعلاقته بالاحتجاج أشار إلى أن أي احتجاج اجتماعي هو تنظيم مؤقت. والتنظيم العمالي نفسه يبدأ من الإضراب. ومن خلال الاحتجاج تفرز القيادات وتتأسس حلقات للتغذية وبث الوعي والاتفاق على مطالب. وينتهي الأمر بتحقيق المطالب. وفي حالة التكرار تصل المسألة إلى مرحلة أخرى. فيستمر التنظيم ولا ينحل مع تحقيق المطالب، حيث يثبت ضرورة استمرار التنظيم.

واعطى مثالا واقعيا على ذلك بأن القيادات التي قادت اضراب الضرائب العقارية لم تكن تعرف بعضها البعض في مختلف المحافظات، وهي لآن بمثابة تنظيم اجتماعي يقود حركة الموظفين العموميين في المجتمع في عموم مصر، والضرائب العقارية بشكل خاص. وذكر الحضور بأن بداية الاحتجاج في الضرائب

العقارية كان منذ ثلاث سنوات حتى وصل إلى قمة الحدث الذي كان يتطور طوال الوقت وهي الإضراب في العام الماضي.

وفرق المشارك بين الحدث نفسه وبين القوى الاجتماعية التي تحاول تنظيمه او تتنظم على هامشه. وأشار إلى وجود قوى سياسية في الحدث عند قمتة. وهي مسألة متوقعة في حالة الشيوعيين في الإضرابات العمالية، نتيجة للعلاقات التاريخية والطبيعية. هذا إلى جانب حزب الكرامة في اضراب الضرائب العقارية. وأفاد أن محاولة مواكبة الحدث أوالبحث عن الاستفادة من ذلك مسألة جديدة على خريطة الاحتجاجات في مصر.

وأشار إلى أنشطة من كتل سياسية نشطة مثل المجموعة حول التأمينات الاجتماعية، او الحق في الصحة. وتتكون هذه الكتل من ثلاث مصادر وهي التنظيمات السياسية التقليدية المعروفة، ومنظمات المجتمع المدني وهو فاعل مهم في الفترة الأخيرة، والمجموعات الجديدة في الفيس بوك والموبايل.

وأكد المشارك أن الاحتجاج غير مرتبط بتجمعات مهنية ولكن باستحقاقات، وأ، هناك قوى سياسية جديدة تنبعث مع الاحتجاجات، وأن الاحتجاج حول الاستحقاق مدخل تنظيمي قابل للتطور وإحداث التغيير الشامل. فالاحتجاجات حول الاستحقاقات الاجتماعية هي التي تتطور إلى التغيير السياسي. وذلك حيث أنها تسقط العلاقة الأبوية مع الدولة. وأكد المشارك إنه مع أن مدخل الاستحقاق الاجتماعي هو الطريق إلى التغيير الاقتصادي والسياسي.

وأشار **الأستاذ عبد الغفار شكر** أنه في سياق الحدث الاحتجاجي نفسه تنضج مواقف حول التنظيم طال الجدل حولها مثل مسألة الاستقلال النقابي عن اتحاد العمال التي طال النقاش حولها ولم يحسم. فالعمال المضربون قاموا بالفعل بذلك في

إضراب المحلة بتشكيل لجنة نقابية لعمال الغزل، كما شكل المضربون في اضراب الضرائب العقارية لجنة لموظفي مصر. وهذا يفتح الطريق امام الحركة للتطور.

ورأى **الأستاذ الهامي الميرغني** أن اشكال التجديد السياسي مثل حركة كفاية وحركة ٢٠ مارس وغيرها كانت ارهاصات للحركات الاجتماعية التالية. وفي نفس الوقت كانت هناك حركات تنادي بمطالب عامة ولم يكن لها حضور جماهيري مثل لجنة الحق في الصحة ولجنة الدفاع عن أموال المعاشات رغم اثارتهما لقضايا عامة هامة، لكن لم يكن هناك جسد لهذه الحركات موزع جغرافيا يسمح بفاعلية اعلى لهذه الحركات.

وأشار إلى مفارقة وجود عدد كبير من الأطباء في لجنة الدفاع عن الصحة التي لم تتطور جماهيريا، في حين أنهم أنفسهم شلكوا جماعة اطباء بلا حقوق، التي مثلت حركة اجتماعية ناجحة. وفسر ذلك بأن الأخيرة قائمة على مطالب محددة ومقسمة على المستشفيات وحسب المحافظات، وبالتالي لها فاعليه اكثر واستطاعت لعب دور مهم في الجمعية العمومية لنقابة الاطباء.

وذكر المشارك بأن الموظفين في النصف الأول من عام ٢٠٠٧ كانوا يمارسون احتجاجات اكتر من العمال واكتر من غيرهم. وننبه إلى أن ذلك يؤكد أهمية توسيع مفهومنا للطبقة العاملة، والتفكير في إذا ما كان الموظفين يمكن أن يدخلوا ضمن الطبقة العاملة أم لا. وذكر بأن ٦٠٠ ألف موظف يعملون بعقود مؤقتة في الحكومة. وأن السنوات السابقة شهدت تحرك لهؤلاء للمطالبة بالتحول إلى عمالة دائمة.

وذكر المشارك معلومة أن مستخدمي الانترنت في مصر يصلون إلى حوالي ٧ مليون مستخدم، أي حوالي ١٠% من السكان وهي نسبة كبيرة، وأن هناك ٢٤ مليون موبيل في مصر. ربط ذلك بأن ارتفاع استخدام التكنولوجيا يؤدي إلى ارتفاع للاحتجاجات الاجتماعية.

واختلف الاستاذ الهامي حول ما ذكر عن المهنين حيث يرى ان بينهم مجموعات نشيطة مثل حركة ٩ مارس والاطباء والقضاة. وقد مثلت هذه الاحتجاجات علامات مهمة في السنوات الأخيرة وأكد على ضرورة رصد تحركات هذه الجماعات.

أما الجديد في خريطة الاحتجاجات من وجهة نظر المشارك فكانت الاحتجاجات العامة اواحتجاجات الشوارع التي لم تكن موجودة قبل ذلك. مثل مظاهرات من أجل المياه وحول انابيب البوتاجاز وحول الخبز وحول السكن في قلعة الكبش في القاهرة والحرية في بورسعيد. وأكد أن علينا الاهتمام برصدها وطريقة حركتها.

وأكد **الأستاذ عمرو عبد الرحمن** أن الحركات الاجتماعية لا تحل نظريا وتحليليا محل الحركات القائمة على الأساس الطبقي ولكنها تعبر عن تصور و فعل اجتماعي في موقع اجتماعي مختلف. وانتقد أن الاسئلة في مشروع البحث تركز على مدى فاعلية الحركة الاجتماعية ويرى أنها لم تتطرق إلى بعض التساؤلات التي هي جديرة بالتركيز عليها من وجهة نظره مثل:

- لأي مدى نجحت الحركات في تغيير علاقات السلطة في المواقع التي تنشأ منها بالأساس، مثل العلاقات مع المديرين ومع اللجان النقابية، هل هي تتغير أثناء الاحتجاج و بعده.

- ما هي الهويات الجديدة والمتميزة التي تفرزها وتكتسبها وتعيد تأسيسها الحركات والاحتجاجات الاجتماعية في مصر من خلال فعل الاحتجاج. والهوية ليست المقصود بها هنا تعريف النفس ولكن تعريف النفس والفعل.

- ما هو دور الشبكات غير الرسمية التي تنشأ في نشر وتنظيم الاحتجاج وتعبئة الرأي العام والرأي العام الدولي. مثل الصحافة المستقلة، وشبكات نشطاء ليسوا اصلا من داخل القطاعات الاجتماعية المحتجة، ومنظمات المجتمع

المدني. وأفاد بأن اهمية ذلك في أنه يضع ايدينا على الديناميات التي تتحرك بها الاحتجاجات وبالتالي مستقبلها. و أن هذه الشبكات رغم انتهاء الحركات لا تنتهي وتظل مؤثرة. مثل الشبكات التي نشأت حول كفاية وقدمت زخما لحركة إضراب عمال المحلة.

- ما هي اشكال وادوات العمل، فهناك اشكال لم تكن موجودة على الإطلاق منذ عشرة سنوات مثل الوقفة الاحتجاجية. ولماذا يقرر الناس في لحظة معينة وقفة احتجاجية ولا تقررون قطع الطريق مثلا.
- ماهي الممارسة المعرفية التي تتم مع الاحتجاج، فممارسة الاحتجاج يصحبها ممارسة معرفية بمعنى اعادة تفسير الخطاب القائم وتأسيس لخطاب جديد.
- كيف تتأثر العلاقات بين الرجل والمرأة داخل الحدث الاحتجاجي، أي داخل المصنع مثلا عندما يحدث فيه احتجاج. وهل العلاقات الأبوية تتغير ام لا تتغير.

وأكد المشارك أن هذه الأسئلة تلقي الضوء على التغير في العلاقة بين الاحتجاج والموقع الطبقي. أي كيف تعيد الاحتجاجات تصور المشتركين فيها عن المواقع الطبقية.

وأكد **الأستاذ محمد عبد العظيم** ضرورة دراسة وضع الطبقة التي حدث فيها الاحتجاج وكيف كانت ظروفها. وأيضا ظروف المواقع التي لم يحدث فيها احتجاج ، والوقوف على السبب في عدم حدوث احتجاج. وهو يرى مثلا أن القطاع الخاص رغم ان الظروف التي يعيشها العمال اسوأ كثيرا من الظروف التي يعيشها القطاع العام، إلا إنه لم تحدث به إضرابات مهمة. وأكد على أهمية دراسة بنية الطبقة العاملة ككل، وخاصة ظواهر مثل تقلص عمال الانتاج في مقابل تزايد عمال الخدمات. كما أكد على ضرورة الحياد العلمي.

واقترح المشارك إضافة سنة ٢٠٠٨ إلى فترة البحث حيث حدثت فيها احداث مثل إضراب المحلة، وهو مختلف عما سبقه في النتائج. كما حدث في العام نفسه احداث ظهرت فيها أساليب مختلفة من المواجهة السلمية للقمع الشديد. ولذلك فهي سنة جديرة بالبحث.

ونبه المشارك إلى أن لا يقتصر البحث على الوصف والرصد وان يتجاوزه للتحليل والاستنتاج حتى يقوم بوظيفة ورقة عمل استرشادية للراغبين في التغيير حول كيفية العلاقة بين القوى السياسية والديمقراطية والاحتجاجات في سبيل التغيير.

وناقش **الأستاذ صلاح العمروسي** مفهوم التغيير المطروح في المشروع ورأى أنه مفهوم تقليدي خاص بالحركات السياسية التقليدية، وهو مرتبط بتصور سياسي واجتماعي وما إلى آخره. وأشار إلى أن المطلوب هو التركيز على الخيال الاجتماعي وراء كل حركة. ورأى أن الخيال الاجتماعي يتجاوز المطالب التي تطالب بها الحركة. وأن العلاقة بين الخيال الاجتماعي للحركات أي البرامج والخيال الاجتماعي للناس هو الذي يحرك الخطاب السياسي. يرى ان ما يحدث من احتجاجات هو نتيجة للتفاعل بين الإعلام الذي تبثه الفضائيات ونتيجة حركة كفاية التي كثيرا ما ينظر لها بصورة سلبية على أنها حركة الألف فرد، بينما هي حرك هامة لأنها أول مرة في التاريخ السياسي لمصر حركة تضرب الخط الأحمر الخاص برئيس الجمهورية، ولا تقف كما هي العادة عند وزير أو مسئول. وحتى لو وجه المحتجون المطالبة للرئيس، فهذا لايعني انهم يأملون فيه لتلبية المطالب، ولكنه يعلمون بخبرة الفلاحين أن هذا هو السبيل لتوصيل الكلام القاسي له فيضطر مرغما إلى الاستجابة، كنوع من الانتهازية او مكر الفلاحين. ومن هنا ضرورة التركيز على الخطاب الشعبي والخطاب المتبادل بين الحركات السياسية والحركات التلقائية.

وذكر إننا فيما سبق كنا نقول أن الاحتجاجات تحدث من خارج النقابات لأنها نقابات عميلة ولا تؤيد مطالب الناس، واليوم التساؤل حول السبب في أن الأحزاب التي تتحدث ليلا نهارا عن تأييدها لمطالب الناس، ولم تكن محركا للاحتجاجات، بينما الناس تحركت من خارجها. وهو يرى أن هذا سؤال كبير.

وأشار إلى ظاهرة جديرة بالملاحظة وهي أنه في يوم ٦ ابريل (يوم ان تقرر إضراب عام لكل مصر) كان الشعب بكل فئاته وأفراده على علم بالموضوع وكان هناك نقاش يومي حول الموضوع لمدة أسبوع أو عشر أيام. كيف وصل الخبرإلى هؤلاء الناس وهم ليس لهم علاقة لا بالنت ولا الموبيل. ما هي آلية الاتصالات، وما مسار الصلات الأفقية بين الناس.

وأشار المشارك إلى أن هناك تطور في أساليب قمع الشرطة للتحركات وتجديد في الأدوات المستخدمة في القمع من استخدام المدنيين و اطفال الشوارع والمهمشين والبلطجية. وأفاد المشارك أن هناك شهودا على أن رجال شرطة أو تابعين للحكومة كانوا الذين اعتدوا على القطار في المحلة بينما كان العمال يدافعون عنه. واستخدام بعد ذلك الاعتداء على القطار في عملية تشويه السمعة للعمال. وهكذا يجب لفت النظر إلي تأثير ذلك على الحركات الاحتجاجية من عدمه، وإلى إمكانية الوصول إلى آليات للدفاع ضد هذه الأساليب مثل حملات مضادة لحملات تشويه السمعة.

ولفت **الأستاذ فتح الله محروس** الانتباه إلى أن فترة الثمانينيات وأوائل التسعينيات شهدت ظاهرة هامة جدا وهي انتفاضات المدن. فشهدت احتلال مراكز شرطة، واستخدام أساليب تنظيم مبتكرة. واقترح المشارك رجوع زمن البحث إلى الخلف قليلا إلى أوائل الثمانينيات.

واشار إلى دعاية الحكومة المضادة ضد الاحتجاجات. واعطى مثلا بموقف الحكومة عند اعتداء الشرطة على السودانيين، حيث قامت بدعاية واسعة وكبيرة

لتشويه سمعتهم وتزييف الوعي حول الموضوع. وقد أثر ذلك من وجهة نظر المشارك حيث لم يتجاوب الناس مع موقف السودانيين. ومن هنا أكد على أهمية الانتباه إلى آليات تزييف الوعي.

وفضل المشارك تسمية احتجاجات شعبية بصرف النظر عن كونها سياسية او اقتصادية. وأرجع ذلك إلى أنه يرى هذه هي بداية احتجاجات شعبية ستصل إلى التغيير. ورأى أنه إذا كانت الاحتجاجات مفتقدة إلى الأحزاب فالأحزاب سوف توجد في يوم من الأيام. وذكر بأن في انتفاضة يناير ١٩٧٧ استمد الناس خبرات ثورة ١٩١٩، فالخبرات الشعبية متصلة ومتراكمة.

ونبه إلى إنه رغم تواصل الخبرات إلا أن الفعل الشعبي منقطعا منذ زمن بسبب القمع البوليسي الذي بدأ مع احداث كفر الدوار ١٩٥٢ في عام ولم يقف إلى الآن. والخبرات مهما استمدت من التراث فهي محدودة نظرا للقمع الطويل. وذلك في الوقت الذي تتطور فيه خبرات بوليسية متواصلة ومستمرة وتستمد المزيد من أمريكا واسرائيل، وستكون حيالها الخبرات الشعبية ضعيفة. وأشار إلى أن هناك فجوة بين وعي الناس وبين إمكانية حركتهم هي التي تسبب المشكلة التي نحن فيها الآن.

ونبه **الدكتور على بركات** إلى أن القطاع الخاص به تحركات ولكنها ليست بالاتساع الذي يخيف الحكومة مثل احتجاجات القطاع العام.

وأشار إلى أهمية أن يتم تغطية تاريخية للحركة الاجتماعية للوقوف على المشترك والمتصل فيها، ولكن ذلك ليس بالضرورة أن يشمل تاريخ الحركات الاجتماعية كله، ولكن الأمر يمكن ان يقتصر على الحركات في التاريخ الحديث.

ووضح الدكتور علي أن التناقض بين المطالب الاجتماعية والديمقراطية غير وارد ويضع الأمور في زاوية رؤية خاطئة. وأن اول ثورة في مصر كانت

اجتماعيــة بمعنــى أن الفئــات الاجتماعيــة تطحــن بعضــها الــبعض. ومــن المنطقــي أن المطالب الاجتماعية تعكس نفسها في تغيير سياسي.

ورشـح المشـارك مجـالين تركـز الدراسـة عليهمـا الأول هـو هـل هـذه الحركـات الاحتجاجية متواصلة ومتجذرة بحيث انها يمكـن ان تشـكل تغييـر سياسـي واجتمـاعي شامل مثل حالـة فتـرة الاحتجاجـات فـي مطلـع القـرن التاسـع عشـر حتـى انهـا احدثت ثـورة كبيـرة غيـرت الـوالي. أمـا المجـال الثـاني فكـان الإطـار التنظيمـي الـذي تفـرزه الحركات وكيفية وإمكانية تواصله.

الجلسة الثانية

في بدايـة الجلسـة الثانيـة تـم عـرض مشـروع الورقـة الفرعيـة حـول الاحتجاجـات العمالية و الاحتجاجات الفلاحية. وقام بعرض الورقتين الاستاذ خالد علـي والـدكتور حسـنين كشـك علـى التـوالي. وبعـدها جـرت المناقشـات حـول الموضـوعات المثـارة، وفيمــا يلــي عــرض مختصــر للأفكــار الــواردة فــي المناقشــات وخاصــة المتعلقــة بمقترحات لتطوير المشروع والاوراق الفرعية.

بدأ النقاش **دكتور سمير أمين** وأشـار إلـى مـا مثلـه المشـروع مـن نقلـة فـي بحـث موضـوع الحركـات الاجتماعيـة. وأن هـذه النقلـة متماشـية مـا تـم مـن نقلـة فـي الواقـع للحركـة الاحتجاجيـة فـي مصـر فـي تلـك الفتـرة مـن مرحلـة إلـى مرحلـة اكثـر تقـدما، باتجـاه أو نحـو وجـود قـوى سياسـية قـادرة علـى طـرح بـديل يحـدث تغيـر كيفـي علـى أرضـية الواقـع. وتوقـع دكتـور سـمير الخـروج مـن المشـروع بنتـائج هامـة اكثـر مـن وصـف وتحليل الواقع. وتتحقق هذه النتـائج عنـدما يـتم التركيـز علـى كيفيـة المسـاهمة الفكرية في تطوير الواقع، وهذا وإن كان موجود ضمنيا، ولكـن هنـاك اهميـة لإبـرازه كهدف للمشروع.

وأوضح المشارك وجهة نظره فيما يحدث من احتجاجات حول الأجور والأسعار وظروف العمل والشروط النيوليبرالية لعلاقة المالك بالمستأجر. وأفاد أن المطالبة الديمقراطية الآن غير مرتبطة بالمطالب حول الأرض و العمل والخبز وما إلى آخره. وتساءل كيف تحدث نقلة لهذه المطالبة من الوضع الدفاعي إلى مواقف هجومية. واستنتج أن هذا يفترض بالضرورة استراتيجية سياسية وثقافة سياسية. وأكد على أن الخيال الخلاق ضروري هنا. وهو موجود عند الجميع ولكنه لم يتبلور كخيال متماسك الأطراف يشكل بديل.

وأوضح المشارك أن المطالب الاجتماعية والاقتصادية لها بعد ديمقراطي وسياسي. وأن جوهر حقوق الإنسان والمطالب الديمقراطية هو حق الجماهير الشعبية في تنظيم نفسها. وأن هذا ما يغيب عن القوى السياسية القائمة. وذلك رغم أن هناك إمكانية ربط بين المطالب الديمقراطية والاجتماعية. وعلى هذا فهناك ضرورة لمجهود على المستوى النظري حول كيفية بلورة مشروع سياسي بديل.

وكان التساؤل الرئيسي من وجهة نظر المشارك ماهي القوى السياسية التي استطاعت في الماضي سواء عندنا أو على مستوى العالم، أن تبلور الاحتجاجات الاجتماعية إلى قوى سياسية قادرة على تغيير الأوضاع. وأشار إلى تساؤل مطروح الآن في كل مكان في العالم وهو هل تأخذ هذه القوة شكل الحزب، وهل انعاش الشكل التقليدي للحزب هو المطلوب والقادر بالفعل، أم الصورة الجديدة التي تتماشى مع التغييرات التي تحدث بالفعل في المجتمعات.

وأكد على أن الوضع الآن يتطلب شرطا، وهو تكتل قوى وسياسية واجتماعية مختلفة، و رغم التعدد فهناك نوع من الالتقاء في طرح بديل متماسك للأوضاع. أي الالتقاء مع التعدد، و هو المطلوب من وجهة نظر المشارك في الظروف الجديدة. وهذا النمط لم يكن هو السائد في الماضي ولا ضرورة ان يكون سائدا في المستقبل.

فهو قد يكون شكل مؤقت وليس للأبد. على سبيل المثال الأممية الأولى التي أسسها ماركس لم تكن حزب واحد، ولكنها قبلت بالتعدد العميق في الخيال الاجتماعي. ولم يكن في تصور أي من القوى السياسية ان هناك حزب واحد في أي من البلدان يمثل الحقيقية الصحيحة. حركات التحرر الوطني التي لم تكن شيوعية وكانت تسعى إلى نوع من الرأسمالية المستقلة، ولكنها حققت مضمون اجتماعي دون ان يكون لها خيال اجتماعي اشتراكي. ونحن الآن نحتاج إلى شكل أكثر تقدما من التكتل، أي اكثر مما كان الوضع عليه في القرن التاسع عشر. وهذه هي المشكلة النظرية.

ويبقى تساؤلا أخيرا وهو، ما هي نواة القوى التي تستطيع أن تشكل هذا التكتل في مصر؟

واستهل **دكتور احمد زايد** كلامه بأن دكتور سمير طرح الموضوع على المستوى العالمي الأوسع، لكن ربما نحن في مصر قد تكون مشاهدتنا مختلفة. وأوضح أن لديه تحفظ على التعريفات، فهو لم يلمس التفريق بين الحركة الاجتماعية و الاحتجاج. وأن الحديث عن الاحتجاج اشار إلى انه بداية حركة اجتماعية. بمعنى ان بداية الحركة الاجتماعية هي فعل احتجاجي دون الاشارة إلى اي شكل من أشكال التنظيم. فهل يعني ذلك أن الحركة الاجتماعية تكون فعل تلقائي، ام أن من الضرورة وجود قيادة وتنظيم. وهي وإن لم تكن منظمة مثل الحزب إلا أن المشارك يعتقد اننا في حاجة إلى تدقيق المصطلحات فيما يتعلق بالتنظيم. على سبيل المثال حركة كفاية مثلا فيها شكل من أشكال التنظيم البسيط، يمكن عندما تتطور أن يتطور ويتكون من خلالها حزب.

ووجه المشارك تساؤلا إلى الدكتور سمير. وهو هل بالضرورة أن الاحتجاج عندما يتطور يصير اكثر تنظيما ويؤدي إلى اشكال الحركة المنظمة أو ينضج ويصبح حزب يستطيع أن يقود وان تتكتل الحركات مع بعضها. وشرح تحفظه على

أن ذلك يمكن ان يحدث في مصر. وكان السبب من وجهة نظره كامنا في أن الدولة القومية في مصر مثلها مثل الدول العربية فشلت في ان تعلم الناس كيف يحتجون، كيف يتظاهرون، كيف يتشكلون في جماعات اندماجية بعيدة عن الطائفية والإقليم وقريبة من المصلحة. وأشار إلى أنه في مصر و في داخل الحزب الواحد الذي من المفترض انه جماعة اندماجية نجد عند حدوث خلاف أن تتحول المسألة إلى خلاف شخصي، وتصير حربا بين الأطراف المخلتفة. ورأى المتحدث ان الموقف في المستقبل يفضي إلى مزيد من الفوضى وليس إلى التنظيم. و إذا ترك المجال من وجهة نظره للحركات أن تنمو بهذا الشكل سوف ندخل في دائرة من الفوضى وليس إلى دائرة من النضج الايديولوجي، أو ما يمكن أن يحدث بديل. وأوضح أنه لا يقول ذلك بمعنى أن الموجود أفضل. وقال من الناحية النظرية فإن الحركات مسارها إلى النضوج، ولكن هل هذا ممكن في ظروف وسياق الدولة الوطنية التي هي دولة قشرية، ومن أسفل لا يعرف الناس حتى اسلوب الحديث ولا المظاهرة ولا فكرة الديمقراطية. وأعطى مثلا بنماذج من دول عربية اخرى عند حدوث فوضى يعود كل فريق إلى القبيلة أو إلى العش الخاص به.

وأكد على قضية الوعي حيث أنها مسألة مهمة. وأفاد بأنه لم ير في المشروع سؤال مطروح ولا بيانات تجمع حول الوعي عند الحركات. هل عند المحتجين رؤية ايديولوجية و مستوى من الوعي السياسي، ما هو هذا الوعي. وإلى اي مدى يتجاوز الوعي المصالح الشخصية. وهل لو وجد بديل آخر عن الاحتجاج هل سيقبله المحتج ام يستمر في الاحتجاج. واقترح إضافة سؤال عن الوعي.

واستكمل د. أحمد بأنه من المعروف على المستوى النظري أن هناك ميلا أوليجاركيا للتنظيمات. وفي مصر رأى في الأحزاب أو في اي تنظيمات اي كانت هذا الميل أكثر وضوحا وشدة. فالاحزاب تدعي انها جماهيرية في حين انها لا علاقة لها بالجماهيرية. وتقدم حديث طويل عن الديمقراطية وحين اخذ القرار تجد

ان المسألة مقصورة على اثنين. وعلى العكس، دائما ما نكتشف الاستبداد في مصر. وعند وفاة الشخص الرئيسي يحدث خلاف حول من يحتل المنصب. وقد اكتشف نفس هذا الميل عند الحركات الاحتجاجية. الميل النخبوي والميل نحو الاوليجاركية. وتساءل المشارك إذا ما عرض منصب وزارة على أحد قادة الحركات الاحتجاجية هل سيقبل؟

وتطرق حديث د. أحمد إلى قضية اخرى وهي لماذا عندما يحدث الاحتجاج تبدأ الناس في التكسير والعنف. رغم اننا قد ندافع عن هذه الحركات، إلا إننا رأينا ما حدث في المحلة. ام ان هذا يحدث في سياقات معينة. ليس في صالح اي مجموعة تفكر بشكل راديكالي ان يكون الاحتجاج بهذا الشكل. وتساءل لماذا العنف؟ لماذا تلجأ الناس إلى العنف بشكل سريع؟ لماذا تسبق الرغبة الثقافة في الاحتجاج؟ لماذا الجسد يعمل وليس الفكر؟ هل هذا يرتبط بالدولة الوطنية، أم مستوى القهر الموجود من قبل الدولة الوطنية.

وأشار دكتور أحمد إلى أن هناك احتجاجات غير موجودة على السطح. فافراد الطبقة الوسطى لا يشاركون بشكل واضح في الاحتجاجات، رغم ان الاحتجاج يكون عندهم في اشكال كثيرة مثل الامتناع عن الانتخاب، او تداول النكت، او توجيه النقد اللاذع والدائم. او ما يسمى ثقافة الامتعاض. فهذا نوع من الاحتجاج الصامت. ربما يكون له تداعيات اكثر من الاحتجاجات الظاهرة. فلماذا تثور فئات وفئات اخرى لا تثور؟ لماذا تحتج فئات وفئات الأخرى لا تجتج؟ فإذا كنت ادرس الاحتجاج فعلي أن ادرس الصورة المناقضة للاحتجاج. لماذا يحدث في احدى القرى احتجاج والقرية الثانية تحت نفس الظروف لا يحدث فيها.

وانهى حديثه بأننا نحتاج إلى رؤية للمستقبل. فهل فكرة العودة إلى المقدس. هل الاحتجاج المقدس الذي يرفع شعار الدين أو الإسلام هو الحل سيكون الاحتجاج

الشائع، أم انه الاحتجاج الآخر الذي يعبر عن روح مدنية وتعبير اكبر عن الطبقات المقهورة؟

وأكد **الأستاذ حلمي شعراوي** على اهمية وجود مدخل عام، يشير إلى الخلفيات التاريخية و الخلفية النظرية. وتساءل عن اثر الاحتجاجات على الخطاب السياسي في مصر. وأوضح إننا نتحدث عن الديمقراطية، او أن النخبة او الطبقة الوسطى تتحدث عن التغيير الديمقراطي، ونتج عن هذا فكرة المشاركة. و ما يحدث هو عمل الدولة على اقصاء الجماهير الشعبية. والآن تلجأ الحركة الاحتجاجية إلى إقصاء الجماهير للدولة. أي بدأ الفريقين يعمل كل منهماعلى اقصاء الآخر. فهل نفكر في كلمة المشاركة، ومن يشارك من؟ كانت هناك ورقة صادرة عن كوديسريا يمكن ترجمة عنوانها إلى "فضاءين" أو "عالمين"، في إشارة إلى وجود شعب وحكومة. إلى اي حد يدخل في نطاق هذا البحث أن حركة الاحتجاج ستؤدي إلى اقصاء فعلي وفصل تام للعالمين. عالم شرم الشيخ وعالم قلعة الكبش بالمعنى الحقيقي وليس بالمعنى المجازي.

وتساءل الأستاذ حلمي حول أثر الحركة الاحتجاجية على استخدام أو مضمون كلمات مثل المجتمع المدني و دور الجمعيات الأهلية في التنمية. هل نعود إلى كلمة الحركة الشعبية أو الجماهير. أو يعود هذا كمصطلح سياسي مجددا.

وأكد المتحدث على أهمية توضيح في ورقة الفلاحين هل تقصد دراسة الفلاحين أم المناطق الريفية. حيث لم يعد في كثير من القرى فلاحين. الموجود افندية وعاطلين وموظفين وطلبة وإلى أخره.

وتساءل المشارك هل ستندمج الاحتجاجات مع القوى السياسية القائمة. بمعنى أن تكون هناك احتجاجات الناصريين ، واحتجاجات الشيوعيين، وإلى أخره، أم انها كتلة اجتماعية. بمعنى ما مصير الكتلة الاجتماعية. انا مع مصطلح قوى الشعب

العامل وأرى انه فعال إلى الآن. انا أفرق الناس على اساس عامل وليس عامل. هل يحدث فرز سياسي داخل العملية الاحتجاجية أم انها تنتظر توحد اجتماعي ما.

ووجه الأستاذ حلمي تساؤل أخير وهو لماذا الرعب والتشاؤم من أن يحدث تدمير وفوضى. لماذا لا نسلم بأن يحدث تدمير.

أعترض **دكتور على بركات** على الفترة الزمنية الخاصة بالدراسة، واقترح ان تبدأ من مايو ١٩٧١، وتغطي الخلفية التاريخية للفترة السابقة على الفترة الزمنية المحددة في المشروع. لأن من هذه الفترة يتضح موقف القوى الاجتماعية التي يتحدث عنها المشروع من التغيير الاجتماعي الحاد الذي يحدث. وأكد على أهمية إنه عند اختيار قوى لدراسة حالة ان تكون قوى لها تاريخ نضالي ومقاومة تتكرر في قرى بعينها.

وأكد الأستاذ صابر بركات على اهمية حديث دكتور على حول الفترة الزمنية واوض١ح أن بداية الفترة الزمنية قد تكون منذ منتصف الثمانينيات مع بداية آثار آليات السوق، أو مع بداية التسعينيات مع تطبيق الليبرالية الجديدة، او من ٧٥ بعد فترة ركزت عليها دراسة أخرى للمركز. أما ٩٧ فليس لها دلالة.

ثم أقاد الأستاذ صابر ببعض الملاحظات حول ورقة العمال. أولها حول تعريف العامل، فأوضح أن هناك تعريفات مختلفة للعمال مثل كل اللذين يسعون إلى الحصول على أجر من العمل، أو كل من يعملون بالأجر لدى الغير، أو كل من يعملون بأجر من أداء جهد. فلبباحث أن يختار أي من التعريفات ولكن المهم أن يكون التعريف محدد. وعلى هذا الأساس نفكر في إمكانية أن يدخل الموظفين داخل تعريف العامل.

وأشار المتحدث إلى أهمية أن تتضمن أسئلة البحث مسألة تضامن المحيط الجغرافي مع الحدث الاحتجاجي، وهو ما حدث بصورة واضحة في الإضرابات

العمالية الكبيرة الأخيرة. فلقد اتصح فيها تبادل الخبرات والمساندة والتضامن. وهذا يجدر أن يكون محل للتساؤل والرصد والتحليل في البحث.

وأخذ على مشروع الورقة حول الاحتجاجات العمالية أنها اعطت أهتمام اساسي لعمال قطاع الأعمال، في حين يعد هناك قطاع عام. التماييز في الأجور بين أعضاء مجلس الإدارة والعمال العاديين شاسعة، وهذا لم يكن موجود في السابق. أوضح المتحد أن المهم هو التركيز على علاقات العمل والاستغلال بصرف النظر عن نوع الملكية.

وواصل **الأستاذ محمد عبد العظيم** المناقشة حول تعريف العامل. وأفاد أن بعض التعريفات يمكن ان تضم المدرس والطبيب وإلى آخره ممن يعملون بأجر إلى تعريف العامل. وأكد تصميمه على أن عمال القطاع الخاص يفرقون عن عمال قطاع الأعمال، حيث أن الأوئل يقعون تحت ظروف أسوأ من عمال قطاع الأعمال، رغم ظروف الأخيرين السيئة.

وفي نفس النقطة أوضح **الأستاذ صلاح العمروسي** حول نفس النقطة إنه إذا كان تعريف العامل هو كل من يعمل بأجر، سنجد أن رئيس الشركة يعمل بأجر أيضا، فهل نضعه إلى جوار العامل في فئة واحدة. اقترح ان نميز بين من يعملون بأجر بين من لديهم سلطة اتخاذ قرار وسلطة إدارة ومن ليس لديهم هذه السلطة أو جمهور العمال. فيكون تعريف العامل هو العامل بأجر سواء كان عامل صناعي أو عامل خدمات أو عامل كتابي أو جمهور الموظفين الذين ليس عندهم سلطة اتخاذ القرار.

وأكد الأستاذ فتح الله محروس أن هناك فرق بين القطاع الخاص وقطاع الأعمال، في قلة او انعدام الخبرة النضالي للعمال في القطاع الخاص. يدخلون سوق العمل لأول مرة يوقعون على أوراق لا يستطيعون رفض التوقيع عليها عند التعيين. ومن هنا هناك ضرورة للنظر حول ظروف وأوضاع القطاع الخاص في الحركة.

قائمة مطبوعات
مركز البحوث العربية والأفريقية
١٩٨٧- ٢٠١٢

١. فؤاد مرسى، مصير القطاع العام فى مصر، ١٩٨٧.
٢. لطيفة الزيات (تحرير)، المشكلة الطائفية فى مصر، ١٩٨٨.
٣. رشدى سعيد وآخرون، أزمة مياه النيل، ١٩٨٨.
٤. عواطف عبد الرحمن، المدرسة الاشتراكية فى الصحافة، ١٩٨٨.
٥. وداد مرقس، سكان مصر، ١٩٨٨.
٦. أبوسيف يوسف وآخرون، النظرية والممارسة فى فكر مهدى عامل: أعمال ندوة فكرية، ١٩٨٩.
٧. إبراهيم برعى، دليل قرارات المجلس الاقتصادى والاجتماعى العربى ١٩٨٩/١٩٥٣.
٨. إبراهيم العيسوى، المسار الاقتصادى فى مصر وسياسات الإصلاح، ١٩٩٠.
٩. إبراهيم بيضون وآخرون، ثقافة المقاومة ومواجهة الصهيونية أعمال ندوة لجنة الدفاع عن الثقافة القومية ١٩٩٠
١٠. أحمد عبد الله (تحرير)، انتخابات البرلمانية فى مصر، نشر مشترك مع دار سينا ١٩٩٠.
١١. حيدر إبراهيم، أزمة الإسلام السياسى، الجبهة الإسلامية القومية فى السودان، ١٩٩٠.
١٢. نادر فرجانى، الأزمة العربية الكبرى ودور المثقفين، نشر مشترك مع لجنة الدفاع عن الثقافة القومية، ١٩٩٠.
١٣. محمد عبيد غباش، من لا يعرف شيئا فليكتب، خربشات رجل بلاد النفط، ١٩٩١.
١٤. ألفت الروبى، الموقف من القص فى تراثنا النقدى، ١٩٩١.
١٥. محمد على دوس، حياة موارة فى العمل السياسى العربى الأفريقى، ١٩٩١.
١٦. أحمد نبيل الهلالى وآخرون، اليسار المصرى وتحولات الدول الاشتراكية : أعمال ندوة عقدت بالمركز ١٩٩٢.
١٧. أمينة رشيد وآخرون، قضايا المجتمع المدنى فى ضوء فكر جرامشى (مع دار عيبال بدمشق)، ١٩٩٢.
١٨. سمير أمين، من نقد الدولة السوفيتية إلى الدولة الوطنية، ١٩٩٢.
١٩. المسألة الفلاحية والزراعية فى مصر:أعمال ندوة عقدت بالمركز، ١٩٩٢.

٢٠. جويل بنين، زكارى أوكمان، العمال والحركة السياسية فى مصر ج،١ ترجمة أحمد صادق سعد، ١٩٩٢.
٢١. إشكاليات التكوين الاجتماعى والفكريات الشعبية فى مصر: أعمال ندوة بالمركز نشر مع دار كنعان، ١٩٩٢.
٢٢. أحمد يوسف أحمد: منطق العمل الوطنى- حركة التحرر الوطنى الفلسطينية فى دراسة مقارنة مع حركات التحرر الأفريقية بالتعاون مع مركز القدس للدراسات الإنمائية عمان، ١٩٩٢.
٢٣. ليلى عبد الوهاب، سوسيولوجية الجريمة عند المرأة، ١٩٩٢.
٢٤. أحمد محمد البدوى، لبن الأبنوس يازول، ١٩٩٢.
٢٥. مركز دراسات المرأة الجديدة ومركز البحوث العربية، المرأة وتعليم الكبار،١٩٩٢.
٢٦. إدريس سعيد، عظام من خزف، ١٩٩٣.
٢٧. دارام جاى (تحرير)، صندوق النقد الدولى وبلدان الجنوب، ترجمة/ مبارك عثمان، نشر مع اتحاد المحامين العرب، ١٩٩٣.
٢٨. مايكل دراكوه (تحرير)، الأنهار الأفريقية وأزمة الجفاف، نشر بالتعاون مع منظمة البحوث الاجتماعية لشرق وجنوب أفريقيا ١٩٩٤.
٢٩. عادل شعبان وآخرون، الحركة العمالية فى معركة التحول، ١٩٩٤.
٣٠. نادية رمسيس فرح (تحرير) السكان والتنمية فى مصر نشر مع دار الأمين،١٩٩٤.
٣١. آمال سعد زغلول، دور الحركة الشعبية فى حرب السويس، ١٩٩٤.
٣٢. لجنة الدفاع عن الثقافة القومية (دراسات ووثائق ١٩٧٩-١٩٩٤)(من مقاومة التطبيع إلى مواجهة الهيمنة) ١٩٩٤.
٣٣. على عبد القادر، برامج التكيف الهيكلى والفقر فى السودان، ١٩٩٤.
٣٤. حلمى شعراوى وعيسى شيفجى، حقوق الإنسان فى أفريقيا والوطن العربى،١٩٩٤.
٣٥. لطيفة الزيات (ترجمة وتعليق)، حول الفن، ١٩٩٤.
٣٦. جودة عبد الخالق (تحرير)، تطور الرأسمالية ومستقبل الاشتراكية فى مصر والوطن العربى : ندوة مهداة إلى فؤاد مرسى، ١٩٩٤.
٣٧. عبد الغفار شكر، التحالفات السياسية فى مصر ١٩٩٤.
٣٨. صادق رشيد، أفريقيا والتنمية المستعصية، ت/ مصطفى مجدى الجمال، ١٩٩٥.
٣٩. عبد الغفار أحمد، السودان بين العروبة والأفريقية، ١٩٩٥.
٤٠. بيترنيانجو، من تجارب الحركات الديمقراطية فى أفريقيا والوطن العربى، مع

اتحاد المحامين العرب ترجمة حلمى شعراوى وآخرون، ١٩٩٥.
٤١. سمير أمين (تحرير)، المجتمع المدنى والدولة فى الوطن العربى: حالة مصر، نشر مشترك مع دار مدبولى، ١٩٩٦.
٤٢. سمير أمين (تحرير) المجتمع المدنى والدولة فى الوطن العربى : حالة لبنان، مشترك مع مدبولى ١٩٩٦.
٤٣. مصطفى كامل السيد (تحرير)، حقيقة التعددية السياسية فى مصر، نشر مشترك مع مدبولى ١٩٩٦.
٤٤. سيد البحراوى (تحرير)، لطيفة الزيات : الأدب والوطن، نشر مشترك مع دار المرأة العربية، ١٩٩٦.
٤٥. عبد الباسط عبد المعطى: بحوث الطفولة فى الوطن العربى، نشر مشترك مع المجلس العربى للطفولة والتنمية، ١٩٩٦.
٤٦. جويل بنين، زكارى لوكمان، العمال والحركة السياسية فى مصر الجزء الثانى، ترجمة إيمان حمدى، نشر مع دار الخدمات النقابية والعمالية،١٩٩٦.
٤٧. عبد الغفار شكر (تحرير)، الجمعيات الأهلية وأزمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى مصر، نشر مشترك مع دار الأمين، ١٩٩٧.
٤٨. سمير أمين (تحرير)، المجتمع المدنى والدولة فى الوطن العربى : حالة المشرق العربى نشر مشترك مع دار مدبولى، ١٩٩٧.
٤٩. سمير أمين (تحرير)، المجتمع المدنى والدولة فى الوطن العربى : حالة المغرب العربى نشر مشترك مع دار مدبولى، ١٩٩٧.
٥٠. كمال مغيث (تحرير)، التعليم وتحديات الهوية القومية، نشر مشترك مع دار المحروسة، ١٩٩٨
٥١. عبد الغفار شكر، اليسار العربى وقضايا المستقبل ١٩٩٨. نشر مشترك مع دار مدبولى، ١٩٩٨.
٥٢. عاصم الدسوقى (تحرير)، عمال وطلاب فى الحركة الوطنية المصرية. نشر مشترك مع دار المحروسة، ١٩٩٨.
٥٣. محمد أبو مندور وآخرون، الإفقار فى بر مصر، نشر مشترك مع دار الأهالى، ١٩٩٨.
٥٤. عبد الغفار أحمد (تحرير)، إدارة الندرة، ترجمة صلاح أبو نار وآخرون،١٩٩٨.
٥٥. لايف مانجر وآخرون، البقاء مع العسر، ترجمة صلاح أبو نار– مجدى النعيم، ١٩٩٨.
٥٦. نجاتى عبد المجيد وآخرون، سلسلة كتب شهادات ورؤى:من تاريخ الحركة الشيوعية المصرية حتى عام ١٩٦٥: الجزء الأول بالتعاون مع لجنة توثيق

تاريخ الحركة الشيوعية المصرية حتى عام ١٩٦٥، ١٩٩٨.
٥٧. لايف مانجر، لفوفة النوبة، ترجمة مصطفي مجدى، ١٩٩٩.
٥٨. أمينة رشيد (تحرير): التبعية الثقافية : مفاهيم وأبعاد، نشر مشترك مع دار الأمين، ١٩٩٩.
٥٩. محمود عودة، (إشراف)، الأسر المعيشية فى الريف المصرى، نشر مشترك مع جامعة عين شمس، ١٩٩٩.
٦٠. محمد محيى الدين، (إشراف)، نساء الغزل والنسيج : الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، ١٩٩٩.
٦١. عبد الحميد حواس وآخرون، المأثور الشعبى فى الوطن العربى، نشر مشترك مع المنظمة العربية للتربية وللثقافة وللعلوم، ١٩٩٩.
٦٢. عبد الباسط عبد المعطى(تحرير)، العولمة والتحولات المجتمعية فى الوطن العربى، نشر مشترك مع دار مدبولى، ١٩٩٩.
٦٣. عزة خليل (إعداد)، خريطة سياسات وخدمات الطفولة فى مصر، نشر مشترك مع المركز القومى للثقافة والطفل، ١٩٩٩.
٦٤. يوسف درويش وآخرون، سلسلة كتب شهادات ورؤى: من تاريخ الحركة الشيوعية المصرية حتى عام ١٩٦٥: الجزء الثانى بالتعاون مع لجنة توثيق تاريخ الحركة الشيوعية المصرية حتى عام ١٩٦٥، ١٩٩٩.
٦٥. شهيدة الباز(إشراف)، مصطفى مجدى الجمال(مسئول التحرير)، (أفريقية – عربية: مختارات العلوم الاجتماعية، المجلد الأول، نشر مشترك مع كوديسريا ودار الأمين، أكتوبر ١٩٩٩.
٦٦. أمينة رشيد (تحرير)، الحريات الفكرية والأكاديمية، نشر مشترك مع دار الأمين، ٢٠٠٠.
٦٧. فاروق القاضى، فرسان الأمل : تأمل فى الحركة الطلابية المصرية،٢٠٠٠.
٦٨. جردا منصور، مديحة دوس (تحرير)، سلسلة أوراق في علم اللغة، الورقة الأولى–يناير ٢٠٠٠ حول (مشكلات تدريس اللغات فى مصر)، نشر مشترك مع جماعة اللغويين فى القاهرة.
٦٩. محمد سيد أحمد وآخرون، سلسلة كتب شهادات ورؤى: من تاريخ الحركة الشيوعية المصرية حتى عام ١٩٦٥: الجزء الثالث بالتعاون مع لجنة توثيق تاريخ الحركة الشيوعية المصرية حتى عام ١٩٦٥، ٢٠٠٠.
٧٠. شهيدة الباز(إشراف)، مصطفى مجدى الجمال(مسئول التحرير)، (أفريقية – عربية : مختارات العلوم الاجتماعية، المجلد الثانى، نشر مشترك مع كوديسريا ودار الأمين، مارس ٢٠٠٠.
٧١. أحمد مختار منصور، الجراحة فى الحضارة العربية الإسلامية، دراسة

تاريخية، ٢٠٠٠.
٧٢. جردا منصور، مديحة دوس (تحرير)، سلسلة أوراق في علم اللغة، الورقة الثانية- نوفمبر ٢٠٠٠ (دراسات حول اللغة العربية فى مصر)، الورقة الثالثة، نشر مشترك مع جماعة اللغويين فى القاهرة.
٧٣. شهيدة الباز(إشراف)، مصطفى مجدى الجمال(مسئول التحرير)، (أفريقية - عربية : مختارات العلوم الاجتماعية، المجلد الثالث، نشر مشترك مع كوديسريا ودار الأمين، أكتوبر ٢٠٠٠.
٧٤. حلمى شعراوى، أفريقيا فى نهاية قرن، نشر مشترك مع دار الأمين، ٢٠٠٠
٧٥. أديب ديمترى وآخرون، سلسلة كتب شهادات ورؤى:من تاريخ الحركة الشيوعية المصرية حتى عام ١٩٦٥: الجزء الرابع بالتعاون مع لجنة توثيق تاريخ الحركة الشيوعية المصرية حتى عام ١٩٦٥، ٢٠٠١.
٧٦. مصطفى مجدي الجمال (تحرير)، فلسطين والعالم العربى، نشر مشترك مع دار مدبولى، ٢٠٠١
٧٧. عبد الغفار شكر (تحرير)، تحديات المشروع الصهيونى والمواجهة العربية. نشر مشترك مع دار مدبولى، ٢٠٠١.
٧٨. فرانسوا أوتار وفرانسوا بوليه، فى مواجهة دافوس، ترجمة : سعد الطويل، نشر مشترك مع دار ميريت، ٢٠٠١.
٧٩. عبد الغفار شكر (إشراف)، الجمعيات الأهلية الإسلامية فى مصر، نشر مشترك مع دار الأمين، ٢٠٠١.
٨٠. كويسى براه، اللغات الأفريقية وتعليم الجماهير، ترجمة وتحرير حلمى شعراوى، بالتعاون مع مركز الدراسات المتقدمة للمجتمع الأفريقى بكيب تاون، الناشر، دار الأمين، ٢٠٠١.
٨١. فيتينو بيكيلى، وآخرون، دراسات مختارة/ التحولات الاجتماعية والمرأة الأفريقية، بالتعاون مع منظمة أوسريا بأديس أبابا، تقديم د. عبد الغفار محمد أحمد، الناشر دار الأمين، ٢٠٠١.
٨٢. أحمد القصير وآخرون، سلسلة كتب شهادات ورؤى:من تاريخ الحركة الشيوعية المصرية حتى عام ١٩٦٥: الجزء الخامس بالتعاون مع لجنة توثيق تاريخ الحركة الشيوعية المصرية حتى عام ١٩٦٥، ٢٠٠١.
٨٣. رمسيس لبيب (تحرير)، العمال فى الحركة الشيوعية المصرية حتى ١٩٦٥، الورشة الأولى بالتعاون مع لجنة توثيق تاريخ الحركة الشيوعية المصرية حتى عام ١٩٦٥،٢٠٠١.
٨٤. شهيدة الباز(إشراف)، مصطفى مجدى الجمال(مسئول التحرير)، (أفريقية - عربية: مختارات العلوم الاجتماعية، المجلد الرابع، نشر مشترك مع كوديسريا ودار

الأمين، أكتوبر ٢٠٠١.
٨٥. سعد الطويل (تحرير)، الأجانب فى الحركة الشيوعية المصرية حتى ١٩٦٥، الورشة الثانية، بالتعاون مع لجنة توثيق تاريخ الحركة الشيوعية المصرية حتى عام ١٩٦٥، ٢٠٠٢.
٨٦. جردا منصور، مديحة دوس (تحرير)، سلسلة أوراق في علم اللغة، الورقة الثالثة- مايو ٢٠٠٢ (مساهمات فى اللغويات العربية)، نشر مشترك مع جماعة اللغويين فى القاهرة.
٨٧. سمير أمين، مستقبل الجنوب فى عالم متغير، نشر مشترك مع دار الأمين، ٢٠٠٢.
٨٨. أكيكي بى موجاجو وآخرون، دراسات اجتماعية في شرق وجنوبي أفريقيا، بالتعاون مع منظمة أوسريا بأديس أبابا، الناشر دار الأمين، ٢٠٠٢.
٨٩. سمير أمين وآخرون، العلاقات العربية الأوربية: قراءة عربية نقدية، نشر مشترك مع دار الأمين، ٢٠٠٢.
٩٠. يسرى مصطفى (تحرير)، المجتمع المدنى وسياسات الإفقار فى العالم العربى، نشر مشترك مع دار ميريت، ٢٠٠٢.
٩١. فخرى لبيب، حلمى شعراوى (تحرير)، منظمة التجارة العالمية ومصالح شعوب الجنوب، بالتعاون مع منظمة تضامن الشعوب الأفريقية الآسيوية وعدد من المنظمات غير الحكومية، الناشر مركز المحروسة، ٢٠٠٢.
٩٢. إسماعيل عبد الحكم وآخرون، سلسلة كتب شهادات ورؤى: من تاريخ الحركة الشيوعية المصرية حتى عام ١٩٦٥: الجزء السادس بالتعاون مع لجنة توثيق تاريخ الحركة الشيوعية المصرية حتى عام ١٩٦٥، ٢٠٠٢.
٩٣. عبد الغفار محمد أحمد، فى تاريخ الأنثروبولوجيا والتنمية فى السودان، ترجمة: مصطفى مجدى الجمال، نشر مشترك مع دار الأمين، ٢٠٠٢.
٩٤. عبد الغفار شكر (تحرير)، الجمعيات التعاونية كمنظمات شعبية تنموية- الجزء الأول، نشر مشترك مع مركز المحروسة، ٢٠٠٢.
٩٥. حنان رمضان (تحرير)، المرأة فى الحركة الشيوعية المصرية حتى عام ١٩٦٥، الورشة الثالثة، بالتعاون مع لجنة توثيق تاريخ الحركة الشيوعية المصرية حتى عام ١٩٦٥، ٢٠٠٢.
٩٦. عريان نصيف (تحرير)، الفلاحون فى الحركة الشيوعية المصرية حتى عام ١٩٦٥، الورشة الرابعة، بالتعاون مع لجنة توثيق تاريخ الحركة الشيوعية المصرية حتى ١٩٦٥، ٢٠٠٢.
٩٧. شهيدة الباز(إشراف)، مصطفى مجدى الجمال(مسئول التحرير)، (أفريقية – عربية : مختارات العلوم الاجتماعية، المجلد الخامس، نشر مشترك مع كوديسريا

ودار الأمين، ٢٠٠٢.
٩٨. سمير أمين وآخرون، الاشتراكية واقتصاد السوق: تجارب (الصين- فيتنام- كوبا)، نشر مشترك مع مكتبة مدبولى، ٢٠٠٣.
٩٩. عبد الحميد حواس، أوراق في الثقافة الشعبية في مصر، نشر مشترك مع دار الأمين، ٢٠٠٣.
١٠٠. عبد الغفار شكر (تحرير)، الجمعيات التعاونية كمنظمات شعبية تنموية- الجزء الثانى، نشر مشترك مع مركز المحروسة، ٢٠٠٣.
١٠١. مدحت أيوب (تحرير)، الأمن القومى العربي، نشر مشترك مع مكتبة مدبولى، ٢٠٠٣.
١٠٢. طايع آصيفا وآخرون (تحرير)، العولمة والديمقراطية والتنمية: تحديات وآفاق، نشر مشترك مع منظمة العلوم الاجتماعية لشرق وجنوبى أفريقيا (أديس أبابا)، ومركز المحروسة، ٢٠٠٣.
١٠٣. فخرى لبيب (تحرير)، الطلبة فى الحركة الشيوعية المصرية حتى ١٩٦٥، الورشة الخامسة، بالتعاون مع لجنة توثيق تاريخ الحركة الشيوعية المصرية حتى عام ١٩٦٥، ٢٠٠٣.
١٠٤. جردا منصور، مديحة دوس (تحرير)، سلسلة أوراق فى علم اللغة، الورقة الرابعة- مايو ٢٠٠٣ (قضايا حول اللغة العربية والتعبير العلمى)، نشر مشترك مع جماعة اللغويين فى القاهرة.
١٠٥. هويدا عدلى (تحرير)، ثقافة وسائل الاتصال فى الوطن العربى: الإعلام والهوية، نشر مشترك مع دار الأمين، ٢٠٠٣.
١٠٦. شهيدة الباز(إشراف)، مصطفى مجدى الجمال(مسئول التحرير)، (أفريقية - عربية : مختارات العلوم الاجتماعية، المجلد السادس، نشر مشترك مع كوديسريا ودار الأمين، ٢٠٠٣.
١٠٧. سمير أمين، فرانسوا أوتار (تحرير)، مناهضة العولمة : حركة المنظمات الشعبية فى العالم، ترجمة: م.سعد الطويل، نشر مشترك مع المنتدى العالمى للبدائل، ودار الأمين، ٢٠٠٣.
١٠٨. أحمد برقاوى وآخرون، الدولة الوطنية وتحديات العولمة فى الوطن العربى، نشر مشترك مع مركز الدراسات والبحوث الاستراتيجية دمشق ومكتبة مدبولى، ٢٠٠٣.
١٠٩. رمسيس لبيب(تحرير)، الانقسامية وأزمة الحركة الشيوعية المصرية حتى عام ١٩٦٥، الورشة السادسة والسابعة، بالتعاون مع لجنة توثيق تاريخ الحركة الشيوعية المصرية حتى ١٩٦٥، ٢٠٠٣.
١١٠. محمد ماهر الجمال، أحمد لطفى السيد: دراسة فى الخارطة المعرفية، نشر

مشترك مع دار الأمين، ٢٠٠٣.
١١١.عبد الغفار شكر (منسق البحث)، نظام الخدمة العامة فى مصر وآفاق تطويره: دراسة حالة محافظة دمياط، بالتعاون مع شبكة الجمعيات الأهلية للتنمية وقضايا النوع بدمياط، ٢٠٠٣.
١١٢.شهيدة الباز(إشراف)، مصطفى مجدى الجمال(مسئول التحرير)، (أفريقية – عربية : مختارات العلوم الاجتماعية، المجلد السابع، نشر مشترك مع كوديسريا ودار الأمين، ٢٠٠٤.
١١٣.ريمى هيريرا وآخرون، ترجمة باتسى جمال الدين، الثورة الكوبية... إلى أين....؟ دراسة فى ملامح التاريخ الكوبى واستشراف القرن الواحد والعشرين، نشر مشترك مع منتدى العالم الثالث ودار العالم الثالث،٢٠٠٤.
١١٤.أليون سال (تحرير)، ترجمة: سعد الطويل، أفريقيا ٢٠٢٥، أى مستقبل؟ نشر مشترك مع البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، المدينة برس، ٢٠٠٤.
١١٥. دينيس فينتر وآخرون، دراسات اجتماعية في شرق وجنوبي أفريقيا، العدد الثالث نشر مشترك مع منظمة العلوم الاجتماعية لشرق وجنوبى أفريقيا (أوسريا) بأديس أبابا، الناشر المدينة برس، ٢٠٠٤.
١١٦.هاين ماريز، جنوب أفريقيا:حدود التغيير: الاقتصاد السياسى لمرحلة الانتقال، ترجمة صلاح العمروسى وعزة الخميسى، نشر مشترك مع منتدى العالم الثالث وآخرون، الناشر دار الأمين، ٢٠٠٤.
١١٧.د.أحمد زايد – د.عروس الزبير (تحرير)، النخب الاجتماعية: حالة الجزائر ومصر، نشر مشترك مركز البحوث فى الاقتصاد التطبيقى من أجل التنمية بالجزائر، مع الناشر دار مدبولى، ٢٠٠٤.
١١٨.د. حمدى عبد الرحمن –عزة خليل، المجتمع المدنى ودوره فى التكامل الأفريقى، نشر مشترك مع مركز المجتمع المدنى –جامعة ناتال، الناشر المدينة برس، ٢٠٠٤.
١١٩.فاروق القاضى، آفاق التمرد: قراءة نقدية فى التاريخ الأوروبى والعربى الإسلامى، نشر مشترك مع المؤسسة العربية للدراسات والنشر بالأردن، ٢٠٠٤.
١٢٠.جوزيف بوسير وآخرون، دراسات اجتماعية في شرق وجنوبي أفريقيا، العدد الرابع نشر مشترك مع منظمة العلوم الاجتماعية لشرق وجنوبى أفريقيا (أوسريا) بأديس أبابا، الناشر المدينة برس، ٢٠٠٤.
١٢١.سمير أمين وآخرون، الصراع حول المياه: الإرث المشترك للإنسانية، ترجمة: م. سعد الطويل، نشر مشترك مع منتدى البدائل العالمى الثالث، الناشر مكتبة مدبولى، ٢٠٠٥.

١٢٢.عبد العال الباقورى، وعد بوش.. بلفور الجديد: الحصاد المُر للساداتية، الناشر مكتبة مدبولى، ٢٠٠٥.
١٢٣.رمسيس لبيب (تحرير وتقديم)، اليسار فى الثقافة المصرية، بالتعاون مع لجنة توثيق تاريخ الحركة الشيوعية المصرية حتى ١٩٦٥، الناشر دار الثقافة، ٢٠٠٥.
١٢٤.ألفريد نهيما (تحرير)، قضايا السلم المنشود فى أفريقيا: التحولات والديمقراطية والسياسات العامة، ترجمة:مصطفى مجدى الجمال، نشر مشترك مع منظمة بحوث العلوم الاجتماعية لشرق وجنوبى أفريقيا (أوسريا) بأديس أبابا، الناشر دار الأمين، ٢٠٠٥.
١٢٥. شهيدة الباز(إشراف)، مصطفى مجدى الجمال(مسئول التحرير)، (أفريقية – عربية : مختارات العلوم الاجتماعية، المجلد الثامن، نشر مشترك مع كوديسريا ودار الأمين، ٢٠٠٥.
١٢٦.جردا منصور، مديحة دوس (تحرير)، سلسلة أوراق فى علم اللغة، الورقة الخامسة- يونيه ٢٠٠٥ (اللغة والإيديولوجية والسلطة)، نشر مشترك مع جماعة اللغويين فى القاهرة.
١٢٧.عزة خليل (تحرير)، تقديم سمير أمين، الحركات الاجتماعية فى العالم العربى، نشر مشترك مع المنتدى العالمى للبدائل، الناشر مكتبة مدبولى، ٢٠٠٥.
١٢٨.سامية الهادى النقر، الجمعيات الأهلية والإسلام السياسى فى السودان، الناشر مكتبة مدبولى، ٢٠٠٥.
١٢٩. عروس الزبير، الجمعيات الأهلية الإسلامية- حالة الجزائر، نشر مع دار الأمين، ٢٠٠٦.
١٣٠.أحمد سليّم وآخرون، سلسلة كتب شهادات ورؤي : من تاريخ الحركة الشيوعية المصرية جـ٧ بالتعاون مع لجنة توثيق تاريخ الحركة الشيوعية المصرية حتي عام ١٩٦٥، ٢٠٠٦.
١٣١.عبد الأمير السعد، الاقتصاد العالمى: قضايا راهنة، نشر مشترك مع دار الأمين، ٢٠٠٦.
١٣٢.حسام رضا، إسرائيل فى الزراعة المصرية، الناشر مركز المحروسة، ٢٠٠٦.
١٣٣. زهدى الشامى وآخرون، دراما أمريكا اللاتينية، دروس التنمية والتحدى الديمقراطى، الناشر مركز المحروسة، ٢٠٠٦.
١٣٤.شهيدة الباز(إشراف)، مصطفى مجدى الجمال (مسئول التحرير)، (أفريقية – عربية : مختارات العلوم الاجتماعية، المجلد التاسع، نشر مشترك مع كوديسريا ودار الأمين، ٢٠٠٦.

١٣٥.عبد الله على إبراهيم، أصيل الماركسية: النهضة والمقاومة في ممارسة الحزب الشيوعي السوداني، نشر مشترك مع دار الأمين، ٢٠٠٦.
١٣٦. آرشى مافيجى، التشكيلات الاجتماعية فى أفريقيا- دراسة فى النظرية والتطبيق إقليم البحيرات العظمى، ترجمة: مصطفى مجدى الجمال- تقديم حلمى شعراوى، الناشر، مركز المدينة للإعلام والنشر، ٢٠٠٧.
١٣٧. ب. بيكمان- ل.م. ساشيكوني (تحرير)، أنظمة العمل والليبرلة: إعادة هيكلة علاقات الدول- المجتمع فى أفريقيا، ترجمة: عزة خليل، الناشر مركز المحروسة، ٢٠٠٧.
١٣٨. سمير أمين (إشراف)، الفلاحون وتحديات القرن الواحد والعشرين، ترجمة: باتسى جمال الدين- غادة طنطاوى، مراجعة سعد الطويل، الناشر دار العالم الثالث، ٢٠٠٧.
١٣٩. وداد مترى: قلب بحجم الوطن، إعداد مركز البحوث العربية والإفريقية، مطبعة مركز المدينة، ٢٠٠٧.
١٤٠. سعد الطويل وآخرون (تحرير)، وثائق الحركة الشيوعية المصرية حتى عام ١٩٦٥، المجلد الأول من ١٩٤٤-١٩٥٢، بالتعاون مع لجنة توثيق تاريخ الحركة الشيوعية المصرية حتى ١٩٦٥، ونشر مشترك مع دار العالم الثالث، ٢٠٠٧.
١٤١. مصطفى مجدى الجمال، كتاب البوليفاري، تشافيس : جدل الثورة والكاريزما، نشر مشترك مع مكتبة مدبولى، ٢٠٠٧.
١٤٢. عبد الأمير السعد، قضايا رأس المال والعمل، نشر مشترك مع مركز المحروسة، ٢٠٠٧.
١٤٣. حسنين كشك- حنان رمضان (تحرير)، أحوال الزراعة والفلاحون فى ظل سياسات التكيف الهيكلى، نشر مشترك مع مركز المحروسة والخدمات الصحفية والمعلومات، ٢٠٠٧.
١٤٣(أ). جردا منصور، مديحة دوس (تحرير)، سلسلة أوراق فى علم اللغة، الورقة السادسة- سبتمبر ٢٠٠٧ (قضايا فى الازدواجية اللغوية العربية)، نشر مشترك مع جماعة اللغويين فى القاهرة، ٢٠٠٧.
١٤٤. سمير أمين (إشراف)، العمال وتحديات القرن الواحد والعشرين، الناشر دار العالم الثالث، ٢٠٠٨.
١٤٥. سمير عبد الباقى (تحرير)، هديل اليمام وراء القضبان: مختارات من قصائد الشعراء الشيوعيين المصريين فى السجون والمعتقلات من ١٩٤٥-١٩٦٥، بالتعاون مع لجنة توثيق تاريخ الحركة الشيوعية المصرية حتى ١٩٦٥،

نشر مشترك مع دار العالم الثالث، ٢٠٠٨.
١٤٦. سعد الطويل (تحرير)، المهنيون وأزمة الحركة الشيوعية المصرية حتى عام ١٩٦٥، الورشة التاسعة، بالتعاون مع لجنة توثيق تاريخ الحركة الشيوعية المصرية حتى ١٩٦٥، ٢٠٠٨.
١٤٧. إلهامى الميرغنى(تحرير)، حوارات ساخنة بين اليسار العربى والأوروبى، بالتعاون مع مؤسسة روزا لوكسمبورج الألمانية، الناشر دار العالم الثالث، ٢٠٠٨. وصدر أيضًا باللغة الإنجليزية.
١٤٨. زهدى الشامى (تحرير)، فى البحث عن بديل لمشاكل الزراعة والفلاحين في مصر بالتعاون مع مركز المحروسة، ٢٠٠٨.
١٤٩. سعد الطويل وآخرون (تحرير)، وثائق الحركة الشيوعية المصرية حتى عام ١٩٦٥، المجلد الثانى من ١٩٥٢-١٩٥٣ ، بالتعاون مع لجنة توثيق تاريخ الحركة الشيوعية المصرية حتى ١٩٦٥، ٢٠٠٨.
١٥٠. إيمان البسطويسى (تحرير)، الثقافات المحلية فى ظل العولمة: دراسات مصرية أفريقية، بالتعاون مع معهد البحوث والدراسات الأفريقية- جامعة القاهرة، الناشر دار العالم الثالث، ٢٠٠٨.
١٥١. مدحت أيوب (تحرير)، بدائل التنمية، بالتعاون مع الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، الناشر دار العالم الثالث، ٢٠٠٨.
١٥٢. جردا منصور، مديحة دوس (تحرير)، سلسلة أوراق فى علم اللغة، الورقة السابعة، نشر مشترك مع جماعة اللغويين فى القاهرة، ٢٠٠٨.
١٥٣. محمد جويلى، الثأر الرمزى: تماس الهويات فى واحات الجنوب التونسى، تقديم د.الطاهر لبيب، بالتعاون مع دار العالم الثالث، ٢٠٠٨.
١٥٤. مجموعة من العلماء الصينيين، أحوال الصين: دراسات نقدية، ترجمة مصطفى مجدى الجمال وآخرون، بالتعاون مع دار العالم الثالث، ٢٠٠٨.
١٥٥. شهيدة الباز(إشراف)، مصطفى مجدى الجمال(مسئول التحرير)، (أفريقية - عربية : مختارات العلوم الاجتماعية، المجلد العاشر، نشر مشترك مع كوديسريا ودار العالم الثالث، إبريل ٢٠٠٩.
١٥٦. شهيدة الباز(إشراف)، مصطفى مجدى الجمال(مسئول التحرير)، (أفريقية - عربية : مختارات العلوم الاجتماعية، المجلد الحادى عشر، نشر مشترك مع كوديسريا ودار العالم الثالث، إبريل ٢٠١٠.
١٥٧.عبد الغفار شكر، الصراع حول الديمقراطية فى مصر، نشر مشترك مع مركز المحروسة، ٢٠٠٩.
١٥٨.عبد العال الباقوري(تحرير)، الإستراتيجية الإسرائيلية تجاه الوطن العربى، نشر مشترك مع مركز المحروسة، ٢٠٠٩.

١٥٩. ضياء الدين زاهر(تحرير)، تمويل التعليم فى مصر، نشر مشترك مع كوديسريا، ٢٠٠٩.
١٦٠. حلمى شعراوى (تحرير)، فى رحاب فاروق كدودة: التنمية والديمقراطية، ٢٠٠٩.
١٦١. حلمى شعراوى، أفريقيا من قرن إلى قرن، نشر مشترك مع مكتبة جزيرة الورد، ٢٠١٠.
١٦٢.عاصم الدسوقى (تقديم)، حنان رمضان (الإعداد والتصنيف)، مجلة الفجر الجديد، المجلد الأول، والثانى، مطبوعات المركز بالتعاون مع صندوق التنمية الثقافية، ٢٠١٠.
١٦٣. عبد الغفار شكر وآخرون، الأحزاب السياسية وأزمة التعددية فى مصر، نشر مشترك مع مكتبة جزيرة الورد للنشر والتوزيع، ٢٠١٠.
١٦٤. سعد الطويل وآخرون (تحرير)، وثائق الحركة الشيوعية المصرية حتى عام ١٩٦٥، المجلد الثالث من ١٩٥٣–١٩٥٤، بالتعاون مع لجنة توثيق تاريخ الحركة الشيوعية المصرية حتى ١٩٦٥، ٢٠١١.
١٦٥– عطيه الصيرفى، تاريخ عمال الزراعة والتراحيل فى مصر والعالم: منذ عهد السخرة حتى سنة ١٩٦٩، نشر مشترك مع مكتبة جزيرة الورد للنشر والتوزيع ٢٠١١.
١٦٦.حلمى شعراوى، عبد الغفار شكر (تحرير)، نحو نهوض اليسار فى العالم العربى: حوارات مع أطروحات كريم مروة، نشر مشترك مع مكتبة جزيرة الورد للنشر والتوزيع ٢٠١١.
١٦٧.حلمى شعراوى، السودان فى مفترق الطرق، نشر مشترك مع مكتبة جزيرة الورد للنشر والتوزيع ٢٠١١.
١٦٨.باسم رزق عدلى رزق، أفريقيا والغرب، دراسة لآراء المفكر الأفريقى اللاتينى ولتر رودنى، نشر مشترك مع مكتبة جزيرة الورد للنشر والتوزيع ٢٠١١.
١٦٩. شهيدة الباز(إشراف)، مصطفى مجدى الجمال(مسئول التحرير)، (أفريقية – عربية : مختارات العلوم الاجتماعية، المجلد الثانى عشر، نشر مشترك مع كوديسريا والمركز، ٢٠١١.
١٧٠. طه طنطاوى، فرانز فانون والثورة الجزائرية (كتب جائزة حلمى شعراوى للدراسات الأفريقية)، نشر مشترك مع مكتبة جزيرة الورد للنشر والتوزيع ٢٠١٢.
١٧١. هبة البشبيشى، أفريقيا فى الفكر السياسى الصهيونى (كتب جائزة حلمى شعراوى للدراسات الأفريقية)، نشر مشترك مع مكتبة جزيرة الورد للنشر والتوزيع ٢٠١٢.
١٧٢. شهيدة الباز(إشراف)، مصطفى مجدى الجمال(مسئول التحرير)، (أفريقية –

عربية : مختارات العلوم الاجتماعية، المجلد الثالث عشر ، نشر مشترك مع كوديسريا والمركز، ٢٠١٢.
١٧٣. شهيدة الباز(إشراف)، مصطفى مجدى الجمال(مسئول التحرير)، (أفريقية – عربية : مختارات العلوم الاجتماعية، المجلد الرابع عشر ، نشر مشترك مع كوديسريا والمركز، ٢٠١٢

كراسات المركز

١. أحمد هنئ، حول إجراءات الإصلاح الاقتصادى فى الجزائر، ١٩٨٨.
٢. عصام فوزى، ترجمة ثلاثة قراءات سوفيتية فى البيريسترويكا، ١٩٨٨.
٣. أشرف حسين، ببليوجرافيا الطبقة العاملة، ١٩٨٨.
٤. عبد العظيم أنيس، قراءة نقدية فى كتابات ناصرية، ١٩٨٩.
٥. مصطفى نور الدين عطية، المجتمعات التابعة ومشكلات التنمية المستقلة، ١٩٨٩
٦. موشى ليوين وآخرون، تقديم/ فؤاد مرسى، البيريسترويكا فى عيون الآخرين، ١٩٩٠
٧. محمد أبو مندور وآخرون، أزمة المياه فى الوطن العربى، نشر مشترك مع دار الأمين، ١٩٩٩.
٨. إسماعيل زقزوق، المهمشون بين النمو والتنمية، نشر مشترك مع دار الأمين، ١٩٩٩.
٩. عبد الغفار شكر، تجديد الحركة التقدمية المصرية، نشر مشترك مع دار الأمين، ٢٠٠٠.
١٠. حنان رمضان (إعداد)، العراق تحت الحصار، نشر مشترك مع دار الأمين، ٢٠٠٠.
١١. أحمد صالح، الإنترنت والمعلومات، نشر مشترك مع دار الأمين، ٢٠٠١.
١٢. عريان نصيف (تحرير)، الأرض والفلاح، نشر مشترك مع دار الأمين ٢٠٠١.
١٣. أحمد عبد الله، عمال مصر وقضايا العصر، نشر مشترك مع دار المحروسة، ٢٠٠٢.
١٤. عريان نصيف (تحرير)، التشريع التعاونى فى مصر: الواقع.... وآفاق المستقبل، نشر مشترك مع دار الأمين، ٢٠٠٢.
١٥. د.محمد ماهر الجمال، مضامين التربية الشعبية، في مجلة "الأستاذ" لعبد الله النديم، نشر مشترك مع دار الأمين، ٢٠٠٣.

١٦. مدحت أيوب، قضايا فى الاقتصاد المصرى بعد التكيف الهيكلى، نشر مشترك مع دار الأمين، ٢٠٠٣.
١٧. كلود كاتز وآخرون، ترجمة يوسف درويش، إمبريالية القرن الواحد والعشرين، نشر مشترك مع دار الأمين، ٢٠٠٣.
١٨. سمير أمين، الفيروس الليبرالى: الحرب الدائمة وأمركة العالم، نشر مشترك مع مركز المحروسة، ٢٠٠٤.
١٩. محمد إسماعيل زاهر، أزمة الوعى العربى بين الحملة الفرنسية والحملة الأمريكية، نشر مشترك مع دار الأمين، ٢٠٠٤.
٢٠. بهيج نصار، البحث عن مفهوم للديمقراطية فى مرحلة الثروة العلمية والتكنولوجية الراهنة، نشر مشترك مع دار الأمين، ٢٠٠٤.
٢١. الحركة العمالية المصرية: الخبرة النضالية وآفاق المستقبل، نشر مشترك مع مركز المحروسة، ٢٠٠٤.
٢٢. د.حامد الهادي، إحصاءات السكان والحيازة الزراعية: تحليل اجتماعي، نشر مشترك مع دار الأمين، ٢٠٠٥.
٢٣. د.سيد عشماوى، الدراسات الحديثة في تاريخ مصر الاجتماعي الحديث خلال السنوات العشر الأخيرة، نشر مشترك مع دار الأمين، ٢٠٠٥.

كتيبات كوديسريا

١- أوكوادبا نولى، الصراع العرقى فى أفريقيا،.١٩٩١
٢- ايبو هو تشغول، الجيش والعسكرية فى أفريقيا، ١٩٩١.
٣- ديساليجن رحماتو، منظمات الفلاحين فى أفريقيا : قيود وإمكانيات، ١٩٩١.
٤- جيمى آديسينا، الحركات العمالية وضع السياسة فى أفريقيا، ١٩٩٢.
٥- مومار ديوب، ممادو ديوف، تداول السلطة السياسية وآلياتها فى أفريقيا، ١٩٩٢.
٦- أديمولات – سالو، البيئة العالمية: جدول أعمال بحث لأفريقيا، .١٩٩٣
٧- م٠ مامدانى،آخرون، الحركات الاجتماعية والعلمية الديمقراطية فى أفريقيا، ١٩٩٣
٨- ثانديكا مكانداويرى، التكيف الهيكلى والأزمة الزراعية فى أفريقيا، ١٩٩٣
٩- آرشى مافيجى، الأسر المعيشية وآفاق إحياء الزراعة فى أفريقيا، .١٩٩٣
١٠- سليمان بشير ديانى،المسألة الثقافية فى أفريقيا، ١٩٩٦.
١١- ميشيل بن عروس، الدولة – والمنشقون عليها، ١٩٩٦.
١٢- عبدو مالك سيمون، عملية التحضر، والتغير فى أفريقيا، ١٩٩٩.

١٣- أمينة ماما، دراسات عن المرأة ودراسات النساء فى أفريقيا، ١٩٩٩.
١٤- تادى آكين آنيا، العولمة السياسية الاجتماعية فى أفريقيا، ١٩٩٩.
١٥- ممادو ديوف، ليبرالية سياسية أم انتقال ديمقراطى : منظورات أفريقية، ١٩٩٩.
١٦- حكيم بن حمودة نظريات ما بعد التكيف الهيكلى، ٢٠٠٠.
١٧- كلوديو شوفتان، ماذا بعد ممارسات التنمية المشوهة فى أفريقيا؟، ٢٠٠٠.
١٨- أشيلى ميبمبى، عن الحكم الخاص غير المباشر، ٢٠٠٠.
١٩- تشيكيلاك. بيايا، الشباب والعنف والشارع فى كنشاسا: نسمع ونفهم ونصف، ٢٠٠١.
٢٠- سليمان بشير ديانى، إعادة بناء المعنى: نصوص ورهانات لقراءة مستقبل أفريقيا، ٢٠٠١.
٢١- عثمان كان، المثقفون الأفريقيون المتحدثون بلغات غير أوروبية، ٢٠٠٥.
٢٢- جومو كوامى صندارام، الاعتبارات الاقتصادية للتجديد الوطنى، ترجمة: إسماعيل زقزوق، بالتعاون مع كوديسريا، ٢٠٠٨.
٢٣- آدم با كونارى، التاريخ والديمقراطية والقيم، خطوط جديدة للتأمل، ٢٠٢٠، ترجمة: مصطفى مجدى الجمال، ٢٠١٠.
٢٤- مايلن شونج كنج وآخرون، بحوث الطفولة فى أفريقيا، ترجمة منى مصطفى الجمال، ٢٠١١.
٢٥- كارلوس لوبيز، أفريقيا وتحديات جماعة المواطنين وعملية الاندماج: ميراث ماريودى أندراوى، ترجمة: شهرت العالم، ٢٠١١.
٢٦- أتيليو بورون، حقيقة الديمقراطيات الرأسمالية، ترجمة: مصطفى مجدى الجمال، ٢٠١٢.

سلسلة كراسات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

أ- التنمية بالمشاركة

١- تعزيز التواصل بين مؤسسات صنع السياسة الحكومية وبين الجامعات والمراكز البحثية من أجل دعم الإصلاح الاقتصادى والتنمية فى أفريقيا.
٢- تحسين أداء المشروعات العامة فى أفريقيا: دروس من تجارب قطرية.
٣- تحسين أداء المشروعات العامة فى أفريقيا.
٤- تعبئة وإدارة الموارد المالية فى الجامعات الأفريقية.
٥- تحسين إنتاجية الخدمات العامة فى أفريقيا.
٦- دعم حيوية الجامعة الأفريقية فى التسعينيات ومابعدها.

٧- تهيئة البيئة لتنمية الفعاليات التنظيمية فى أفريقيا٠
٨- تعبئة القطاع غير الرسمى والمنظمات غير الحكومية من أجل الإصلاح الاقتصادى والتنمية فى أفريقيا.
٩- الأخلاقيات والمساءلة فى الخدمات العامة الأفريقية.
١٠- أعمال ندوة حول الديمقراطية والمشاركة الشعبية لقادة نقابات العمال فى أفريقيا٠
١١- الإثنية والصراع السياسى فى أفريقيا.
١٢- ميثاق عمل للمنظمات غير الحكومية فى أفريقيا.
ب- سلسلة التنمية بالمشاركة
١- دراسة حالة فى ناميبيا.
٢- دراسة حالة فى أوغندا.
٣- كيف تؤثر المنظمات الأهلية فى السياسات عن طريق البحث والضغط والدعوة.
٤- المبادئ الأساسية لتعزيز الحوار والتعاون والتداخل بين الحكومات والمنظمات الشعبية.
٥- دراسة حالة فى جامبيا.
٦- دراسة حالة فى أثيوبيا.
ج- سلسلة الدليل التدريبى للتنمية بالمشاركة الشعبية
١- الاتصال فى خدمة التنمية بالمشاركة.
٢-المنظمات المحلية غير الحكومية وتحقيق الاكتفاء الذاتى من الغذاء فى المجتمعات المحلية.
٣- مناهج تطوير المنظمات الأهلية للمشروعات.
٤- تخفيف الفقر وصيانة البيئة.
٥- تعريف دور وأهمية اتصال دعم التنمية من أجل المشاركة الفعالة فى عملية التنمية.
٦- إدارة المشروعات الصغيرة
٧- تصميم فعال لخدمات تنظيم الأسرة
٨- دور مؤسسات المجتمع المدنى في منع وإدارة وحل الصراعات فى أفريقيا.

النشرات

١- نشرة البحوث العربية:من العدد التجريبى يناير ١٩٩٠ إلى العدد (١٥-١٦) سبتمبر٢٠٠٣- مارس ٢٠٠٤.
٢- نشرة المجلس الأفريقى لتنمية البحوث الاقتصادية والاجتماعية (كوديسريا): من العدد الأول أبريل ١٩٩١ إلى العدد الخامس والخمسون، ٢٠١٠.
٣-نشرة العلوم السياسية الأفريقية: من العدد الأول إلى العدد الثامن والثلاثون، أغسطس ٢٠٠٣.
٤- نشرة الذاكرة الوطنية- مع لجنة التوثيق- العدد الثانى-أكتوبر ١٩٩٦.
٥- نشرة منتدى العالم الثالث بداكار: العدد الأول يوليو ١٩٩٦- العدد الثانى يونيو

١٩٩٧.

٦- نشرة المنتدى العالمى للبدائل: العدد الثالث- فبراير ٢٠٠٢.

٧- نشرة منظمة العلوم الاجتماعية لشرق وجنوبى أفريقيا (أوسريا)، العدد الثانى، يناير ٢٠٠٦.

تحت الطبع.

١. الجزء الرابع من وثائق الحركة الشيوعية المصرية من ١٩٥٤-١٩٥٥.
٢. شهادات ورؤى: الجزء الثامن.
٣. أدب السجون
٤. أفريقية عربية، العدد (١٥).